



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الافريقية

"دراسة حالة الجزائر"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذة الدكتورة :

إعداد الباحثة :

- إبتسام أوعشرين

- رميساء رحماني

أعضاء لجنة المناقشة:

د. زيام عبد النور..... رئيسا

أ.د إبتسام أوعشرين..... مشرفا ومقرا

د. إيمان بلقرشي مناقشا

د. أمينة سرير عبد الله مناقشا

د. فاتح خننو..... مناقشا

د. جمال بن مرار..... مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023 م _ 1444 /1445 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا
مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ
الْحَكِيمُ)

"البقرة الآية 32"

شكر وتقدير

الحمد لله العلي القدير الذي هدانا بنوره وأعاننا
بفضله على إتمامها وجعل العسير من هذا العمر
يسيرا، نصلي ونسلم على المصطفى البشير النذير

-عليه الصلاة وأزكى السلام-

إن كان على المرء أن يذكر لذي الفضل فضله، فإنني
أتوجه بجزيل الشكر والعرفان والتقدير والإمتنان،
إلى الأستاذة الغالية على قلبي المشرفة " **إبتسام
أوعشرين**" التي لم تبخل علي بنصائحها وإرشاداتها
القيمة مساعدتها لي دائما ووقوفها بجانبني طوال
فترة هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى أصبح
بحثا.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة
المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل،
وقراءة صفحاته، وتقييمها بميزان العارفين
القادرين، راجين أن ينال هذا الجهد تقديرهم، وأن
تحض أخطاؤه وهفواته ونقائصه بتقويمهم.

وإلى الله نتوجه بالحمد والشكر ونسأله التوفيق
والسداد

* إهداء *

بدءاً إلى من لا تكفي الروح فداء لها إلى الحضن الدافئ والقلب الحنون، إلى التي لا تكفي الكلمات لوصفها والعبارات لشكرها، إلى من حملتني وهنا على وهن وسقتني حناناً، وتشوقت لنجاحي، إلى سيدة نفسي وتاج راسي

أمي الحبيبة " حدة بوراس " أطال الله عمرها

إلى الذي يعجز القلم أن يخط له أسمى عبارات الحب والإمتنان، إلى الذي غمرني بحنانه وعطفه وكان مثلي الأعلى وسراعترازي في الحياة، إلى من انتظر نجاحي بفارغ الصبر إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أبي العزيز " صالح " حفظه الله

إلى هدية الرحمان ومن أضاءت أصابعهم شموعاً لتنير دربي إخواني الأعزاء ، مراد، ربيع،

حسام، محمد

إلى توأم الروح ومن غرس في نفسي حب المثابرة والجد والعمل أختي الغالية صليحة حفظها الله

إلى كل من يحمل لقب رحماني، بوراس

إلى أستاذي الدكتور محمد السعيد مكي

إلى من جمعني بهن القدر صديقاتي الأعزاء كل باسمه وأصدقائي الأوفياء

إلى كل الأساتذة المحترمين من الطور الإبتدائي إلى غاية التعليم العالي

إلى كل الطلبة والطالبات وإلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه أطروحتي

خطة الدراسة

• مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: أساسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وأسباب نشأتها

المطلب الثاني: الآليات المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الثاني: الاتجاهات المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: النظريات التقليدية و الجديدة

المطلب الثاني: النظريات المعاصرة في التجارة الدولية

المبحث الثالث: التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: تشكل المعالم الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني: تشكل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

الفصل الثاني: الأبعاد الاقتصادية للعلاقات المغربية الأفريقية

المبحث الأول : دراسة جيوسراتيجية لطرفي العلاقات المغربية الإفريقية

المطلب الأول: الأهمية الجيوسراتيجية للمغرب العربي بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسراتيجية لأفريقيا بالنسبة لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: ركائز ومنطلقات العلاقات المغربية الأفريقية

المطلب الأول: نشأة وتطور العلاقات المغربية الأفريقية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف العلاقات المغربية الأفريقية

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الاقتصادية المغربية الافريقية

المطلب الأول: محددات ومسار العلاقات المغربية الافريقية

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية المغربية الافريقية

الفصل الثالث: المعوقات والتحديات الاقتصادية للعلاقات المغربية الافريقية

المبحث الأول: التحديات الداخلية لدول للمغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بدول المغرب العربي

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بدول إفريقيا جنوب الصحراء:

المبحث الثاني: التحديات الخارجية للعلاقات المغربية الافريقية

المطلب الأول: سياسات وإستراتيجيات القوى العظمى في منطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: : سياسات وإستراتيجيات القوى العظمى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

المبحث الثالث: واقع العلاقات المغربية الأفريقية وأسس تفعيلها

المطلب الأول: أسس ومرتكزات معالجة العلاقات المغربية الافريقية

المطلب الثاني مداخل تفعيل وتطوير التعاون والاقتصادي المغربي الافريقي

الفصل الرابع: الدور الإقتصادي الجزائري في الفضاء الافريقي

المبحث الأول: مكانة الجزائر الجيوستراتيجية في افريقيا .

المطلب الأول: المكانة الجغرافية والتاريخية

المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية والسياسية

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للجزائر في إفريقيا

المطلب الأول: التواجد الجزائري في المحافل الدولية والإقليمية

المطلب الثاني: المشاريع الاقتصادية للجزائر في القارة الأفريقية.

المبحث الثالث: مستقبل الجزائر الاقتصادي في الفضاء الإفريقي

المطلب الأول: التحديات الواقعية للتعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا

المطلب الثاني: متطلبات تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا

• الخاتمة

مقدمة

تعود العلاقات المغربية الأفريقية إلى أزمنة تاريخية بعيدة، حيث كان الفضاء الصحراوي مجالا للتواصل الانساني والهجرات والمبادلات التجارية وتلاقح الحضارات، وقد أقامت دول المغرب العربي علاقات متشابكة مع أفريقيا عبر طرق القوافل التي كانت تربط شمال أفريقيا بجنوبها، حيث كانت بلدان المغرب العربي تزود الصحراء بمنتجات الفلاحة كالمح والقمح وكذلك الاحصنة وبعض المشتقات الصناعية التقليدية، كما تشتري منها منتجات عديدة مثل: جلود الحيوانات والعبيد، ومع بداية القرن 16 بدأت ليبيا في فرض سيطرتها على المجال الصحراوي المجاور لها وهذا عبر تطوير مبادلاتها التجارية مع دول جنوب الصحراء، وقد كانت بعض المدن المغربية مثل مدينة سلجانة لها قواعد مهمة للتجارة عبر الصحراء، وقد كان المغرب الأقصى بحكم القرب الجغرافي والإمتداد القبلي والعرقى بوابة أساسية للمبادلات التجارية الدولية مع القارة الأفريقية .

لم تحظ العلاقات المغربية الأفريقية بالديمومة وهذا بسبب الإستعمار الأوروبي خاصة بعد اكتشاف البرتغاليين للطريق الأطلسي وضياف غينيا خلال القرنين 15 و16، وقد مثل ذلك نهاية العصر الذهبي للدول المغربية إذ أن الإستعمار عمل على نقل المنافع التجارية الأفريقية لأوروبا علاوة عن إستعمار المغرب العربي نفسه.

أدركت دول المغرب العربي وبعد حصولها على الاستقلال أهمية التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية، ولكن تم ذلك بطريقة فردية إذ ان كل دولة غلبت مصالحها القطرية الخاصة على المصالح المغربية المشتركة، مما جعل الشراكة تفقد الكثير من مزاياها المقارنة.

أثر تعثر مسار التكامل المغربي وكذلك برامج الإتحاد الأفريقي في تطور وبلورة العلاقات المغربية الأفريقية، وهذا نتيجة تبعية دول المغرب العربي جنوب أوروبا بالنظر إلى ثقل الإرث التاريخي الإستعماري، وشبكات المصالح التي نسجت مع مرور الوقت، فبالرغم من أن المغرب العربي جزء من

أفريقيا إلا ان التوجهات السياسية والمصالح الإقتصادية تغلبتا على الجغرافيا الصامتة، اذ اضحى المغرب العربي منفصل عن جسده الجغرافي وأصبحت وجهته أوروبية بالأساس.

إتسمت العلاقات المغاربية الأفريقية بجدلية "الفصل والوصل" وبالرغم من أن المغرب العربي جغرافيا منتمي إلى أفريقيا إلا انه منفصل عنها في مجالات متعددة، فبعد مرحلة الوصل -الإلتحام- بعد السنوات الأولى للإستقلال دخلت العلاقة مرحلة الفصل التي تعمقت تدريجيا موازاة مع تطور البناء الأوروبي، وترسخ تبعية المغرب العربي الاقتصادية

تفطنت بعض الدول المغاربية لأهمية العودة للحضن الأفريقي، وذلك يمرحما عبراعادة نسج علاقات متينة مع القارة السمراء بتعزيز الاستثمارات الكبرى في القارة، وكانت الجزائر من المبادرين في ذلك حيث سعت لتقوية دورها الريادي في القارة الأفريقية التي تنتمي إليها، وهذا عبر تحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق مع الدول الافريقية خاصة كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، لمواجهة أكبر تحديين في القارة؛ "الأمن والتنمية": كما راهنت الجزائر على تقوية تجارتها مع بعض الدول الأفريقية لزيادة صادراتها خارج المحروقات، وفي نفس الوقت تضمن هذا التوسع استثمار مالي لابس فيه، اذ ان جزء من هذا الاستثمار المالي استهدف البنى التحتية في الدول الافريقية المجاورة لها وما ارتبط بها من مد شبكات الطرقات والسكك الحديدية التي من شأنها ان تربط الجزائر بالدول الأفريقية.

توجهت الجزائر في الفترة الاخيرة بكل ثقلها الاقتصادي نحو القارة الأفريقية وهذا من أجل رفع مستوى مبيعاتها التجارية من مختلف المنتوجات خارج المحروقات، وتمكين المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين من الاستثمار والمساهمة في التنمية الشاملة لأفريقيا. هذا التوجه سيمكن الجزائر من الدخول بقوة في أسواق العديد من دول أفريقيا، وتتطلع الجزائر ان تساهم هذه المشاريع في انعاش اقتصاديات دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا على العموم وتحقق رواجاً للتجارة الجزائرية، وبهذا

ستصبح المواد الأولية ومختلف المنتجات لتلك الدول تمر عبر الجزائر نحو أوروبا، وهذا سوف يفك العزلة عن كثير من المناطق في أفريقيا ويعزز التجارة بين الشمال والجنوب.

❖ أهمية الدراسة:

1/ الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لهذا الموضوع كونه يسلط الضوء على طبيعة العلاقات التي تربط دول المغرب العربي بالبلدان الأفريقية في جانبها الاقتصادي، نظرا لكون هذه الأخير مصدر مهم للمنفعة ويحقق الفائدة للطرفين من خلال المشاريع التي تربط الجانبين، وكذا دور الجزائر وسعيها للاستثمار في أفريقيا من أجل اثبات نفسها كفاعل أساسي في القارة والتوجه نحوها بجملة من الاستثمارات وتحسين اقتصاد البلاد، ومن هنا أصبحت السياسة الجزائرية تستدعي الاهتمام والوقوف على أهم المتغيرات التي حكمت علمها التحرك في مختلف الفترات على المستوى القاري، وهذا ما جعلنا نتبع الموضوع لمعرفة الخطوات الجزائرية لبناء علاقات اقتصادية جيدة مع أفريقيا بمختلف تحركاتها ونشاطاتها.

2/ الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها مولود جديد للمكتبة الجزائرية بموضوع جديد يستفيد من الطلبة في مختلف الأطوار بما جاءت فيه من معلومات يمكن أن تفيدهم في أبحاثهم المختلفة من خلال موضوع مهم يركز على تجسيد واقع العلاقات بين الدول المغاربي بصفحتها فضاءً جيوسياسيا مهما من جهة، والدول الأفريقية جنوب الصحراء التي تعتبر العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي للمغرب العربي، وتخصيص الدراسة وتعميقها في البعد الاقتصادي لهذه العلاقات، مع التركيز على الدور الجزائري في تكوين علاقات تنموية مع افريقيا وبناء علاقات إقتصادية متميزة مع الدول الأفريقية.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية العلاقات المغاربية الأفريقية على الصعيد الإقليمي ودور هذه العلاقات في تنمية القارة الإفريقية وتقليص التدخل الأجنبي، وتمثل المقاربة التنموية التي خططت لها الجزائر اتجاه المنطقة خطوة جديدة على مستوى المساهمات الجزائرية الجادة في المجال الاقتصادي، وهذا ما يستدعي دراستها وتقييم نتائجها في أفق بناء علاقات مغاربية أفريقية داخل محور شمال - جنوب، والخروج باستنتاجات قد تفيد في رسم معالم ذهنية جديدة في التعامل مع الإقليم الأفريقي .

❖ أسباب اختيار الموضوع:

1/ الأسباب الذاتية: رغم أن منطق مبدأ العلم هو الموضوعية في الطرح والابتعاد قدر المستطاع عن الذاتية، إلا أن الباحث يقف على مدى صعوبة التجرد من ذاتيته خاصة أمام وقوفه على دراسة يثير اشكالياتها ويتفحص ويبني نتائجها وتساييره لمدة زمنية معتبرة، ولهذا وقع اختياري على هذا الموضوع للربحية الشخصية لمعالجة الإشكاليات المتواجدة في محيطنا الجيو سياسي بالنظر لانتمائي المغاربي الإفريقي، ووقع اختياري في دراسة وتخصيص الدور المغاربي في أفريقيا إقتصاديا نظرا لتوجهه الدول المغاربية بقوة نحو الإستثمار في القارة، وهذا بغية تقديم إضافة حول هذا الموضوع الذي شهد ولا زال اهتماما من طرف العديد من الباحثين.

2/ الأسباب الموضوعية: تعود الأسباب الموضوعية لإختيار هذا الموضوع إلى نقص الدراسات و البحوث التي تهتم بالدرجة الأولى بالعلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية مع الدول الأفريقية، وأيضا بالنسبة للدور الجزائري إقتصاديا، يضاف لها أهمية البعد الاقتصادي كالعصب محرك لجميع العلاقات الدولية، كما ان أفريقيا اليوم أصبحت معادلة مهمة في العالم لما لها من شأن لدى الكثير

من دول العالم بما فيها الجزائر التي تعتبر أفريقيا بمثابة الأرض الغنية التي يمكن من خلالها تحقيق استثمارات ضخمة فيها وتحسين الاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية من أهم الإشكاليات التي تحيط بنا إقليميا والتي تخص الفضاء المغربي والأفريقي الذي ننتمي إليه والعلاقة بين هاذين القطبين المهمين خاصة في الجانب الاقتصادي، وتخصيص الدراسة حول الجزائر بحكم انتمائها إلى القارة الأفريقية، وهذا الإنتماء يفرض عليها أن تكون القارة الأفريقية من أولى أولوياتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما تملكه الجزائر وما تتمتع به من إمكانيات يدفعها لضرورة إعادة تفعيل دورها الاقليمي، لتأكيد حضورها الحاسم عبر تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجانب الإفريقي من للحصول على مكاسب تعكس القدرات التي تملكها.

ومنه واستنادا على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية البحثية التالية:

إلى أي مدى يمكن للدول المغربية عموما وللجزائر تحديدا أن تحقق مكانة اقتصادية رائدة في

أفريقيا ؟

التساؤلات الفرعية

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع

- فيما تتمثل الآليات المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية وأهمها؟
- ماهي طبيعة وواقع العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية؟
- فيما تتمثل العوائق التي حالت دون تأسيس علاقات جيدة بين القطبين المغربي والأفريقي؟
- كيف يمكن للجزائر تطوير وتعزيز تعاونها مع الدول الأفريقية؟

الفرضيات:

إنطلاقا من إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل في ما يلي:

- إن تزايد تدفق حجم الاستثمارات والمبادلات المغربية نحو الدول الأفريقية، من شأنه أن يزيد من حجم التأثير والنفوذ الجزائري تجاه منطقة افريقيا جنوب الصحراء
- كلما زاد حجم ارتباط الدول المغربية بأوروبا كلما ابتعدت هذه الاخيرة عن الدائرة الأفريقية .
- إن توجه الجزائر بمشاريعها الاقتصادية في أفريقيا يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية ومكانة إقليمية لها.

مجال الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

1/ المجال المكاني : إسنادا إلى طبيعة الموضوع المدروس والمتمثل في البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الأفريقية "دراسة في الدور الجزائري" يتحدد الإطار المكاني في المنطقة المغربية الذي تنتمي إليه دولة الجزائر بالإضافة إلى الدائرة الكبرى التي تشمل الكل وهي أفريقيا بمجموع دولها .

2/ المجال الزمني: تمتد فترة الدراسة بالنسبة لدراسة البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الأفريقية من سنة 2019 إلى سنة 2023، وهو التاريخ الذي يمثل بداية مرحلة جديدة من النظام السياسي الجزائري وتمثل مرحلة مابعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية لسنة 2019 ، لكن بالتطرق لبعض الجوانب التاريخية الخاصة بالموضوع يمكن توسيع المجال الزمني حسب الضرورة وحسب حاجة الباحث فالمجال الزمني يبقى مرنا حسب متطلبات الدراسة.

3/ المجال الموضوعي: سوف يتم تناول الأطر المؤسسية بالنسبة لدراسة إتحاد المغرب العربي الكبير كتنظيم الإتحاد الأفريقي كتنظيم أيضا وذكر العلاقة بينهما، بالإضافة إلى تحديد الجوانب التاريخية التي أسست لهذه العلاقة و مجموع المبادلات التجارية بينهم وأيضا دور الجزائر ككيان في تنمية القارة الأفريقية بمجموع استثماراتها في القارة.

الإطار المنهجي:

❖ مناهج الدراسة: تتبين أهمية مناهج البحث العلمي في أنها تعمل على فحص الفرضيات التي يطرحها الباحث العلمي في خطة البحث خاصته، وتوضيح مدى تأثير عواقب مشكلة البحث على المجتمع، وكذلك تعمل على توسع مدارك الباحث في التنبؤ حول ما سيحدث في المستقبل بما يتعلق بمشكلة البحث العلمي وذلك بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ونتيجة خبرته في مشكلة البحث. ولهذا تحتاج هذه الدراسة إلى ثلاث مناهج بحثية أساسية أولها.

✓ المنهج التاريخي: يمكن للباحث من خلال هذا المنهج أن يقوم بإسقاط الحوادث التي تحصل في الحاضر على الماضي، ومن خلالها سيكون قادرا على استشراف المستقبل، وتوقع عدد من الأمور والتي من الممكن أن تحدث، كما يساهم المنهج التاريخي بالتأكيد على أهمية عدد ما من التفاعلات والتي حدثت في الزمن الماضي، ومدى تأثيرها على الأحداث التاريخية، وقد تم استخدام هذا المنهج لرصد عدا أحداث تاريخية وسياسية للعلاقات المغربية الأفريقية ونشأتها وكذلك الدور التاريخي للجزائر في أفريقيا وتحليلها وفق مقتضيات هذا المنهج، وتصور الأحداث التاريخية والوقائع السياسية، وهو ما يساعدنا على تحديد معالم الصورة الراهنة وادراك البدايات الأولى لتشكلها.

✓ المنهج الإحصائي: تم استخدام هذا المنهج في دراستنا هذه بغية القيام بتحليل البيانات والإحصائيات المجمع باستخدام الطرق الرقمية والرياضية، واستخلاص النتائج لتفسير

العلاقات المغاربية الأفريقية، وكذلك دراسة مستوى التبادل الاقتصادي بين الجزائر والدول الأفريقية.

✓ **منهج دراسة الحالة:** يستخدم منهج دراسة الحالة عندما يحتاج الباحث إلى فهم الظاهرة أو شرحها بشكل دقيق ومعمق، ولهذا تم استخدامه في دراستنا هذه لنتناول الحالة الجزائرية عبر جمع البيانات العلمية والتعمق فيها بدراسة خصوصياتها وجميع المؤشرات المتعلقة بها من أجل الوصول إلى تعميمات مختلفة المتعلقة بالوحدة المدروسة.

إقترايات ونظريات الدراسة:

أي ظاهرة دولية تنطلق عادة من خلفية مفاهيمية ونظرية لأن دراسة أي موضوع أو ظاهرة ينطلق من المرتكزات المعرفية والمرجعية النظرية لأن هناك علاقة ارتباطية بين التصور المفاهيمي والنظري والواقع العملي وذلك لما يخدمه من فهم وتحليل للوصول إلى الحقيقة العالمية وفيما يلي أهم النظريات والإقترايات التي تفيد هذه الأطروحة:

نظرية الدور: لقد إعتمدنا في عملية التحليل على هذه النظرية التي تعتبر من النظريات الحديثة التي عرفها الحقل المعرفي للعلوم السياسية، وهي تساعد على معرفة الأدوار التي يلعبها مختلف الفاعلين في العلاقات الدولية وهي تهتم بدراسة سلوكيات الدول بوصفها أدوار سياسية بغية تحقيق أهداف في السياسة الخارجية وفقا لما يراه صانع القرار بأنه مناسب لدولته والوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي ويعرف الدور على أنه مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية، لذلك سنحاول توظيفها في فهم الدور الجزائري في أفريقيا.

النظرية الوظيفية الجديدة: وهي تعني بوجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، فالوظيفة هي منهج آلي ومرحلي في أن

واحد، بحيث أن البداية يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي والتي سوف تؤدي آليا إذا توفرت الشروط إلى الإنتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قممها وقد استخدمنا هذه النظرية من أجل دراسة المغرب العربي ودوره في الدفع بالعلاقات المغاربية الأفريقية إلى طريق تكاملي متميز وإقامة علاقات في إطار تكل للتخلص من العلاقات الثنائية التنافسية والسير في منهج واحد.

الدراسات السابقة: اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات التي تشكل خلفية لبناء الموضوع محل الدراسة وقد انفتحت هذه الأخيرة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جانب من جوانب هذا الموضوع والتي تم الإطلاع عليها.

الدراسة الأولى:

ousama silla « l'Afrique – le Maghreb- le proche orient » institut québécois des hautes , études internationales (volume1, N 4 , 19970)

تناولت هذه الدراسة باللغة الفرنسية الجانب التاريخي للعلاقات المغاربية الأفريقية والأسباب المحفزة لهذه العلاقات منها الجانب السياسي والجانب الاقتصادي بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي وعلاقات كل دولة من الدول المغاربية بإفريقيا جنوب الصحراء سواء الثنائية أو متعددة الأطراف " المغرب ، الجزائر، تونس ليبيا، موريتانيا"، ولقد ركزت هذه الدراسة أيضا على الجوانب الثقافية والتاريخية للعلاقات المغاربية الأفريقية وأيضا تناولت بعض العلاقات العربية الأفريقية، ولكنها أهملت الجوانب الاقتصادية وأهم المبادلات التجارية بالإضافة إلى العوائق التي ساهمت في عرقلة مسار هذه العلاقات وهذا ما سوف نضيفه في هذه الدراسة.

الدراسة الثانية:

Mustapha Machrafi, Les échanges Maghreb-Afrique subsaharienne : des opportunités commerciales inexploitées, OpenEdition Books

تناولت هذه الدراسة باللغة الانجليزية العلاقات التجارية لدول المغرب العربي (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس) مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك خصائص الاقتصادات المغربية والصعوبات التي تواجهها والاتجاهات والتطورات التي تعيشها حاليا، حيث درست هياكل وتطور هذه الاقتصادات وذكرت أنه يجب على هذه البلدان أن تواجه تحديات تتعلق بتحولها الديمغرافي والديمقراطي، وأيضا التنمية، وقد ساهمت المطالب الاجتماعية وبطالة الشباب والوضع الدولي في تفاقم حالة الاقتصاد الكلي الهشة بالفعل في بلدان المنطقة وهذا يمثل جزء من عملية تحويل الهياكل الاقتصادية التي لم تحقق الأهداف المحددة، وفيما يخص العلاقات التجارية للجزائر مع دول جنوب ذكرت الدراسة أن فرنسا تظل المورد الرئيسي للجزائر تليها إيطاليا واسبانيا وألمانيا، وأظهرت الدراسة كذلك أن التجارة بين بلدان المغرب العربي وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال منخفضة للغاية مقارنة بتجارتها مع أوروبا، ولكن الدراسة لم تتعمق في دراسة الجزائر وعلاقتها التجارية مع البلدان الأفريقية خاصة في الآونة الأخيرة بعد أن تداركت الجزائر ضرورة التوجه إلى العمق الأفريقي بجملة من الإستثمارات الاقتصادية، وهذا ما حاولت الدراسة التطرق اليه .

الدراسة الثالثة:

وهيبة دالع، السياسة الخارجية في منطقة الساحل الأفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3-، الجزائر 2015.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي في الفترة الممتدة من 1999-2014، وركزت الباحثة من خلالها على أسس السياسة الخارجية

الجزائرية في الساحل الأفريقي، وتطرت في هذه الدراسة إلى الجانب الأمني للجزائر في علاقاتها مع دول الساحل الأفريقي نظرا لما تشهده المنطقة من حالة لا أمن، ولقد أهملت الباحثة الجانب الاقتصادي رغم أهميته، وهذا ما أدرجناه في دراستنا هذه.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول اساسية جاءت كالتالي:

الفصل الأول وهو فصل نظري مفاهيمي نتطرق فيه إلى أساسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية والآليات المنظمة لهذه العلاقات وأهميتها وكذلك تحديد النظريات التي تمثل الجانب التفسيري لأن هناك علاقة ارتباطية بين التصور المفاهيمي والنظري والواقع العملي، بالإضافة إلى التطورات الراهنة لهذه العلاقات بتشكل المعالم الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية وتشكل الاتحادات الاقتصادية الإقليمية.

أما **الفصل الثاني** فيتم فيه تناول العلاقات المغربية الأفريقية بأبعادها المختلفة مع التركيز على البعد الاقتصادي بين الطرفين سواء العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقات والآليات اللازمة لتفعيلها على الصعيدين الحكومي واللاحكومي.

في حين تناول **الفصل الثالث** فيتناول سياسات التنافس الدولي على أفريقيا والمغرب العربي ودورها في عرقلة مسار العلاقات الاقتصادية بين الدائرتين الأفريقية والمغربية وإستراتيجياتهم اتجاه القارة بالإضافة لنفوذ القوى الكبرى ورهاناتهم الجيوسراتيجية وتأثيرها على مستقبل المنطقة كالفوز الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي خاصة في المجال الاقتصادي وأهم التحديات التي تواجه العلاقات المغربية الأفريقية على المستوى المغربي وعلى المستوى الأفريقي، والمرتكزات اللازمة لمواجهة هذه التحديات وتعزيز علاقات التعاون بين الجانبين المغربي والأفريقي،

وتم تخصيص الفصل الرابع لدراسة دور الجزائر في أفريقيا بعد أن اختارت التوجه نحو عمقه الأفريقي للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية فيتم دراسة الأسباب التي جعلت الجزائر تستثمر في أفريقيا والأسس التي تقوم عليها سياستها الخارجية وإدراج المحددات السياسية والإقتصادية لهذه العلاقة، بالإضافة إلى أهم المشاريع التي استثمرت فيها وفي الأخير العوائق التي حالت دون تنفيذ سياستها الاقتصادية بصفة مطلقة وكيفية معالجة هذه المشاكل.

أما الجزء الأخير من الدراسة تمّ إفراده إلى الاستنتاجات العامة إضافة إلى أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري

للدراصة

تمهيد:

إن الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية يستدعي منا الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية لها وذلك بتوضيح المفاهيم والمصطلحات الموظفة، أي أنّ هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة والواقع العملي من جهة أخرى وعليه تعدّ هذه الخلفية المعرفية خطوة منهجية ضرورية ولازمة لأي دراسة والقيام بها يعتبر أمراً أساسياً. ولهذا فإن طبيعة هذه الدراسة تجعلنا نجمل مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع وكذلك النظريات التي تتناسب معه وتوضحها وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل المعنون بـ "التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة" إلى بعض المفاهيم للعلاقات الاقتصادية الدولية، بإدراج مجموعة من التعاريف حولها، بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى نشأتها، فمن الضروري أن نتعرف على ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وكيف تطورت عبر العديد من العصور والأزمنة بالإضافة إلى أهم النظريات التي وضعت قديماً وحديثاً أي النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة مع النظريات الحديثة والمعاصرة في التجارة الدولية وكيف تطورت هذه الأخيرة بفضل أشهر روادها وأهم الإنتقادات التي وجهت إليها، وكذلك ندرس التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية فهذه الأخيرة بدأت تفرض نفسها وبوضوح خلال السنوات الماضية فالأحداث السياسية والإقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية التي شهدتها عالمنا خلال الحقتين الماضيتين أبرزت الحاجة إلى ضرورة التعرف على هذا الفرع لدراسة سبب توجه الدول للتجارة مع بعضها البعض

المبحث الأول: أساسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية

ترتبط دول العالم مع بعضها البعض بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعتبر العلاقات الاقتصادية مسألة قائمة بذاتها نظرا لأننا نعيش وسط مجموعة من الأحداث الاقتصادية المتغيرة والمتجددة باستمرار، وعليه تتسع وتتقلص العلاقات الاقتصادية الدولية تبعاً للسياسات الخارجية للدول، وتشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها، فنجاح أي دول وفشلها يعتمد بالدرجة الأولى على قوة علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، بهذا فهي تحتل أهمية كبيرة في حياة المجتمعات كونها منفذاً لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية، وقد اقترن النمو الاقتصادي بنمو العلاقات الاقتصادية فهي تعبر عن الرفاهية الاقتصادية من خلال التبادل التجاري وتبادل المصالح والمنافع المشتركة فالدول لا تنتج سائر السلع التي تحتاجها بالتالي فهي توسع دائرة العلاقات والمصالح مع الدول الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وعوامل نشأتها

إن دراسة العلاقات الاقتصادية يجب أن تبدأ بالضرورة بتذكيرنا بالمصطلحات البسيطة التي غالباً ما يتم إهمالها وهي العلاقات الدولية هذا المفهوم يستحق بعض التفسيرات لأنه يمكن أن يكون مصدراً للعديد من الإلتباسات.

لقد استخدمت كلمة دولية international لأول مرة في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، وكان أول من استعمل هذه العبارة هو الفيلسوف ورجل الأعمال الإنجليزي "جيرمي بنتام J. Bentham". الذي ترجم عبارة Jus gentium، التي كانت تعني عند الرومان القانون المنظم لعلاقاتهم مع مختلف أطراف إمبراطوريتهم، وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي أخذ يطلق عليه "قانون الأمم" أو "قانون الشعوب" وهو إصطلاح للقانون الروماني يشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب، ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من قبل أولئك الذين درسوا الروابط الدولية تحت الإطار القانوني فقط¹، غير أن ذلك لا يعني أن التفكير بشأن الظواهر الدولية لم يبدأ إلا في ذلك الحين، فمثل ذلك التفكير قديم يعود إلى عصور ما قبل الميلاد،

¹ wright Quincy , *the study of international Relations* (New York :Appleton-Century-Crofts, Inc.,1955)p.3

ومن الواضح أن المحاولات الأولى بشأن التفكير في الظواهر التي تقع في نطاق دراسة العلاقات الدولية لم تخل من العلمية، غير أن معظمها ينتهي إلى نوع من التحليل التوجيهي prescriptive، فعلى الرغم من أن المفكرين السابقين وغيرهم قد قدموا أعمالاً مازالت تدرس إلى اليوم لما حوتها من نظرة ثاقبة في الظواهر الدولية فإن غرضهم الرئيسي لم يكن تقويم عام للعلاقات الدولية بقدر ما كان تقديم النصح بشأن أكثر الطرق فعالية لإدارة الدولة¹.

إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها والعمل على تطوير نظرية منها، ولفترة طويلة استخدم مصطلح الدولية للإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعنى سوى العلاقات بين الدول، ولا شك أنها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة².

وعليه يمكن القول بأن التفكير بشأن الظواهر الدولية قد مر بمرحلتين أساسيتين، الأولى لم يكن ينتظم في مجال متميز للدراسات العالمية، بينما شهدت الثانية ظهور مثل هذا المجال ومنه يمكن التعرض لعدد من التعاريف التي قدمت للعلاقات الدولية:

يقول فريدريك هارتمان " Fredrick hartmann " أن مصطلح العلاقات الدولية يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"³

اعتبر هذا التعريف أن العلاقات الدولية عبارة عن علاقات اتصالية تتم بين الدول سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

- أما الموسوعة البريطانية فعرفته أنه: "هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية"⁴، حيث يعطي هذا التعريف أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة

¹ أحمد يوسف، محمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985) ص10

² Gonedic P.F, *relation internationales*(paris: ed Montchrestien, 1974) p7

³ Hartmann Fredrick H, *therelation of nations*(New York: forth odition, Macmillan Pub Co Inc,1973) p.6

⁴ هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية (الأردن: جامعة اليرموك، 2010) ص.12

- وبالنسبة لمحمد طه بدوي: يعرفها بأنها " العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرارها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"¹ هذا التعريف طرح بأسلوب علمي منهجي منظم يعتبر أن للعلاقات الدولية هدف وغاية يمكن تفسيرها وتحليلها والوصول إلى توقع ما سيتم من ظواهر في إطارها، أما رايت كوينسي wright Quincy يقول أنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"² هذا التعريف يعتبر أن العلاقات الدولية هي أشمل من أن تكون بين الدول فقط بل أيضا تكون بين هيئات وكيانات أخرى غير رسمية، وكذلك يعرفها رينولدز Reynolds بأنها " تعني بدراسة طبيعة وتصريف وأثار علاقات بين أفراد أو جماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى"³ هذا التعريف ركز على العلاقات بين الأفراد وليس بين الدول فقط مع الإشارة إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ويرى دانيال كولارد colard daniel " أن دراسة العلاقات الدولية تضم " العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية"⁴ يعتبر هذا التعريف أن العلاقات الدولية هي عبارة عن علاقات السلام والحرب أيضا تضم مجموع المبادلات والنشاطات التي تتم عبر الحدود الوطنية.

لقد بلغت العلاقات الدولية من التعقيد حدا يمكن معه أن تتعدد طرائق دراستها وفهمها وفي الوقت نفسه فقد أدت المحاولات التي بذلت في القديم للتخفيف من حدة هذا التعقيد عن طريق تبسيط المدركات إلى تعريفات متعددة ومختلف عليها وبالرغم من عدم وجود تعريف شامل للعلاقات الدولية يتفق حوله الباحثين وبالإطلاع على التعريفات المدرجة يوضح لنا مايلي:

- العلاقات الدولية هي مجموع الاتصالات والمبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.

¹ محمد طه بدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية (بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971) ص.12

² wright Quincy, op, cit, p.8

³ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (الكويت: مكتبة

شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1995) ص12

⁴ Clard Daniel, les Relation internationales de 1945 a nos jours (paris: édition Armand Colin, 1997) p.21

- هي ظاهرة واسعة لا تشمل العلاقات الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشمل أيضا على العلاقات غير الرسمية.
- هي علاقات تتم بين أفراد وجماعات في نظام دولي تسوده الفوضى وتكون إما علاقات حرب أم سلم.
- عند الحديث عن العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد العلاقات التي تتم بين الدول فقط، ولكن هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات بالإضافة إلى المؤسسات الثقافية.¹

ومن خلال التعاريف المقدمة يشير مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية بمفهومها الضيق بأنها: " تلك العلاقات التي تخص أنشطة التبادل التجاري، وتعرف بمفهومها الواسع بأنها كل الأنشطة الاقتصادية التي لها عنصر ذو طبيعة أجنبية ولو لم يكن هناك تحويل خارج الحدود الوطنية للسلع والخدمات"²

أيضا يشير مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية إلى: "الصلات التي تربط الدول ذات السيادة في المجال الاقتصادي، في إطار المعاملات السلعية والخدمية عبر اتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الدول تساهم في تنظيم تلك العلاقات".³

وكتعريف إجرائي نقول أن العلاقات الاقتصادية الدولية هي: "مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تتم بين دولتين أو مجموعة دول تنشأ نتيجة لقيام التبادل التجاري (تبادل السلع والخدمات ، وانسياب رؤوس الأموال ، الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دوليا) أو نتيجة لحركية عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، المنظم، المعرفة)".

¹ Padelford Noeman and Lincoln George, **International Politics: foundation of International Relations** (New Yourk: The macmillan company) p,4

² نادية الهواس، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والإقتصادية فاس، 2014/203 ص. 2

³ علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية (د.م.ن: دار الضياء للطباعة، 2013) ص27

2/ أسباب نشأتها:

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية عديدة ، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبرزها على أرض الواقع وتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

1. نشوء ذات سيادة: إن المعيار الأساسي للمعاملات والمبادلات التي تتم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، هو أن تكون هذه المعاملات والمبادلات ناشئة بين الدول ذات سيادة على أرضها، وأن تكون صلة الفرد دائمة وثابتة بأرض الوطن المقيم فيها¹، فعندما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجد أنها محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها، وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة ، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي ولكن مع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها اتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه ما يكون بعملية التصدير والإستيراد المعروفة حاليا ، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة وقتئذ² وكانت قوة الدولة ترتبط بمقدار ما يتوافر لديها من معدن نفيس³. فقد نظروا إلى تلك المعادن على أنها ثروة في حد ذاتها وعلى الدولة أن تسعى لتخزينها إذا ما رغبت في أن تكون لها قوة، وتحقيق ذلك يكون عن طريق إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى، ومقتضى تلك العلاقات أن تقوم الدولة (فرنسا مثلا) بتصدير ما تنتجه من السلع "مثل القطن والحديد" في مقابل الحصول على المعدن النفيس (من البرتغال مثلا). وبهذا يتراكم المعدن النفيس لدى فرنسا وتكون لها السيادة والقوة، ولكنهم قيدوا حرية الإستيراد للسلع والخدمات لأنه يستوتب عليها خروج المعدن النفيس لتسوية المعاملات، وبالتالي كان لابد من تدخل الدولة لتقييد التجارة الخارجية³

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2001) ص.15

² بويبة نبيل، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية، محاضرة منشورة على الموقع: <https://2u.pw/btnX1mG> ص.1

* المقصود بالمعدن النفيس الذهب والفضة على وجه التحديد

³ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية "من النظرية إلى التطبيق" (ب.م.ن: ب.د.ن، 2010) ص.14

فرغم بساطة ومحدودية العلاقات الاقتصادية القديمة إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب لعدم وجود نمط تعاقدى مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم ويعتمد على الصدفة في التعامل والذي لا يقيدده أي التزام قبل وقوعه وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر ولكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزماً للمتعاقدين¹، ولكنه ومع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من التزامات اتجه مواطنيها فقد لاحظنا سعي الدول إلى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال المواد الغذائية أو في مجال المواد الأولية وحتى في قطاع الخدمات الأساسية.

بظهور الدولة الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها وعدم تدخل الدول في شؤون بعضها : إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والاقتصادية فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة، وليس لأي دولة أن تعقب على هذه الحرية التي تتمتع بها جميع الدول على قدم المساواة ومهما كان حجمها وكثافة سكانها وتطور صناعاتها وأسلحتها، كما أن للدولة الحق الكامل والحرية التامة والمطلقة في تسيطر نظامها الاقتصادي بما يخدم تطلعاتها الاقتصادية، وللدولة الحق في تحديد تعاملاتها ومعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الخارجية في التصدير والاستيراد ولتوسيع نطاق الاستثمار أو التضييق منه وكذلك لها أن تحدد تدفق الأموال الأجنبية إلى إقليمها بما يخدم أهدافها الاقتصادية بل وأن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في مقابل الأطراف الاقتصادية الأجنبية، كما أن للدولة الحق التام في إبرام المعاهدات الاقتصادية أو الانضمام لمعاهدات اقتصادية قائمة مما يجعلنا في النهاية نقول بأن الدولة تتمتع بمبدأ سلطان إرادتها فيما يتعلق بتعاملاتها الاقتصادية الدولية استناداً إلى مبدأ حريتها الكاملة في إدارة شؤونها ودواليب اقتصادها تحقيقاً لأهدافها في التنمية والانتعاش الاقتصادي، فليس لدولة أو منظمة أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو

¹ خباية عبدالله، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية (جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية)

غلقها أو التكتيف من حجم علاقاتها ، مما يعد تدخلا في شئون دولة أجنبية وهو أمر محذور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.¹

مبدأ مساواة الدول: إن مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام ، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما ستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقة الاقتصادية الدولية مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الإمتيازات لصالح طرف دون آخر وهو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة، مع الإشارة إلى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية أو واقعية إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية استنادا إلى حجمها وكثافتها ومدى تطورها وتركيبها السياسية ولكنها جميعا تعد متساوية في مراكزها القانونية² .

مبدأ حصانة الدول: يعد مبدأ حصانة الدولة ذات السيادة من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي العام فهو يعني حرية الدولة في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من أي دولة أجنبية. ولا يتصور تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع إذا لم يكن للدولة حصانة أمام القضاء الأجنبي، فالحصانة ضمانا حقيقية لتكريس مفهوم سيادة الدولة في المجتمع الدولي وهي الركيزة الأساس في تنظيم العلاقات بين الدول، ومن جهة أخرى فإن مبدأ حصانة الدول يعد من القواعد الأمرة في مجال القانون الدولي ولا يمكن لأي دولة مخالفته فهو ملزم لجميع الدول³ . أما في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتك الدول التي تحتكر التجارة الخارجي.

يلاحظ من خلال هذه المبادئ المقدمة أن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسيخ قواعد التعامل التجاري الدولي وساهت أيضا بشكل فعال في ترسيخ العلاقات الاقتصادية الدولية باحترام المراكز القانونية في العلاقات الاقتصادية الثنائية أو الجماعية .

¹ بويبة نبيل، مرجع سابق، ص2

² المرجع نفسه، ص2

³ سعود العماري، حصانة الدول ذات السيادة، 2020/09/13 على الموقع، (2020/05/12)

<https://2u.pw/MJCVq2S>

2. نشوء المنظمات الدولية والإقليمية:

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي . وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها¹

ولعل الفضل في إيجاد التقارب الاقتصادي والانتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية ، ولذلك فإننا سنتناول بإيجاز نموذجين من ثمرة هذا التقارب الدولي هما: الهيئة الدولية للتجارة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والسوق الأفريقية المشتركة من التابعة للاتحاد الأفريقي.

الهيئة الدولية للتجارة: (O.I.C) Organisation International du Commerce

لقد أدركت الأمم المتحدة منذ إنشائها أنه من الضروري أن يكون هناك تنظيم جماعي يشرف على تنظيم التجارة الدولية، خاصة بعد انهيار غالبية النظم والعلاقات الاقتصادية التجارية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ففي فيفري 1946 اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث مشكلات التجارة الدولية، تلاها بعد ذلك دورة ثانية بجنيف سنة 1947، وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق التجارة الدولية، تلاها بعد ذلك دورة ثانية الدولية، وبدأ العمل بها بداية جانفي 1948²، وكان الغرض من إنشاء هذه الهيئة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء وترقية التبادل التجاري وإزالة القيود المصطنعة أمام التجارة الدولية فشمّل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التعامل التجاري الدولي بما في ذلك تنظيم الحصص الاقتصادية وترقية التصدير وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل وسائل النقل التجارية الدولية بكافة الوسائل المتاحة وتشجيع الإستثمار وضمان تدفق الأموال مع وضع ميثاق قانونية كل المنازعات المثارة في شأن التبادل التجاري الدولي .

¹ خباية عبد الله، مرجع سابق، ص 21

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية : دار الفتح، 2003) ص 322

السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا comesa): السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا The Common Market of East and Southern African وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الإنجليزية وقد تم تداول المصطلح منطوقا بالعربية على أنه " الكوميسا" لسهولة النطق والتداول بين أجهزة الإعلام والمهتمين، وتضم الكوميسا إحدى وعشرين دولة أفريقية تقع في جنوب وشرق القارة السمراء، ويغطي تكتل الكوميسا نحو 12.4 مليون كيلو متر مربع أو ما يعادل 41% من مساحة القارة الأفريقية ويبلغ مجموع السكان لدول التكتل 380 مليون نسمة أي ما يزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تكتل اقتصادي إفريقي والكوميسا يمكن تعريفها على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول أفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، من خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للمصالح المشتركة والمتبادل لجميع شعوبها ودولها، وهو أيضا يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموع دوله عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي، وبالتالي فإن الكوميسا تمثل إقليما اقتصاديا هاما، وخاصة من الناحية الجيوبوليتيكية لامتلاكه شواطئ على درجة عالية من الأهمية، حيث تمتد هذه الشواطئ من بور سعيد بمصر شمالا على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن، وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوباً، كما يشغل هذا الإقليم حيزاً هاماً من سواحل أفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي وذلك في الجزء الشاطئ من نامبيا وأنجولا والكونغو الديمقراطية، ويهدف هذا السوق إلى التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء في مجالات التجارة، الزراعة، الجمارك، الري، الصناعة، الطاقة...إلخ، أيضا تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة في مجالات متعددة، وأيضا التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الأفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية¹.

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف كانت ترمي إلى إيجاد تقارب اقتصادي بين الدول الأفريقية يكون سببا في إزالة الفوارق الاقتصادية تمهيدا للوحدة بينهما وهوما لم يتحقق إلى غاية هذه الساعة بسبب العديد من العوائق

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والإتحاد الأفريقي (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ب.ت.ن) ص

إذا نقول أن دور المنظمات الدولية والإقليمية تتمثل في تقريب وجهات نظر الدول المختلفة التي سعت إلى تشجيع التبادل التجاري في شكل تكتلات كبرى وصغرى من خلال العلاقات الاقتصادية فيما بينها خدمة لأهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها

إن بداية الاهتمام بتحليل العلاقات الاقتصادية قديم قدم هذا العلم، وربما سابق عليه. وكانت الدولة الإسلامية والفكر الاقتصادي الإسلامي السبق في هذا الخصوص خلال العصور الزاهدة لتلك الدولة في وقت كانت أوروبا تشهد تناحر واقتتال وجهل كبير وسميت هذه الفترة بعصر الظلام ، وبعد نشأة الدولة خلال القرنين السادس والسابع عشر في أوروبا (أي بعد العصور المظلمة) بدأ البحث في كيفية إثراء الدولة، ومن ثم تعظيم قوتها في مواجهة القوى الأجنبية فيما يلي سوف ندرج أهم معالم تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

❖ العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية:

هناك مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي :

أ. الإنفتاح والتعاون الاقتصادي بين الدول : إن معظم دول العالم باشرت باتخاذ إجراءات تساهم في اندماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي، وفي التحول من الانغلاق إلى الانفتاح في ظل تسارع معدلات نمو التجارة قياسا بمعدلات نمو الدخل العالمي، وبالإضافة فإن الانخراط في الاقتصاد العالمي يفتح آفاقا ويتيح فرصا كبيرة للتطوير والنمو¹، فالعلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية . فمن حيث الانفتاح الاقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال استعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل استثمارات اقتصادية وتجارية أجنبية وسبق أن بينا بأن الدولة تتمتع إزاء ذلك بالحرية والاستقلالية، أما من حيث التعاون الاقتصادي فعادة ما يتم لأسباب إستراتيجية سياسية أو اقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال

¹ عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول -دراسة حالة الجزائر- رسالة دكتوراه (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2011) ص4

التعاون الاقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطاً أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة . ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سبباً مهماً لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية¹.

ب . تطور وسائل النقل والإعلان والدعاية : حيث يمكن هذا التطور من توسيع وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات بسرعة وبكميات كبيرة، إضافة إلى توسيع وتسيير عملية انتقال الأشخاص بين الدول، حيث أمكن ذلك من إلغاء المسافات والوقت الطويل الذي تستغرقه عملية نقل السلعة من مكان إلى آخر، مهما بعدت المسافات ، ومهما كان حجم ووزن السلعة التي يتم نقلها كما هو الحال في النقل برا وبحرا، وهذا أسهم بتوسيع المبادلات وتسييرها، كما أن سهولة انتقال الأشخاص أدى هو الآخر إلى توسيع عمليات التبادل من خلال ما يوفره هذا الانتقال من إمكانية أكبر لعقد الصفقات التجارية، إضافة إلى سهولة الاتصال وسرعته من خلال وسائل الاتصال الحديثة المتطورة، سواء من خلال الاتصالات بالبريد أو البرقية أو الهاتف والتلكس والأجهزة والوسائل المتطورة الأخرى، كما وفر إمكانات واسعة لعقد الصفقات التجارية وبمختلف مقاديرها، خاصة وأن تطور وسائل الدفع أدى إلى مساندة هذه العملية، بحيث ساهم هذا الأمر مع تزايد وسائل الاتصال في سرعة واتساع المبادلات الدولية مهما كان مقدارها، وممى كانت المسافة التي تفصل بين أطراف هذه المبادلات².

وعليه فإن توفير وسائل النقل قد ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية بعيداً عن التلف والضياح والمخاطر

لقد أدى التطور في الإعلان ووسائله عبر استخدام العلامات التجارية ووسائل وأساليب الدعاية والترويج إلى توسيع المبادلات على حد كبير، بحيث شكل هذا الإعلان في حالات ليست بالقليلة إلى التوسع في مبادلات السلع التي يتم إنتاجها فعلاً، بل إلى فرض أنماط إستهلاكية تتضمن تناول سلع يتطور فرضها من خلال الإعلان على المستهلكين، والتي يتم فرزها نتيجة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، خاصة وأن تطور وسائل النقل والاتصال ووسائل الدفع كلها ساهمت مع الإعلان في

¹ بوبية نبيل، مرجع سابق، ص 8

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية (د.ب.ن: مؤسسة الوراق، 2001) ص.16

توسيع المبادلات وعقد الصفقات التجارية بشكل كبير، سواء ما اتصل منها بترويج مبيعات سلع معينة، أو خدمات¹

ج. الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية: أدت الاكتشافات الجغرافية والبحث عن الذهب والفضة في البداية، إلى توسيع المبادلات الدولية من خلال تصدير السلع والخدمات إلى المناطق الجديدة مقابل الحصول على الذهب والفضة المعادن النفيسة الأخرى، وهو الأمر الذي مكن من زيادة المبادلات الدولية في النهاية، وأيضاً أسهمت الثورة الصناعية بتوسيع حركة التبادل الدولي بشكل واسع، خاصة وأنها ارتبطت بتطور استخدام المعطيات التكنولوجية وتطور وسائل النقل والاتصال، وهذا تضمن ناحيتين أساسيتين تمت من خلالهما خدمة استمرار هذه الثورة، وتعميق مجرياتها، وتوسيع التطور الذي احتوته، الأولى هي الحاجة إلى الأسواق لتصريف الإنتاج المحقق نتيجة لهذه الثورة، والتحفيز على التوسيع في هذا الإنتاج من خلال هذه الناحية، والثانية تتصل بأن استمرار التوسع في الإنتاج يقتضي قدرًا متزايدًا من المستلزمات وبالذات الأولوية منها، والتي تفتقر إليها الدول التي تحققت فيها هذه الثورة، أو أن القدر الموجود لديها لا يكفي لسد حاجياتها، وهذا ما أدى إلى ضرورة حصولها على المزيد من هذه المستلزمات من الدول الأخرى، الأمر الذي أدى إلى توسع كبير في حجم المبادلات الدولية سواء ارتبط الأمر بالسلع، أم بالخدمات، وهذا ما جعل من العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتضمنها الاقتصاد الدولي حالة يثبت قيامها، ويؤكد وجودها وتطورها واتساعها التاريخ الحديث، والذات الثورة الصناعية وما أعقبها من تطورات اقتصادية واسعة ارتبطت بالتطور العلمي والتكنولوجي الواسع.²

د. نشوء التكتلات الاقتصادية: التكتل هو تجمع **Grouping** يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصلحة متماثلة وخطا استراتيجيا معيناً، فالتكتل كقاعدة تستهدف التعاون في الشؤون السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى، فالدول تتعاون أو تتعاهد على التعاون وفق شرائط معينة، مثل هذا التعاون قد يأخذ أشكالاً شتى، فقد يتفق الأصدقاء على الإنخراط في منظمات دولية صممت لدعم الاقتصاد والتجارة أو المساعدة المتبادلة مثل الجماعات الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، 17.18

² المرجع نفسه، ص 18.19

المشتركة) أو الجماعة المقابلة في المعسكر الإشتراكي المعروفة باسم مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون)¹.

وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالانضمام إليها أو خلق تكتلات إقتصادية موازية لها. ومن المعلوم أن الإقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطغى عليه الهيمنة والمصلحة وأضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها من أجل مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفردة وكأنها أمام إستعمار إقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الإنضمام لهذه التكتلات أو إنشاء تكتلات مماثلة، فالصراع الإقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الإقتصادية العالمية مما يلزم الدول بأن لا تكون على وضع الحياد، وتحاول أن تنخرط في التكتلات الكبرى²

❖ أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بالنسبة للدول

للعلاقات الاقتصادية أهمية كبيرة على النطاقين المحلي و العالمي ، وقد زادت هذه الأهمية في ظل التطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي حيث برزت العديد من الظواهر التي أدت إلى ربط إقتصاديات الدول ببعضها البعض وبشكل كبير، ومن أبرز هذه الظواهر التي أدت إلى زيادة أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، التطور الاقتصادي الواسع وما تضمنه من تطور علمي وتكنولوجي متسارع، وما نجم عنه من نشوء وحدات إقتصادية كبيرة يغطي نشاطها أكثر من دولة، بل أن بعض هذه الوحدات أصبح يغطي نشاطها عدد غير قليل من الدول وهو ما أدى إلى ارتباط إقتصاديات الدول من خلال نشاطات هذه الشركات، والتي أدت إلى ما يطلق عليه بتداول الاقتصاد العالمي أو عولمته ، إضافة إلى أن عملية التطور الاقتصادي وما تضمنته من حجم واسع للمشروعات اقتضى زيادة الحاجة إلى ربط الاقتصاد المحلي باقتصاديات الدول الأخرى من خلال علاقات عديدة تأتي في مقدمتها الحاجة إلى تصريف إنتاجها الواسع في السوق الدولية من ناحية، وتوفير مستلزمات الإنتاج ورؤوس الأموال من ناحية أخرى، وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة لعلاقات اقتصادية أقوى مع الدول الأخرى، وقد برزت كذلك العديد من المؤسسات سواء الدولية أو الإقليمية التي تعمل في مجال الاقتصاد الدولي، وعلى نطاق العالم وهذا ما أسهم كذلك في زيادة الروابط والعلاقات بين الدول وزيادة أهمية

¹ محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (الكويت: عالم المعرفة، د.ت.ن) ص ص 7.8

² بويبة نبيل، مرجع سابق، ص 9

العلاقات الاقتصادية الدولية، وما زاد من هذه الأهمية أيضا سرعة وسائل الإتصال بين الدول وبالتالي زيادة الروابط بين بعضها البعض من خلال تطور وسائل النقل والإتصال عبر الأجهزة الحديثة المتطورة تكنولوجيا، والتي أدت إلى زيادة إطلاع سكان العالم على أبرز مضامين التطور الاقتصادي، واستنادا إلى اتساع درجات الوعي والثقافة وما يفرزه من معطيات متزايدة ومتسارعة بفضل التطور العلمي والتكنولوجي، وهو ما حقق تقارب إقتصادي كبير بين الدول وعلاقات إقتصادية واسعة متنوعة تؤثر بشكل مهم على اقتصاديات الدول¹

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية بين دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماما كبيرا، ومن بعد هذا أدرج الكتاب الإقتصاديون التقليديون الإنجليز في أواخر القرن الثامن عشر أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية، أو التجارة الدولية من أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو، أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية كما ذاعت أخيرا تسمية الموضوع²

لقد أصبح الاقتصاد الدولي حقيقة اقتصادية واضحة وهو يمتلك هيكلا خاصا به قابلا للتغيير من وقت لآخر بتغير الأوضاع والظروف التي تمر بها العناصر المكونة له، أي مختلف الإقتصاديات القومية، وقد تسببت الحرب العالمية الثانية في ازدياد وعي دول الحلفاء بأهمية الرخاء الاقتصادي لكافة دول العالم والتجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى مدى مستطاع، وهكذا شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر تنظيم حدث في التاريخ لشؤون الاقتصاد الدولي، فقد تعددت المنظمات التي خلقت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد وتدعيمه وتنميته في مختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول، أو بتسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات، أو بإنشاء مجموعات إقتصادية تتكون كل مجموعة منها من عدد من الدول أو الإقتصاديات القومية المتجانسة.³

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 9، 10

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجماعة الجديدة للنشر، 2000) ص 1

³ مجدى شهاب، عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجماعة الجديدة، 2005) ص 12

للعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية من عدة نواحي، فمن الناحية الأولى فهي توضح فكرة الإعتماد المتبادل بين الدول وكيفية عمل النظام الاقتصادي بالعالمي وطريقة سيره، إذ أن فهم مشاكل الاقتصاد العالمي من ركود أو تضخم أو غيرها قد تبدو يسيرة حين يعي المرء طبيعة ودرجة تشابك الإقتصاديات العالمية، ومن الناحية الثانية فإنه من الملاحظ في الواقع العملي أن أي دولة من دول العالم لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقي الدول الأخرى وإن تحقق لنفسها الإكتفاء الذاتي Autarky، من هنا فإن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية قد توضح للدولة أو للقائمين على التخطيط فيها أفضل السياسات الاقتصادية التي يمكن تبنيها واتخاذها حيال الدول الأخرى، وذلك فيما يتعلق بعلاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية معها، وتساعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة، فتبني سياسة نقدية تقوم على تخفيض سعر الصرف من أجل تنمية الصادرات قد لا تؤدي الغرض منها إذا كان جهازها الإنتاجي لا يتسم بالمرونة الكافية. من ناحية ثالثة فإن هناك علاقات قوية أكدها الواقع العملي بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، فالتجار الدولية تخلق آلاف من فرص العمل وتحد من ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الكثير من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن التراكم الرأسمالي يعد أحد العناصر الهامة واللازمة للنمو الاقتصادي¹.

تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في التجارة الدولية والإقتصاد العالمي، حيث يلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في إقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية، وكذلك للعلاقات الاقتصادية أهمية في الدول النامية نظرا لحاجتها إلى التجارة الخارجية من الدول المتقدمة وبهذا نقول أن العلاقات الاقتصادية الدولية تهتم بنقطتين أساسيتين²:

- تقوم بتوسيع وتنشيط التجارة الخارجية في الدول المتقدمة من خلال الإستيراد والتصدير.
- تؤدي إلى حصول مزيدا من المستلزمات من الدول الأخرى، وبالذات المتخلفة منها.

اهتمام الدول بأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث:

مما لا شك فيه أن التعاون الاقتصادي بين الأفراد والشعوب المختلفة، قد أصبح سمة أساسية من سمات العصر الحديث، فقد شهد القرن العشرين تطورات كانت على جانب كبير من الأهمية في

¹ سعادة راغب الخطيب، العلاقات الاقتصادية الدولية (الأردن: دارالأعمار العلمي، 2017) ص ص.93.92

² المرجع نفسه ص15

العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء من حيث طبيعة العلاقات التي تربط بين الدول، أم من حيث ظهور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية التي تعمل على تدعيم التجارة بين الدول، فمن حيث حجم التبادل نجد أن التجارة الدولية قد زاد حجمها زيادة ملحوظة، أما من حيث نوعية السلع التي يشملها التبادل الدولي، فنجد أن التجارة بين الدول قد اتسعت لتشمل كل أنواع السلع والخدمات بغض النظر عن حجمها أو عن قيمتها، أما من حيث طبيعة العلاقات التي تربط بين الدول فنجد أنها قد تشابكت وتعددت للدرجة التي أصبح فيها أي تغيير في أي مكان من العالم يؤثر على بقية الدول، إذ أن كل ما يحدث في جزء من العالم لا يقتصر أثره على هذا الجزء فحسب ولكنه يشيع موجات متتالية من ردود الفعل في كل أنحاء العالم، وبهذا يمكن القول أن الدول وخصوصا المتقدمة ومنها، أصبحت تصدر أزماتها ورخائها إلى الدول الأخرى كما تصدر السلع والخدمات، أمن من حيث المؤسسات الاقتصادية الدولية فنجد أن القرن العشرين وخصوصا النصف الثاني منه قد شهد ظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تكونت لمعالجة ما قد يعترض العلاقات الاقتصادية من مشاكل والعمل على توسيع وتسيير التبادل التجاري بين الدول، وكمثال لهذه المنظمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية¹.

❖ اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن الداخلية

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية الخارجية التي تتم عبر الحدود الأساسية لدولة أخرى أو أكثر، إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد ضمن الحدود السياسية للدولة المعينة وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تقتضي التمييز بين المعاملات والنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة أي التجارة الداخلية، وتلك التي تتم عبر حدودها أي التجارة الخارجية ويمكن أن نذكر من بينها ما يأتي:

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الأردن : دار الأعمار العلمي، 2017) ص ص. 20.22

• إختلاف الأنظمة السياسية والقانونية و الأنظمة النقدية والمصرفية:

تنشأ العلاقات المحلية بين أفراد ينتمون إلى بلد واحد ونظام سياسي واحد كما تحكمهم قواعد قانونية وعادات وتقاليد وأعراف شبه موحدة، والقواعد المنظمة للتجارة ستكون واحدة، أما العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تتضمن أطرافاً ينتمون إلى كيانات سياسية وقانونية مختلفة تختلف بمقتضاها العادات والتقاليد والموروث التاريخي Historical Heritage.¹

إذا كان انتماء الأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة، وما يتضمنه ذلك من خضوعهم لقوانين وقواعد متباينة، يعتبر عاملاً من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فإن شعورهم بالانتماء والولاء لهذه الوحدات يعتبر عاملاً آخر يعمق من هذه التفرقة، فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، ولعل من أهم هذه الأهداف هي تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب مخالف لذلك الذي تعامل به مواطنيها، كما أن الأفراد من ناحيتهم يكونون حريصين على النظر بعين الاعتبار للمصالح القومية بدافع ولائهم وشعورهم بالانتماء.²

• إختلاف النظم النقدية والمصرفية:

أما بالنسبة للأنظمة النقدية والمصرفية فلكل بلد عملته النقدية الخاصة به، والتي تستخدم في كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية، إلا أن التجارة الدولية تستلزم استخدام نقود مختلفة، أو عملة إحدى الدولتين حسب الاتفاق، وهذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز الاقتصاد القومي عن الاقتصاد الدولي.³

ومن المعروف أن إدخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عمليتين منفصلتين في العملية الأولى يتم تبادل السلع التي تزيد عن حاجة الفرد بالنقود، وهي عملية البيع. والثانية عملية

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأمانة الاقتصادية العالمية ص12

² مجدى شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005) ص13

³ عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي (القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1991) ص10

تبادل النقود بالسلع التي يحتاجها الفرد وهي عملية الشراء، أما في التجارة الدولية فنجد أن عملية التبادل تنقسم إلى ثلاث عمليات¹:

- في العملية الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية
- في العملية الثانية يتم تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية
- في العملية الثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع

لقد ظهرت هناك مشكلة في عمليات التبادل الدولية آنذاك بسبب أن لكل بلد من البلدان عملتها عملتها الخاصة بها، بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي، وهذا ظهر نظام الذهب الدولي الذي ساد العالم لفترة من الزمن كوسيلة لتسهيل عمليات التبادل الدولية، وبالتالي أصبح بمثابة نوع من أنواع النقود التي يمكن على أساسها تسوية المدفوعات بين الدول. وقد أدى نظام الذهب إلى زيادة تقسيم عملية التبادل، حيث أصبحت أربع عمليات منفصلة بدلا من ثلاث وهي²:

- عملية تبادل السلع بالنقود الأجنبية
- عملية تبادل النقود الأجنبية بالذهب
- عملية تبادل الذهب بالنقود الوطنية
- عملية تبادل النقود الوطنية بالسلع

الإختلاف في طبيعة الأسواق الدولية

يعتبر الإختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة، من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي يعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص، وتعبير " إختلاف الأسواق" هنا قد ينصرف إلى أحد معاني ثلاث مختلفة:

المعنى الأول: وهو أقربها إلى الذهن، هو الإختلاف الطبيعي والمكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة، كإختلاف أذواقهم، وميولهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تفضيلاتهم للسلع والخدمات، مثلا المستهلك المصري

¹ مجدى شهاب، مرجع سابق، ص15

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص5

قد يفضل المسكن الفسيح عن وسيلة مريحة للمواصلات، في حين أن المستهلك الأوروبي قد يرضى بسكن بسيط مقابل امتلاكه لسيارة خاصة، ولا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الاتفاق المختلفة أو بين السلع المختلفة، ولكن قد يتضمن أيضا أختلافا بالنسبة للسلعة الواحدة، فقد يفضل مجتمع لونا معيناً لسلعة عن لون آخر وبالتالي فإن ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات.

المعنى الثاني: الذي قد ينصرف إليه تعبير "اختلاف الأسواق" فهو انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل، يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة على دولة أخرى، كما أننا نلاحظ أن انتقال السلع والخدمات من بلد لآخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية قد لا يتعرض لها انتقال مثل هذه السلع من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد، كما ان هناك الكثير من الحواجز الاقتصادية أو السياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تجتاز حدود الدولة وتضعها الحكومات في طريق التجارة الدولية. أما المعنى الثالث وهو أهمها فينصرف إلى أن الأسواق العالمية تسودها حالة المنافسة الكاملة، أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر منها في حالة الأسواق المحلية، ومعنى ذلك أن المنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة عادة ما يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذه السوق، أما في مجال السوق الدولية فعليه أن يكيف سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق، وعليه فمن الضروري له أن يتبع سياسة التمييز في الأسعار بحيث قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق العالمية بسعر يختلف عن ذلك الذي يبيع به في الأسواق المحلية¹.

• مدى قدرة عوامل الإنتاج على التنقل:

تتمثل عناصر الإنتاج في الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال وعنصر المنظم الذي أضافه شومبيتر. لوركننا على عنصري العمل ورأس المال لوجدنا أن هاذين العنصرين يتحركان بسهولة دو قيد داخل اقطر الواحد، كما أن العمال يتحركون بحرية داخل البلد الواحد. أما على المستوى الدولي، فإن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل تقيدها العديد من القيود. فلو نظرنا إلى عنصر العمل لوجدنا أنه ليس من السهل أن تستيقظ من نومك وتعزم السفر إلى بريطانيا أو فرنسا أو حتى موزنبيق. فعليك قبل السفر

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناثر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،

أن تحصل على الفيزا visa أو تصريح السفر من السفارة وقد يوافقوا وقد لا يوافقوا... كما أن إختلاف اللغة و العادات والتقاليد والقيود التشريعية والسياسية كلها أمور تحد من قدرة العمل على التنقل من دولة إلى أخرى في حين أنه لا يوجد مثل هذه القيود داخل الدولة الواحدة حتى ولو سمح بالهجرة الدولية Immigration International فذلك يتم بشروط مقيدة وذلك بأن يكون لدى الشخص قدرات ومهارات Special Capabilities & Talents فائقة تفيد المجتمع المهاجر إليه، أما المهاجر بحثاً عن سبب للرزق فلا مكان له -عامة- على المستوى الدولي¹. أما بالنسبة لرأس المال يتميز بأنه أكثر قدرة على التنقل من بلد إلى آخر، كما أنه على العكس من العمل، يلقي ترحيباً من الدول التي ينتقل إليها، في حين يلقي إحجاماً، أو خوفاً من الدول المصدرة له، ولا شك أن إنتقال رأس المال من بلد إلى آخر يتضمن مخاطر أكبر بكثير من تلك التي يتعرض لها عند انتقاله من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ومن ثم فإن رأس المال لكي ينتقل إلى دولة أخرى، لابد وأن يكون العائد فيها مرتفعاً للدرجة التي تغريه على مثل هذا الإنتقال،² وهذا الأخير هو ضرب من المخاطرة، حيث من الممكن أن يكون عرضة للمصادرة Confiscation كما قد تكون هناك معاملة تمييزية أو تفضيلية للرأسمالي الوطني عن الأجنبي. ولهذا توضع الإتفاقيات الدولية التي تنظم كيفية معاملة تلك الإستثمارات ووسائل حمايتها، أما انتقال رأس المال داخل الحدود الوطنية فهو أقل عرضة للمخاطر من الإنتقال الدولي، حيث لا يحتاج إلى تغيير عملة أو التعرف على قوانين جديدة، كما لا يخضع لقوانين المصادرة، ويكون المستثمر على علم واسع بالنظام القانوني والسياسي السائد في بلده³ أما بالنسبة لعنصر الطبيعة أو الأرض فهي تعتبر أقل عوامل الإنتاج قدرة على التنقل، ليست فقط من دولة إلى أخرى، ولكن أيضاً في داخل حدود الدولة الواحدة، فالأرض كمورد إقتصادي حيوي وهام تتسم بتفاوت في قدرتها الإنتاجية، وهذا التفاوت عادة لا يكون تفاوتاً مطلقاً ولكنه تفاوت نسبي يختلف من محصول لآخر، وذلك لأنه إذا كانت الأرض لا يمكن انتقالها من دولة إلى أخرى بطريقة مباشرة، إلا أنه يمكن لها أن تنتقل بأسلوب غير مباشر، عن طريق نقل مانتجها من سلع، ويتم ذلك عن طريق التجارة الدولية⁴، وبصفة عامة لكل بلد طبيعتها التي تميزها ومن ثم تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي بها

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 19.20

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 10

³ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 20

⁴ محمود عزت اللحام و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الأردن

عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2016) ص 31

ونوعية المنتجات التي تنتج، ففي المناطق الحارة والأراضي الرملية تنتج المانجو مثلاً، ولكنها لا يمكن أن تنتج في المناطق الباردة ... وهكذا¹

❖ مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية:

تتخذ العلاقات الاقتصادية بين الدول والمناطق أشكالاً متعددة مختلفة تأخذ عادة² :

✓ شكل سلع مادية: تنتقل عبر الحدود السياسية، إما داخلة إليها وتسمى بالواردات (Import) وإما خارجة منها وتسمى بالصادرات (Export).

✓ شكل خدمات تؤدي من رعايا الدولة إلى رعايا دولة أخرى: وتكون إما بانتقال مؤدي الخدمات أنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للسياحة (Tourism)، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بالصادرات غير المنظورة (Invisible Exports) والخدمات التي يتم تلقيها من الغير تسمى بالواردات غير المنظورة (Invisible Imports).

✓ عوامل الإنتاج: وأهمها رأس المال. ورأس المال ينتقل إما على شكل:

– استثمار مباشر: Investment Direct مباشرة يقوم به الأفراد أو تقوم به المؤسسات

– قروض: Loans تمنح من دولة لأخرى، سواء كان ذلك لمقابلة استثمار حقيقي جديد أو

كان لتسوية مدفوعات ناشئة من التبادل التجاري Trades Exchange

✓ تدفق العملات المحلية في عكس اتجاه الواردات، وتدفق للعملات الأجنبية في عكس اتجاه

الصادرات: ويكون نتيجة لهذا التدفق في هذين الإتجاهين، قيام مجموعة من المعاملات التي

تجري بناء على هذه العمليات وينشأ عن ذلك ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي (Foreign

Exchange markets). هذا وتحاول كل دولة من الدول أن تحتفظ لديها بسجل كامل لكل

معاملاتها الاقتصادية التي تجريها مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة

ويجمع بين الصور المتقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية أنها تتم بين وحدات سياسية تتمتع كل منها بالسيادة على أراضيها.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 21

² محمود عزت اللحام، مرجع سابق، ص 31 32

❖ الأطراف المتعاملة في سوق المعاملات الدولية:

يتكون أي إقتصاد قومي على صعيد العلاقات الاقتصادية الداخلية من عدة قطاعات أو وحدات (إقتصادية) تتمثل في المنتجين (العارضين) ووحدات من المستهلكين (الطالبين)، ثم الحكومة التي تقوم في بعض الأحيان بوظائف إنتاجية (القطاع العام)، أو تمثل المستهلك الرئيسي وفي أحيان أخرى يقتصر دورها على القيام بتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب أو تصحيح آثار السوق وعندما تنتقل إلى المعاملات الدولية، قد يعتقد أن العلاقات التبادلية تقوم أصلا بين الدول. والواقع تقوم بين الدول وبين العناصر المقيمة في مختلف الدول والمشروعات المصدرة أو المستوردة، وقد تقوم بها أيضا الشركات متعددة الجنسيات¹.

أ/ المشروعات الوطنية: ففي كل إقتصاد، هناك أولا مشروعات وطنية قد تقوم بالتصدير أو الإستيراد أو التعامل بأي شكل من الأشكال في المجال الدولي. والمشروعات التي تقوم على التصدير قد تكون مستقلة وقد تختلط بالمشروع المنتج ذاته، كما أن هناك مشروعات تقوم بالاستيراد، وهذا الإستيراد قد يكون لصالح المستهلكين إذا كانت السلع المستوردة سلعاً استهلاكية. وعموما فإن كافة العلاقات التي يترتب عليها إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من إقتصاد إلى آخر، تقوم بها شركات أو مؤسسات خاضعة للقطاع الخاص، وهذه المشروعات الوطنية والأجنبية تعتبر من أوائل المتعاملين في السوق الدولية².

ب/ الدولة أو الحكومة: تلعب الدولة دورا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية وإن كانت منافسة الفاعلين الآخرين تظل ذات أهمية كبرى³، فهي قد تقوم بذاتها بالمبادلات الدولية حيث تتلقى رؤوس الأموال في شكل منح وقروض، وقد تقوم بالتصدير والإستيراد (من خلال القطاع العام) وقد تدخل في علاقات بيع أو شراء مع المؤسسات الخارجية والحكومات الأجنبية⁴، إلا أن الدول ليست على درجة متساوية من الناحية الاقتصادية، فهي تصنف إلى دول متقدمة ودول سائرة في طريق النمو- والتي

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 21

² مجدى شهب، مرجع سابق، ص 23

³ DAILLIER(P) , les organisations internationales économiques , in Droit de l'économie internationale ,p52

⁴ عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق، ص13

تدرج ضمنها الدول الجديدة المصنعة- ثم أخرى أقل تقدما إلى غيرها لذا فقدرة الدول على المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي بلورة القوانين المنظمة لتلك العلاقات تختلف بشكل كبير¹.

كما تلعب الدولة دورا مهما في مراقبة تنفيذ القوانين الاقتصادية الدولية خاصة من خلال المشاركة في عمل الأجهزة التقنية المخصصة لتلك المراقبة والتي تتوفر عليها بعض المنظمات الدولية كمنظمة التعاون والتنمية والمجموعة الأوروبية، وأيضا من خلال وضع أنظمة التحكيم للنظر في المنازعات²

ج- الشركات المتعددة الجنسيات: إن العلاقات الاقتصادية الدولية هي أولا وقبل كل شيء نتاج الفاعلين الإقتصاديين الخواص، وأبرزهم الشركات المتعددة الجنسيات.

والشركات المتعددة الجنسيات[♦] أو الشركات عبر الوطنية هي كأي مؤسسة مسؤولة تابعة لدولة معينة لها نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل حيث تحصل على 10% من رقم الأعمال، فتسمى مؤسسة الدولة الأصلية الشركة- الأم- بينما تسمى المؤسسات التي توجد في الدول الشركات الفرعية الأجنبية³ فهذه الشركات تحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير للسلع والخدمات خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، تتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصفة مركزية في موطنها الأصل⁴. وتلعب هذه الشركات في الوقت الراهن دورا مهما في وضع بعض قواعد القانون الدولي الاقتصادي وأيضا في تطبيقها، فقد أصبح مثلا لتكتلات الشركات القدرة على تنظيم أنشطة قطاعات كاملة سواء فيما يتعلق بوضع القوانين المنظمة لها (أي قواعد السلوك) أو بطرق حل النزاعات بين الفاعلين⁵.

¹ DAILLIER, op. cit, p52

² Ibid.p54

[♦] تعريف ميشال غيرتمان michelle ghirtmane

³ Michel Ghertman, Les multinationales, ed. Que sais je ? paris,1982, ed. Bouchen (alger,1993) p4.

⁴ بول هيريت، غراهام طومسون، فاتح عبد الجبار مترجما: "ما العولة: الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكم"، عالم الفكر،

(سبتمبر، 2001) ص 134

⁵ Nguyen kouoc dinh, Daillier patrick, Pellet Alain, Droit international public (paris : ed Lgdj, 1999) p.115

المبحث الثاني: الإتجاهات المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية

يقوم التبادل الدولي على أساس مبدأ التخصص والتقسيم الدولي في إنتاج السلع والخدمات حيث تخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتبادلها مع غيرها من الدول، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الإستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، فمن الناحية الواقعية وبمنطقية تامة يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية الدولية تنشأ لوجود تباين أو تفاوت أو عدم كمال في عوامل معينة، وأنها لا توجد كاملة في بلد واحد وقد قسم البعض تلك العوامل إلى عوامل طبيعية (مثل الثروات المعدنية) وعوامل مكتسبة (المهارات والقدرات التقنية) وهذا ما حاولت نظريات التجارة العلاقات الاقتصادية الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية وبيانها لأسس التبادل الدولي، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل. وهذا المبحث يستهدف دراسة وتتبع النظريات والأفكار التي قدمت بهدف الوصول إلى تفسيرات أكثر قبولا وواقعية لأنماط ومعدلات التبادل الدولي، وتتناول المطالب الثلاثة الآلية عرض هذه النظريات حيث تركز على أساسيات التجارة في السلع والخدمات بين الدول وتهتم أساسا بدوافع التجارة وتحدد نماذجها وهذا ما نحتاجه في دراسة وتحليل العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية وتوضيح كيفك قيام التبادل بين هذه الدول بأهم الوسائل والأدوات المختلفة لتوضيح طبيعة هذه العلاقات وإنجاحها.

المطلب الأول: النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة

إن الفكر الاقتصادي التقليدي لم يكن وليد مرحلة واحدة، فقد استفاد كثيرا من الفكر التجاري الذي ساد عقب ميلاد الدولة الحديثة في أوروبا،¹ إضافة إلى استفادته من فكر المدرسة الطبيعية، فمن أهم أفكارهم مايلي:

❖ أولا المدرسة التجارية: إعتبر نموذج التجارين أن زيادة تراكم كميات المعادن النفيسة (الذهب والفضة) هو أساس التفوق والتقدم، فالدولة التي لا تملك مخزون من الذهب تكون دولة فقيرة وعليه فقد اعتقدوا أن الصادرات هي التي تعمل على زيادة وتدفع المعادن الثمينة إلى داخل الدولة، بينما الواردات هي عبئ على الدولة لأنها تعمل على خروج المعادن الثمينة منها،

¹ أمجد بن عيسى ومحمد كشرود، إنعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطية على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير (جامعة العربي التبسي: كلية العلوم الاقتصادي، علوم تجارية وعلوم التسيير، 2015/2016) ص6

وبناء عليه فقد اعتمد الفكر التجاري حماية قومية تقوم على تشجيع الصادرات عن طريق سياسة الدعم وفي المقابل عدم تشجيع الواردات عن طريق فرض تعريف جمركية، إذ يعتقد التجار أن الدولة تكون قوية فقط عندما تزيد من تراكم المعدن النفيس، إلا أن آدم سميث انتقد التجارين ورأى أنهم قد فشلوا في رسم التمايز الثروة- السلع المعمرة والمصادر الطبيعية والمهارات البشرية-بالإضافة إلى تشجيع الثروة بالكثز ومن السخف أن يكون تراكم المكنوزات هدفا لذاته لأن الكميات الكبيرة من المعادن النقدية كانت ضرورية لتمويل الجيوش الكبيرة والبحرية وأنشطتها في الحرب والسلم

❖ **ثانياً المدرسة الطبيعية:** لقد انتقد المذهب الطبيعي القيود التجارية لأنها تضع قيوداً على الإستيراد والتصدير ويركز هذا الأخير على الزراعة ويعتبرها القطاع الأساسي المنتج في الاقتصاد، ولذلك أولى المذهب الطبيعي أهمية كبيرة لهذا القطاع وتطوره وتوسيع نشاطاته، وقد دعى أصحاب هذا المذهب إلى حرية التجارة، وعدم فرض قيود على الإستيرادات من العالم الخارجي لأنها من دولة معينة تشكل صادرات لدولة أخرى أي عندما تقيد الإستيرادات فإنها تقيد بالنتيجة الصادرات. ومن هنا نجد أن الطبيعيين لم ينتقلوا من الفكر إلى تنفيذه إلا لفترة قصيرة، ولهذا لم تنجح في القضاء على الفكر التجاري والسياسات الاقتصادية التي تمخضت عنه، الأمر الذي كشفه آدم سميث والمفكرين الكلاسيك والنيوكلاسيك وبدأوا به فكراً إقتصادياً جديداً¹.

❖ **ثالثاً النظرية الكلاسيكية:**

لقد تطرق العديد من المفكرين الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين أدلوا بدلوههم، بل خصصوا أبواباً مستقلة وكاملة في مؤلفاتهم لشرح أسباب وعوامل قيام التجارة الدولية والتخصص الدولي، وكذا العوائد الناتجة عنها، وقد استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفرضيات أهمها²:

— وجود دولتين وسلعتين، والتبادل يأخذ شكل مقايضة

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والنظير (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993) ص34

² خروف منير، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة دروس (جامعة قلمة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية، 2014/2015) ص7

- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة، ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد وهو العمل، فنمو الإنتاج راجع إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة أثناء العمل وليس لزيادة في أحد العوامل
- عدم تغيير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة
- إهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التأمين
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم تخفيض إنتاج أخرى
- حرية حركة عوامل الإنتاج (العمل) بصورة مطلقة داخل الدولة، وعدم قابلية التنقل بين الدول،
- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.

أما الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية يندرج ضمن المسار الليبرالي الذي رسمه الجيل الأول، غير أنه يرفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، وي طرح بدلها نظرية جديدة في القيمة تكون نواة انطلاق التحليل النيوكلاسيكي، ويعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف في¹:

- وجود أكثر من عامل إنتاج وهما العامل ورأس المال
- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، وهذه التقنيات هي نفسها في كل بلد لكن التقنية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة تختلف من بلد لآخر، بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج.

إن من أبرز الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية هي أفكار آدم سميث (نظريات النفقات المطلقة) وفيد ريكاردو (نظريات النفقات أو الميزات النسبية) وجون ستيوارت ميل (نظرية القيم الدولية) وهابلر (نظرية نفقة الخيار أو الفرصة البديلة) ومارشال (نظرية معدل التبادل الدولي) وهيكلر أولين (وفرة عوامل الإنتاج)، ولتفادي الوقوع في جدل فقهي معقد سنقتصر على تقديم عرض مبسط لثلاث من تلك النظريات وهي كالتالي:

¹ المرجع نفسه، ص 11

1. نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)
2. نظرية النفقات النسبية (دفيد ريكاردو)
3. نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين)

1/ نظرية النفقات المطلقة أو الميزات المطلقة (آدم سميث): Absolut advantage theory :

تعتبر هذه النظرية من أوائل النظريات العلمية التي تفسر أسباب قيام التجارة الدولية، وفي ما يلي سنعرض مضمون هذه النظرية بعدها نتطرق إل تقييمها

أ/ مضمون النظرية: لم يضع آدم سميث نظرية خاصة بالتبادل، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان " ثروة الأمم¹" فقد ركز في نظريته على أهمية التجارة الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة وحسب ما يرى فإن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة، فقد تكون الدولة لديها كفاءة أكبر في إنتاج بعض السلع كفاءة قليلة في إنتاج سلع أخرى مقارنة بالدول الأخرى، وبغض النظر عن سبب الاختلاف في الكفاءة فإن كلا البلدين يمكن ان يستفيد إذا تخصص كل منهما في إنتاج السلع بكفاءة أكثر من البلد الآخر، وهذا النمط من التخصص والتبادل التجاري يكون أكثر كفاءة ويؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإمكانية تحقيق مستوى معيشة أفضل للدولتين، بينما يعتقد التجاريين أن احدي الدول تكون هي المستفيدة والأخرى تكون هي الخاسرة، بينما آدم سميث اقترح ان تكون جميع الدول مستفيدة من التجارة الحرة بالتباع سياسة متحررة، وهذا يتم في حال غياب دور الحكومة في الاقتصاد.²

لقد انتقد سميث كل ما يعيق تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وبين أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، وبهذا يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة³، وبالتالي تقوم دولة معينة بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض انتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة، بالإضافة إلى

¹ ANDREW HARISON et autres, *Businss international et mondialisation*, 1^{ère} édition, traduit par SIMEON FONGANE ,(paris : édition de Boeck,2004) p.278

² خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها (الأردن : عالم الكتب الحديث،2010) ص ص: 67-68.

³ MICHEL RAINELLI , *Le commerce International*, 8^{ème} édition (paris : édition la Découverte,2002) p45

ذلك فإن زيادة إنتاج العمل يسمح بزيادة وزن النمو لرأس المال، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقات الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج¹، بمعنى أن الدولة تشتري من الخارج طالما كان السعر أقل من تكلفة إنتاجها في الداخل²

لتوضيح الميزة المطلقة نفترض وجود دولتين الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كل منهما تنتج سلعتين هما القمح والبن كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(1): إنتاجية البن والقمح لكل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل

الدولة	السلعة	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية		1	4
البرازيل		3	2

المصدر: السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق (مصر، مؤسسة رؤية، 2011) ص 28

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البرازيل متخصصة في إنتاج البن أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي متخصصة في إنتاج القمح، فتقوم التجارة بينهما بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما، فتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج القمح أما البرازيل في إنتاج وتصدير البن.

ومن خلال النموذج الذي قدمه "آدم سميث" فقد استطاع أن يبين وظيفتين هامتين للتجارة الدولية هما³:

– التجارة الدولية تخلق مجالات لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الإستهلاك المحلي، وتستبدله بحاجة أخرى البلد بحاجة إليها

¹ صدر الدين جواليلي، النمو والتجارة للدول النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2005/2006) ص33

² Stephane Becuwe , *Commerce internationale et politique commerciales*(France : armande colin, 2006) p12

³ خروف منير، مرجع سابق، ص 8

- تتغلب التجارة الدولية على ضيق السوق المحلي، وهذا كنتيجة لتقسيم العمل إلى أقصاه، وترفع من إنتاجية الدول المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

تقييم النظرية:

لم يعرف آدم سميث ثروة الأمة كما عرفها التجارين بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبيل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية، وهذا لا يتم إلا عن طريق الحرية الاقتصادية، وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة¹

قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، فمنطق النظرية يفضي إلى أن البلدان التي لا تملك ميزة مطلقة في أي شيء لا مكان لها في التجارة أو المبادلات الدولية، وماذا لو كانت الدولة تتمتع بميزات مطلقة في كل السلع محل التبادل الدولي، وهذا يعني أن تقوم الدولة بإنتاج السلعتين وتغلق أبوابها مع الخارج².

إن الكثير من الدول تتمتع بميزات مطلقة في أكثر من سلعة أو منتج، ورغم ذلك تفضل استيراد تلك السلع التي تتمتع فيها بميزات مطلقة، ربما من بلدان أقل ميزة، مثل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشراء المنسوجات من شرق آسيا على الرغم من وجود ميزات مطلقة أمريكية في إنتاج تلك السلعة³.

إن مبادئ سميث" في حرية التجارة يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى التخصيص بالنسبة للدول التي تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما أو بالنسبة إلى التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى، أضف إلى ذلك فإن سميث لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، باعتبار أن القواعد التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية، ولقد رأى "ريكاردو" عكس ذلك باعتبار أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة في التبادل

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (مصر: الدار الجامعة الجديدة، 2004) ص12

² رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص44

³ المرجع نفسه، ص43

الخارجي مثل انتقالها داخل الدولة، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق فيما سماه بقانون "النفقات النسبية"¹

3. نظرية النفقات النسبية (دفيد ريكاردو):

قام الاقتصادي الإنجليزي "دفيد ريكاردو D. Ricardo" في القرن التاسع عشر بالرد على نظرية "آدم سميث" وذلك في كتابه المشهور " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، وفي الفصل السابع من كتابه بين "ريكاردو" قانون الميزة النسبية في التجارة الدولية².

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي وهو أنه " يشترط لقيام تبادل تجاري دولي أن يكون هناك اختلاف في النفقات النسبية Cost Ratio (الميزات النسبية) وليس النفقات المطلقة (الميزات المطلقة) كما قال سميث. وهكذا فإنه لا يلزم لكي تخصص دولة من الدول في إنتاج احدى السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، وانما يكفي لقيام تجارة وتخصص دولتين أن يوجد اختلاف في النفقات النسبية للسلع فيما بين الدول، وبالتالي فإن منطق نظرية ريكاردو يفضي إلى القول بأنه ستعود الفائدة على الدولتين المتاجرتين حتى ولو كان لإحدهما ميزة مطلقة على الأخرى" أي نفقة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في احدى السلعتين منها في السلعة الأخرى³.

إن سبب قيام التجارة الدولية حسب ريكاردو راجع إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، واعتمد في نظريته على افتراضات نظرية الميزة المطلقة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الافتراضات، التحليلية وهي⁴:

- التجارة الخارجية تتم بين دولتين فقط، وذلك بغرض التبسيط
- كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي
- العمل هو بمثابة العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة

¹ خروف منير، مرجع سابق، ص 8

² Michel Rainelli, le commerce international (paris: la découverte,2000) p.43

³ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 46

⁴ خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 68.69

- التبادل الدولي يقوم على أساس مبادلة وحدة بوحدة ويتم بين دولتين

لقد قدم ريكاردو مثالا عدديا لشرح نظريته، فأخذ كل من إنجلترا والبرتغال اللتين تنتجن سلعتين هما النبيذ والنسيج، ويطلق عليه نموذج دولتين وسلعتين تتفاوت نسب استخدامهما لعنصر العمل في كل منها عن الأخرى كما يمثله الجدول التالي:¹

جدول رقم 2 يوضح: نفقات انتاج إنجلترا والبرتغال من النبيذ والنسيج مقدره بساعات العمل

البرتغال	إنجلترا	
80	120	النبيذ
90	100	النسيج

(وحدة/ ساعة عمل)

source : Michiel Rainelli, op.cit,p44

نلاحظ من خلال الجدول أن البرتغال يتخصص في انتاج السلعتين معا، أي أن هذه الأخير لها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين معا مقارنة بإنجلترا وبالتالي في هذه الحالة من غير الممكن أن تكون هناك تجارة دولية بين البلدين، إلا أنها ممكنة حسب نظرية الميزة النسبية وهذا بسبب الإختلاف في النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في كل بلد، حيث أن:

- ✓ 80: هي عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النبيذ في البرتغال (نرمز لها ب A_1)
- ✓ 120: هي عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النبيذ في إنجلترا (نرمز لها ب A_2)
- ✓ 90: ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النسيج في البرتغال (نرمز لها ب b_1)
- ✓ 100: ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النسيج في إنجلترا (نرمز لها ب b_2)

إذا نستخرج من هذا الجدول التكلفة النسبية للنسيج بالمقارنة مع النبيذ في البلدين كالتالي:

¹ Michel Rainelli, op.cit, p44

$$0.88 = \frac{80}{90} = \frac{A1}{B1}$$

بينما في إنجلترا تكون قيمتها:

$$1.2 = \frac{120}{100} = \frac{A2}{B2}$$

$$\frac{A2}{B2} > \frac{A1}{B1}$$

وبمقارنة التكاليف النسبية التي تحصلنا عليها نلاحظ أن البرتغال تنتج النبيذ بتكلفة نسبية أقل من بريطانيا وهذا فهي لها ميزة نسبية في إنتاجه.

وحسب "ريكاردو" فإذا قامت البرتغال بمبادلة واحدة من النبيذ، تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من النسيج كانت ستكلفها 90 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا، ستربح 10 ساعات عمل، وإذا قامت إنجلترا بمبادلة وحدة من النسيج اكلفها 100 ساعة عمل بوحدة من النبيذ كانت ستكلفها 120 ساعة لو بقيت تنتجها محليا، وتربح بذلك 20 ساعة عمل¹

وبالتالي فإن منطق نظرية "ريكاردو" يفضي إلى القول بأنه ستعود الفائدة على الدولتين المتاجرتين حتى ولو كان لاحدهما ميزة مطلقة على الأخرى، أي نفقة مطلقة أقل في إنتاج كلا السلعتين، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى²، وبهذا يتضح لنا من خلال هذا العرض أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلعة من دولة لأخرى³

من خلال ما تم تناوله في هذه النظرية يمكن القول بأن هناك مجموعة من الشروط التي بدونها لن تنطبق النظرية وهي:

- أن التبادل الدولي يتم بين دولتين على أساس المقايضة (مبادلة سلعة بسلعة)
- ثبات تكلفة الإنتاج (مهما زاد حجم الإنتاج لا ترتفع التكلفة)
- ساعات العمل هي التي تحدد قيمة الأشياء (أي عدم وجود تفاوت في المهارات بين العمال)

¹ خروف منير، مرجع سابق، ص 10

² أحمد جامع، صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1992) ص 28

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية (الأزارطية: دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 13

- لا توجد هناك قيود جمركية ولا نفقات النقل لأن فكر ريكاردو قائم على الإيمان بوجود المنافسة الكاملة

تقييم النظرية:

على الرغم من سلامة البناء العلمي لنظرية الميزات النسبية، وقدرتها العالية على الإقناع إلا أنها لم تسلم من النقد ويمكن إجمال تلك الانتقادات في ما يلي:

- افترضت النظرية ثبات تكاليف النقل ونفقات الإنتاج وهذا افتراض غر واقعي لان هناك ظروف كثيرة يمكن أن تؤثر على تكلفة النقل بالارتفاع أو بالانخفاض ولهذا اتهم تحليل ريكاردو بأنه تحليل ساكن static وجامد ومن ثم لا يصلح للتطبيق على أرض الواقع.

- تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي وهو أن ساعات العمل هي التي تحدد قيمة الأشياء وبهذا فهي أهملت أشياء أخرى لها مساهمة أيضا في تحديد قيمة الأشياء مثلا أن بعض الأعمال تتطلب مستوى معين من المهارة والخبرة ، بالإضافة إلى أن عنصر العمل ليس هو العنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة هناك أيضا الأرض ورأس المال... وبالتالي نجد أن هذه النظرية قد ابتعدت عن الواقعية.

- لقد أهملت هذه النظرية عامل الطلب في تحديد الأسعار، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد معدلات التبادل الفعلية بين الدولتين، حيث أنها افترضت وحدة من سلعة مقابل وحدة من سلعة أخرى، بالتالي عدم قدرة النموذج في تحديد الكيفية التي تتوزع بها المكاسب من التجارة الدولية بين الدول المتاجرة.¹

بالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ولكنها محاولة جديرة بالتقدير، ولهذا ظهرت العديد من النظريات التي طورت بعض فرضيات ريكاردو.

3/ نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر - أولين):

لقد اتفق الكلاسيك على أن التبادل الدولي لا يتم إلا إذا توفر شرط اختلاف التكاليف النسبية، ولكنهم لم يعطوا تفسيراً دقيقاً لهذا الاختلاف، فلقد أرجعه ريكاردو لاختلاف المستوى العلمي

¹ خروف منير، مرجع سابق، ص10

والتكنولوجي واختلاف البيئة والمناخ من بلد لآخر ولقد انتبه جون ستيوارت ميل لهذه المشكلة حيث كتب: " يوجد العديد من الأشياء التي يمكن إنتاجها محليا دون مشاكل وبأي كمية نريد، ولكن بالرغم من ذلك نستوردها من الخارج، التفسير الذي يعطي عادة هو أنه من المفيد استيرادها على إنتاجها محليا وهو السبب الحقيقي، ولكن حتى هذا السبب يتطلب شرحا أكثر." فأتى كل من هكشر وأولين بالتفسير المنتظر مرجعين اختلاف التكاليف النسبية لاختلاف توفر كل بلد على العوامل الإنتاجية¹.

❖ مضمون النظرية:

تعود افتراضات هذه النظرية إلى إسهامات كل من 'هكشر' R. Heksher² سنة 1919، ثم بعده تلميذه "أولين" B. Ohlin³ سنة 1993، ثم طورها من بعدهما الاقتصادي " بول سامولسون" P. Samuelson⁴ سنة 1941 وتركز هذه النظرية على مدى اختلاف توفر كل بلد على عوامل الإنتاج وليس على اختلاف التكاليف النسبية، ففي سنة 1991 كتب، هكشر مقالا يقول فيه أنه إذا كانت البلدان التي توفر على كميات مختلفة من عوامل الإنتاج، فإنه من صالح كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كميات كبيرة من العامل الوفير واستيراد السلع التي تتطلب كميات من العامل النادر نسبيا، أما المساهمة الثانية كانت سنة 1933، وهي مساهمة السويدي أولين الذي أظهر أن استمرارية التبادل الحر للسلع تؤدي إلى تعديل أسعار العوامل الإنتاجية في كل البلدان، لأن الإستعمال المكثف للعامل الوفير يؤدي إلى ندرته تدريجيا، وبالتالي ترتفع أسعاره، أما العامل النادر فتتخفض أسعاره، نسبيا بفعل عدم توفر الطلب عليه، لتتساوى أسعار العامل النادر مع أسعار العامل الوفير⁴. تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر وأولين على مجموعة من الافتراضات الأساسية⁵ هي

¹ نويرة عمار، مطبوعة مقياس إقتصاد دولي (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

2014/2013) ص 13

♦ إيل هكشر: إقتصادي سويدي من مؤلفاته "the effect of foreign trade on the distribution of income"

♦ برتلن أولين: اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل ومن مؤلفاته « Iterregional and international trade

♦ بول سامولسون: إقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية تحصل على جائزة نوبل سنة 1970

³ Michel Rainelli, op, cit, 45

⁴ نويرة عمار، مرجع سابق، ص 14

⁵ يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) صص 45-48

– التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة هي واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة أو قد لا تكون، أي لا توجد فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد.

– عدم وجود نفقات النقل أي تساوي نسب أسعار السلع العالمية مع نسب أسعار السلع الوطنية

– اعتبار أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث تضمها عناصر الإنتاج

– وجود دولتين وعنصرين للإنتاج، وأن دالة الإنتاج دالة خطية من الدرجة الأولى وسوق السلع وسوق عناصر الإنتاج متساوية في النوعية، وعناصر الإنتاج متوافرة بنسب محدودة فقط، ومتنافسة فيما بينها أي يمكن إحلالها محل الآخرين، ودالة الإنتاج مختلفة بين السلعتين، ولا تغيير في نسب استخدام عناصر الإنتاج وأن تدفق السلع بين الدولتين وعدم وجود التخصص المطلق في إنتاج السلعتين بمقادير معينة وتوضح هذه النظرية مايلي¹:

➤ الدولة (أ): تتميز بالوفرة النسبية لعنصر رأس المال.

➤ الدولة (ب): تتميز بالوفرة النسبية لعنصر العمل.

(رأس المال / العمل) أكبر نسبياً في الدولة (أ)، أي أنها يجب أن تتخصص في الصناعات كثيفة العمل

(رأس المال / العمل) أصغر نسبياً في الدولة (ب)، أي أنها يجب أن تتخصص في الصناعات كثيفة العمل.

وعلى الدولتين أن تتبادلا السلعتين من خلال التجارة الدولية حيث ستحدد أسعار السلع وهنا يمكن القول أن تدفق التجارة الدولية بين الدولتين سيحدده معدل الأسعار النسبية للسلع أي التكاليف النسبية بافتراض وجود المنافسة الكاملة لأن الدولة (أ) طالما لديها وفرة في عنصر رأس المال ستخصص في السلع التي تستوعب المزيد من عنصر رأس المال بكثافة، وبالتالي ستخفض تكاليف الإنتاج بسبب وفرة عنصر رأس المال في البلد (أ) ومعنى ذلك أن سعر الحديد مثلاً في (أ) سيكون أقل من سعره في الدولة (ب) والعكس بالنسبة لسلعة المنسوجات في الدولة (ب) التي تستخدم وحدات العمل بكثافة نسبية أعلى من صناعة المنسوجات وبالتالي فإن الدولة (ب) ستخصص في

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الأردن: دار

انتاج المنسوجات لأنها ستكون أقدر على إنتاجها بأسعار نسبية أرخص من الأسعار التي تنتج فيها الدولة¹(أ)

تقييم النظرية

لاقت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات من بينها²:

- اتسم تحليل هيكشر-أولين بالبساطة الشديدة في وصفه لأسباب التبادل لكونه راجع إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، حيث ركزت على الوفرة أو الندرة الكمية على وجه الإجمال دون إبراز الفروق النوعية داخل كل عنصر.
- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي، وتجاهلت الدور الذي يمكن أن يلعبه التطور التكنولوجي في هذا الشأن
- تتصف نظرية هكشر أولين بالسكون والثبات حيث لا تأخذ في اعتبارها عنصر الزمن، فعناصر الإنتاج لا تتصف بالثبات في مجتمع معين، لأن هناك تطور يصيب المجتمعات مع مرور الزمن، فدول أوروبا مثلاً ولقرون طويلة، كانت منتجة للسلع الزراعية، صارت بلدانا صناعية
- افتراض النظرية لضرورة تماثل دالة الإنتاج افتراض غير واقعي، حيث لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروف كل بلد وحظها من التقدم والتخلف، ويعتبر هذا النقد من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، وقد أثبت ذلك تحليل قام به الاقتصادي ليونتيف على النحو الموضوع أدناه

الإختبار التجريبي لنظرية هكشر وأولين (تحليل ليونتيف)

قام الاقتصادي " ليونتيف W. Leotef "♦ سنة 1954 باختبار نظرية " هكشر وأولين " وذلك بتطبيق ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه

¹ المرجع نفسه، ص 115

² رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 56-57

♦ ليونتيف (Leontief Wassily) (1906-1980) اقتصادي أمريكي من أصل روسي، حائز على جائزة نوبل سنة

الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية "هكشر و أولين"، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال و بالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا أن "ليونتييف" قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هكشر و أولين"¹

إذا من الناحية الشكلية، يمكن أن نقول ن تحليل ليونتييف قد نقض نظرية "هكشر و أولين" ولكن بالتدقيق لاحظنا أن التحليل يتفق مع النظرية، حيث أنه وإن كان الظاهر أن عنصر العمل الأمريكي أندر من عنصر رأس المال (أي أقل من حيث الكم) إلا أنه مقارنة بالبلدان الأخرى، فإن عامل أمريكي (من حيث الكفاءة) يساوي عشرة عمال من دولة أخرى، وبالتالي فعنصر العمل ليس نادرا، ولهذا يكون من الطبيعي أن تكون الصادرات الأمريكية أكثر اعتمادا على العمل من رأس المال²

المطلب الثاني: النظريات الحديثة والمعاصرة في التجارة الدولية

على الرغم من المحاولات التي قامت بها النظريات السابقة و مجموع الدراسات والإجتهادات المقدمة لتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أن الواقع مخالف لما توصلت إليه هذه النظريات، وظلت هناك مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تفسيرها بهذه النظريات، وقد أفسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من المناهج الجديدة لتفسير ما عجزت عنهم النظريات السابقة، وعلى نفس النمط الذي اتبعناه أعلاه، ندرج أهم هذه النظريات ومن بينها نظرية فيرنون (دورة حياة المنتج)، كما أن هناك النظريات الإمبريالية في كتابات ماركس وروزا لكسمبورج، ونظريات التبعية من بينها نظرية التنمية اللامتكافئة لسيمير أمين، ونظرية دور التبادل الدولي في تعميق التخلف بدول الجنوب.

ومن منطلق التبسيط الذي التزمنا به نقصر عرضنا على ثلاث من أبرز تلك النظريات وهي:

(1) نظرية دورة حياة المنتج (لفيرنون)

¹ مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلى مسعود عطية (الرياض:

دار المريخ، 2006) ص 75-76

² رضا غبد السلام مرجع سابق، ص 58

(2) نظرية الإمبريالية في كتابات روزا لكسمبورغ

(3) نظرية التنمية اللامتكافئة لسمير أمين

❖ نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory

جاءت نظرية دورة حياة المنتج وفقا لفرضيات الاقتصادي "فرنون R. Vernone" عام 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا¹، فهذه النظرية هي بكل بساطة عبارة عن تحليل للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن. فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أن أي منتج يشبه الإنسان في دورة حياته، فالمنتجات تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ المرحلة النمطية أي الشيخوخة التي يليها الإنحدار، وأخيرا الموت. فالمنتجات تبدأ أو تولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف، ثم يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم².

تقوم هذه النظرية على تفسير قيام العلاقات الدولية بين الدول على أساس تخصصها بأنواع من المنتجات تكون مستندة إلى التطورات التكنولوجية بشكل وثيق ومباشر. ومن هنا فإن نظرية دورة حياة السلعة تقوم على أن العديد من سلع الشركات تمر بمراحل حياتية، ويمكن وضعها بعدة مراحل (الظهور ثم النمو ثم النضوج ثم الإنحدار). وقد توصل فيرنون بعد تقديمه لتحليل تاريخي للتجارة الأمريكية، حيث توصل إلى أنه بعد مرحلة التنافس في الداخل والخارج يكون المنتج الأجنبي في وضع أفضل، وذلك أن الفجوة التكنولوجية تكون قد تلاشت أو على الأقل ضاقت ومازالت الأجور والدخول الأجنبية دون مثيلاتها الأمريكية، وحتى خال مرحلة النضوج فإن الدول الأجنبية ستقوم بالتصدير بينما ستقوم الولايات المتحدة بالاستيراد³

ووفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتج جديد فإنه عادة ما يتطلب عمالا على مستوى عال من المهارة الإنتاجية، وعندما يكتمل المنتج ويصبح ناضجا فإنه يصبح من الممكن انتاجه بواسطة وسائل إنتاج عامة بواسطة عمال أقل مهارة، وعليه فالميزة النسبية تنتقل من الدولة المتقدمة إلى الدولة

¹ Andrew Harison et autres, op.cit,282

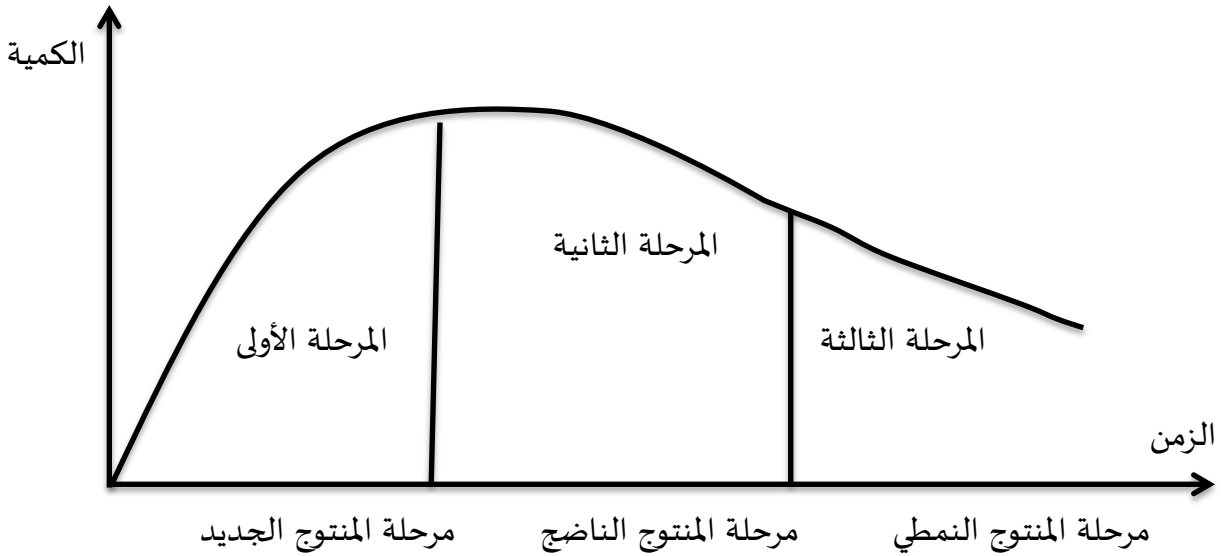
² رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 60

³ طارق حمو، مرجع سابق، ص 15

الأقل تقدما حيث العمل أرخص نسبيا، وعليه تمر عملية إنتاج السلع منذ إكتشافها بعدة مراحل يعتمد في انتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقضي إستيراد الدولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة

إن دورة حياة المنتج الجديد أو الصناعة الجديدة تمر بثلاث مراحل أساسية مبينة في الشكل التالي

الشكل رقم 01: مسار دورة حياة المنتج



من اعداد الباحثة من المصدر: يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) ص65

نلاحظ من خلال الشكل أن دورة حياة المنتج تمر بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ولادة المنتج ونموه من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة، وبتكاليف مرتفعة، ويوجه إلى السوق الداخلية نظرا لإرتفاع القدرة الشرائية فيه، وتتميز هذه المرحلة بالكثافة التكنولوجية وبالتالي فإن نمو المنتج وإنتاجه يتطلب يد عاملة عالية المهارة، لذا فإن أسعار المنتج الجديد تكون مرتفعة والطلب عليه غير كبير، مما يجعل تصديره إلى الخارج محدود جد¹.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة النضج حيث يشهد المنتج عملية نمو سريع، وذلك بسبب توسيع المستهلكين في عملية الشراء نظرا لإنخفاض تكاليف الإنتاج، وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة إلى الإنتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية التكنولوجية .

¹ خروف منير، مرجع سابق، ص15

المرحلة الثالثة وهي المرحلة الأخيرة وهنا يصبح المنتج عاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات والطلب عليه كبير ويتم المحافظة عليه من خلال خفض الأسعار بحيث تخفض تكاليف الإنتاج بنقل إنتاج السلعة إلى بلدان ذات كلفة إنتاجية أدنى بسبب وفرة اليد العاملة، حيث تظهر الدول النامية مصدرة للمنتج للدول المبتكرة والمقلدة .

لقد افترض فرنون في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعطها دورا رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها عبر هذه المراحل التي تم ذكرها والتي تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها¹، باعتبار هذه الأخيرة الدولة الأكثر تقدما في العالم ستصدر إلى دول مشابهة لها في التطور (الدول الأوروبية) والذين سيستوعبون هذه التكنولوجيا ليبدأوا في تصنيعه وتصديره إلى الدول الأقل تقدما منهم وهكذا...²

تقييم النظرية:

من الملاحظ أن معظم كتابات الاقتصاد الدولي تستخدم نظرية دورة حياة المنتج على أنها نظرية وضعت لشرح أسباب قيام التجارة الدولية في حين أنها وضعت لشرح ظاهرة محددة وهي الإستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقات الاقتصادية الدولية متشعبة المجالات والاستثمار الأجنبي المباشر ليس إلا واحدا من مفرداتها³

ركزت هذه النظرية على بعض السلع الإستهلاكية كالسلع الصناعية في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي، ولم تتمكن من تفسير التوزيع الدولي للسلع الأخرى كالسلع ذات دورة الحياة القصيرة، بالإضافة إلى ذلك أن السلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية، أو السلع ذات تكاليف الإنتاج الكبيرة لا تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج⁴

لقد اظهرت لنا هذه النظرية – وعن غير قصد- موقع الدول المتخلفة على خريطة المشروع الرأسمالي. فهي لا مكان لها في العلاقات الاقتصادية، إلا عندما يكون المشروع الرأسمالي في حاجة إلى تخفيض

¹ حسام عي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة، 2002) ص54

² Kheldi Mokhtar, Le développement local (Alger : office des publication universitaires, 2012) p.162

³ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص63

⁴ Jean-Paul Rodrigue, L'espace économique mondiale (Québec : passe de l'université du Québec, 2000) p.219

التكلفة والمحافظة على أرباحه، فهنا يبحث عن أسواق الدول النامية¹، ومن هنا يمكن أن نعتبر أن هذه النظرية قد كرسّت سيطرت الإمبريالية على العالم واستغلال الغرب المتقدم لمقدّرات الدول الجنوبية المتخلفة وهذا ما أكده فيرنون عن غير قصد

نظرية الإمبريالية في كتابات روزا لكسمبورغ:

لقد اشتهرت روزا لكسمبورغ خلال النصف الأول من القرن العشرين بكتاباتها الموضحة لحقيقة النظام الرأسمالي، وكيف أنه لكي يحافظ على وجوده واستمراره مطالب بأن يجد باستمرار أسواقاً لمنتجاته في الخارج (طلب)، خاصة في المستعمرات التي لم تدخلها بعد علاقات الإنتاج الرأسمالية²

طرحّت روزا لكسمبورغ أن هناك مشكلة رئيسية في عملية التراكم وهي التناقض بين إنتاج فائض القيمة وتحقيقه في السوق أي ما ينتج من فائض قيمة في المراكز الرأسمالية لا يمكن استعباده تماماً في أسواق تلك المراكز ولا يمكن للدورة الرأسمالية أن تكتمل إلا بتصريف جزء من ذلك الفائض خارج نطاق الرأسمالية أي في المنطق التي لم يهيمن فيها بعد نمط الإنتاج الرأسمالي وهذا هو الدافع الرئيسي للإستعمار³، ولهذا كان على البلدان الرأسمالية (والتاريخ يشهد بذلك) أن تلجأ لاستخدام القوة والإحتلال وذلك بغرض الهيمنة على الأسواق غير الرأسمالي. ولكن الأسواق الخارجية تلعب دورين مهمين للنظان الرأسمالي⁴:

أولاً: تشكل سوقاً للطلب على المنتجات المصنعة في البلاد الرأسمالية، وبهذا يتم التخلص من الفائض.

ثانياً: الأسواق الخارجية تكون مصدراً للمواد الأولية التي تتطلبها الصناعات الرأسمالية

استعملت لوكسمبورغ مصطلح ' العنف الإمبريالي' الذي كان ملازماً لتحليلاتها في مسألة شروط التراكم سواء في شكلها التاريخي أو الراهن، وتنظر إليها بصفتهما سمة للدول الرأسمالية، التي لم تكن حملاتها العسكرية من أجل السيطرة على الموارد فقط، بل لتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 64

² أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية (المنصورة: مكتبة الخلاء الجديدة، 2000) ص

57

³ عبد الله سليم، الإمبريالية: النظرية الكلاسيكية من ماركس إلى لينين على الموقع:

<https://revsoc.me/theory/lmbryly-1-lnzry-iklsyky-mn-mrks-l-lynyn> يوم: 2020/12/30

⁴ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 68

للعالم¹، وهي تعتبر أن الإستلاء العنيف على أهم وسائل الإنتاج من البلدان المستعمرة هي مسألة مصيرية بالنسبة إليهم.

من خلال تحليلات روزا لكسمبورج نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية الدولية هي عبارة عن سيطرة الغرب المتقدم واستغلاله لمقدرات الجنوب المتخلف الذي كتب عليه أن يبقى متخلفا وتابعا لهم، وأيضا هو بمثابة حاوية لتفريخ مشكلات وأزمات الشمال المتقدم بدلا أن يكون شريكا في التقدم والرقي، وبالتالي لا يمكننا أن نقول أن هناك علاقات إقتصادية دولية لأن التجارة والتبادل يكون بين طرفين يسعى كل منهما لتحقيق أرباح ولكل منهما أهدافه وسلطاته وحرته. ولا مكان للإمبريالية والتبعية التي صنعها الغرب

نظرية التنمية غير المتكافئة لسمير أمين

سمير أمين[♦]، هو من أهم الباحثين الرواد في تحليل النظام العالمي وفي نظرية التبعية، التي ترى اقتصاد العالم كنظام واحد متكامل لا يمكن التمييز فيه بين استغلال العمل وأنظمة الدول، بمعنى آخر، لا يمكن الفصل بين الدول الغنية والفقيرة على مستوى التحليل الاقتصادي بحيث لا يمكننا بكل أن نضع الأولى كنقيض للثانية، وبالتالي ليس التخلف نقصا في التنمية أو في التقدم بالنسبة إليه، بل التخلف هو الوجه الآخر لنمو البلدان الغنية التي تعتمد على الاستغلال المكثف للبلدان الأخرى، ما يجعل تلك البلدان "متخلفة" بهذا المعنى².

طور سمير أمين مفاهيم عديدة تتعلق بالعلاقة بين الدول الرأسمالية المتطورة، أو الإستعمارية (بلدان المركز) والدول التي وقعت تحت الإستعمار والهيمنة الإمبريالية (بلدان المحيط)، ومسألة "التبعية" التي تؤدي إلى إلغاء مفهوم أو محتوى "الإستقلال" الذي يفقد معناه وقيمته في بلد يبقى "تابعا" إقتصاديا للقوة الإستعمارية، أو لقوى أخرى مهيمنة، لأن حركات النضال من أجل "التحرر الوطني" والإستقلال

¹ محمد قعدان، حفر معرفي في مفاهيم الطبقة الشيعية والإمبريالية، على الموقع <https://www.arab48.com>

تاريخ الإطلاع : 2020/12/30

[♦] مفكر واقتصادي مصري من أهم أعلام مدرسة التبعية ومن أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، درس في باريس من 1947 إلى 1957، حيث حصل في عام 1952 على دبلوم في العلوم السياسية قبل أن يأخذ شهادة التخرج في

الإحصاء 1956 والإقتصاد 1957 وعاد إل مصر حاملا شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من السوربين خلال عام 1951

² ميسون سكرية، فك الارتباط مقابل التوسع الرأسمالي، مجلة بدايات، ع10 (2015) ص 1

نقطة البداية الحقيقية للتبادل غير المتكافئ، والذي أفرز التنمية غير المتكافئة بالدول المتخلفة الآن¹

لقد نقد بشدة مفهوم "الحدائة" ومفهم "التنمية" بالشكل الذي روجت له الشركات الإحتكارية والقوى الإمبريالية، بهدف تبرير عملية النهب المنظم والمنهجي لثروات دول أفريقيا آسيا وأمريكا الجنوبية، أو ما سمي "العالم الثالث"، وهذه إحدى الإضافات الهامة لسمير أمير الذي اجتهد ليدرس نمط الإنتاج في هذه البلدان، بعلاقة بالتقسيم الدولي للعمل بين بلدان تصدر المواد الخام وأخرى تصدر المواد المصنعة، مما يخلق تبادلا غير متكافئ، كما درس عملية التراكم على الصعيد العالمي (مما قاده إلى إعادة دراسة قانون القيمة)، بدل الإكتفاء بدراستها في كل بلد على حدة، وأوصلته هذه الدراسات إلى طرح تساؤلات عن ماهية "الطبقة والأمة والتاريخ وفي المرحلة الامبريالية"، وقام بتحديث نظرية أزمات الرأسمالية في المرحلة الإمبريالية.²

اقترن الفكر الشيوعي بالتجربة العملية في مجال التنمية عنصرا حاسما في نظريات سمير أمين بشأن "التبعية"، فقد تصدى لمقولات براقعة عن التنمية والتحديث، روجتها القوى الرأسمالية العالمية لتبرز بها الاستلاء على موارد دول الجنوب في أفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية.

لكل تلك الأسباب انتهى سمير أمين إلى التأكيد على ضرورة فصم أواصر الصلة التي ربطت الأطراف بالمركز لحقب طويلة، والشروع في عملية تنمية حقيقية Real Development Process اعتمادا على الذات، ولكن الإعتماد على الذات لا يعني الإنعزال عن العالم الخارجي، وإنما لابد من التركيز على القطاعات الأكثر تميزا، وتمنيها، وإن كان سمير أمين قد انتهى إلى أن التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي المعاصر مرادف للانتحار³ Suicide

المبحث الثالث: التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية واكب على الدوام التطور في احتياجات البلدان والمجتمعات والذين قاموا بوضع استراتيجيات للتعاون وبناء علاقات فيما بينهم تتوافق مع كل مرحلة

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص70

² الطاهر المعز، مرجع سابق

³ أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 2000)

من مراحل التاريخ الاقتصادي، فلقد ساهمت هذه التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية في بلورة نظام إقتصادي عالمي ذو خصائص مختلفة، يحتوي على أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، ويتجه نحو المزيد من الإعتماد المتبادل وتزايد فيه مكانة التكتلات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات في تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية، ناهيك انخفاض تكاليف وصول المنتجات والمعلومات إلى مختلف مناطق العالم نتيجة للثورة التكنولوجية، وانتشار المعلومات، وضخامة وسائل التواصل بين أفراد المجتمع المختلفة.

المطلب الأول: تشكل المعالم الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

إن النظام الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1971 كرس وجسد التفاوت الكبير بين الدول النامية والدول المتقدمة إقتصاديا من خلال التحكم في التجارة الدولية وتنظيما من خلال هيكل وطريقة إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع المشاكل في الدول النامية ونقص التنمية فيها، مما ساعد على التفكير والدعوة إلى إعادة ترتيب العلاقات الدولية لما يخدم مصالح كل الأطراف المكونة لها النظام الاقتصادي الدولي.

أ- الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد:

بينت الدراسات الاقتصادية أنه في المراحل المختلفة التي مرت بها عملية التبادل التجاري بين الدول قد ساد مبدئين أساسيين أثرا في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وهما:

- المبدأ الأول اعتمد على تقييد التجارة الخارجية واتخذته الدولة بصور متعددة من أجل مساعدة الصناعات الوطنية الوليدة
- والمبدأ الثاني يعتمد على تحرير التجارة الخارجية فهو يدعو إلى إطلاق حرية التبادل التجاري وتمكين الدول من الإستفادة من المزايا التي يحققها هذا المبدأ

لقد عرفت بداية السبعينات وبالضبط منذ 1973 مجهودات كبيرة من جميع أطراف المجتمع الدولي لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فيما بينها وتصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل، ولعل نتائج المرحلة الأولى قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول

المتقدمة نفسها، بل وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

بعد عام 1973 استطاعت مجموعة البلدان النامية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك بثقلها العربي، اتخاذ قرارات في منتهى الأهمية أدت إلى تصحيح أسعار النفط بنسبة أربعة أضعاف مما كانت عليه سابقا، وقد انعقدت الدورة السادسة الإستثنائية في 1974 بناء على طلب من الجزائر لمناقشة موضوع قضايا التنمية والمواد الأولية، وصدر عن هيئة المجتمعين أثر دولي هام تمثل بوثيقتين بالغتي الأهمية هما¹:

- إعلان بشأن إقامة نظام إقتصادي دولي جديد
- برنامج عمل من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد

وبهذا تزايد وعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها وبعد حرب أكتوبر العظيمة واكتشافها لما لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها، حيث إن قرار الأوبك قد نقل لأول مرة السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث².

النظام الاقتصادي العالمي الجديد عرف بأنه ذلك النظام المبني على الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون من شأن هذا النظام تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم القائمة، ويسمح بالقضاء على الهوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية كضمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستمرة للأجيال الحاضرة والمقبلة³

يتضمن الإعلان المتعلق بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد سبع فقرات تصب جميعا في الفقرة الأهم، وهي الفقرة الرابعة، التي تتمثل نصف القرار. وفي حين تقدم الفقرات الثلاث الأولى نوعا من القويم للنظام الدولي القائم، والذي يتسم بضعف مشاركة البلدان النامية في الأنشطة الدولية، تتضمن

¹ حازم صبحي البني، الثابت والمتحول في النظام الاقتصادي العالمي على الموقع:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D8%A8%D8>

[%AA-%D9%88%D8%A](#) (2021/01/04)

² إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب 1977). ص 16.

³ بن موسى كمال، صراع ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص 72

الفقرات الثلاثة الأخيرة إ shade بالإستراتيجيات الإنمائية الدولية وبدور الأمم المتحدة في انشاء نظام دولي جديد، وتتضمن الفقرة الرابعة قائمة طويلة من المبادئ التي ينبغي أن تشكل الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد نكتفي منها بما يلي¹:

- تساوي جميع الدول وعدم التعرض للشؤون الداخلية للدول الأخرى، واشتراكها اشتراكا فعالا في حل مشاكل العالم، وحرية الأخذ بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يلائمها
- حرية إدارة مواردها الطبيعية وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية، فضلا عن مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات
- إقامة علاقة عادلة ومنصفة بين أسعار المواد الخام والمنتجات الأخرى التي تصدرها البلدان النامية وبين أسعار المواد الخام والمنتجات الأخرى التي تصدرها البلدان المتقدمة.
- تعزيز المساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف تحقيقا لتصنيع البلدان النامية، بوسائل منها لاسيما توفير الموارد المالية الكافية والتسهيلات في مجال نقل التقنيات والتكنولوجيا الملائمة

أما بالنسبة لبرنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد فقد تكون من عشر نقاط بما يجب أن يدور حوله الحوار وتبتدع له الحلول وهي²:

- مشكلات المواد الخام والمواد الأولية، وأثرها على التجارة والتنمية.
- نظام النقد الدولي وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.
- التصنيع وسائل تشجيعه في الدول النامية.
- انتقال التكنولوجيا.
- إجراءات الضبط والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات.
- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
- تنمية التعاون بين الدول النامية.
- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.

¹ أحمد محيو، إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (تقرير الأمم المتحدة 2012)

² جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي ، من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني (القاهرة: ب.د.ن، 1985) ص 245.

- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.
- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية، ومنها الدول الأقل نموا والتي ليس لها منافذ بحرية.

خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد: أخذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد ينمو ويتطور منذ بدايته الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية- ليحل محل النظام السابق الذي عجلت بسقوطه أزماته العديدة وتناقضاته العديدة بصورة رتبية. ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد سقوط المعسكر الشيوعي دخل مرحلة جديدة بدأت تتحدد معالمه وتتضح ملامحه واتخذ منحى أكثر تطورا بالرغم من عدم اكتمال صورته النهائية بل مازال في إطار التكوين والتشكيل وهذه أهم خصائصه:

1- الديناميكية: إن خاصية الديناميكية التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوميا، فليس هناك ثبات مطلق لما عليه الأمور الآن، فاحتمالات تغيير موازين القوى وارد، والهيكلة ليست نهائية، والآليات والأنظمة قد تتبدل، كما أن بؤر التوتر وقضايا النزاع ومظاهر الترقب، وما يمكن أن تقوم به الأطراف المتضررة من هذا النظام الذي تسيره الدول المتقدمة في صالحها من ردود أفعال في حال ثورتها، ويلاحظ على هذا النظام أنه يعتمد على وسائل وأساليب متجددة لبلوغ غايته. تماشيا مع سرعة التغيرات العالمية.¹

2- الهرمية في تحديد موازين القوى: انفردت الدول الرأسمالية الكبرى بسيادة النظام العالمي الجديد بعد انهيار الشيوعية وأصبحت سياسة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق هي السائدة، وقد ازداد الصراع على قمة النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، ونهاية الصراع في المستقبل ليس ضروريا ان يحسم لطرف واحد على حساب البقية، بل تظهر هناك تعددية قطبية تتوحد فيما بينها وتتجانس وتأخذ بمبدأ الإعتماد المتبادل لتتغلب على عوامل الإنفراط والتنافر، مع قبول الصراع في النواحي التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمة

¹ بن موسى كمال، صراع القمة ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، (مقالة pdf دون معلومات)

الهرم تليها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين¹.

3- تعدد أنواع تقسيم العمل: يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج الصناعي، وإنما أصبح شائع اليوم أن تجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية والحاسبات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط، ويرجع ذلك من ناحية إلى ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (الثورة الصناعية الثالثة)، ومن ناحية أخرى إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات. لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلدان في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية من النوع الأول، بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية²

4- الشركات متعددة الجنسيات: إن تأثير الشركات متعددة الجنسيات في مجريات تكوين وعمل النظام الاقتصادي العالمي يتضح من خلال العديد من المؤشرات أهمها³:

- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي الإحتياطي العالمي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

¹ سعيد محمد السيد وأحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (القاهرة: التقرير الإستراتيجي العربي، 1996) ص 51

² يعقوبي محمد، "زيدان محمد، التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ييم معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع.5 (جوان 2016) ص 14.

³ بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 75

- إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات عام 1995 يصل إلى 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ هذه الشركات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية
- 80% من مبيعات العالم تتم من طرف الشركات متعددة الجنسيات
- إنتاج أكبر 600 شركة وحدها يتراوح ما بين 20%- 25% من القيمة المضافة المولودة من إنتاج السلع عالميا
- حصلت الشركات المتعددة الجنسيات على دخل قدر بـ 9.5 ترليون دولار من مبيعاتها عام 1997، وازداد نصيبها من الصادرات العالمية من الرابع في أواخر الثمانينات إلى الثالث عام 1995
- ارتفاع إجمالي مبيعات الشركات العملاقة عن إجمالي الناتج المحلي للعديد من البلدان بما في ذلك النرويج السعودية، جنوب أفريقيا...
- 5- وجود ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد: حيث أصبح تقسيم الدول في ظل النظام الجديد لا يخضع للنظام القديم، أي وجود دول متقدمة مدول نامية فقط أو غنية وفقيرة فقط بل أصبحت الهيكلية الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تستوعب التقسيمات والتكوينات التالية¹:
- مجموعة الدول الأعلى تطورا Highly developed ، وهي على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا (اليابان)، وتعتبر البلدان الأعلى دخلا.
- البلاد النامية والساعية على طريق النمو Developing ، وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا (بالإضافة إلى الصين) وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر فئة " الدخل المتوسط في العالم
- البلاد المتخلفة اقتصاديا، وهي ما يمكن أن يعبر عنها بالبلاد الأقل نموا (LDCS) developed، وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الأوسط والشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض

¹ يعقوبي محمد، مرجع سابق، ص14

- البلاد المتأخرة اقتصاديا Backworld وتنقسم من ناحيتها إلى قسمين:
 - ✓ أقل البلدان نموا Least developed، وتقع تقريبا الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل .
 - ✓ وفي أدنى القاع يوجد القسم الذي نسميه أقل البلاد نموا Least Less Developed countries، وهي الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل، وتشمل الأجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث.
- 6- زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول: منذ ظهور بوادر النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية كانت تحرير التجارة الدولية من أهم سياساته المتبعة والتي سهلت انتقال رؤوس الأموال الدولية مما رفع حجم الإنتاج وزاد في فرص التنافس بين المشاريع الاستثمارية مع الاستفادة من نتائج الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وقد ساعد ذلك بشكل كبير على الترابط بين أجزاء العالم والتأكيد على عالمية الأسواق، وهذا ما جعل من احتمالات التأثير والتأثير بين الأعضاء في النظام الاقتصادي العالمي الجديد مما عمق من مفهوم الترابط والتشابك بين الدول وزاد في درجة الاعتماد المتبادل بينها، ومن بين الصفات التي ميزت النظام الاقتصادي العالمي الجديد جراء زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أبرزها¹ :
 - زيادة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية بسبب النشاط الاقتصادي المتعمد على حجم التبادل الدولي
 - سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية فما يحدث في أي دولة سوف تنتقل آثاره إلى الأجزاء الأخرى من العالم
 - زيادة أهمية التجارة الدولية ودرجة التنافس في الاقتصاد العالمي من خلال اتخاذ سياسة لتحرير التجارة الخارجية
- 7- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة: لعل من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الإتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا، وثقافيا وحضاريا وتاريخيا، والتي تربطها في النهاية مصالح مشتركة، أضف إلى ذلك وجود ترتيبات إقليمية جديدة في إطار هذا الإتجاه، وفي إطار السعي تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة للدول المكونة لهذه

¹ بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 78

الترتيبات، وربطها بالترتيبت الاقتصادية العالمية التي تتشكل أو تشكلت¹، وللدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال (عام 1995) تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم- حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن تم التكتل الاقتصادي) في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75 من دول العالم، و حوالي 80 من سكان العالم وتسيطر على 85 من التجارة العالمية²

العولمة في ظل النظام الاقتصادي الجديد:

تمثل المرحلة التاريخية الراهنة منعطفا حاسما في حركة مسيرة النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يحتم على دول العالم وتكتلاته الإقليمية اتخاذ قرارات معينة من أجل مواجهة متطلبات العمل الخاصة بهذه الحقبة المعقدة والمتداخلة. وتستدعي هذه المرحلة مواجهة أنماط جديدة ومستحدثة من التحديات والمستجدات، خاصة خلال الفترة الانتقالية الأولى منها، انطلاقا من رؤى مغايرة وفلسفات أكثر شفافية عن تلك التي هيمنت على أنماط التفاعل الدولي وهيكله التنظيمي إبان القرن المنصرم، فلقد أصبح العالم يتحكم به اتجاهان مترابطان وإن كانا منفصلين، هما: العولمة والتحرير الاقتصادي. وهذان الاتجاهان ماضيان في تبديل الظروف، وتشكيل السلوك الاقتصادي، على مستوى الأعمال، والتجارة في العالم وعبره، وأصبحت أكثر التصاقا وتأثيرا بمسارات الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول و التكتلات يقاس، بل ويرتبط بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين.

إن العولمة كظاهرة تقوم بوصف المرحلة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي بدراسة طبيعة التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتأثيراتها على اتجاهات التطور في المستقبل، ففي بعدها الاقتصادي تركز العولمة على دراسة الاتجاه الاقتصادي نحو المزيد من الاندماج بين الأسواق العالمية، وتحرير التجارة في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال ضمن إطار قواعد الليبرالية الجديدة والخضوع الكامل لقوى السوق العالمية، وقد أصبح تنظيم وتسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات بدل

¹ يعقوبي محمد، مرجع سابق، ص 14

² محمد السيد السعيد، الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي و المتغيرات العالمية، (د.ب.ن، معهد العلوم و الدراسات العربية 1992). ص 325.

الدول، وحركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، واندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، كل هذه المعطيات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إذا يمكن حصر مؤشرات النظام الاقتصادي العالمي بجملة من الملاحظات المهمة¹:

- أولاً: استمرار قوة وتأثير الهياكل التنظيمية للنقد والمال العالميين على تحديد ملامح الاقتصاد الدولي وطبيعة العلاقات المتبادلة بين الدول القومية.
- ثانياً: تعميق وتنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى ظهور تنظيمات مماثلة في مختلف مناطق العالم مع احتمال التقاء هذه التكتلات عند خطوط تماس جغرافية أو تداخلها في كثير من الاختصاصات.
- ثالثاً: الاعتماد الكبير على مقومات التكنولوجيا والمعلومات في التعاملات الاقتصادية والتجارة بين الدول العالم مع بروز الدور الكبير للقطاع الخاص في هذا الصدد.
- رابعاً: هيمنة الفلسفة الرأسمالية على السوق العالمية الأمر الذي قد يولد سلسلة من الصراعات التجارية بين الأقطاب الكبرى وتكتلاتها من جهة، وخلق فجوة عميقة في العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث من جهة أخرى
- خامساً: أكثر الدول تضرراً من نتائج العولمة الاقتصادية هي الدول النامية وخاصة التي مازالت تعمل منفردة في منظومة علاقاتها الاقتصادية والتجارية وتلك التي لا زالت هيكلها المالية المحلية مجمدة في إطار النمط التقليدي الضيق.

المطلب الثاني: تشكل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

نتيجة للتغيرات التي حدثت في العالم خاصة مع قيام منظمة التجارة العالمية، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية تبلورت سياسة التكتل الاقتصادي الإقليمي على نحو واضح انطلاقاً من أن الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حدة، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة (لوحدها منفردة) على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات متعددة

¹ حشماوي محمد، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006) ص 114

الجنسيات، وإنما إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في السوق العالمية، فإن مقتضيات ذلك، هي بناء أسواق عالمية، وسيطة، تكون أكثر قدرة على حمايتها و السيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى، إذ تعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقاسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من ترابط بين هذه التكتلات.

على الرغم من أن ظاهرة الإتحادات الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة وربما أصدق مثال على ذلك هو انشاء الجماعة الأوروبية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن الجديد هو في البيئة الدولية international Environment التي تحكم تلك الإتحادات وبشكل غير مسبوق قواعد السوق الحر والمنافسة العاتية بين الدول لتجد لها مكانا على الخريطة العالمية، ولكن معظم الدول بدأت في الإيمان بأن تلك القوة لن تكون إلا للكليات الاقتصادية الكبرى، وأن تلك الإتحادات لم تعد حكرًا على العالم المتقدم والنافتا حيث ظهرت إلى الساحة الدولية اتحادات إقتصادية بين البلدان النامية مثل الإيبك في آسيا وإتحاد المغرب العربي واتحاد دول الخليج، وقد أصبحت هذه الإتحادات خاصة التي تتم بين البلدان النامية ورقة ضغط تستخدمها الدول النامية على الدول الصناعية، وليس أدل على ذلك من اجتماعات اتحاد الإيبك واتحاد دول الآسيان وما يتخذه من قرارات وبالتالي من شأنها تحسين شروط التجارة والتبادل لمصلحة الدول النامية¹

تسعى هذه التكتلات الاقتصادية إلى مواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة. ويشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية والقارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة، وقد شهدت أواخر الثمانينات وحقبة التسعينات ولادة الغالبية العظمى من هذه التنظيمات، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة.

ولقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، ظهرت

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 234.

الإقليمية الجديدة التي تعتبر الموجة الحديثة من العلاقات وتنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور إبتداءً من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية إقتصادية إقليمية كبرى. علماً أن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون السياسي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية وبين المضمون السياسي والإستراتيجي الذي يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث، ونمط العلاقات التي يدار بها النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة.

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Regionalism)، والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء كتلة أبيك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما ان درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء¹

يقاس نطاق الإقليمية بمسئمة التجارة البينية للدول الأضء في المنطقة التكاملية في إجمالي تجارتها الخارجية سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات، ويؤخذ مؤشراً زيادة مساهمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء كدليل على أثر الإقليمية على تدفقات التجارة²

إن بعض الإقتصاديين يطلقون على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Continental Trade Blocs، وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات³:

- أولها: أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل
- ثانياً: أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم
- ثالثاً: أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار

¹ J.Frank, Shang-Jin Wei, **Open regionalism in a world of continental trade blocs**(Geneva : IMF Working paper,1998) p08

² سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين، ط2 (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2006) ص169

³ علاوي محمد لحسن، " الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، ع7 (2010) ص109

تحليل مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي العديد من التطورات في الجانب التطبيقي من الفكر الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل، هذه التطورات ساهمت في بناء وتنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية بمختلف أنواعها على الإقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذا الخصوص يمكن القول أن الأعمال النظرية كانت نتاج لجيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكامل الإقليمي وهما¹:

الجيل الأول: اهتم العديد من الإقتصاديين على ابراز الآثار الأساسية لقيام الإتحادات الجمركية على إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية من بينهم: J. EMead, Melvin, Lipsey, Bhagwati, Gehrels، فتكوين الإتحادات الجمركية يؤدي طبقاً لآراء وتحليلات هؤلاء الإقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والإستهلاك في إقتصاديات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

الجيل الثاني: بدأت كتابات الجيل الثاني على الإنتقادات الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن سبب تكوين الإتحاد الجمركي والسعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكامل، أيضاً كتابات وتحليلات الجيل الأول كانت تقوم على التسليم بوجود الظاهرة التي يرغبون في تحليلها دون التعمق في البحث عن الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الظاهرة أو ساهمت في نشأتها، وينتقل مفكري هذا الجيل إلى خطوة تالية وهي البرهنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للإتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للسؤال التالي: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجرتها مع الدول الأعضاء، وتستغني في الوقت نفسه عن الإستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير الأعضاء في الإتحاد، ووفقاً لوجهة نظر الجيل الثاني فإن السبب الجوهرى ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، ويرجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للإتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطأ فكرياً نحو حرية التجارة الدولية، وهو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة، وهي المنتجات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية.

¹ سامي عفيفي عادل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، (القاهرة: دار النهضة، 2001) ص 23

مزايا وتبعات إنشاء اتحاد اقتصادي إقليمي:

يمكننا إجمال مجموعة من النقاط تمثل مزايا إنشاء اتحاد اقتصادي إقليمي في كونها قد تكون مزايا اقتصادية وهي الهدف المباشر من وراء إنشاء الإتحاد، إلا أن هناك مزايا أخرى سياسية واجتماعية تترتب بطرق غير مباشرة على تقدم وتطور الإتحاد¹

1. يتيح الإتحاد الاقتصادي الإستفادة من القدرات والميزات التي تتمتع بها كل دولة خاصة تلك التي تتقارب في حدودها الجغرافية وتكون بمثابة مشاع بين الدول الأعضاء لا تحدها فواصل أو قيود.
2. يترتب على إنشاء اتحاد اقتصادي تحرير تدفق التجارة وبالتالي تدفق الإستثمار من مناطق وفرة رأس المال إلى مناطق الندرة، وفي ذلك توظيف اقتصادي ناجح لعناصر الإنتاج.
3. كما يمكن في ظل غياب القيود والعقبات الجمركية بن الدول الأعضاء أن تتم الإستثمارات لذات المشروع في أكثر من بلد من البلدان الإتحاد وبالتالي الإستفادة من المزايا النسبية لكل بلد
4. إن إنشاء اتحاد اقتصادي إقليمي ناجح سيقود في النهاية وبطرق غير مباشرة إلى مزيد من مساحة الممارسة الديمقراطية ، ويترتب عن ذلك إنشاء مؤسسات إشرافية هدفها مراقبة وتنفيذ الإتفاقات فتكون كل دول الإتحاد رقيبة على بعضها البعض، ولن يتحقق ذلك إلا في بيئة إقتصادية مواتية ولن تتوافر تلك البيئة إلا إذا توافر المناخ الديمقراطي والقانوني الملائم Suitable Legal and Democratic Climate ، وبالتالي سنكشف كافة الممارسات الديكتاتورية أو غير الديمقراطية.
5. تكون دول الإتحاد الإقليمي بمثابة الدولة الواحدة في مواجهة بقية دول العالم ومن ثم فإن أي مخالفة تجارية مع دولة عضو ستكون بمثابة مخالفة مع كل الدول الأعضاء إجراء عقابيا موحدًا
6. إن التطور الطبيعي لأي اتحاد ناجح يقود إلى رفاهية شعوب الإتحاد، إذ انه يمكن لأي فرد ينتهي إلى أي دولة من دول الإتحاد التنقل من دولة لأخرى ببطاقة الهوية دون حاجة إلى

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 136.138

جواز سفر، وهذا التنقل قد يكون من أجل فرصة عمل أو السياحة أو الاستثمار وكل تلك النتائج إيجابيات محضة.

7. إن إنشاء اتحاد اقتصادي إقليمي يترتب عنه انخفاض في حدة النزاعات أيا كان شكلها سواء كانت نزاعات تجارية أو عرقية أو دينية أو سياسية.

مستويات التكامل الاقتصادي:

تتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الإنتاج بين الأطراف المنظمة وهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي، يتم تصنيفها تبعاً لما تتضمنه كل مرحلة من أسس تكاملية ويتوقف تبين هذه المراحل على الهدف من اتباعها والمجال أو القطاع المراد تنسيقه وتنميته عن طريق التكامل، فالعوامل السياسية والإقتصادية تلعب دور كبير في تكوين التكامل الاقتصادي بين الدول، والمتفق عليه بين الإقتصاديين أن هناك خمسة مراحل للتكامل الاقتصادي بداية من منطقة التجارة الحرة وصولاً إلى الإندماج الاقتصادي، وفي هذا السياق نجد أن "بالاسا" طرح تصنيفات يتضمن كل نموذج منها مساهمة أو خطوة نحو إلغاء التمييز بين الدول الأعضاء في حلقة التكامل التي سندرجها فيما يلي:

1. إتفاقية التجارة التفضيلية: تمثل تاريخياً أول صور التكامل الاقتصادي حيث تقوم إثنين أو أكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية فيما بينها، بينما تحافظ على مستوى عالي من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى،¹ إذ تعهد كل دولة بموجها على منح تسهيلات ومزايا جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة معها، ولا تستفيد منها الدول الأخرى وهو ما يعرف بنظام "الدول الأكثر رعاية"، وتحت هذا النظام لاتزال القيود المفروضة على السلع المستوردة بشكل كامل، وإنما يتفق الطرفان على تعريف جمركية فضلى لا يمكن أن تطلب دولة أخرى التمتع بمزايا هذا التفضيل الجمركي، ويتجلى هذا التفضيل في تخفيض ب10% مثلاً من التعريف العادية التي تفرضها الدولة على مستورداتها بشكل عام²

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة العالمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009) ص116

² بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، شهادة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008) ص16

إن التطبيق العملي لهذا التفضيل وإن كان فعلا قد يساهم في ازدياد حركة التبادل التجاري إلا أنه يواجه صعوبات تتعلق بمتابعة البضائع التي يتم معاملتها تفضيلا وعدم إساءة استخدامها بواسطة الغير في سبيل الحصول على امتيازات نتيجة وجودها، بمعنى أن هذا الشكل من التكامل غير محكم، وبذلك فلن يحتاج لإنشاء الأجهزة الإدارية، كما أن التغيير في درجات التفضيل من الممكن حدوثها بسهولة¹

2. منطقة التجارة الحرة: وهي من أبسط مراحل التكامل تقوم خلالها الدول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية الواقعة عن طريق التجارة البينية الخاصة بها، كأمر إلزامي على الدول الأعضاء، سواء فيما يخص إلغاء الحواجز الجمركية أو غير الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية مع بقية الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، شريطة أن تحتفظ كل دولة بالتعريفات الجمركية إزاء الدول، غير الأعضاء في المنظومة التكاملية.²

وبالتالي فمنطقة التجارة الحرة تعمل على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، فهي تقتصر على السلع فقط وتصل الرسوم الجمركية في النهاية على الصفر³

ومن الملفت للانتباه هو إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين باستيراد السلع وإعادة شحنها وتصديرها إلى الدول الأعضاء، والتي تفرض معدلات حماية أعلى نسبيا، ومن أمثلة هذا الشكل التكاملي نجد منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوروبا سنة 1960م، والتي ألغيت عام 1976م⁴

3. الإتحاد الجمركي: هو الصورة الثانية من صور التكامل الاقتصادي، حيث يتطلب لقيامه إزالة جميع التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء إضافة إلى وضع تعريفات جمركية متجانسة إزاء الدول خارج الإتحاد الجمركي، فهذا الإتحاد الجمركي يقتصر عمله على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، لكن في نفس الوقت على هذه

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية (مصر: دار النهضة العربية، 2005) ص 225-226

² Robert boyer et ali, mondialisation ou delà des mythes (Alger : kasbah édition, 1997)

p134

³ عفر محمد عبد المنعم، الاقتصاد الدولي (مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999) ص 35

⁴ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (د.ب.ن: الدار المصرية اللبنانية، 2004) ص 10

الدول أن تقوم بالتنسيق بين الإتفاقيات التجارية التي تبرم مع الدول خارج الإتحاد وتلك الإتفاقيات المبرمة فيما بينها، وعدم عقد أي اتفاقية تمس النظام الجمركي القائم بينهما¹ ويساعد الإتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الإتحاد الجمركي كما يساعج على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات² إذا فالإتحاد الجمركي هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للبلدان الأطراف في إقليم جمركي واحد، ونميز بين الإتحاد الجمركي الناقص الذي يتميز عن الإتحاد الجمركي الكامل بعدم توفير كل شروط هذا الأخير، بل يكتفي بتخفيض الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء دون إلغائها³

ويمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية:⁴

- وحدة القانون الجمركي
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، ويتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء

وما يميز الإتحاد الجمركي عم منطقة التجارة الحرة هو توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وبذلك يتجنب المشكلة التي غالبا ما تواجهها منطقة التجارة الحرة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها.⁵

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004) ص 36

² فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، 12

³ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000) 269

⁴ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي "العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة (مصر: مكتبة

مدبولي، 2002) ص 64

⁵ إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 64

من أهم الأشكال التي عرفها العالم للاتحاد الجمركي هي اتحاد البينولوكس لعام 1957م والذي ضم كل من بلجيكا هولوندا ولوكسمبورغ¹.

4. السوق المشتركة: تشكل هذه المرحلة درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية، لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط بل يتعداه ليقر حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص، والسوق المشتركة عبارة عن تنظيم ثابت ومتوازن لإقتصاديات الدول التي سبق لها وأن تعدت التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حيث تعتبر مرحلة ثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهي تدخل إقتصاديات هذه الدول في مرحلة تكامل الأسواق، فمن خلال السوق المشتركة يتم تعميق حرية انتقال عناصر الإنتاج من راس المال وعمل، وتركز على دعامتين أساسيتين²:

- حركة السلع بين الدول الأعضاء
- حرية حركة عناصر الإنتاج

وخلال هذه المرحلة تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق موحدة مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الإستثمار وزيادة كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الإستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، هذا كما أن الحرية الممنوحة لانتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة في الأقاليم الفقيرة مما يترتب عنه حتما تفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم³

وكذلك تعرف السوق المشتركة بأنها المرحلة التي يتم من خلالها الترتيبات اللازمة لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياسته، ويقوي الإتجاه نحو الإلتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكبر في مستوى الكيان الاقتصادي للدول الأعضاء في منطقة التكامل⁴.

¹ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2004) ص 299

² Makhtar Diouf, intégration économie (France : édition publisud, 1984) p24

³ محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999) ص 242

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة (مصر: مجموعة النيل

ومنه فالسوق المشتركة وكشكل من أشكال التكامل تشمل تنظيم ثلاث عناصر وهي¹:

- إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء
- توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء
- إلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج والعمل ورأس المال.

5. الإتحاد الاقتصادي: هي المرحلة التي يتم من خلالها تكامل السياسات حيث تسعى كل دولة من الدول الأعضاء مجتمعة إلى إكمال واتباع سياسة مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل وإجتماعية موحدة، تهدف إلى تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء، إضافة إلى ذلك تشهد هذه المرحلة بناء المؤسسات الاقتصادية وإنشاء سلطة عليا يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء²

إن هذه المرحلة تعلق مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه وبالإضافة إلى حرية السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر العمل والإنتاج فيما بين دول الأعضاء، فإن هذه المرحلة تشمل الإجراءات المتعلقة بتوحيد السياسات الاقتصادية نظرا لتأثيراتها غير المباشرة على تحديد حركة حرية هذا التبادل السلعي وعناصر إنتاجها، هذا إلى جانب العمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل حيث يتحقق وحدة إقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء³

ويعرف الإتحاد الإقتصادي أيضا بأنه المرحلة التي توفر الأسس اللازمة لقيام صرح التكامل الاقتصادي فيه، فيمكن في ظله تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام تكامل إقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية، ويتضمن الإتحاد الاقتصادي ما يلي⁴:

¹ رأفت السيد العوضي وإسماعيل علي بسيوني، الإندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، ط2 (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007) ص40

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص29

³ زينب حسين عوض الله مرجع سابق، ص 214

⁴ بوالكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء-حالة التكامل الاقتصادي العربي- ، مذكرة ماجستير(جامعة أحمد بوقرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009) ص56-57

- إلغاء كافة القيود أمام السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفات الجمركية اتجاه العالم الخارجي
 - إلغاء كافة القيود لانتقال العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء
 - تحقيق التنسيق الكامل بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، وإنشاء سلطة عليا مركزية للقيام بالرقابة والإشراف على تحقيق الأهداف المتفق عليها
- ويتشكل الإتحاد الاقتصادي عندما تكون الدول الأعضاء المشكلة للسوق المشتركة تحت وحدة نقدية بمعنى يستعملون نفس النقود المتداولة أو يملكون نفس العملة مثل الإتحاد الأوروبي¹

6. **الإندماج الاقتصادي:** وهي آخر مرحلة يصل إليها التكامل الاقتصادي، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الإتحادية الناتجة عن الإتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة وهذا يعني بالضرورة، إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطات الدول التي يتكون منها هذا الإتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية²

تعرف مرحلة الإندماج الاقتصادي بأنها المرحلة التي يتم فيها توحيد كافة السياسات الإنتاجية النقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية، كما يتضمن إنشاء سلطة عليا يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة الأعضاء، وتبدأ هذه المرحلة بإتباع أحد الأنواع السابقة كخطوة أولية لتحقيق الإندماج الاقتصادي، حتى ترتبط المصالح بين الدول الأعضاء بشكل يجعل قيام الوحدة السياسية بينها ميسراً³.

كما تتميز هذه المرحلة بتوفر كافة الأسس اللازمة لقيام صرح التكامل الاقتصادي ، لذا يمكن في ظلها تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي، من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل

¹ Makhtar Diouf, op cit,p 24

² فليح حسن، مرجع سابق، ص171

³ أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص243

بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الإتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه¹ وبناءا على ذلك فإن الإدماج الاقتصادي يضمن هذه العناصر الأساسية التي توصله إلى التكامل التام وهي:

- وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها
- توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء
- توحيد كافة السياسات الإنتاجية النقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية
- إنشاء سلطة عليا يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة الأعضاء
- إلغاء القيود الجمركية على انتقال عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال).

للإدماج الاقتصادي تأثيرا على اقتصاديات الدول الأعضاء باعتباره مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ومن بينها:²

- يساهم الإدماج الاقتصادي في زيادة وتيرة الإنتاج، نتيجة للتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق درجة مقبولة من الرفاهية، إضافة إلى سخاء الأسواق الناجمة عن التكامل وهذا يؤدي إلى تخصيص كل إقليم في إنتاج السلع التي تتميز بمزايا نسبية في انتاجها، فيؤدي هذا إلى كبر حجم الصناعة، فتتمتع بمزايا الإنتاج الكبيرة، مما يؤدي إلى إنخفاض النفقة، فتتخفف تكاليف الإنتاج فتمكن المشروعات من البيع في الدول الأجنبية أي تكتسب منتجاتها ميزة تنافسية عالمية.
- يؤدي الإدماج الاقتصادي إلى زيادة فرص استغلال الموارد وزيادة استخدامها في ميادين الاندماج المختلفة ، مما ينتج زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج والإستغناء عن العالم الخارجي
- يؤدي الإدماج الاقتصادي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، ويتم عن طريقه إظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها.

¹ محمد عبد المنعم عفر، مرجع سابق، ص24

² بوالكور نور الدين، مرجع سابق، ص63

- يسهل الإندماج الاقتصادي عملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تنوع الصادرات بسبب العلاقات التجارية الجديدة، مع تقليل الإستيراد من العالم الخارجي، كذلك عن طريق الأندماج الاقتصادي تستطيع الدول الأعضاء أن تحصل على المواد الأولية لأغراض الإستثمار، مما يخفض في التكاليف وزيادة العائد فيزيد الإنتاج وتنخفض نسب البطالة على مستوى دول الإتحاد.

من خلال هذه المراحل التي تم ذكرها نجد أنه ليس من الضروري المرور بالمرحلة الأقل من التكامل للوصول إلى المرحلة المتقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، بل لكل مجموعة دول تختار المستوى المناسب لها.

ومن خلال الجدول التالي تتبين لنا مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها
الجدول رقم 03: يوضح مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرفقة لها

المميزات	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	الخلاص من العوائق التجارية المتبادلة	تعرفة جمركية خارجية موحدة	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات للدول الأعضاء	سياسة مالية ونقدية موحدة تحددها سلطة مركزية
اتفاقيات التجارة التفضيلية	+					
منطقة التجارة الحرة	+	+				
اتحاد جمركي	+	+	+			
سوق مشتركة	+	+	+	+		
إتحاد إقتصادي	+	+	+	+	+	
الإندماج الاقتصادي الكامل	+	+	+	+	+	+

المصدر: بن ناصر محمد، مرجع سابق، ص 19

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور التكامل الاقتصادي يبدأ من المرحلة الأولى التي تعنى باتفاقيات التجارة التفضيلية حيث يكون فيها تخفيض العوائق التجارية المتبادلة بين الطرفين فقط، بعد ذلك تليها منطقة التجارة الحرة والتي تتطور فيها المبادلات التجارية من مرحلة تخفيض العوائق التجارية المتبادلة إلى الخلاص منها، ثم بعد ذلك نمر إلى مرحلة الإتحاد الجمركي ثم سوق مشتركة بعدها اتحاد اقتصادي حتى نصل إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإندماج الاقتصادي الكامل والذي تكون فيه جميع الميزات كما هو موضح في الجدول وصولاً إلى سياسة مالية ونقدية موحدة تحددتها سلطة مركزية.

خلاصة الفصل:

- 1- العلاقات الاقتصادية الدولية هي العلاقات المتبادلة بين إقتصاديات دولتين أو مجموعة من الدول تنشأ لقيام التبادل التجاري وحركية عناصر الإنتاج، وتتم العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر في ظل إندماج أكثر للإقتصاديات النامية في الاقتصاد الدولي.
- 2- تشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها فنجاح أي دولة وفشلها يعتمد بالدرجة الأولى إلى قوة علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، فهذا النمو الاقتصادي مقترن بنمو العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تعبر عن الرفاهية الاقتصادية من خلال التبادل التجاري، وتبادل المصالح والمنافع المشتركة وهذا ما يمكن الحديث عنه في العلاقات المغربية الأفريقية فكلما زاد التبادل التجاري بين الطرفين توسعت دائرة العلاقات والمصالح المشتركة.
- 3- تساعد العلاقات الاقتصادية الدولية الانتقال من الإنغلاق إلى الإنفتاح في ظل تسارع معدلات نمو التجارة قياسا بمعدلات نمو الدخل العالمي، وتفتح فرص كبيرة للتطوير والنمو عن طريق تطوير وسائل النقل والإعلان والدعاية حيث يمكن هذا التطور من توسيع وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات بسرعة وبكمية كبيرة، إضافة إلى توسيع وتسيير عملية انتقال الأشخاص بين الدول، وهذا يساهم بتوسع المبادلات وتسييرها.
- 4- للعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة على النطاقين المحلي والدولي فهي تؤدي إلى ربط إقتصاديات الدول ببعضها وبشكل كبير، من خلال علاقات عديدة تأتي في مقدمتها الحاجة إلى تصريف إنتاجها الواسع في السوق الدولية، وتوفير مستلزمات الإنتاج ورؤوس الأموال وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة لعلاقات إقتصادية أقوى مع الدول الأخرى وما زاد من هذه الأهمية أيضا سرعة وسائل الاتصال بين الدول بالتالي زيادة الروابط بين بعضها البعض من خلال تطور وسائل النقل والإتصال عبر الأجهزة الحديثة المتطورة تكنولوجيا
- 5- إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية واكب على الدوام التطور في احتياجات البلدان والمجتمعات والذين قاموا بوضع استراتيجيات للتعاون وبناء علاقات فيما بينهم لكل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادي، وتعتبر التجارة الدولية من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق أهداف التنمية على المستوى الدولي.

الفصل الثاني:

الأبعاد الاقتصادية للعلاقات

المغاربية الإفريقية

تمهيد:

تعود العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية إلى قرون عديدة فهي ضاربة في جذور التاريخ، عززتها روابط الجوار الجغرافي والحضاري والتداخل بين العالمين المغربي والأفريقي يجمع مواطنوها بين هويتهم العربية والأفريقية، وكان مجال الصحراء مسرحا للتواصل والهجرات والمبادلات التجارية، فلم يقتصر الأمر على العلاقات الاقتصادية فحسب بل تعداها إلى الروابط الروحية والثقافية، وقد أقامت دول المغرب العربي علاقات متشابكة مع أفريقيا السمراء عبر الطرق والقوافل التي تربط شمال أفريقيا بجنوبها وكانت بعض المدن المغربية مهمة للتجارة عبر الصحراء، وكانت منطقة المغرب العربي تزود أفريقيا جنوب الصحراء بالمنتجات الفلاحية والخيول، أما القوافل القادمة من أفريقيا فكانت تجلب الذهب "بمبوك" القريبة من نهر السينيغال و"توري" في النيجر.

إن جذور العلاقات المغربية الأفريقية تشكلت بانتشار الإسلام والثقافة العربية بشكل عام في معظم القارة الأفريقية، وقد سعت الدول المغربية لتعزيز حضورها في القارة لتحقيق العديد من الأهداف وتشغل المساحات التي يمكن أن تجدها القوى العالمية متاحة، وعملت الدول المغربية تاريخيا على الاستفادة من التعاون مع الدول الأفريقية خاصة بعد حصولها على الإستقلال أدركت أهمية هذا التعاون الاقتصادي ووجوب تعزيزه بكل الإمكانيات والطرق المتاحة.

المبحث الأول: دراسة جيوسراتيجية للعلاقات المغربية الأفريقية

لتحديد العلاقة بين الدول الأفريقية والمغربية في شقها الاقتصادي علينا أولاً أن نعرف المقومات التي تحوزها كل دولة وإمكانياتها الجيوبوليتيكية، فكل من الدائرتين المغربية والأفريقية لها من الثروات والإمكانيات التي تمكنها من تشكيل قطب اقتصادي وسوق مشتركة تساهم في تحقيق نوع من التقدم والاكتفاء الذاتي لكلا الطرفين.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسراتيجية للمغرب العربي بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء

تتمتع دول المغرب العربي بأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية بسبب تميزها بثرواتها النفطية الكبيرة ومواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي المهم، ولم يكن هذا الأمر حديثاً، فمنذ القدم عمدت دول كبرى إلى السيطرة والنفوذ عليها خدمة لمصالحها الحيوية، ومع التطورات التي شهدها العالم بجوانبه المتعددة أصبحت المنطقة في قمة الاهتمامات الإستراتيجية العالمية، وأصبحت محورا للتنافس الدولي بسبب ما تتمتع به من قيمة استراتيجية واقتصادية متميزة وبالصورة التي جعلها ركيزة من ركائز التوازنات الدولية. وفي ضوء ذلك يتناول هذا المطلب الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي.

الموقع الجغرافي والمقومات الديمغرافية للمنطقة المغرب العربي:

كما هو متعارف عليه فإن الأهمية الاستراتيجية لأي منطقة تستمد قيمتها من موقعها الجغرافي وإمكاناتها الطبيعية والبشرية، لذلك سوف نحاول التعرض إلى أهم الخصائص الجغرافية والديمغرافية المميزة للمنطقة المغربية والتي جعلتها تكتسب مكانة استراتيجية مهمة في القارة الإفريقية.

المغرب العربي هو عبارة عن رقعة جغرافية واحدة لها نفس الخصائص، تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 6.048141 كلم²، أي حوالي 20 % من مساحة إفريقيا ما يعادل خمس القارة و43.3% من مساحة الوطن العربي، أي ما يعادل نصف المنطقة و4.5% من مساحة العالم، وبذلك فهو يحتل

المرتبة السابعة عالميا بعد كل من روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأستراليا، تشمل كل بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، الصحراء الغربية)¹.

ويؤكد التحليل الإستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن " المسرح " الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان إستراتيجي واحد وهو منطقة المغرب العربي²

تمثل الخريطة التالية الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي والتي من خلالها يمكن رصد أهميتها الجيوستراتيجية.

خريطة رقم:01: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي



المصدر: المغرب العربي على الموقع: [/https://www.marefa.org](https://www.marefa.org)

تقع هذه المنطقة بالتحديد في شمال افريقيا بين دائرتي عرض 15 ° إلى 7 ° شمالا وخط طول 16 ° و 25 ° شرقا وتشرف على الجناح الغربي للوطن ، كما يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم ما بين 4200 كلم على البحر الأبيض المتوسط و 2600 كلم على المحيط الأطلسي بأقصى

¹ Hatem Bensalem, " Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen " in **Edes internationales**(Tunis) No.40 (3/1991) p.26

² Hatem Bensalem, **op.cit**, p 26

اتساع وامتداد من الشمال إلى الجنوب بـ 2500 كلم ومن الشرق إلى الغرب بـ 4000 كلم، ولا يفصلها عن أوروبا سوى 14 كلم عبر مضيق جبل طارق و140 كلم عبر مضيق الصقلية، إذ تضم مناطق صحراوية شاسعة تمتد على مسافة 4000 كلم.

يشكّل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب العربي عنصراً مهماً إذ يعد محور تلاقي أربعة أبعاد جيوسياسية موسعة ومرتبطة، بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الإفريقي جنوباً، والبعد شرق أوسطي شرقاً امتداداً إلى الخليج، وأخيراً البعد الأطلسي غرباً، حيث تعد المنطقة المغربية محور تقاطع ثلاث قارات (آسيا، أفريقيا، وأوروبا) مما يزيد أهميتها الاستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، ولاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات، الواقع بين مجموعات إقليمية عدة.

إن الدور الإستراتيجي الذي تحظى به دول هذه المنطقة، نابع من موقعها الجيوسياسي المتميز ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة لدول أفريقيا، كمنطقة للاستثمار والتبادل التجاري وكذلك كسوق تضم دول من جميع أنحاء العالم باعتبارها بوابة البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية.

وبالإستفادة من التاريخ القديم للمغرب العربي يؤكد لنا "فرنوند برودال Braudel Fernand" أن هذه المنطقة كانت تلعب نفس الدور الذي تلعبه اليوم بكونها حلقة ربط استراتيجية، إذ يقول في هذا الصدد " طرقت الذهب عبر الصحراوية من القرن الثامن ميلادي إلى القرن الرابع عشر والخامس عشر ميلادي هي التي أعطت الأهمية لدول المغرب العربي.."

تعتبر منطقة المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متكافئ الموارد والمناخ الطبيعية متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية، لتشكل مجموعة إقليمية مساحتها 6.048.141 كلم²، موزعة بين دولها كالتالي:

الجدول رقم (04) يوضح: مساحة دول المغرب العربي بالترتيب

الدولة	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس	الصحراء الغربية	المغرب العربي
المساحة (كلم ²)	2.381.741	1.775.500	1.035.000	446.550	163.610	266000	6.066.701
% إلى مساحة	39.25	29.25	17.10	11.70	2.70		100

							المغرب العربي
--	--	--	--	--	--	--	---------------

المصدر: الميلود أرزقي، جغرافية المغرب العربي (الجزء الأول)، مجلة جغرافيا المغرب، 2014 ص31

وهذا فالمغرب العربي من الناحية الطبيعية جزءا من حوض البحر المتوسط رغم وجود المؤثرات الصحراوية والبحرية وذلك لأن مناخه يتأثر إلى حد كبير بمؤثرات البحر المتوسط سواء في المناطق شبه المدارية أو مناطق استبس البحر المتوسط بالإضافة لوجود لتشابه بين نظام تضاريس هذه المنطقة والأراضي التي تقع في شمال حوض المتوسط¹

ويعتبر الشريط البحري المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني دول أفريقيا جنوب الصحراء باعتباره منفذ لتصدير المنتجات خاصة النفط نحو أوروبا، حيث أن 65% من الواردات من النفط والغاز تعبر عبر البحر الأبيض، يضاف إلى ذلك أن إطلالة كل من المملكة المغربية وموريتانيا على المحيط الأطلسي بشريط ساحلي كبير يفوق طوله 2000 كلم، يؤمن من الناحية الإستراتيجية منفذا بحريا عبر البحر الأبيض المتوسط سواء باتجاه أوروبا أو أمريكا، هذا بالنسبة للبعد البحري المغربي الذي يضاف إليه العمق الاستراتيجي الأفريقي للمنطقة إذ تعتبر الدول المغربية باستثناء تونس والمغرب، البوابة الرئيسية نحو الجنوب باتجاه الصحراء الأفريقية حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن 4000 كلم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي².

2- المقومات الديمغرافية لمنطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي على المستوى الديمغرافي احدى أهم التكتلات الإقليمية العربية التي تحظى بمصادرها البشرية المتنوعة، باعتبار المقومات البشرية من ابرز العوامل التي تبني عليها قوة الدولة، والسكان هم العنصر الحاسم في تقدير القوة السياسية والاقتصادية للدولة وفي استثمارها لمواردها وعلى الأخص عندما يكون حجم السكان متوازنا مع مساحة الدولة ومقرونا بوحدة سكانية عالية متجانسة.

تضم منطقة المغرب العربي تقريبا 154871657 نسمة، أي ان عدد سكان المغرب العربي يبلغ حوالي 155 مليون نسمة، موزعة بين مجموع دوله حسب ما يوضحه الجدول التالي الذي يمثل توزيع سكان

¹ يسرى الجوهري، جغرافية المغرب العربي (د ب ن، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع)، 1999، ص08

² يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص08

المنطقة مع الكثافة السكانية لكل دولة بالإضافة إلى نسبة التحضر ونسبتهم بالنسبة لإجمالي عدد سكان العالم لسنة 2020

جدول رقم (05) يوضح: توزيع سكان دول المغرب العربي

الصحراء الغربية	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	الجزائر	
607292	619,11,818	4,649,658	36910560	6,871,292	43851044	عدد السكان
1.9	76	5	83	4	18	الكثافة (س/كم ²)
/	%1.06	%2.74	%1.20	%1.38	%1.85	معدل النمو السنوي
/	%70	%57	%64	%78	%73	نسبة التحضر
/	%0.15	%0.06	%0.47	%0.09	%0.56	نسبة السكان من العالم

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar>

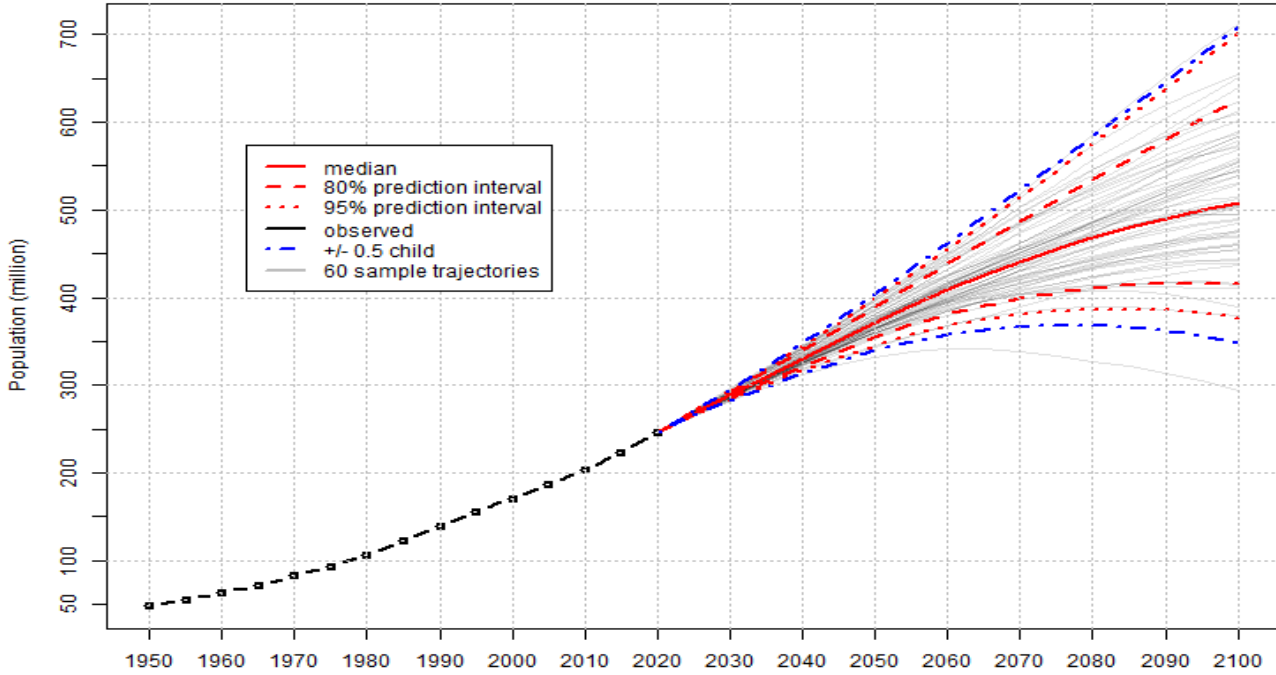
يبين لنا هذا الجدول أن النسبة الكبيرة من سكان المغرب العربي تتواجد في كل من الجزائر والمغرب وهي متقاربة فمعدل النمو السكاني في الجزائر يقدر بـ 1.85%، أما في المغرب فيقدر بـ 1.20%، ثم تليها تونس بمعدل نمو سكاني يقدر بـ 1.06%، أما ليبيا وموريتانيا فيظهر فيهما نقص شديد في المصدر البشري رغم التزايد السريع لمعدل النمو السنوي للسكان، فسبة النمو الديمغرافي الطبيعي في موريتانيا يصل إلى 2.74%، أما في ليبيا فيصل إلى 1.38%، وإذا ما أجرينا في مقارنة لحجم سكان المغرب العربي في السنوات السابقة نلاحظ نجد أن هذا العدد ارتفع تقريبا أربع مرات، وإذا ما استمرت هذه النسب على حالها فان في نهاية عشر سنوات القادمة سيصل عدد السكان إلى حوالي 300 مليون نسمة في الدول المغربية، وهذا يعتبر نقطة قوة رغم التطور التقني فان حجم السكان الكبير يعد عاملا

قويا من عوامل القوة المعنوية في الوقت الحاضر هذا من جهة، ويعتبر نقطة أيضا إذا ما أسيء إدارة الشأن الاجتماعي والإقتصادي في نفس الوقت

يمثل المخطط التالي توقعات عدد السكان شمال أفريقيا حتى سنة 2100 .

شكل رقم (02) يوضح: مخطط توقعات عدد السكان شمال أفريقيا حتى سنة 2100

Northern Africa: Total Population



© 2019 United Nations, DESA, Population Division. Licensed under Creative Commons license CC BY 3.0 IGO.
United Nations, DESA, Population Division. World Population Prospects 2019. <http://population.un.org/wpp/>

يوضح لنا هذا المخطط أن عدد سكان شمال أفريقيا بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة يتزايد ويرتفع كل سنة، ولكن لا بد من الإشارة إلى إن عدد السكان زيادة ونقصانا هو حالة متغيره غير ثابتة تتغير بتغير الأحوال الاقتصادية والمرتبة الحضارية والتقدم العلمي، وتقدر قوة السكان وتصنيفهم حسب العمر وحجم العناصر الشابة وعدد العاملين من رجال ونساء ومتوسط هذه الأعمار وهذه المسائل تدخل في تقدير حيوية الدولة وقوتها ونشاطها.

وتجدر الإشارة إلى أن الفئة التي تمثل النسبة الكبيرة في عدد سكان المغرب العربي هي فئة الشباب، ومصطلح الشباب يصعب تعريفه أو تحديد فئته العمرية نظرا لتعريفاته الكثيرة والمتعددة، وقد اتفقت منظمة الأمم المتحدة وأغلب الهيئات على اعتبار الشباب " هي تلك الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 15 و25 سنة أو 29 سنة"، وأن كان البعض يرفع الحد الأعلى لهذه الفئة إلى 35 و 40 سنة.¹ وفي جغرافية السكان تمثل حالة السكان العمرية بشكل هرم يتدرج من الأعمار الصغيرة إلى الأعمار الكبيرة وصولا إلى الفئات المسنة واذ ما كانت قاعدة الهرم عريضة دل ذلك على ارتفاع نسبة المواليد الأحياء، وهذا في حد ذاته يعتبر احتياطا من الأيدي العاملة وقوات مسلحة تحت الطلب.

¹ الأمم المتحدة <https://www.un.org/ar/global-issues/youth>

ومن خلال التعريف الذي قدم لفئة الشباب فنجد أنها تمثل 50% من سكان المغرب العربي، وهذا يعطي ميزة تفضيلية للمنطقة لامتلاكها هذا الحجم من الطاقات الشبابية، فعلى سبيل المثال فإن نسبة الشباب تحت 25 لسنة 2020 في الجزائر بلغ 18.76 مليون نسمة أي 45 بالمائة من إجمالي السكان¹، أما في المغرب بلغت النسبة 42.6%، وفي ليبيا 43.9%، وفي تونس 37.9%، وفي موريتانيا 58.7%، والصحراء الغربية 43.7%²، هذه النسب المتقاربة للشباب في الدول المغربية تمثل تحديا كبيرا ليس فقط من الناحية السياسية والإقتصادية، بل كذلك على المستوى الاجتماعي إذا لم يتم استغلال هذه القوة البشرية لخدمة الدولة، وتكون بذلك ضخامة السكان في الدولة عائقا لخلق قوة سياسية بما تسببه من مشكلات مثل مشكلة توفير الغذاء ومستلزمات العيش الأخرى ومشكلة حماية السكان والدفاع عنهم .

إن عدد السكان غالبا ما يكون مقياسا لقوة الدولة إذ يوفر الأيدي العاملة التي تعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد كالزراعة والصناعة وبناء الجيوش ومع ذلك تبقى الفعالية السكانية واعتبارات النوع هي العامل الأعم في تحديد القيمة الفعلية لعدد السكان وأثرهم في بناء قوة الدولة، ومن هذه الاعتبارات هي حيوية السكان وقدرتهم على التحرر والبناء ونسبة العناصر الشابة ونسبة العاملين من رجال ونساء ومتوسط العمر والمستوى الثقافي والحضاري ومستوى التعليم والتدريب التقني والفني ومقدار التلاحم والانسجام بين فئات الشعب ووفرة العناصر القيادية وكفاءتها.

الموارد الاقتصادية:

يتمتع المغرب العربي بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية هذه المنطقة، إذ يساعد الموقع الجغرافي لهذه الدول على الانفتاح والتطور الاقتصادي، ويشكل فرصة حقيقية للتبادل التجاري بين نقاط القرب الموصلة إليه، اطلالته على واجهتين بحريتين تجعله مصدرا للثروة السمكية والملاحة البحرية وممرا للتجارة العالمية.

¹ الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات www.ons.dz

² لهم السكاني للعالم في الفترة من 1950 إلى 2100 [/https://www.populationpyramid.net/](https://www.populationpyramid.net/)

تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المغرب العربي الكبير، من حيث الإمكانيات السياحية والإقتصادية، إذ نجد أن 50 % من البترول المستهلك من أوروبا يمر عبر المتوسط.¹

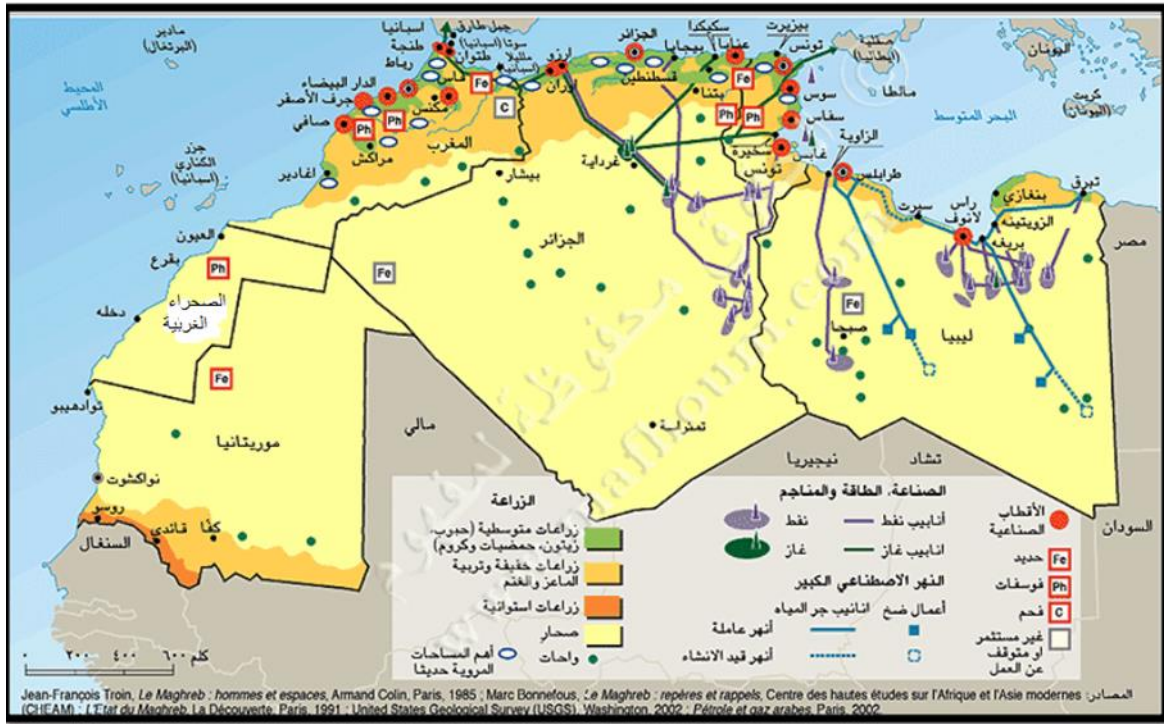
كما تملك دول المغرب العربي مقومات اقتصادية هامة من حيث الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية والمائية والانتاج الزراعي والمؤهلات السياحية ولها أفضل المناطق في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية من خلال الصحاري الواسعة، فيها أكثر من 22 مليون هكتار من المساحة الزراعية وهي غنية بالمياه الباطنية الجوفية والمياه المتجددة باحتياطي عالي يقدر بـ 40 %.

ويتوفر المغرب العربي على ثروة مقدره بـ 50 مليار برميل من النفط أي ما يقدر بـ 4.58 % من الإحتياطي العالمي ونسبة 7.34 % من الإحتياطي العربي، كما يمتلك المغرب العربي ما يقدر بـ 6100 م3 من الغاز الطبيعي أي ما يعادل نسبة 3.93 % من الإحتياطي العالمي و 17.58 % من الإحتياطي العربي، تحتل فيه الجزائر خامس احتياطي عالمي وثاني مصدر لأوروبا والأولى إفريقيا من حيث الإنتاج و44 مليون طن من الفوسفات، حيث تمثل ما نسبته 34 من الإحتياطي العالمي، ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم والمصدر الأول له، تأتي بعده تونس وبخامس احتياطي عالمي، 134 مليون طن من الفحم مشكلة 10% من الإحتياطي العالمي، 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 10% من الإحتياطي العالمي، 45 مليون طن من الزنك بنسبة 2% من الإحتياط العالمي.² وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال عرض الخريطة التالية:

¹ محمد كسار، المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي، على الموقع: <https://bit.ly/35SgNxn> (2021/05/22)

² مريم براهيمى، التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية، رسالة الدكتوراه (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، 2011) ص. 24.

خريطة رقم (02) توضح ثروات دول المغرب العربي



المصدر: https://www.israj.net/vb/uploaded/20_19294.gif

وعليه يمكن إدراج خصوصيات هذه الدول المغربية فيما يلي:

أولا الجزائر:

تملك الجزائر موقع متميز في محيطها المغربي والإفريقي فهي تقع شمال غرب القارة الأفريقية ما بين خطي "12° شرقا" و"9° غربا" ودائرتي عرض "37° شمالا" و"19° جنوبا" وتبلغ مساحتها 2.381.741 كلم² تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كلم ومن أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كلم²، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، بساحل يمتد طوله ما بين 1200 كلم⁽¹⁾، كما لها حدود مع سبع دول يحدها شرقا دولة تونس إضافة إلى ليبيا وغربا كل من المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا أما جنوبا فنجد كل من مالي من الجنوب الشرقي إضافة إلى النيجر من الجهة الجنوبية الغربية.

¹ منصور لخضاري، الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، بدون معلومات عن النشر، ص11

للجزائر كذلك تضاريس ذات ثلاث امتدادات أفقية تتمثل أساسا في منطقة السهول والمتميزة بخصوصية أراضيها، منطقة الهضاب العليا التي يتواجد فيها الأطلسين التلي والصحراوي، وتمتد عليها أراضي شبه قاحلة وهي مناطق رعوية، الأطلس الصحراوي والذي يقع في الجنوب وبه قمة تاهات بجبال الهقار بولاية تمنراست أعلى قمة في الجزائر على ارتفاع 2918 متر على مستوى سطح البحر وقد انعكس هذا التنوع في التضاريس على تعداد المناخات أين يمكن تعداد المناخ المتوسطي والقاري والصحراوي¹.

إذا يمكن القول أن الجزائر تملك موقعا جيوسراتيجيا هاما كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة وعمق إفريقيا وبوابتها نحو عالم الشمال ومنطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط وآسيا فهي تساوي 39.42% من مساحة المغرب العربي كما تشغل الجزائر مساحة 1.000.000 كلم من الصحراء الكبرى كما تملك الجزائر موارد طبيعية وطاقوية هامة²، وهي في المرتبة الخامسة عالميا للغاز باحتياطي بقدر 2.502.000.000.000 م³، وتحتل المرتبة السابعة عشر في تصدير البترول باحتياطي يقدر بـ 12.3 مليار برميل كما تمتلك احتياطي كبير من الطاقات الجديدة كالغاز الصخري يقدر بـ 220 ألف مليار م³، إلى جانب الطاقة الشمسية والموارد المنجمية³

ثانيا : تونس :

تقع تونس في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 130 كلم يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر، إذ يعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية، وخاصة الأوروبية منها كما تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا كما أن الصادرات التونسية مثل التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية بالإضافة إلى احتياطي من

¹ المرجع نفسه، ص. 08

² منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني، 2006/2011 أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية ، 2013) ص205

³ Taieb Hafsi , Le développement économique de l'Algérie: expériences et perspectives (Algérie: cabah édition,2011) p54

المحروقات جد محدود يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 متر مكعب سنويا وبذلك تمثل صادراتها 25% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

ثانيا : المغرب :

تقع المملكة المغربية في الجزء الشمالي الغربي من أفريقيا، يحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 537 كلم، والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية².

تبلغ المساحة الكلية لها 446.550 كم² أما مساحة اليابسة فتبلغ 446.300 كم²، أما مساحة المياه تبلغ 250 كم² وفيما يخص طول حدودها البرية مع الدول المجاورة فهي كالتالي: "الجزائر 1559 كم، مع الصحراء الغربية 433 كم"، أما مع اسبانيا 6300 متر سبته، و 9600 متر مليلة إذ إن كلتا المدينتين تقع تحت الاحتلال الاسباني ويقدر الشريط الساحلي لها 1835 كم³.

فالرغم من إفتقارها للمحروقات إلى أنها تتمتع بامتلاكها لكمية كبيرة من مادة الفوسفات حيث تعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم احتياطي(70%) فالإضافة إلى إعتمادها على الزراعة مثل الحوامض والبطاطا، وعلى الصعيد البحري فهي تمتلك ثروة سمكية معتبرة⁴ وفي قطاع الصناعة فهي تشتهر بصناعتها الخزفة التقليدية.

إن الاقتصاد المغربي كان ذا توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذا نزعة للحماية والتدخل، وهو اقتصاد غير نفطي، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية. وهو اول بلد في منطقة شمال افريقيا يشرع في تطبيق الاصلاحات عام 1983، واستطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، وكانت النتائج متأرجحة مع قليل من ايجابية النمو ففي عام 1983 بلغ معدل النمو 0.6% ووصل الى 4% في المتوسط في تسعينيات القرن العشرين.

¹ فاطمة بيرم ، مرجع سابق، ص. 96

² محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000) ص226

³ Morocco - Location, size, and extent , in : <https://bit.ly/3pm5u9G> (05/06/2021)

⁴ محمد الجابري، مرجع سابق، ص. 226

ثالثا: الصحراء الغربية:

تقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي وتقدر مساحتها بحوالي 266 ألف كلم . فيحدها شمالا المغرب وجنوبا موريتانيا، ولها حدود مع الجزائر في منطقة تندوف، تضم الصحراء الغربية منطقتين مهمتين هما الساقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب في الجنوب، تعتبر الصحراء الغربية موقع إستراتيجي مهم من موقع جغرافي يربط أفريقيا بأوروبا، وشواطئ غنية بمختلف أنواع الأسماك وثروات طبيعية ومعدنية ثمينة، أهمها الفوسفات والحديد والبتروال والغاز الطبيعي كما تتمتع بأهمية تجارية نظرا لأنها تعد حلقة وصل ما بين الشمال والجنوب¹

رابعا : موريتانيا :

تقع موريتانيا في غرب أفريقيا يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق مالي، وتحدها السنغال من جهة الجنوب حيث يفصل بينها، نيل غانا (حاليا نهر السنغال). تملك موريتانيا ثروات كثيرة وهي تتمتع بشواطئ بحرية طويلة و تزخر بثروة سمكية هائلة وأيضا تتوفر على المعادن مثل الحديد النحاس والفوسفات، كما تساهم هذه الثروات الطبيعية في تكوين رأس المال الوطني والإسهام في حل المشاكل الاجتماعية².

خامسا: ليبيا:

تعد ليبيا من الدول الغنية بسبب تدفق النفط على أراضيها وتعتمد في إقتصادها اعتمادا كليا على تصدير النفط الخام، هذا ما أدى إلى تدفقات إقتصادية كبيرة، لديها عاشر احتياطات نفطية مؤكدة في العالم وتحتل المرتبة السابعة عشر في إنتاج النفط عالميا³. تمتلك ليبيا ساحل طوله 1973 كلم مطل على البحر المتوسط و رصيف قاري تبلغ مساحته حوالي 50000 كلم 2، من إجمالي الرصيف

¹ داود جنين، المغرب: الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي والسياسي، مجلة الثورة الدائمة ع.5، (مارس 2015)

² سيد محمد ولد خليفة، "الاقتصاد الموريتاني، الركائز والمعوقات" على الموقع : <http://www.africatnews.net/content> (26/06/2020)

³ أحمد عبد الجبار سعيد، مصطفى خليفة الذواوي، "دور الثروة البحرية في الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للنفط"، مجلة العلوم والتقنية (يونيو 2015) ص. 76.

القاري في المنطقة العربية، وتكمن أهميته في أنه مركز تواجد الأحياء البحرية دون باقي البحار والمحيطات.¹

بدأ إنتاج النفط في ليبيا عام 1961 وتم اكتشافه لأول مرة عام 1958 حيث يشكل نحو 94 % من موارد البلاد وأهم ما يميزه غزارة الآبار المستخرج منها وقربه من مواد التصدير، وفقا لتقديرات النفط الخام في ليبيا تقدر بنحو 46.42 مليار برميل أي نحو 3.94 % من احتياطي العالم و6.36 % مما تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول الأوبيب، 4.87% مما تنتجه الإوبيك الدول المصدرة للنفط بينما الإنتاج اليومي منه يقدر بنحو 1.474 مليون برميل في اليوم وهو ما يشكل 2.09 % من إنتاج العالم، بالإضافة إلى الغاز إذ تقدر الإحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو 1549 مليار متر مكعب، أي نحو 0.83 % من إحتياطي العالم في حين بلغ المسوق منه 15.9 مليار متر مكعب أي 0.53 % من إجمالي الغاز المسوق في العام وبالتالي تنتج ليبيا 14.2 ألف برميل يوميا من الغازولين و39.7 ألف برميل من وقود الطائرات و124.9 ألف من زيت الوقود، و59.8 ألف من المشتقات النفطية الأخرى، تصدر ليبيا 136 ألف برميل من المشتقات النفطية إلى أوروبا و9.89 مليارات م³ من الغاز الطبيعي معظمها ينقل بواسطة الناقلات (8 ناقلات لدى ليبيا) و القليل منها عبر الأنابيب.²

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مميز فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية تبلغ مساحتها 1.760.000 كلم²، وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة من الأقطار الأفريقية وتعتبر ليبيا جسرا مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا، وتعد موانئها الصالحة لإستقبال السفن على مدار السنة ومن أهمها "بنغازي" و "طرابلس" وغيرهما منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الأفريقية كالنيجر والتشاد ومالي مع العالم الخارجي³ ، هذا ما أكسبها موقعا إستراتيجيا مهما جدا

- تتوغل ليبيا في داخل افريقيا لمسافة تتراوح بين 1900 و 2000 كلم وترتبط بالسودان وغرب القارة بواسطة مجموعة من طرق القوافل التي لعبت في الماضي دورا عظيم في التجارة بين

¹ أحمد عبد الجبار سعيد، مرجع سابق ص 86

² بثينة اشتوي حقوق النفط ، "ثروة ليبيا المهددة بالإتهيار" على الموقع: <https://www.sasapost.com/libyan-oil-conflict> (2020/06/26)

³ شاهين مغربي، "ليبيا الموقع الجغرافي"، على الموقع: www.lotr.do.goo.com (26/06/2020)

ليبيا وهذه المناطق، وقد أخذت قيمة بعض الطرق تتزايد مرة أخرى بعد ان بدأ إستغلال الثروات المعدنية المهمة التي توجد في مناطق كبيرة من الصحراء أهمها البترول¹.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لأفريقيا بالنسبة لدول المغرب العربي

تعتبر أفريقيا مجال حيوي مهم بالنسبة لدول المغرب وذلك لاشتراكهم في جغرافية واحدة على اعتبارها فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة لدول المغرب الكبير على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية، فإن ذلك يستدعي الاندماج الحقيقي والتنسيق بين كافة الأعضاء لبناء صرح مغربي متكامل في ظل بعد إفريقي شامل، ولتحديد هذه العلاقة الاقتصادية التي تشمل القطبين وأهمية أفريقيا بالنسبة لدول المغرب العربي سنعرض مختلف الإمكانيات الجغرافية والاقتصادية والبشرية التي تتمتع بها أفريقيا والتي تساعد على بناء علاقات اقتصادية ممتازة تساهم في تحقيق فائدة للطرفين .

تتمتع القارة الأفريقية بموقعها الجغرافي المتميز وبإمكانيات مادية كثيرة متمثلة في مواردها الطبيعية الهائلة، سواء طاوية، معدنية أو زراعية وحيوانية، فهي القارة البكر التي تتمتع بمقومات اقتصادية لم تستغل بعد ومن خلال هذا المطلب سنتعرض لهذه المقومات:

ملامح القارة الأفريقية :

أفريقيا وتسمى كذلك القارة السمراء هي ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا حيث تُشكّل مساحتها حوالي خمس إجمالي مساحة سطح الكرة الأرضية، وتبلغ مساحتها الكلية 11.7 مليون ميل مربع، أو 3,30 مليون كيلومتر مربع، أي نحو 20% من مساحة الكرة الأرضية، ونحو ثلاثة أمثال مساحة أوروبا².

ويحدّ القارة الأفريقية من الجهة الغربية المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط من الجهة الشماليّة، والبحر الأحمر والمحيط الهندي من الجهة الشرقيّة، والمياه المختلطة للمحيط الأطلسيّ والمحيط الهنديّ من الجهة الجنوبيّة، وفي أقصى شمال شرقها تتصل بآسيا برا في شبه جزيرة "سيناء" يقدم الشكل الموالي الموقع الجغرافي لقارة أفريقيا والتي من خلالها يمكن رصد أهميتها الجيوستراتيجية

¹ عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا (الاسكندرية : منشأة المعارف، ط.2، 1971) ص. 13.

² جودة حسنين جودة، قارة أفريقيا دراسات في الجغرافيا الإقليمية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000) ص 35

خريطة رقم 03: توضح الموقع الجغرافي لأفريقيا بالنسبة للعالم



المصدر: خريطة من الموقع: [/https://www.marefa.org](https://www.marefa.org)

تغطي قارة أفريقيا نحو 20.4% من إجمالي مساحة اليابسة و6% من إجمالي الكرة الأرضية، وتتكون من 54 دولة منها 46 دولة واقعة في مجالها القاري ، و7 دول هي عبارة عن مجموعة جزر... ومن بين الدول الأفريقية 10 دول عربية تحتل مساحة 10.33 مليون كلم² أي نحو ثلث مساحة القارة.

أطلق اليونانيون إسم ليبيا على القارة الأفريقية، ولم يعرف لفظ أفريقيا إلا في عهد الرومان، وذلك بعد اكتشاف المنطقة الواقعة بين برقة وموريتانيا، والإسم مشتق من كلمة (Aourigha) التي تنطق أفريكا (Africa).¹

وكانت القارة الأفريقية تعنى حتى مطلع التاسع عشر تلك الأراضي التي أطلق عليها العرب اسم السودان وهي تشمل ذلك النطاق من الأراضي الهائل الذي يمتد مباشرة جنوبي مصر والصحراء الكبرى، ويضم السكان أصحاب البشرة السوداء من ساحل البحر الأحمر الغربي إلى شاطئ أفريقيا على المحيط الأطلسي، ويحدها شمالا مصر والصحراء الكبرى، وجنوبا المقاطعات على شاطئ أفريقيا الغربي وحوض الكونغو والبحيرات الإستوائية، أما أجزاء القارة التي تقع إلى الجنوب من هذه المناطق فلم تدخل في نطاق التسمية.²

¹ نادية يوسف بن يوسف، ربعة خليفة الصرمانى، "الإتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية"، مجلة

دراسات، ع10 (2002)، ص137

² محمود متولي، رأفت الشيخ، أفريقيا في العلاقات الدولية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1975) ص11

المميزات العامة للقارة وأهميتها الجغرافية

تملك إفريقيا موقع جغرافي مهم جدا وتعد هي الأكبر ضمن نتوءات الجنوبية الثلاثة الكبرى لليابسة في الكرة الأرضية حيث يفصلها عن أوروبا البحر المتوسط، وعن آسيا البحر الأحمر، وتأخذ القارة صورة مستطيلين متصلين معا في الشرق والوسط، وأكبر طول من الشمال إلى الجنوب 8000 كلم، وأقصى عرض 7600 كلم.¹

تتميز القارة بالاندماج وتخلو من أشباه الجزر والخلجان الكبيرة، وهي تمتد نحو 8000 كيلومتر (5000 ميل)، من الشمال إلى الجنوب، ونفس المسافة من الشرق إلى الغرب، وينعكس كبر مساحة القارة على عظم مساحة وحداتها السياسية التي تعتبر من أكبر الدول مساحة في العالم، مثال ذلك الجزائر التي تمثل مساحتها نحو أربع أمثال ونصف مساحة فرنسا، وتبلغ مساحة ذلك الجزء من القارة الذي يقع إلى الجنوب من مدار الجدي، والذي يبدو صغيرا على خريطة أفريقيا نحو 1.813.000 كيلومتر مربع (700.000 ميل مربع)، ويشمل أراضي جمهورية جنوب أفريقيا.²

تتميز أفريقيا كذلك بصغر عدد الجزر التي تضم إلى القارة، وتبلغ مساحة الجزر الأفريقية 653000 كيلومتر مربع، تتركز في جزير مدغشقر التي تحتل أكبر مساحة من الجزر، ثم تتوزع المساحة الباقية على الجزر الأخرى العديدة، ويبين الجدول التالي أهم الجزر الأفريقية ومساحاتها:

الجدول رقم (06) يوضح: أهم الجزر الأفريقية ومساحاتها

جزر المحيط الأطلسي		جزر المحيط الهندي	
المساحة كم ²	الجزيرة أو المجموعة	المساحة كم ²	الجزيرة أو المجموعة
7273	الكناريا	590000	مدغشقر
4033	كيب فرد	3579	سقطرة
2017	فرناندوبو	2510	ريونيون
964	سوتومي وبرنسيب	2171	قومورو
740	مادير	1856	موريشس
122	سانتا هيلانا	1658	زنجبار

¹ محمد رياض وكوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة لمقومات القارة (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012) ص 54

² جودة حسنين جودة، مرجع سابق، ص 36

98	ترستان داكوانها	984	بمبا
88	اسانشن	404	سيشل وأمريانت

المصدر: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة لمقومات القارة (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012) ص 54

تعتبر منطقة الاتواءات الألبية هي احسن منطقة فيها موانئ توجد في الشمال والجنوب، حيث تتداخل السلاسل الجبلية مع ساحل البحر مما أدى إلى نشأة خلجان صغيرة تصلح أن تقوم فيها املوانئ. فيما عدا ذلك فالموانئ الأفريقية صناعية؛ لتمنع الإرسابات النهريّة والبحرية، وتدرأً خطر الحواجز المرجانية — مثل موانئ البحر الأحمر وغرب أفريقيا¹.

وتتميز القارة بتوازن دوائر عرضها على جانبي دائرة الاستواء، فهي تمتد شمالا إلى دائرة عرض 37%، وجنوبا إلى دائرة عرض 35%، لهذا فإن قسما كبيرا منها يقع فيما بين المدارين، وهي تتميز أيضا باتساع مساحة الصحراء الحالة في نصف الكرة الشمالي، والتي تنشر الظروف المدارية فوق مساحة شاسعة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ولهذا فإن أحوال الجو المعتدلة تنحصر في أقاصي القارة الشمالية والجنوبية

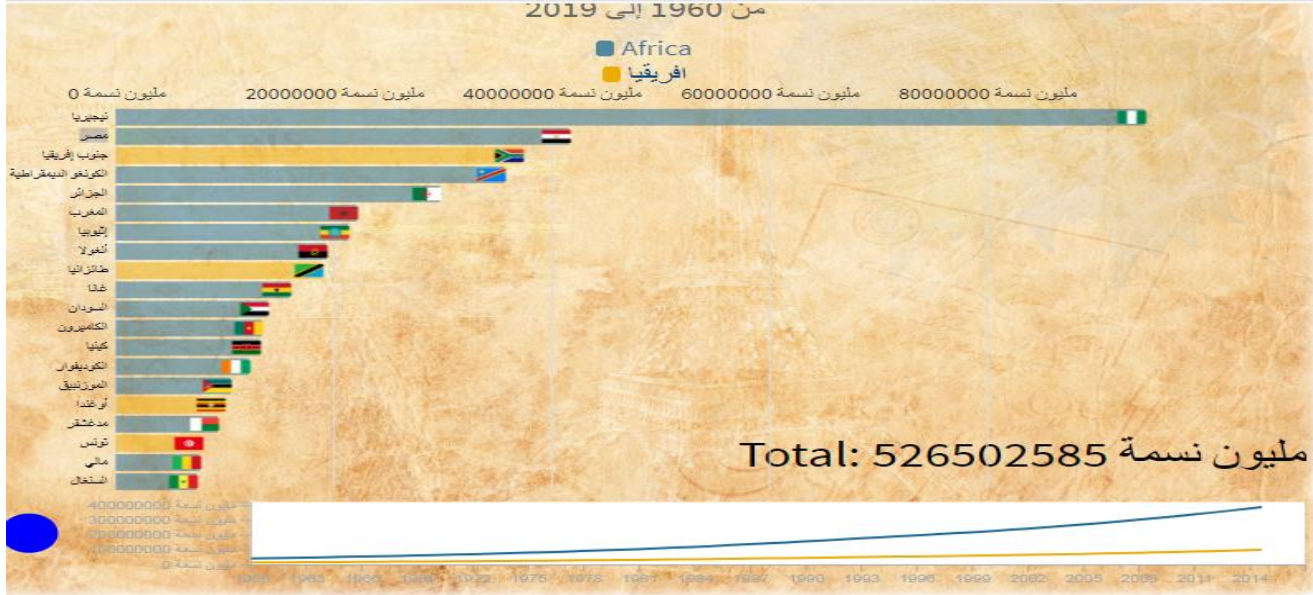
سكان أفريقيا:

يبلغ عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء 1.14 مليار سنة 2020² وذلك وفق احصائيات البنك الدولي، حيث يبلغ متوسط العمر 19.7 (مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 30.4)، وتعد نيجيريا أكبر بلد من حيث عدد سكان أفريقيا، اعتبارًا من عام 2020، حيث بلغ عددهم 206 مليون فرد، في حين بلغ عدد سكان إثيوبيا التي احتلت المرتبة الثانية 115 مليون نسمة، وسجلت مصر أكبر عدد من السكان في شمال أفريقيا، حيث وصل إلى 102 مليون شخص. حتى الدول الأصغر في أفريقيا لديها عدد كبير من السكان، فنجد رواندا وبوروندي صغيرتان نسبيًا في المنطقة (على الرغم من أن كلاهما يشتركان في الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا الأكبر بكثير)، إلا أن عدد سكانها 12.5 مليون و 11.2 مليون على التوالي، ودولة ليسوتو الصغيرة غير الساحلية التي تحيط بها جنوب إفريقيا

¹ محمد رياض وكوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص 55
² البنك الدولي، <https://bit.ly/3gnpk0Y>

الكبرى يبلغ عدد سكانها أكثر من مليوني نسمة، ومن الناحية الفنية، فإن سيشيل – أرخبيل المحيط الهندي المكون من 115 جزيرة أصغر دولة في أفريقيا، يبلغ عدد سكانها 95235 نسمة فقط.

الشكل رقم (03) يوضح: قائمة ترتيب دول أفريقيا حسب عدد السكان من سنة 1960 إلى 2019



المصدر: على الموقع <https://bit.ly/2W9toKZ>

يمثل لنا الشكل التالي ترتيب سكان أفريقيا حسب كثافتها السكانية فنلاحظ من خلاله أن عدد سكان القارة يتزايد كل عام من سنة 1960 إلى غاية 2019 وأن نيجيريا تمثل العدد الأكبر من سكان أفريقيا والسنغال هي الأصغر وفق ما يبينه الشكل، ونلاحظ كذلك أن عدد سكان أفريقيا بدأ بالإرتفاع من سنة 1984 حيث زاد هذا العدد من 200,000,000 مليون نسمة خلال السنوات من 1960 إلى 1996 إلى أن وصل إلى 800,000,000 سنة 2019. وهذا العدد ماضي في الإرتفاع ليصل إلى 2.4 مليار نسمة في عام 2050.¹

الدين واللغة في أفريقيا

تتمتع القارة الأفريقية بتنوع ثري من اللغات واللهجات، إذ يوجد فيها أكثر من 2000 لغة ولهجة منطوقة ومعروفة، صنفها علماء اللغة ضمن 16 عائلة لغوية، وبعض هذه اللغات بين بضعة آلاف من الناس، فيما بعضها الآخر ينتشر بين عشرات الملايين كاللغة العربية، التي تعد إضافة إلى اللغتين

¹ استراتيجية تنمية العلاقات المصرية الإفريقية، على الموقع، <https://bit.ly/3jbpEwR> (2020/07/25)

الهوسا والسواحلية من اهم اللغات الأفريقية، ويلاحظ أن معظم الدول الأفريقية تستعمل لغة الدولة الأوروبية المستعمرة، كالفرنسية والإنجليزية كلغة رسمية إلى جانب اللغات المحلية المتداولة¹،

أما بالنسبة إلى إنتشار الأديان في القارة الأفريقية، فيعد الدين الإسلامي أكثر الديانات انتشارا في إفريقيا، إذ يدين به نحو 340 مليون إنسان، يليه الدين المسيحي الذي يقدر عدد أتباعه نحو 260 مليون نسمة، ثم الديانات الوثنية المنتشرة في شرق ووسط وغرب أفريقيا².

المقومات الطاقوية للقارة:

تكتسي أفريقيا أهمية بالغة استراتيجيا من حيث المخزون الحيوي والإستراتيجي من الطاقة بأنواعها ويضاف إلى ذلك أهمية القارة من حيث أنها تعتبر سوق استهلاكية واعدة ومحفزة لدول المغرب العربي بأن تستثمر فيها بالإضافة إلى العنصر البشري وهي عناصر مهمة تجعل أفريقيا تحظى باهتمام الدول المغربية وتتحول في كثير من المحطات إلى ساحة تنافس وصراع بين دول عظمى.

يعتبر البترول بشقيه الزيت والخام، وكذلك الغاز الطبيعي من أهم الموارد الطبيعية في إفريقيا، ومن المتوقع أن يستمر كذلك لفترة طويلة قادمة، حيث يمثل حاليا ثلثي إجمالي الإستهلاك العالمي من الطاقة الأولية، هذا علاوة على كونه مصدرا هاما للنقد الأجنبي.

1. البترول:

تعد القارة الأفريقية من أهم قارات المستقبل لاحتوائها على عصب الاقتصاد وهو النفط، حيث تحوي على نسبة 7.7٪ من الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط³، وبهذا أصبحت القارة تحتل موقعا هاما في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها، بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة، 11% من الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يبلغ 8% من الاحتياطي العالمي الخام. ويتمركز احتياطي النفط في إفريقيا بشكل

¹ مراد وشان، مرجع سابق، ص 59

² المرجع نفسه ص 60

³ BP Statistical Review of World Energy June 2014, 63rd edition, The Editor: BP Statistical Review of World Energy, London-UK, 2014, pp 6-8

أساسي في منطقة غرب أفريقيا وتحديدا في خليج غينيا تنقسم إفريقيا نفطياً إلى أربعة مناطق، هي: شمال إفريقيا، شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، والجنوب الإفريقي¹.

يعد استهلاك القارة من النفط الأضعف في العالم أي 14٪ من مجمل الاستهلاك العالمي فقط، بالرغم من الاحتياطيات الكبيرة الموجودة لديها فجل النفط المستهلك في إفريقيا هو من قبل دول شمال إفريقيا، إضافة إلى دولة جنوب إفريقيا التي تستهلك لوحدها 40٪ من الطاقة المستعملة في إفريقيا²، وبالتالي تصدر مجمل إنتاجها إلى الخارج، ما يجعلها تلعب دور مهم كمنتج متمم بحكم قربها الجغرافي من أوروبا وأمريكا، إضافة إلى النوعية الجيدة للخام الإفريقي المنتج

تركز الثروة النفطية بالقارة في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الإستوائية والكونغو والجابون وجنوب إفريقيا. وما نسبته 23٪ من إجمالي إنتاج القارة من البترول يتم تصديره للولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 14٪ للصين، و8٪ لكل من إيطاليا والهند، بينما تحظى دول الإتحاد الأوروبي بأكثر من 25٪ من إجمالي الإنتاج³

يتميز النفط الأفريقي بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة، كما يتسم معظم هذه الأنواع بجودته الفائقة، نظرا لإنخفاض نسبة الكبريت فيها، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين، كما يتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم⁴.

2. الغاز الطبيعي:

أما احتياطي الغاز الطبيعي، فعلى الرغم من أنه لا يتجاوز 07٪ من احتياطي العالم، فإن القارة الأفريقية تتفوق على الأمريكيتين وأوروبا وآسيا ولكن يسبقها في الترتيب الإتحاد السوفيتي سابقا والشرق الأوسط (53، 57 تريليون متر مكعب على الترتيب). أما نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى ما تم

¹ خالد حنفي علي، "النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، ع 164 (أبريل 2006)، ص 86

² Jean-Pierre Favennec, « géopolitique du pétrole et de l'énergie au XXI siècle »,

Revue Française

de géopolitique, Dossier: Géopolitique de l'énergie, dirigée par Aymeric Chauprade, N°2,

ellipses,

paris, 2004., p 15.

³ ممدوح شعبان، جغرافية البلدان النامية في إفريقيا (سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2007)، ص 53

⁴ أيمن شبانة، "النفط الأفريقي- عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة أفريقيا قارتنا، ع 2 (فيفري 2013) ص 2

انتاجه فتعتبر القارة الأفريقية على الرغم من تواضع الجهد الإستكشافي فيها الثانية على العالم بعد الشرق الأوسط (242) ومتقدمة على الإتحاد السوفياتي سابقا وأمريكا الجنوبية (70.80) على الترتيب.¹

يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا نحو 477 تريليون قدم مكعب، ما يمثل 6.9 بالمئة من الاحتياطي العالمي، كما أنها تنتج 22 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا قابلة للزيادة بل المضاعفة مع استكشافات الغاز في دول شمال القارة، بنسبة 7.5 بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي من هذا المورد الاقتصادي.²

وتوقعت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أن تسجل القارة الإفريقية مع حلول سنة 2040 فائضا في إنتاج النفط والغاز وهذا حسب دراسة قامت بها أمانتها العامة حول "التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز في الدول الإفريقية"- تبين أن إفريقيا ستتمتع سنة 2040 بفائض في النفط يتراوح بين 2ر3 مليون برميل و3ر3 مليون برميل حيث سيمثل الطلب على النفط بالقارة حينها ما بين 68 بالمئة و72ر9 بالمئة من حجم انتاجها النفطي، كما توقعت الدراسة أن يتراوح الفائض في الغاز الطبيعي بإفريقيا ما بين 154 مليار متر مكعب و179 مليار متر مكعب حيث سيشكل الطلب على الغاز الطبيعي 64ر3 بالمئة الى 66ر5 بالمئة من حجم الانتاج المتوقع سنة 2040.³

وينتظر أن يتراوح إنتاج النفط بالدول الإفريقية، حسب أوابك، بين 8ر5 مليون برميل/يوم و10ر3 مليون برميل/يوم سنة 2040 ليشكل بذلك حوالي 3ر8 بالمئة الى 9ر8 بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط.⁴

وعلى الرغم من أنّ نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبيا مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط، إلا أنّ عددا من الجهات الدولية تشير إلى أنّ هناك العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير الغير مستنفذ بعد نفطيا خاصة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى.

¹ مركز الدراسات الإفريقية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، جامعة القاهرة، ص571.

² العين الإخبارية، ثروات أفريقيا.. كنوز ترسم خارطة أطماع أردوغان، (2021/08/29) على الموقع: <https://bit.ly/3zunXoD> (2020/07/23)

³ منظمة الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2020، <https://bit.ly/3kCyKXE>

⁴ المرجع نفسه

المقومات المعدنية:

تعتبر القارة الأفريقية واحدة من أهم المناطق التعدينية في العالم، حيث يوجد بها حوالي ثلث موارد الكرة الأرضية، رغم تواضع النشاط الإستكشافي المعدني فيها والذي لا يزيد عن 1% من قيمة الإنتاج التعدين السنوي، مقارنة بالإستكشاف العالمي الذي يبلغ حوالي 10% من قيمة الإنتاج، وتشكل الصناعات المعدنية من اكتشاف وإنتاج وتصنيع جزءا هاما من إقتصاد الدول الأفريقية المنتجة حيث تصل صادرات بعض تلك الدول من المعادن والبتروال إلى 58%¹.

كما تعد أفريقيا مصدرا لنحو 30% من احتياطات العالم من المعادن ، حيث نجد بها 40% من الذهب العالمي ونحو 90 في المائة من الكروم والبلاتين. كما يوجد أكبر الاحتياطات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم في أفريقيا.²

تنتج أفريقيا أكثر من 60 معدن ولكنها رائدة في بعض المعادن ونركز هنا على المعادن الإستراتيجية فيها من حيث الأهمية الاقتصادية والجيولوجية والإنتاج والإحتياطي والأسعار العالمية وهذه المعادن هي: البلاتين، الماس، الكروم، الكوبالت، الفرمكيولت، التيتانيوم، الذهب، اليورانيوم، الفلورسبار، البوكسين النحاس³ ، وفيما يلي أهم المعادن الإستراتيجية في أفريقيا:

¹ دريسي أسماء، التعاون الاقتصادي بين الصين وأفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الواقع والتحديات، مذكرة

ماجستير (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، د.س.م) ص 65

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية، عملنا في أفريقيا، <https://bit.ly/3mRYOAOQ>

³ Danielle Ben yahmed, Atlas de l'Afrique, les éditions de Jaguar, 2^{ème} edition.p46

خريطة رقم (04) توضح: الثروات الطبيعية في أفريقيا



المصدر: انفوجرافيك على الموقع <https://bit.ly/3zKS0bO>

1-البلاتين: هو أحد الفلزات النفيسة التي يزيد ثمنها عن ثمن الذهب، وتتصدر أفريقيا قائمة العالم في إنتاجه، فهي تملك أعلى مخزون من الاحتياطي العالمي الذي يقدر ب 88%، وتتركز عناصر مجموعة البلاتين في أفريقيا في دولتين هما جنوب أفريقيا وزينبابوي، حيث تعد جنوب أفريقيا أولى دول العالم فب إنتاج البلاتين والثانية في إنتاج البلاديوم بعد روسيا.¹

2-النحاس: تعد أفريقيا ثاني قارات العالم بإنتاج لبنحاس، فهي تنتج نحو 7.5% من الإنتاج العالمي، وتمتد منطقة النحاس في زامبيا والزائير، وتمثل زامبيا المركز الرابع بين دول العالم المنتجة للنحاس،

¹ مركز الدراسات الأفريقية، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001/2002، جامعة القاهرة، ص 579

وتلها الزائير، وخامات النحاس في هذا النطاق من النوع الجيد لذا تسمية باسم " حزام النحاس الأفريقي"¹

3-الحديد: تعتبر أفريقيا من أغنى قارات العالم بالحديد من حيث الإحتياطي ولكن إنتاجها مازال محدودا، حيث تنتج مانسبته 9% من حجم إنتاج الحديد حول العالم²، وتعتبر جنوب أفريقيا من أكثر مناطق القارة انتاجا للحديد حيث بلغ حوالي 81.1 مليون طن عام 2017، وقد تراجع إنتاج الحديد بشكل خفيف عام 2018 ليصل إلى 81 مليون طن، وتم اعتبار شركة (كومبا آيرون أور) الموجودة في أفريقيا بأنها أحد أكبر المنتجين لخام الحديد، ويعد منجم (شيشين) أحد أهم مناجم أفريقيا حيث يساهم بإنتاج ما يعادل 69% من إجمالي الإنتاج الذي تنتجه الشركة، حيث بلغ إنتاجه حوالي 43.1 مليون طن.³

4- الألماس: تتصدر القارة الأفريقية سوق الألماس العالمي؛ حيث تقوم بإنتاج 40% من إجمالي الألماس عبر العالم، ويتركز الألماس في دول بتسوانا، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، والكونغو الديمقراطية، وناميبيا، واللافت لنظر أن العديد من الحروب الأهلية في القارة تم تمويلها باستخدام الألماس الذي تنتجه القارة، حتى إن الألماس الذي يأتي من مناطق الصراعات والحروب يتم إطلاق أسماء عليه مثل: "ألماس الصراعات"، أو "ألماس الدم"⁴

5-الذهب: حيث أنتجت القارة الأفريقية في السنوات الماضية حوالي 483 طنا من الذهب، بما يمثل حوالي 25% من إجمالي إنتاج العالم، فنصف إنتاج القارة من الذهب يتم عبر جنوب إفريقيا بالإضافة لدول أخرى، مثل: غانا، وغينيا، ومالي، وتزانيا. والقارة الإفريقية تمتلك مخزونا استراتيجيا من الذهب يقدر بحوالي 50% من إجمالي احتياطات العالم.⁵

6- الفوسفات: تنتج أفريقيا حوالي 29% من الإنتاج العالمي على مدار السنوات الخمس الماضية، كما أنها تحوي على 64% من جملة الإحتياطي العالمي.⁶

¹ سارة حسن منيمنة، جغرافية الموارد والإنتاج، 3 (د.ب.ن: دار النهضة العربية، 1996) ص 274

² العيناني مراد، " أفريقيا من منظور القوى الكبرى... ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي"، قراءات أفريقية، ع 136، ص 65

³ الدول المنتجة للحديد، على الموقع: <https://bit.ly/3kNLKcY> (2021/09/04)

⁴ حسنين عماد شبع، "ما لا تعرفه عن الثروات الأفريقية"، مركز الدراسات الأفريقية، ع 4 (2018/10/14)

⁵ العيناني مراد، مرجع سابق، ص 67

⁶ دريسي أسماء، مرجع سابق، ص 65

7- اليورانيوم: تتميز القارة الأفريقية بكميات كبيرة من عنصر اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتشارك أفريقيا بأكثر من 18% من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، أما أبرز هذه الدول هي: النيجر، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وكذلك تمتلك القارة احتياطي يصل إلى ثلث إجمالي احتياطي العالم من هذا العنصر الهام¹.

المقومات الزراعية والحيوانية:

تمثل الزراعة في القارة السمراء أهمية بالغة، حيث يشكل هذا القطاع مصدرا مهما يمكنه المساهمة في تحقيق التنمية، فالقارة الأفريقية تزخر بالخيرات والثروات الهائلة، ويرتبط سكانها ارتباطا وثيقا بالزراعة، حيث يعتمد 70% منهم عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بوصفها مصدرا للعمل والدخل وتحسين مستوى المعيشة، في ظل ارتفاع معدلات الفقر في غالبية دول القارة²

تعتبر أفريقيا القارة الأولى في العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية حيث يبلغ حجم الأراضي الصالحة للزراعة في ما يزيد عن 60% من إجمالي الأراضي حول العالم وعلى مستوى القارة تشكل الأراضي الزراعية حوالي 35% من إجمالي مساحة القارة³ يستغل منها 7% في الزراعة بشتى أنواعها حيث تتم زراعة 179 مليون هكتار بالمحاصيل الحقلية و 14 مليون هكتار بالمحاصيل الشجرية ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء والذي تقدر مساحته بحوالي 23 مليون كم² من إجمالي المساحة الكلية للقارة⁴

"يوجد أكثر من 80 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لم تُستغل بعد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يمكنها إطعام حوالي 3 مليارات شخص من سكان العالم، ويمكن تحقيق 10٪ من هذه الإمكانيات في السنوات القادمة⁵ ، وكذلك بحسب دراسة أعدتها منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو/ والبنك الدولي" فإن استغلال 10 % فقط من منطقة سهل غينيا العشي في الزراعة، التي تغطي نحو 600 مليون هكتار، وتمتد من السنغال إلى جنوب إفريقيا، من شأنه حل أزمة

¹ حسنين عماد شيع، مرجع سابق

² د.إك، الزراعة في أفريقيا"، مجلة أفريقيا قارتنا، ع7(سبتمبر 2013) ص 1

³ محمد عز الدين، النشاط الزراعي في أفريقيا هل ستزدهر يوماً ما، مركز الدراسات الأفريقية ، <https://bit.ly/3h7ZPky>

⁴ مجلة أفريقيا قارتنا، مرجع سابق

⁵ Dounia Ben Mohamed, Agriculture: "L'Afrique peut nourrir toute la planète!", Point Économie, <https://bit.ly/3hbmcp8>

الغذاء في إفريقيا، خاصة أن هناك ما لا يقل عن 400 مليون هكتار من هذا السهل صالحة للزراعة والإنتاج الزراعي¹.

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن مساحات الأراضي الإضافية الصالحة للزراعة تبلغ أكثر من 700 مليون هكتار. ويشير الخبراء بصفة خاصة إلى إقليم السافانا في غينيا - ومساحته تساوي ضعف المساحات المزروعة قمحاً في أنحاء العالم. ونسبة 10 في المائة من إقليم السافانا في غينيا - أي قدر بنحو 600 مليون هكتار - هي المزروعة²

ومع ذلك، يجب في نفس الوقت الاعتراف بأن استغلال هذا المورد الطبيعي وفتح مناطق زراعية جديدة تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا، وضمانات مناسبة لتلافي الآثار البيئية السلبية الممكنة.

تشكل العديد من المحاصيل الزراعية في إفريقيا نسبة في الإنتاج العالمي كالتالي:

جدول رقم (07) يوضح: أهم المحاصيل الزراعية في أفريقيا ونسبتها من الإنتاج العالمي

المحاصيل الزراعية للقارة	نسبتهم من الإنتاج العالمي
الذرة بأنواعها المختلفة	5 %
الأرز	انتاجه السنوي يبلغ حوالي 9 ملايين
القمح والشعير	2%
الألياف النباتية	500 ألف طن سنويا
القطن	7 %
الكاكاو	20 %
القهوة	22 %
الشاي	12 %
قصب السكر	8%
زيت النخيل	40 %
الفاول السوداني	6 %

¹ مجلة أفريقيا قارتنا، مرجع سابق، ص 1

² منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول 'إطعام العالم في عام 2050'، (روما: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 13/12 أكتوبر، 2009) ص 4

المطاط الطبيعي	5 %
التبغ	6 %

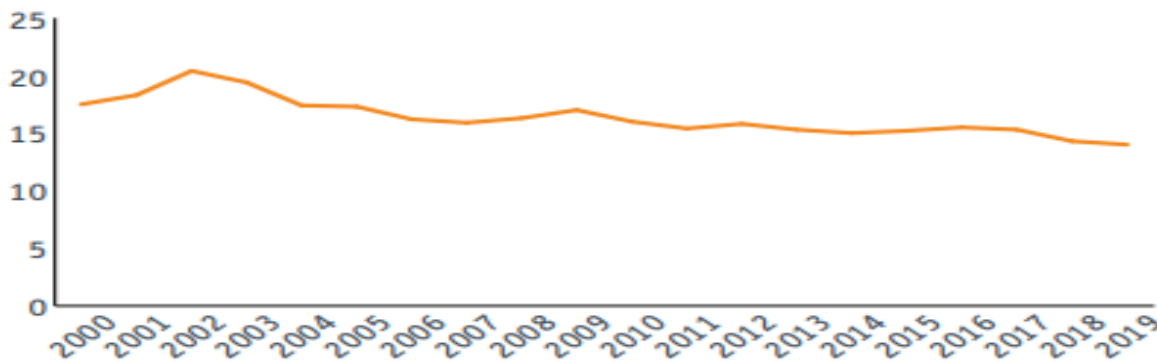
المصدر، من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع

وتحتل السودان كذلك المرتبة الأولى على مستوى العالم في إنتاج الصمغ العربي كما أن قارة إفريقيا تنتج كافة أنواع الفواكه كالحمضيات والتفاح والموز والأناناس والمانجو وجوز الهند والتين والعنب والخوخ والمشمش وغيرها من الفواكه الأخرى وبكميات كبيرة يتم تصدير بعضها لخارج القارة وتعد مصدر من مصادر دخلها القومي.¹

إن إجمالي الإنتاج الزراعي والتصدير في أفريقيا شهد تحسناً كبيراً خلال الفترة الأخيرة وفقاً لـ "تقرير حالة الزراعة في إفريقيا 2020" التي نشرتها منظمة التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا (AGRA)، وقد ساهم التوسع في أراضي المحاصيل في زيادة قيمة الإنتاج الإجمالية بمقدار 11٪ بين عامي 2010 و 2016. وبالنظر إلى المستقبل ، تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة أخرى بنسبة 21 ٪ في الزراعة وإنتاج الأسماك بين عامي 2020 و 2029 في أفريقيا جنوب الصحراء، كما يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم (04): يوضح القيمة المضافة للزراعة والغابات وصيد الأسماك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 2000-2019 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

Agriculture, forestry & fishing's value added in sub-Saharan Africa, 2000-19 (% of GDP)



Source: Oxford Business Group, « Agriculture in Africa 2021 » April 2021, p5

¹ مجلة أفريقيا قارتنا، مرجع سابق، ص2

ومع ذلك، يجب في نفس الوقت الاعتراف بأن استغلال هذا المورد الطبيعي وفتح مناطق زراعية جديدة يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا، وضمانات مناسبة لتلافي الآثار البيئية السلبية الممكنة.

الثروات الحيوانية: يحتل قطاع الثروة الحيوانية أهمية خاصة ويحظى باهتمام كبير لدى الدول الأفريقية ليس لأهميته الاقتصادية فحسب، بل لأن نسبة كبيرة تصل إلى 60% من إجمالي السكان الزراعين في القارة، تعتمد بشكل أساسي على تربية الحيوان كمصدر للدخل والعمل وأسلوب للحياة، كما هو الحال في موريتانيا والصومال والسودان وعلى الرغم من سنوات الجفاف التي اجتاحت بعض دول القارة إلا أن أعداد وإنتاج المجموعات الرئيسية من القطاع الحيواني قد ظلت تتزايد¹

ينتشر في القارة إنتاج انتاج الأبقار لما لها من مزايا عديدة وتبلغ عدد الأبقار في القارة 200 مليون بقرة شكلت نسبة قدرها 16% من ابقار العالم وقد ساعدت العوامل الطبيعية وخاصة النبات الطبيعي وتوفر الحشائش والمراعي الطبيعية التي تبلغ مساحتها 900 مليون هكتار أي ما يعادل 30% من مساحة القارة ، بالإضافة الى العوامل الاجتماعية التي تعتبر انتاج الأبقار تمثل الثراء ومن خلالها يتحدد مكانة الفرد الاجتماعية بعدد ما يملك من رؤوس من الأبقار وخاصة في مناطق السفانا الأفريقية².

أنتجت أفريقيا متوسط سنوي قدره 129.7 مليون طن من اللحوم في 2017-2019 - زيادة 107.8 مليون طن في 2007-2009 - ليمثل المتوسط السنوي نمو بنسبة 1.1٪، وتم إنتاج 6.7 مليون طن في عام 2018، تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2029 إلى زيادة بنسبة 17٪ في الماشية و 5٪ نمو في الإنتاجية وسيتم إنتاج 1.1 مليون طن إضافية من لحوم الأبقار في المنطقة خلال العقد المقبل. وسوف تحتوي كذلك أفريقيا جنوب الصحراء على 18٪ من قطاع الأبقار العالمي بحلول عام 2029، وتشير التوقعات أيضا إلى أن أفريقيا يمكن أن تزيد حصتها من الأغنام والماعز العالمية من حوالي 1٪ من الإجمالي العالمي في تقديم ما يصل إلى 14٪ في غضون 10 سنوات.³

¹ حسنين عماد شيع، مرجع سابق

² الإنتاج الحيواني - التوزيع الجغرافي للأبقار في العالم- قارة افريقيا على الموقع: <https://bit.ly/2XdnSI9> (2021/09/11)

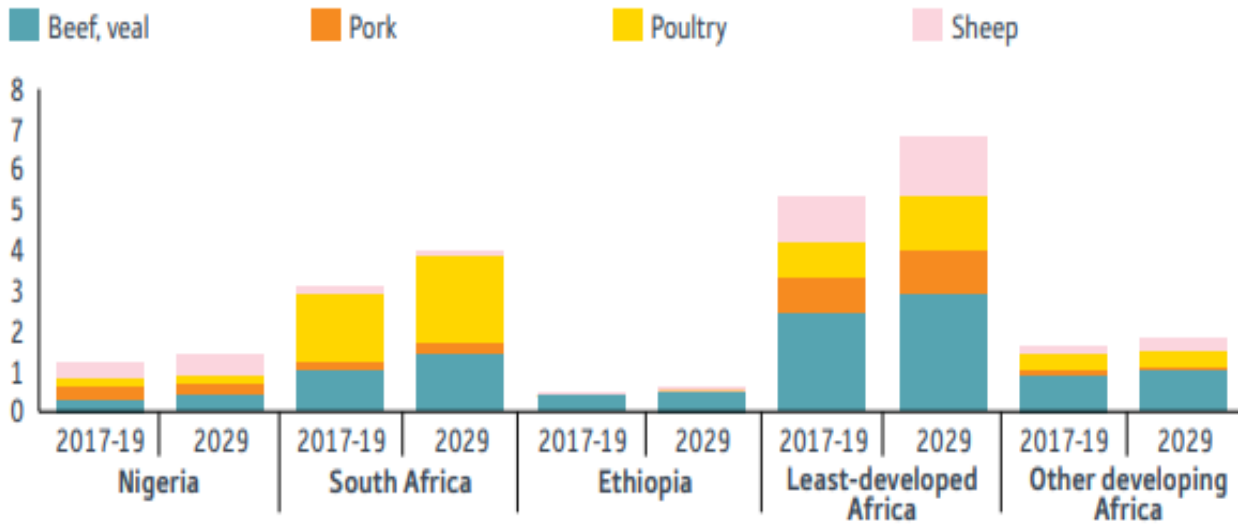
³ Oxford Business Group, « Agriculture in Africa2021 » April2021, p 8

ومن المتوقع أن يزيد الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2050 بنسبة 327% و 270% على الترتيب ، بينما من المتوقع أن يزيد الطلب على الحبوب بنسبة 190% مقارنة بمستوياته عام 2012.¹

تعيش في القارة الإفريقية أعداد كبيرة من الحيوانات قدرة باكثر من 450 مليون رأس والمخطط التالي يوضح الثروة الحيوانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 2017 إلى 2029.

شكل رقم(05) يوضح: إنتاج الثروة الحيوانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، 2017-2029 (مليون طن)

Livestock production in sub-Saharan Africa, 2017-29F (m tonnes)



Source : Oxford Business Group, op.cit, p8

يوضح لنا المخطط إنتاج اللحوم في أفريقيا في الفترة بين 2017 او 2019 وتوقعات انتاجها حتى سنة 2029، ونلاحظ من خلاله أن القارة الأفريقية تنتج لحم العجل بكثرة وينتشر انتاجها بنسبة كبيرة في المناطق الأقل نموا وسوف تزداد هذه النسبة في عام 2029، وكذلك يمثل انتاج الدواجن نسبة معتبرة في أفريقيا وتعد جنوب أفريقيا من أكبر المناطق انتاجا لها حيث بلغ انتاجها في الفترة ما بين 2017 و2019 4 مليون طن مع توقع ارتفاع هذه النسبة الى 5 مليون طن في سنة 2029، أما عن لحم الخروف ولحم الخنزير فإن إنتاجهما ضعيف مقارنة بالمنتجات الأخرى.

¹ البنك الدولي : <https://bit.ly/3A5bA2y> y (2021/09/11)

إذا يمكن القول من خلال ملاحظتنا للشكل أن المناطق الأقل نموا في أفريقيا هي التي تستحوذ على ثروة حيوانية كبيرة ونتاجها عالي مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، وهنا تأتي المفارقة فجنوب أفريقيا تعد من الدول المتقدمة ولكن انتاجها عالي للثروة الحيوانية.

المبحث الثاني: ركائز ومنطلقات العلاقات المغربية الأفريقية

تندرج العلاقات المغربية الأفريقية في إطار العلاقات العربية الأفريقية، باعتبار دول المغرب العربي عربية في الأصل لكن هناك من يضع العلاقات المغربية الأفريقية في خانة العلاقات الأفريقية الإفريقية أي علاقة دول شمال إفريقيا مع جنوبها، لأننا نجد في بعض الأدبيات السياسية أن العلاقات العربية الأفريقية يقصد بها العلاقة بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية بشقيها الإفريقي والآسيوي مع الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الإفريقي، ومعنى ذلك أن الحديث لا ينصرف إلى العلاقة بين الدول العشر العربية ذات العضوية المزدوجة في المنظمتين، والدول الإفريقية؛ لأن ذلك يدخل في إطار العلاقات الإفريقية-الإفريقية التي تبحث في إطار المنظمة الإفريقية، بل إن الاستعمار كان حريصاً على تقسيم القارة السمراء بين دول الشمال العربي من ناحية، والدول الإفريقية جنوب الصحراء من ناحية ثانية. لذا فإن هذا التقسيم يعتمد إلى التمييز وإثارة النعرات بين أبناء القارة الواحدة، وبالتالي فإن هذه العلاقات تشير إلى العلاقات بين الدول الإفريقية بشقيها الشمالي العربي والجنوبي الزنجي "مجازاً" من ناحية، والدول العربية الآسيوية من ناحية ثانية¹، لكننا في هذا الطرح نتناول العلاقات المغربية الأفريقية في إطارها القاري دون أن ننفي بعدها العربي.

المطلب الأول: نشأة وتطور العلاقات المغربية الأفريقية

إن تجربة التعاون العربي الإفريقي من أقدم التجارب الإقليمية، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد من مظاهر الجوار الجغرافي فهو يشمل أيضاً الروابط الثقافية والروحية والبشرية والحضارية التي نسجتها قرون طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري بين الشعوب العربية والأفريقية، لقد اتخذت العلاقات العربية الأفريقية شكلها الحديث في عقد الخمسينيات وتجسد ذلك في إطار التنسيق والتضامن من أجل مقاومة الاستعمار والمساندة المباشرة لحركات التحرر الإفريقية. ومع قيام منظمة

¹ الدالي الهادي المبروك، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999)

الوحدة الأفريقية في ماي 1963م وانضمام الدول العربية والمغربية إليها، دخلت حينها جديداً من التعاون العربي الأفريقي¹

لقد رأى بعض الباحثين أن التعاون العربي الأفريقي مر بثلاث مراحل تم تحديدها على النحو التالي²،

1- المرحلة الأولى من عام 1952 إلى عام 1967: تميزت بوجود شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية الأفريقية الإسرائيلية، الأمر الذي أثار على نوعية التعامل الأفريقي مع أهم قضايا الوطن العربي ممثلة في القضية الفلسطينية.

2- المرحلة الثانية من عام 1967 إلى 1973 : عرفت المرحلة تحولاً ملموساً في التعاون العربي الأفريقي، خاصة بعد إقدام حوالي تسع دول أفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وذلك قبل اندلاع حرب أكتوبر 1973.

3- المرحلة الثالثة ما بعد عام 1973: شهدت هذه المرحلة استخدام الدول العربية لسلح النفط في المعركة السياسية ضد إسرائيل، وإقدام غالبية الدول الأفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل واتخاذها لمبادرة تدعو إلى تطوير التعاون العربي الأفريقي.

وبهذا يمكن رصد ثلاث مراحل تاريخية في العلاقات المغربية الأفريقية تتناول المرحلة الأولى العلاقات المغربية الأفريقية قبل العهد الإستعماري فلقد أدى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلى ازدياد الاتصال العربي الأفريقي، نتيجة نشر الإسلام في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية مما مهد للعرب بسط نفوذهم السياسي والثقافي في أفريقيا³.

أما في العهد الاستعماري فقد ظهرت الآثار السلبية للاستعمار على العلاقات المغربية الأفريقية عن طريق محاربة مراكز الثقافة الإسلامية، والمراكز التعليمية العربية، ودمج العديد من المناطق في القارة الأفريقية في الميدان الحضاري الأوروبي المسيحي. وعلى الرغم من أشكال الاستعمار التي حاولت إضعاف الروابط العربية الأفريقية وطمس معالم تاريخ العرب في أفريقيا، إلا أنه في الوقت ذاته عزز من شعور المغرب العربي والقارة الأفريقية بأنهما يواجهان مصيراً مشتركاً وتهديداً واحداً⁴

¹ نازك عبد الحميد هلال، " دور الجامعة العربية في دعم التعاون العربي الأفريقي"، دراسات إفريقية، ص.22،

² التقارب مع أفريقيا عبر البوابة المغربية: غياب عربي وحضور إسرائيلي، على الموقع: <https://2u.pw/ityde9C> (2021/2/23)

³ إبراهيم محمد، العلاقات العربية الأفريقية، على الموقع: <https://bit.ly/3CXcHlW> (2021/10/01)

⁴ الصالحي، عبد الرحمن، "التعاون العربي الأفريقي: الواقع الراهن وآفاق المستقبل"، ص.81.

أما بالنسبة لفترة ما بعد الاستقلال، نمت العلاقات المغربية الإفريقية بعد حصول هذه الدول على استقلالها، وشهدت هذه المرحلة درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا من أهمها مكافحة الاستعمار والتخلص من الاحتلال والدعم السياسي الذي قدمته الدول العربية لحركات الاستقلال في أفريقيا وشمل هذا التضامن بين الطرفين في دعمها للقضايا المشتركة في أجهزة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز،¹

إن التعاون بين المغرب و الدول الإفريقية لم يتطور بشكل رئيسي إلا بعد أن حصلت معظم الدول الإفريقية (على استقلالها، وتخلصت من الاستعمار، انعقد أول مؤتمر رسمي للتعاون بين الدول الإفريقية في عام 1958م اشتركت فيه الجبشة - غانا - ليبيريا - ليبيا - المغرب - السودان - تونس - والجمهورية العربية المتحدة، وانقسمت الدول الإفريقية إلى مجموعتين:²

- الأولى مناهضة للاستعمار بمختلف أشكاله وتضم غانا وغينيا ومالي والمغرب والجمهورية العربية المتحدة.

- الثانية التي كانت تعتبر على أنها تحت سلطة الدول الاستعمارية (فرنسا خاصة).

ومهما يكن من أمر فإن الخطوات الجادة لم تبدأ إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، لقد شهدت هذه الأطر تنامي حركة الكفاح المشترك لتحقيق التحرر الوطني وتصفية الإستعمار ورفض المحاور والأحلاف، وتبع ذلك ضرورة الدعوة لمبادئ عدم الإنحياز لأي من الكتلتين الدولتين، واتسمت هذه المرحلة بمحدودية التفاعل، وإن كان الإستثناء لهذه السمة دور في استقلال الجزائر والمغرب ومساندة حركات التحرر الأفريقي، وتمثل هذا الاهتمام في إصدار مجلس الجامعة العربية قرارا في عام 1957 تلتها مجموعة من القرارات العربية شجبت التفرقة العنصرية ونددت بالاستعمار ودعت إجمالا لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية وقد ضمنت هذه القرارات العربية في بيانات قمتي الإسكندرية والدار البيضاء في عامي 1964-1965 على التوالي.³

¹ Zoghby, Samir. "Arab African Relation: 1973-1975 " Library of Congress, Washington. 1976, p. 84.

² سامية بيبس، "نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي"، السياسة الدولية 145، (2001)، ص 125.

³ عبد الرحمن أحمد عثمان، "العلاقات العربية الإفريقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية بين المجموعتين العربية الإفريقية" 1983/1973، دراسات أفريقية، 6، (فيفري، 1990)، ص 90

شهدت السبعينيات من القرن الماضي بداية لتطوير التعاون العربي الأفريقي، والمؤتمر الذي عقد بالقاهرة، وهو أول مؤتمر قمة عربي أفريقي في مارس 1977م وذلك بحضور قادة وزعماء الدول الأعضاء في جامعه الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأصدر مؤتمر القمة العربي الأفريقي أربع وثائق أساسية لتقنين حركة التعاون العربي الأفريقي وهي¹:

- إعلان برنامج التعاون العربي الأفريقي.
- إعلان التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي.
- تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي.
- الإعلان السياسي (إعلان القاهرة).

كما هدفت الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المنعقدة بواغادوغو عاصمة بوركينا فاسو خلال الفترة من 6-9 ديسمبر 1988م الى تنشيط جميع الأجهزة العاملة في مجال التعاون العربي الأفريقي حيث أكد الجانبان العربي والأفريقي على برامج تعزيز التضامن العربي الأفريقي في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والعالمي. وقد عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية التي عقدتها كل من أمانتي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لدعم وتعزيز التعاون العربي الأفريقي²

في مجال التعاون الاقتصادي

إن إهتمام الدول المغربية بالعلاقات الاقتصادية بدأ متأخرا نسبيا، حيث أن هذه الدول نتيجة لطبيعة نشأتها كان جل اهتمامها، واهتمام شعوبها وحكوماتها يتركز على تكوين علاقات سياسية، والإهتمام بقضايا التحرر والإستقلال والسيادة، وكل ما يعبر عن تلك المظاهر حتى تستطيع الدول إثبات وجودها واستقلالها وحضورها الدولي

فعلى الرغم من تواضع الإمكانيات الاقتصادية للدول العربية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلا أن ذلك لم يمنع من تقديم مساعدات اقتصادية إلى عدد من الدول الأفريقية الناشئة مثل الصومال وغينيا ومالي، حيث قدمت كل من مصر، الجزائر، السعودية، المغرب، ليبيا،

¹ رانيا هدار، " دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغربي الأفريقي ضد الاستعمار الأوروبي"، جامعة باتنة 1 ص 64

² رانيا هدار، مرجع سابق، ص 64

الكثير من المساعدات الملموسة. فقد أنشأ الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) في عام 1955 الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا، وذلك بغية إرسال عشرات الخبراء من الأطباء والمهندسين والأساتذة إلى مختلف الدول الأفريقية لتدريب الأفارقة في مجالات الصحة، الزراعة، إنشاء السكك الحديدية، إدارة الموانئ... إلخ.¹

انتعشت العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية بين عامين 1973-1983 مردها الزيادة الهائلة في مستوى الإمكانيات المادية في الجانب المغربي، وتزامن ذلك مع الإنخفاض الحاد في الإمكانيات الأفريقية، بسبب القفزات المتتالية في أسعار النفط، والإهتزاز الذي طرأ في اقتصاديات الدول الأفريقية النامية، مما دفع المغرب للمساعدة للدول الأفريقية خاصة بعد قطع معظم دولها علاقتها مع إسرائيل، وكانت استجابة العرب لحاجة الأفارقة مما جعل الآخرين يقدرون تلك المواقف وينظرون بعين الإعتبار لمشاكل الأفارقة²، وتأييد قضاياهم في المحافل الدولية، فلم تكن تنعقد دورة دون أن تخلو من قرار تأييد قضية من قضايا تحرير إفريقيا. ففي مؤتمر الجزائر عام 1988 لحكام الدول العربية أكدوا في البيان الختامي للمؤتمر إدانة الممارسات العنصرية بمختلف أشكالها في جنوب إفريقيا، والتحالف العنصري بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا، والتضامن الكامل مع شعوب جنوب إفريقيا وناميبيا ودعمه لحركات التحرر في الجنوب الأفريقي من أجل إنهاء الفصل العنصري وتمكين شعوب جنوب إفريقيا من استرجاع حريتها وسيادتها واستقلالها³،

إن أول مؤتمر أفريقي انعقد خصيصا لدراسة القضايا الاقتصادية في القارة الأفريقية كان عام 1980، حيث وضعت خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية عام 1980، حيث وضعت خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 1980-2000م وكذلك الحال بالنسبة للعالم العربي، ولكن الحكومات الأفريقية كانت مدركة من البداية لأهمية القضايا الاقتصادية، فقد أشار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى المسائل الاقتصادية في المادة الثانية منه المتعلقة بأغراض المنظمة، وأنشأ الميثاق وبموجب المادة رقم عشرين لجنة إقتصادية اجتماعية، كما تم الاتفاق عام 1963 على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية وإنشاء تعريفية خارجية مشتركة لحماية الصناعات الإفريقية، وإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد، وام الاتفاق كذلك على خلق تجارة بينية وتنسيق وسائل المواصلات،

¹ علي محافظة، "ماذا خسرت أفريقيا؟ العلاقات العربية الأفريقية"، نظرة نقدية، مجلة المنتدى، ع277 (عمان، مارس 2006) ص 42

² Mohamed O, Beshir. Teramedia IAAS Khartoum (London :1982) p50.51

³ Ali Mazru, Africa international relations the Diplomacy of Dependence and change (London : 1977)p 69

وانشاء اتحاد أفريقي للمدفوعات والمقايضة، وتحرير النقد الأجنبي من جميع الإرتباطات الخارجية، والتنسيق بين الخطوط الجوية الوطنية، وكذلك قامت الدول الأفريقية وبعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 بإقامة عديد المنظمات التي تخدم الاقتصاد الأفريقي، مثل منظمة تطوير التجارة بين الدول الأفريقية، والمصرف الأفريقي للتنمية، كما دعت خطة عمل لاجوس إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة وعليه طورت الدول الأفريقية من الآليات التي يمكنها من إقامة علاقات إقتصادية دولية ناضجة مع الدول المغربية¹

المطلب الثاني: أهم الطرق والمسالك التجارية بين البلدان المغربية وأفريقيا

حيثما قامت التجارة الخارجية بدور القاطرة للنمو، فإنها فعلت ذلك عن طريق إقامة صلة بين مجتمعات يختلف ما تتمتع به من موارد، سواء كانت طبيعية او مك

تسبة، في أوجه هامة معينة وفي هذه الحالة يكون باستطاعة كم من المجتمعات المعينة توريد السلع التي تحتاج إليها المجتمعات الأخرى، ومن هنا يتم التبادل التجاري وهذا التبادل يحتاج الى طرق ومواصلات لتوصيل المنتوجات فيما بين هذه الدول، وتعتبر المسالك البرية أهم وسيلة لارتباط الدول المغربية بعلاقات تجارية بإفريقيا جنوب الصحراء، فهناك عدة مسالك تربط بين المنطقتين، وقد اختلف المؤرخون والباحثون في بدايات هذه المسالك ونهاياتها، كما ركز بعضهم على أهمية بعضها دون غيرها، والتي كانت وسيلة الاتصال الاقتصادي والثقافي والسياسي في أواخرها، ذلك أن التجارة تعد أهم الروابط التي تصل بين الأقاليم الجغرافية، وبين الشعوب والحضارات. لهذا اهتم المسلمون بهذه المسالك، لإعادة إحياء الحركة التجارية بين السكان.

إن الصلات بين الدول المغربية ودول جنوب الصحراء لم تكن وليدة الدول المركزية التي قامت في بلاد المغرب عقب الفتح الإسلامي والتي سعت إلى تفعيل دورها التجاري بين أفريقيا والدول الأوروبية، ولكن يمكن إرجاعها إلى عهود غابرة على الأقل في عهد الإمبراطورية الرومانية التي اشتهرت ببناء العديد من الطرق والتي كانت نفسها تتوغل في مجاهل الصحراء إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وتولى الإشراف عليها وتنظيم التجارة عبرها قبائل الجرمانت التي كانت تضطلع بدور الوساطة بين الشمال والجنوب²

¹ عبد الرحمن أحمد عثمان مرجع سابق، ص92

² سامية بيبس، مرجع سابق، ص63

لكن مع كل هذا، نسجل كثرة المسالك التي كانت تربط بين بلاد المغرب العربي بأفريقيا والتي تنطلق من عدة مدن رئيسية مثل فاس وقلعة بني حماد، والقيروان وطرابلس لتنتهي إلى المراكز الرئيسية في مجاهل الصحراء كتوزر والمسيلة ووركلان وسجلماسة[♦] ودرعة وتغازى، وصولاً بعد ذلك إلى المراكز التجارية كأوليل وأودغيست[♦] وغانا وكاو¹

عرفت التجارة في بلاد المغرب العربي أربع طرق رئيسة للقوافل في اتجاه افريقيا:²

- ✓ أولها: كان بمحاذاة ساحل المحيط الأطلسي ينتهي في بلاد السنغال،
- ✓ ثانيها: يتجه من مدينة سجلماسة مروراً بتغازة يتنهد في أودغشت عند الحافة الجنوبية للصحراء
- ✓ وطريق ثالث كان من مدينة تاهرت عاصمة الرستميين بالمغرب الأوسط، مارة إما بمدينة تغازة ومدينة ومدينة أودغشت وإما في مدينة تادمكة (المعروفة اليوم بالسوق) ومنها إلى مدينة كوكو، ثم "جاو" Gao عند منحنى نهر النيجر
- ✓ وأما الطريق الرابعة: فكانت تبدأ من افريقية (القيروان أو طرابلس الغرب)، وتمر بمدينة غدامس ومدينة تادمكة، وتنتهي عند نهر النيجر أو في كانم مارة بفران

وهناك كذلك مجموعة من الطرق الفرعية الأخرى والمتمثلة في:

طرق مراكش إلى تمبكتو: تمر هذه الطريق على تارودانت[♦] وتندوف ثم تاوديني[♦] وأروان[♦] ليتجه في الأخير إلى تمبكتو، وقد سلك هذا الطريق الكثير من الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر ميلادي

♦ سجلماسة: مدينة في جنوب المغرب وهي على طرف الصحراء بينها وبين فاس عشرة أيام، وهي في منقطع جبل درنة غير عامرة قليلة الماء لها اثني عشر بابا

♦ أودغست: مدينة بين جبلين في قلب البرجنوبي سجلماسة

¹ عبد الرحمن أحمد عثمان مرجع سابق، ص 93

² بوترة علي، القوافل التجارية ودورها في العلاقات الحضارية بين بلاد المغرب لعربي ومنطقة السودان جنوب الصحراء (خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادين شهادة ماجستير، جامعة أدرار، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية 2010/2009 ص 30

♦ تارودانت: اسم مدينة العتقية والتاريخية بسوسة، ويقال اسمها مشتق من فعل "جذر" إردون أي: بمعنى ثار وأحدث الفتنة.

♦ تاوديني: إحدى مدن مالي حالياً كانت مركز لصناعة وتجارة الملح

♦ أروان: تقع في شرق موريتانيا قريبة من الحدود مع مالي

في إطار كشفهم للمنطقة¹.

طرق فاس- مكناس[♦]: يمر بواحات الساورة وتوات وأكابلي ومبروك ثم إلى تمبكتو، وهناك طريق آخر يخرج من مراكش لتصل بهذا الطريق في توات ويمر على ممسينة والمسيتر، المعسف، وتمنطيط[♦] إلى أكابلي²

طرق تلمسان: ويعد من الطرق الصعبة لأن نسبة وجود الماء به قليلة مما يستوجب على المسافر حمل الماء، ويمر هذا الطريق على غرداية وتوات، وينتهي في الأخير إلى تمبكتو³

طريق مدينة الجزائر تمبكتو: ويمر على البليدة، وبوغار، والأغواط، وغرداية، والقليلة، وعين صالح، وأكابلي، وبئر تير يشومين حيث يلتقي بطريق توات إلى تينبكتو، ولهذا الطريق فرع آخر من عين صالح إلى بئر عسيو، وتنتيلست، حيث يتفرع إلى فرعين كذلك: فرع إلى أقادم، وماو، شرق بحيرة تشاد، وإلى أقادم وكوكا جنوبها، وفرع إلى الجنوب الغربي نحو أقاديس حيث يتفرع هو الآخر إلى فرعين: فرع إلى سوكتو، وفرع إلى كاتسينا⁴.

طريق وهران وأرزيو إلى تمبكتو: ويمر على خيثر[♦]، مشرية، وعين الصفراء، وفقيث[♦]، ويتبع مجرى واد .

زوزفانة[♦] إلى إيجلي حيث يلتقي بطريق فاس إلى تينبكتو، ولهذا الطريق فرع آخر إلى شرق الأول، مستقيم، يبدأ من خيثر إلى البيض، والأبيض سيد الشيخ، والمنقب، وتوات، حيث يلتقي بطرق:

¹ عطية عبد الكامل. 'الروابط التجارية بين شمال وجنوب الصحراء الكبرى من خلال المصادر المغربية والرحالة الأوروبيين (15-19م)', دورية كان التاريخية، ع.23 (مارس 2014) ص54

[♦] مكناس: مدينة مغربية تقع على منتصف الطريق بين الرباط وفاس تمر بها الطريق الرئيسية المعبد والأخرى الحديدية التي تصل الرباط غربا بوحد في أقصى الشرق.

[♦] تمنطيط: مدينة بإقليم توت، تقع جنوب سبخة تيمي، وعرفت بأدوار هامة في التجارة الصحراوية منذ اضطراب المسلك الغربي (سجلمان-أودغست-غانة) والتحول عنه الشرق، لتصبح تمنطيط إحدى المحطات الهامة على هذا المسلك.

² يحي بوعزيز، تاريخ أفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ص44.47

³ عطية عبد الكامل، مرجع سابق، ص 54

⁴ يحي بوعزيز، مرجع سابق ص 44،47

[♦] خيثر إحدى مناطق البيض بالجزائر

[♦] فقيق: هي عبارة على ثلاث قصور في وسط الصحراء، يحيط بها عدد كثير من النخيل، وهذه القصور على بعد نحو 250 ميلا شرق سلجمانة.

وهران، وفاس، ومكناس إلى تينبكتو.¹

طريق سكيكدة، قسنطينة إلى أمقيد والهقار وتمبكتو: ويمر على باتنة وبسكرة وتقرت ورقلة، البيوض، وأمقيد، والهقار، وتيميساو، وأيفروان، إلى مبروك، وتمبكتو، أو إلى شط بورم (برنوح)، ولهذا الطريق فرع يبدأ من جنوب بسكرة، ويتجه إلى وادي سوف، ومن هناك إلى غدامس، وغات، وجبادو، ولدبلما، وأقاديم، وماو، وفرع من البيوض إلى عين صالح، وفرع ثالث إلى غات²

الطريق الممتدة من أسيوط، وأسنة، وأسوان، إلى دارفور بالسودان: ويمر على سليمة الفاشر، وعندما يصل إلى الفوجة بالسودان يتفرع إلى فرعين: فرع يتجه إلى دنقلة القديمة عبر مجرى وادي مالية، وفرع آخر يتجه سنار، أو الخرطوم، ويمتد فرع الخرطوم إلى بربر سواكن على سواحل البحر الأحمر شرقا.³

لقد اشتهرت أفريقيا بعدة طرق للقوافل، والتي كانت تبدأ من مراكش وتلمسان وتونس وطرابلس ومصر متجهة إلى الجنوب فتجتاز الصحراء الكبرى وتصل إلى المراكز الرئيسية المتواجدة في أفريقيا: مثل مركز غانا القديمة وقد وصف المؤرخ " فاج Fage"، تلك الصلة التجارية التي كانت قائمة بين الدول المغربية وأفريقيا خلال القرن الثامن عشر كانت وسيلة انتقال فيها بين المراكز المتواجدة آنذاك.⁴

بدأ قيام المراكز التجارية على أطراف الصحراء، في أماكن الاستقرار الاجتماعي، حول الواحات والوديان، وتم التبادل التجاري بصورة نشطة في أول الأمر بين السكان المستقرين على أطراف الصحراء، والبدو المتجولين لسد متطلباتهم، نظرا للتباين الواضح بين إنتاج المنطقة

♦ احدى المناطق الحدودية بالجزائر

¹ يحي بوعزيز، مرجع سابق، 44، 47.

² المرجع نفسه، ص 44.

³ بوترة علي، مرجع سابق، ص 46.

⁴ Fage, J An Atlas of African History, Cambridge, 1958 p17

الصحراوية والأقاليم المحيطة بها، فأتسع نطاق هذا التبادل عندما تم عبور الصحراء بصورة منتظمة.¹

وكانت السلع الرئيسية التي تنقلها القوافل المغربية إلى أفريقيا تشمل : الحبوب والتمور والأقمشة والمصنوعات المعدنية والجلدية وصنوجا من الزجاج والأصداق والخواتيم والقطران والأخشاب والعطور والملح، التي كانت أفريقيا في أمس الحاجة إليها، وكانت بمدينة سبتا سوقا لتفصيل (المرجان) وحكه وصبغه وثقبه وتنظيمه، وأكثر ما يحمل على غانة وجميع أفريقيا لأنه في تلك البلاد يستعمل كثيرا، وكان التجار المغربية يستبدلون هذه السلع بمنتجات أفريقية وهي: الذهب والعاج إلا أن السلعة الرئيسية كانت تهر الذهب من مناجمه في أعالي حوض السنغال والنيجر (بامبوك أو بوري)²

ودخلت سلع منطقتي حوض البحر الأبيض المتوسط، والسافانا، جنوبي الصحراء في الميدان التجاري فازدادت الحركة التجارية في المحطات الواقعة على حوافي الصحراء الشمالية والجنوبية وتغيرت طبيعة الحياة فيها، وقد شجعت المراكز بعض الجماعات السكانية من المناطق المجاورة على الاستقرار فيها لتوفر فرص الكسب، وممارسة الحياة الجديدة المتمثلة في الحرف اليدوية البسيطة، التي يتطلبها استقبال القوافل التجارية، والعمل على راحة المسافرين، واشتغلا اعداد معتبرة من سكان هه المراكز الداخلية والخارجية فكان التجار في الداخل، يقومون بمهمة جمع السلع من مختلف مناطق السودان الغربي، في المراكز الجنوبية حيث تصلها القوافل.

خصائص العلاقات المغربية الأفريقية

1- صورة المغرب العربي في أفريقيا: لعل من أبرز السمات التي يمكن تحديدها في العلاقات المغربية الأفريقية انها تتميز بالسلام والتواصل المدني، والعلاقات الحضارية الراقية، وما زال راسخا في وجدان العرب والأفارقة البداية الأولى لهذه العلاقات، والمحطة الأهم فيها حيث

¹ الهادي المبروك الدالي، التاريخ السياسي والإقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1989) ص 294

² أمين الطيبي، "التجارة وطرق القوافل عبر الصحراء في العصر الوسيط"، مجلة الثقافة العربية، 4ع (أفريل 1982) ص ص 59.60

الهجرة الأولى في تاريخ الإسلام، وحيث الموقف التاريخي للنجشي ملك الحبشة، ولكن تعرضت هذه العلاقات للتشويه من طرف الغرب ومحاولة تخريبها واستمرت على يومنا هذا.¹

2- المغاربة ومشكلة الانتماء الإفريقي: مما لاشك فيه، إن التداخل العربي الناجم عن تعدد الأعراق الذي تتسم به دول الجوار الإفريقي، وانتشار الجماعات العرقية على الحدود بين هذه الدول ونهر النيل وليبيا والمغرب العربي قد نجم عنه بعض التوترات الفعلية أو المفتعلة التي استغلت من جانب هذا الطرف أو ذلك، للتدخل في الشؤون الداخلية واستعداد العالم الخارجي، وتعد قضية الطوارق نموذجاً لقضايا الانتشار والتفتت الذي أصاب العديد من الجماعات العرقية على امتداد القارة الإفريقية.²

يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلاً في أفريقيا جنوب الصحراء والأكثر انفصالاً عن السكان العرب بالشمال الأفريقي، ومن المفارقة أنهم في أسلوب عيشهم ونمط حياتهم أقرب الناس إلى البدو العرب، وفي غياب إحصاءات دقيقة وموثقة لا يمكن إعطاء رقم صحيح عن عدد الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي أو في دول شمال أفريقيا. وثمة تقديرات غير رسمية تذهب إلى أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 ملايين، نسبة 85% منهم في مالي والنيجر والبقية بين الجزائر وليبيا. وتذهب نفس التقديرات إلى أنهم يشكلون من 10% إلى 20% من إجمالي سكان كل من النيجر ومالي.³

ولعل المتابع للشؤون الإفريقية يهون من أمر قضية الطوارق، لأن التحديات التي تواجه الهوية والثقافة في إفريقية أبعد وأعمق وأدهى، فهي تبدأ من التاريخ ولا تنتهي بالمنهج التعليمية الوافدة.

أو المستوردة أو المفروضة؛ فضلاً عن نمو أجيالٍ تكونت في ظل ثقافة المستعمر ولغته والاعتقاد.

بسمو اللغة الأجنبية على اللغة الأم؛ وهو أمر لم تنتج منه معظم النخب الثقافية في بعض دول المغرب العربي، والحال أسوأ في دول وسط القارة وجنوبها حيث باتت هناك انقسامات شاقولية في التكوين الاجتماعي بين الطبقات التي تملك الوفرة في العلم والثراء والمكانة، وبين

¹ محمد عبد الغني سعودي، "قضايا إفريقية"، سلسلة عالم المعرفة، ع34 (أكتوبر 1980) ص 49

² جاسم محمد زكريا، "أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟" مجلة

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.31، ع1 (2015) ص 172

³ الطوارق أو الرجال الزرق، على الموقع: <https://bit.ly/3B8tEcP> (2021/10/04)

السواد الأعظم الذي يقبع في قاعٍ عريضٍ لمجتمعٍ مطحون، ويتقاطع هذا مع الفوارق الأفقية الراسخة أساساً في مجتمعٍ قبلي النشأة والتكوين، وذي ثقافةٍ بالغة الخصوصية حتى في فهمه للدين، ولذلك يصعب أن نحلل مأساة القارة دون الوقوف على كل حالةٍ في كل دولةٍ على حدة.¹

لقد تحدثت وثائق مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي انعقد بمدينة القاهرة في 1977 عن الخطوات العملية لدعم العلاقات العربية والأفريقية ومن تلك الخطوات مايلي:²

- تشجيع المؤسسات المالية على تقديم المساعدات الفنية لدراسة الجدوى للمشروعات الإنمائية، وهياكل البنى الأساسية في القارة الأفريقية.
- تدعيم موارد المؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الأفريقية، ومنها تدعيم الموارد المالية لمصرف التنمية الأفريقي.
- المساهمة في زيادة موارد الصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
- تدعيم العلاقات التجارية بين الدول العربية والأفريقية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة
- تشجيع الإستثمارات العربية في القارة الأفريقية.
- تشجيع التعاون الفني بين الطرفين .

رغم هذه الخلفية من القرارات والبرامج العربية التي تعبر عن ذاتها في التجارة بينية المتطورة إلا أن الأهداف لم توضح بشكل عملي ودقيق ، إن نعتبر أن أهم هدفين يرغب المغاربة على وجه الخصوص في تحقيقهما من علاقاتهم الاقتصادية مع الدول الأفريقية، هما الدخول في مشاريع استثمارية للموارد الأفريقية والحصول على فرصة للولوج إلى أسواق القارة، وهما أكثر الأهداف مشروعية ومصداقية .

تعتبر الدول المغاربية دول نامية وامكانياتها المالية والفنية متواضعة ولكن هذه الظروف تتشابه مع ظروف بعض الدول الأفريقية من حيث خصائصها الاقتصادية والفنية والقدرات المالية، ولهذ فلا بد

¹ جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص 173

² محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 49

من تنشيط العلاقات الاقتصادية وتساند بعضها بعضا لكي تتقوى على مواجهة الاقتصاديات العالية واحتكارها.

أهداف العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية:

إن مسألة تحديد الأهداف في العلاقات الدولية مسألة هامة وأساسية لأن ذلك يجنب تلك العلاقات العشوائية والمفاجآت غير السارة، والعلاقات الاقتصادية بين الدول المغربية والأفريقية تحتاج إلى تحديد الأهداف بشكل أساسي وذلك لأن للأفارقة تجارب كثيرة مع أطراف خارجية متعددة دخلت القارة الأفريقية بغرض استنزافها اقتصاديا، ورغم القول أن القارة الأفريقية غنية بالموارد والمعادن إلا أن شعوبها تعاني من أشد أنواع الفقر والحرمان في العالم وعليه فإن إشراك الدول المغربية في النشاطات الاقتصادية في الدول الأفريقية يستوجب طمأنة تلك الدول، وتوضيح أن الأهداف المغربية هي أهداف عادلة ومن بينها:

1. الحرص على تأمين نسبة من أسواق الدول الأفريقية المجاورة خاصة وإن دول المغرب العربي ذات كثافة سكانية عالية وموارد طبيعية متواضعة، وهي تطلع إلى خلق بعض الصناعات التي تقضي بها على البطالة المتزايدة في بلدانها.
2. وتحرص دول المغرب العربي كذلك على المساهمة بالقدر المستطاع في سوق الإستثمار الأفريقي على أمل الإستفادة من الإمكانيات الأفريقية المعدنية والزراعية وغيرها.
3. وقد تفكر الدول المغربية في استرداد بعض السلع والموارد المتوفرة في الدول الأفريقية

المبحث الثاني: طبيعة وواقع العلاقات المغربية الأفريقية

إن العلاقات بين الدول المغربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء ذات امتدادات تاريخية عميقة منذ فجر التاريخ ، وعلى جميع المستويات البشرية والثقافية والتجارية، وقد أقام الإسلام روابط دينية وثقافية بين الدول المغربية ومعظم دول الجوار الأفريقي، وقد دعم هذه العلاقات في العصر الحديث القتال المشترك ضد الإستعمار، ومحاولات قيام دولا المستقلة، والإنضمام إلى دول عدم الإنحياز، وكذلك الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والإجتماعية المشتركة، فبالرغم من أن هذه العلاقات لانزال محدودة ونسبة الإعتماد المتبادل بينهما ضعيفة جدا إلا أن هناك إمكانية لتفعيل حجم

العلاقات والتفاعلات بينهما باستغلال العوامل المشتركة، في ظل وجود مؤسسات التعاون المشترك التي تضم دولا من المجموعتين المغربية والأفريقية.

المطلب الأول: محددات ومسار العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية

هناك مجموعة من العوامل الهامة التي تلعب أدوارا متعددة في دعم العلاقات المغربية الأفريقية منها العامل البشري وأهميته في تقوية وتمتين العلاقات بين المغرب والأفارقة وكذلك نجد العوامل الجغرافية وهي من العوامل شبه الدائمة والتي لا تستطيع الحكومات تغييرها بسهولة بالإضافة إلى عامل التجارة الدولية وأهميته في خلق علاقات اقتصادية مغربية أفريقية مستقرة وثابة.

1- العوامل البشرية: يعتبر العامل البشري من أهم العوامل الذي به ومن أجله تقوى العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات والدول المختلفة مع ذلك فإن هذا العامل لا يلقى الاهتمام اللازم من الحكومات المغربية و الأفريقية ولا يقوم بدور في هذه العلاقات إلا على مستوى محدود جدا يتمثل في القيادات والنخب الحاكمة والكوادر البيروقراطية وقليل من المستثمرين المغربية والأفارقة.

والعامل البشري عامل مهم من عدة أوجه في تنمية العلاقات المغربية الأفريقية في المجالات الاقتصادية، فهو العامل الذي يعتمد عليه في الإنتاج، وهو العامل الذي يعتمد عليه في الإستهلاك ويمثل الأسواق بالنسبة للأطراف الأخرى.

إن الحديث عن دور العامل البشري في العلاقات المغربية الأفريقية يتطلب تحسين وضع وإمكانات هذا العامل وقياس نسبة التنمية البشرية في المنطقة المغربية بحيث يمكن تقديم الطبيب والمهندس والفني لأسواق العمل في الدول الأفريقية التي يتطلب سوقها مثلك هذه الخبرات.¹

وتشير الإحصائيات التي أصدرها البند الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية البشرية في الدول المغربية إلى احتلال الجزائر المرتبة الأولى مغاربيا في مؤشر التنمية البشرية فيما احتلت الرتبة 85 عالميا بنقطة 0.754 من أصل 189 دولة شملها التقرير الذي استند على قياس التقدم الذي حققته في مؤشرات بينها الصحة والتعليم ومستوى الدخل الفردي، فيما ارتفع أمد الحياة إلى 76.3 عاما وبلغ متوسط الدخل الفردي 13.802 دولار، وجاءت تونس في الرتبة

¹ الشباب في المنطقة العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 2

الثانية مغاربيا والرتبة 95 عالميا بنقطة 0.754 في مؤشر التنمية و75.9 كأمد حياة و10.275 دولار في متوسط الدخل الفردي، وحصلت ليبيا على الرتبة الثالثة مغاربيا بعدما وصلت نقطتها إلى 0.706، وبلغ أمد الحياة فيها، 72 سنة، في حين بلغ متوسط الدخل الفردي 11.100 دولار، واحتل المغرب الرتبة الرابعة مغاربيا، وجاء في الرتبة 123 عالميا، بعد حصوله على نقطة 0.667 في مؤشر التنمية، في حين قُدّر أمد الحياة في هذا البلد بـ76.1 سنة، أما متوسط الدخل الفردي فبلغ 7.340 دولار. وتذيلت موريتانيا قائمة الترتيب مغاربيا بعد حصولها على الرتبة 159 عالميا بتنقيط لم يتجاوز 0.520 ومعدل أمد حياة لم يتعد 63.4 سنة، ومتوسط دخل فردي وصل إلى 3.592 دولارا¹.

وبهذا نقول أن العامل البشري المغربي متميز يمكن من خلاله تعميق العلاقات المغربية الأفريقية واستغلاله لتحسين هذه العلاقات، وما نلاحظه أن العمالة الأفريقية تكاد لا تذكر في سوق العمل المغربية نتيجة لعامل اللغة وعوامل أخرى أكثر على الجانب الآخر نلاحظ كذلك أن التشجيع نحو دفع المغاربة للهجرة إلى الدول الأفريقية للعيش والإقامة والاستثمار، لم يسجل أرقاما تذكر، وسوف يحتاج الأمر إلى بعض الوقت كي تظهر نتائج السياسة المغربية نحو تحقيق هدف الهجرة المغربية إلى القارة الأفريقية .

العامل الجغرافي: تلعب العوامل الجغرافية دورا مهما في العلاقات الدولية، وهي عوامل شبه ثابتة، ومتغيراتها بطيئة والعوامل الجغرافية يمكنها أن تغير كثيرا من السياسات الدولية والإقليمية، والمقصود بالعوامل الجغرافية هي الموقع الجغرافي للمغرب العربي أي الحدود الجغرافية بين الشعوب المغربية والأفريقية.

إن ما يميز الدول المغربية كما ذكرنا في المبحث الأول سيطرتها على كامل الشواطئ الشمالية لقارة أفريقيا وتعتبر بوابتها الشمالية نحو أوروبا، وتعتبر الدول المغربية كتلة من حيث المساحة الجغرافية وغالبية دولها ذات الوزن الجغرافي في القارة باعتبار الجزائر أكبر دولة في أفريقيا بعد تقسيم السودان.

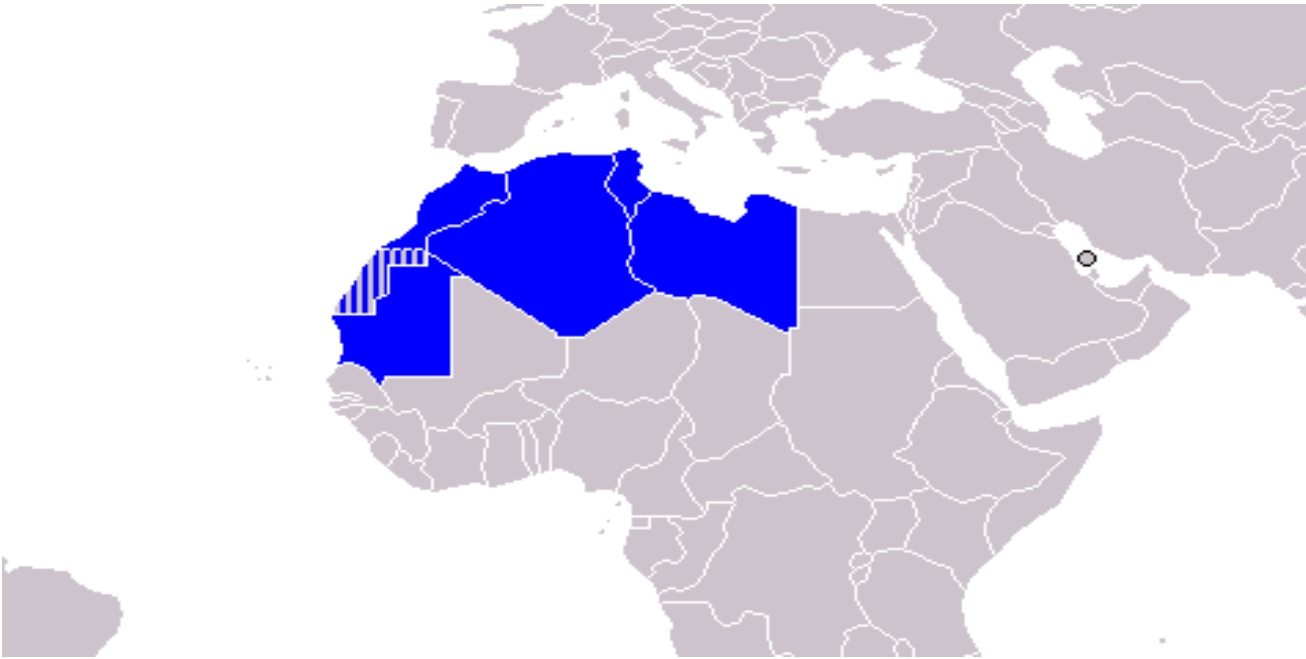
أما من حيث الحدود السياسية المغربية الأفريقية المشتركة، فهناك عدد من هذه الحدود المشتركة نذكر منها الحدود المشتركة مع كل من مالي والتشاد والنيجر والسنغال من الجهة الجنوبية، وشرقا مصر والسودان. ومصر من الجهة الشرقية، إن هذا البعد الحدودي بين الدول المغربية

¹ تقرير البند الدولي للإنشاء والتعمير، <https://www.albankaldawli.org/ar/home>

والأفريقية لا يمكن إلا ان ينتج أحد أمرين إما علاقات متسامحة وحسن جوار تخدم مصالح الشعوب المغربية والأفريقية معا، وإما علاقات توتر وتهديد، ولا تخدم هذه إلا مصالح دول منافسة.

تعتبر الحدود المغربية الأفريقية المشتركة حدود نسجها الإستعمار الأوروبي، واتفق بشأنها، فقررت جميع الدول الأفريقية، لدى نيلها الإستقلال أن تأخذ بالحدود التي خلقتها الإدارات الاستعمارية وأن تجعل منها حدودا سياسية لأقاليمها الوطنية، ولكن غالبية الدول الأفريقية لم تلتزم بها القرار، وحاولت تغيير حدودها، وقد تسبب عدم الإلتزام بقرار الحفاظ على الحدود الموروثة في حروب ومناوشات عسكرية على الحدود منها النزاع الليبي- التشادي وكذلك تشابك موريتانيا مع السنغال، والجزائر مع مالي، والنيجر، والمغرب مع الجزائر.

خريطة رقم (05) توضح: حدود دول المغرب العربي



المصدر: <https://bit.ly/3CkFjvX>

إن الدول المغربية والأفريقية المتجاورة هي دول ذات مساحات جغرافية شاسعة، ولا تحتاج إلى مزيد من الأراضي، وغالبية المساحات تقع في نطاق الصحاري والجبال، وإذا قسنا المسافة ما بين عاصمتي الجزائر ومالي لوجدنا مسافة كبيرة تفصل بينهما، ولهذا فإن الصراعات على الحدود المشتركة تبدو صراعات مفتعلة، الغرض منها تحقيق أهداف سياسية معينة، وتحرك من وقت لآخر لتحقيق مثل تلك الأهداف، إضافة إلى البعد الحدودي، هناك أيضا بعد آخر نتج عن العامل الجغرافي، وهي الصلات التي

ترتبط عدد كبير من القبائل المتواجدة على جوانب الحدود المغربية الإفريقية المشتركة، إن طبيعة العيش في الصحاري والجبال أدت إلى ضرورة انتقال تلك القبائل من مكان إلى لآخر دون اعتبار للحدود السياسية التي وجدت بعد الإستقلال ونفذت تعسفا على تلك القبائل، وهناك أمراً آخر يتعلق بهذا الشأن هو الإستغلال المشترك للموارد الطبيعية والمعادن التي تكتشف على الحدود المشتركة، والإستغلال المشترك للمياه، والأنهار في القارة الإفريقية، وهي وسائل هامة لتحقيق العلاقات المغربية الإفريقية.¹

قد يلعب العامل الجغرافي دوراً هاماً في التوجه المغربي نحو القارة الإفريقية فاتجاه الدول المغربية إلى شق الطرق الصحراوية والعمل على بناء سكك حديدية وتطوير البنى التحتية في المطارات والموانئ سيزيد من أهمية العامل الجغرافي في تطوير هذه العلاقات.

مسار التعاون المغربي الإفريقي

دخلت دول المغرب العربي في سباق من أجل البحث عن أسواق لها في القارة الإفريقية حتى تتمكن من رفع صادراتها وضمان موارد دخل من العملة الصعبة، خاصة في ظل تسارع وتيرة النمو الاقتصادي في القارة السمراء وارتفاع فرص التعامل معها بعد أن أصبحت لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء اليوم أهمية بالغة لمستقبل الازدهار الاقتصادي في الدول المغربية أكثر من أي وقت مضى، ومن شأن توسع العلاقات الاقتصادية خلق فرص لدول المغرب العربي لتعزيز استراتيجيات القوة الناعمة لديها في المنطقة.

كما يوفر نمو الأسواق الاستهلاكية فرصة مهمة وفريدة لإقتصاديات هذه الدول لتوسيع قاعدتها الصناعية وإحداث وظائف محلية ودفع النمو الاقتصادي، فالتحدي المهم أمام الدول المغربية في أن تبقى ذات أهمية بالنسبة إلى أفريقيا في الوقت الذي كثرت فيه المنافسين الراغبين في الحصول على الأسواق والإستثمار والتعاون، وهذا الوضع لا يتطلب فقط توسيع الشركات التجارية الراهنة ولكن كذلك بناء شراكات جديدة وإحداث منتجات وخدمات قادرة على المنافسة

¹ مقروس كمال، مرجع سابق، ص 68

بعد تأكيد دول المغرب العربي من فشل قيام اتحاد مغاربي حقيقي، توجهت البلدان المغربية للبحث عن تدعيم شراكتهما مع تكتلات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي، لكن الأزمات الاقتصادية وصعود اليمين في دول القارة العجوز، صعباً من شروط شراكتهما مع دول الجنوب، بالتالي توجه اهتمام الدول المغربية نحو القارة الأفريقية التي باتت تشكل سوقاً مهماً في الأعوام الأخيرة.

وبما أن دول المغرب العربي فشلت في تحقيق الوحدة المغربية بسبب العديد من المشاكل السياسية التي حالت دون تشكيل هذا الاتحاد، توجهت هذه الدول إلى البيت الأفريقي بشكل فردي ما يعني أن كل دولة حددت أهدافها واستراتيجيتها الخاصة في إفريقيا بمحاولة كل دولة الظهور أفضل من الأخرى في علاقاتها مع الدول الأفريقية وهذا ما خلق جو يسوده التنافس لا التعاون في إطار تكتل.

1- المغرب:

على الرغم أن الدول الأوروبية تبقى الشريك التجاري الأول للمملكة المغربية، فإن المبادلات التجارية للمملكة مع إفريقيا شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة. وبعد استعادة عضويتها في الاتحاد الأفريقي، بدأ المغرب في الاقتراب من الدخول في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة باسم "الايكواس" والتي تضم 15 دولة. كما تأمل الرباط في أن تحصل على عضوية كاملة في هذا التكتل، باعتبار أن هذه المنطقة تمثل سوقاً مليئة بالفرص تضم حوالي 200 مليون مستهلك.¹

جعلت المملكة المغربية من التعاون مع القارة الإفريقية خياراً استراتيجياً، حيث وضعت على رأس أولوياتها تعزيز وتطوير العلاقات في المجال الاقتصادي مع الدول الإفريقية، في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب- جنوب فعالة، مستغلة بذلك تراجع النفوذ الجزائري في القارة خلال الأعوام الماضية، حيث سُجل تراجع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية حتى 2018، ولم يتجاوز ثلاثة مليارات دولار.

بعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 اعتبرت أنها ارتكبت خطأ فادح بتركها في بصب كل اهتماماتها نحو أوروبا، ولكن بالرغم من ذلك فإنها لم تتخلى عن علاقتها المستمرة مع بعض الدول الإفريقية على الرغم من انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، لكن سرعان ما تداركت

¹ محمد بويوش، "أبعاد التفاعلات بين دول شمال أفريقيا وجنوبها"، مجلة المعهد المصري، م. 05، ع. 18، (أفريل، 2020) ص ص

الأمر وعادت إلى البيت الأفريقي بطلبها الانضمام مرة أخرى وبدأت تنهج سياسة التقارب والتعاون والتنسيق المغربي الأفريقي، ما مكنها من إرساء سياستها في أفريقيا في السنوات الأخيرة،

ويركز المغرب في شراكته مع دول جنوب الصحراء التي تشكل بالنسبة إلى المملكة حافزاً اقتصادياً مهماً، على معادلة الاستثمارات الاقتصادية مقابل كسر جمود بعض العلاقات الثنائية، والعودة إلى الاتحاد الأفريقي بصيغته الجديدة وفي هذا السياق وقع العاهل المغربي عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع زعماء الدول التي زارها ضمن جولاته الإفريقية الأخيرة.

تطور العلاقات بين المغرب وباقي دول القارة الإفريقية، حمل معه تطوراً في حجم المبادلات بينهما، إذ بلغت خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016، ما يربو عن 11 مليار دولار، مسجلاً نمواً لافتاً مقارنة مع بداية العقد الحالي، حسب صحيفة هسبريس المغربية، وإجمالاً سجل المغرب حضوراً اقتصادياً في العمق الأفريقي داخل 21 دولة.¹

2- الجزائر:

تسعى الجزائر جاهدة للتموقع من جديد في إفريقيا عبر البوابة الاقتصادية وذلك بإقرارها خطوات جديدة للعودة إلى السوق الإفريقية، بعد سنوات من الانحسار والجمود خلال العقد الماضي من الزمن بسبب تركيز الجزائر على بناء جسور التعاون مع الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا على حساب القارة السمراء، وفي هذا الصدد أعلنت الجزائر عن إجراءات للانفتاح على السوق الإفريقية "المتعثرة" عززتها بدبلوماسية الزيارات المكثفة، وإعادة تنشيط المشاريع الاستراتيجية.

وقد أدركت الجزائر، مؤخراً، أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ أزيد من ملياري نسمة في أفق 2050. لذا، أضحى استراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب - جنوب) تحظى بالأولوية في الأجندة الاقتصادية الجزائرية، وذكر تقرير لوكالة "إيكوفين" للدراسات الاقتصادية في القارة الإفريقية، أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تتجه حالياً نحو القارة الإفريقية من أجل البحث عن الفرص والاستثمار، وأن المسؤولين الجزائريين اكتشفوا مؤخراً أهمية هذا البعد الأفريقي بعد فوات الأوان.²

¹ عائد عميرة، دول المغرب العربي تتجه نحو أفريقيا لنيل نصيبها، على الموقع، <https://bit.ly/3CTmOZu> (2021/11/07)

² المرجع نفسه

وبعد دعوة الجزائر لقادة بارزين في منطقة التبادل الحر الإفريقية يُتوقع أن تجسد حضوراً أكبر في المنتديات الاقتصادية في أفريقيا عبر بوابة غرب أفريقيا، بعدما تمكنت من فتح معبر بري على قدر كبير من الأهمية مع موريتانيا لتصدير منتجاتها نحو أفريقيا الغربية، ومن خلاله تعتزم "ملاسة" سوق غرب أفريقيا تحسباً لـ"إشكالات" في مواصلة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بسبب ملفات سياسية وحقوقية

تبدو الجزائر بوضع أفضل خاصة بعد افتتاح أول معبر حدودي بري مع موريتانيا الذي يمثل أول مفتاح نحو بلدان غرب أفريقيا والمحيط الأطلسي ، باعتبار موريتانيا "قاعدة" مهمة للتبادل بين الجزائر ومحيطها الأفريقي، وتحديدًا بلدان مثل السنغال ومالي في الجنوب، لافتاً إلى دور موريتانيا في تنمية وتطوير هذه المبادلات مع المحيط الأفريقي سيكون أساسياً. وتستعد الجزائر الآن لإنشاء مناطق تبادل حر من موانئ جافة وشبكة نقل من خلال طريق الوحدة الإفريقية، الذي أتمت الجزائر منه الشطر الذي يعبر أراضيها".

لقد احتضنت الجزائر أعمال المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال واستغلال الفرص التي تتيحها أسواقها، حيث لا تمثل مبادلات الجزائر مع دول القارة الإفريقية سوى 1.5% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية، وتدرس الجزائر الآن إمكانية التقرب من السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية، التي تمثل أكبر كتلة إقليمية في القارة، والانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري مع إفريقيا. وتشجع الجزائر -التي تأثرت بانخفاض عائدات النفط وتسعى لتنويع اقتصادها- شركاتها على التوجه إلى العمق الأفريقي.¹

وضعت الحكومة الجزائرية خريطة طريق جديدة لرفع قيمة صادراتها خارج المحروقات اعتباراً من عام 2021 تصل إلى نحو 5 مليارات دولار، معولة في ذلك على الأسواق الإفريقية، وقد وتزامن اهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية، مع إصرارها على مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يضمن مصالحها التجارية، التي تكبدت خسائر فادحة من هذا الاتفاق الذي انقضى من عمره أكثر من 15 سنة.²

3- تونس

¹ ربيعة خريس، عبر بوابة "السوق الحرة".. الجزائر تعود إلى أحضان إفريقيا بعد سنوات من الانحسار، على الموقع، <https://bit.ly/3bP7UHS> (2021/11/08)

² المرجع نفسه

تسعى تونس إلى استغلال تفوقها في المجال الاقتصادي الرقمي لدخول إفريقيا ونيل حصتها من هذه السوق الواعدة، حسب تقرير وكالة "إيكوفين"، الذي أوضح أيضا أن تونس تراهن على تطوير الأسواق الداخلية الإفريقية في مجال الخدمات، وتريد أيضاً الاندماج في أسرع وقت في التكتل الاقتصادي لبلدان إفريقيا الشرقية والجنوبية، من أجل تسويق منتجاتها الغذائية ومواد البناء والخدمات الإعلامية، وتتجه تونس إلى الانضمام رسمياً إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، المعروفة اختصاراً بـ "كوميسا"، التي تعدّ أكبر تجمع إقليمي اقتصادي في إفريقيا، وسبق لتونس أن رشّحت نفسها لدخول هذه المنظمة عام 2005، غير أنها لم تكمل الإجراءات، حسب معلومات "كوميسا"، ثم عادت في فيفري 2016 لأجل طلب العضوية من جديد. وتتيح "كوميسا" في مادتها الرابعة لهيئتها التنفيذية، المكونة من رؤساء دول وحكومات المنظمة، إمكانية قبول دولة جار لعدد من الدول الأعضاء، شرط الالتزام بشروط وأهداف المنظمة¹.

تعتبر تونس من الدول الرائدة في مجال الابتكار بعد أن تربعت على قائمة الدول العربية والإفريقية ضمن مؤشر الاقتصادات الأكثر ابتكاراً للعام 2017 الذي أعدته وكالة "بلومبرغ" الأميركية، وهو تصنيف يعكس مستوى النجاحات التي تحققت بفضل مهارة المهندسين التونسيين في قطاع التكنولوجيا، وقد اعتمد هذا التقييم على سبعة معايير مثل البحث والتطوير، وصناعات القيمة المضافة، والتعليم العالي، وكثافة التكنولوجيا، وهذا التصنيف يأتي عقب سلسلة من الجوائز العالمية التي حصدها مخترعون تونسيون كثر في شتى المجالات خلال السنوات الماضية، مما جعل كبرى الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيات الاتصال أو صناعة مكونات الطائرات أو غيرها تسعى لاستقطابهم أو التعاون معهم. فمن الأسباب التي ساهمت في دعم الخبرة التونسية في مجال الابتكار هو تمتع تونس ببنية تحتية مهمة تضم أكثر من ثلاثة آلاف شركة أجنبية "أغلبها تعتمد على تكنولوجيات متطورة يتحكم فيها مهندسون تونسيون أصبحت لهم خبرة عالية في هذا المجال، وهناك توجهها حكومياً في إطار برنامج "تونس الذكية" الذي انطلق فعلياً عام 2015 لجعل تونس قطباً إقليمياً في قطاع التكنولوجيا لتصدير الخدمات إلى أفريقيا والشرق الأوسط، والهدف من البرنامج هو تهيئة الأرضية وجذب الاستثمار لتشغيل خمسين ألف شاب².

¹ عائد عميرة، مرجع سابق.

² خميس بن بريك، تونس تتفوق عربياً وأفريقياً في مجال الابتكار، على الموقع: <https://bit.ly/3wu4PXp> (2021/11/08)

يلعب التخطيط الاستراتيجي الرقمي دورا بالغ الأهمية في اقتصاد تونس بتبنيه خطط استراتيجية رقمية تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف عدة لعل من أهمها تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الذات، وخلق المزيد من فرص العمل، ودعم التنوع الاقتصادي. بالتالي تحديد موجبات استراتيجية لعملية صنع القرار من خلال الاستفادة من التحولات الرقمية في الجهات المعنية بتنفيذ هذه الخطط وأيضا توفير أطر يمكن في ضوءها المقاربة ما بين مستويات التنفيذ الفعلي والمستهدف بما يمكن من المراجعة الدورية للمستهدفات والسياسات الاقتصادية وبهذا فإن جهود الدولة التونسية في تبني استراتيجيات وخطط دعم عملية التحول الرقمي قائمة دائما فمثلا دعمها لبرنامج "تونس الرقمية 2020 وهي" مبادرة وطنية، بالشراكة مع القطاع الخاص موجه لدعم التحول الرقمي للشركات الناشطة في مجال التصدير. يهدف البرنامج إلى توفير ما لا يقل عن 50 ألف فرصة عمل في هذا القطاع. يحرص البرنامج على تعزيز الإستثمار في المجال الرقمي، من خلال توفير آليات التحفيز التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل التونسي، كما تلتزم الدولة من خلاله بدعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية¹ ومن خلاله يمكنها الولوج على السوق الأفريقية

4- موريتانيا

تعتبر موريتانيا نقطة التقاء وجسر عبور بين دول المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذا ما جعل دول المغرب العربي، خاصة (الجزائر، المغرب، تونس) تسعى لتنشيط التعاون معها والولوج من خلالها لدول افريقيا جنوب الصحراء خاصة بعد اكتشاف الغاز الطبيعي مؤخرا على السواحل الموريتانية ما سيساهم بفتح آفاق اقتصادية واعدة ومغرية، وبهذا أصبحت العاصمة الموريتانية نواكشوط محطة لزيارات مكثفة ومتزامنة لوفود ومسؤولين من دول اتحاد المغرب العربي، فقد وقعت تونس العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتنموية مع موريتانيا، ويسعى المغرب كذلك لخلق ديناميكية قوية في العلاقات الثنائية على كل المستويات وقد افتتح فرع للمصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، وترغب الجزائر بغزو أسواق غرب أفريقيا عن طريق البوابة الموريتانية، وذلك بتشغيل أول معبر بري بين موريتانيا والجزائر بغية تنمية المناطق الحدودية .

ان تعاون دول المغرب العربي مع موريتانيا سيحولها إلى سوق اقليمية بفضل الموقع الجغرافي الذي تحظى به بين أفريقيا والمغرب العربي، ما يجعل من موريتانيا شريكا استراتيجيا لجيرانها وحلقة وصل

¹ سفيان قعلون، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات (صندوق النقد الدولي، 2020) ص6

بين الطرفين، خاصة بعد انشاء المصرف المغربي الخارجي للاستثمار في 21 ديسمبر 2015 بموجب اتفاقية دولية ابرمتها الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي برأس مالي قدره 150 مليون دولار، والتي تمثل المساهمة المالية المشتركة بين الدول الأعضاء. يساهم المصرف المغربي في تعزيز قدرة البلدان المغربية على مواجهة المنافسة التي تزداد شراسة يوما بعد يوم في المغرب العربي وأفريقيا، وتعزيز هذا الدور لن يتحقق إلا بانتشار المصرف جغرافيا، وقربه من الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين في كل من البلدان المغربية، كما يهدف المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى تشجيع وتمويل التبادل التجاري والاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

ليبيا عاجزة عن التقدم : ما زالت ليبيا منشغلة بمشاكلها الداخلية بعد ثورة 17 فيفري 2011 ولم تعد قادرة على توجيه أهدافها الاستراتيجية نحو افريقيا كما كانت من قبل في عهد الرئيس معمر القذافي بالرغم من أن التوجه الليبي في المجالات الاقتصادية، كان دائما نحو أوروبا بحكم أن هذه القارة هي المستورد الرئيسي للنفط الليبي، كما أن غالبية ما تستورده الجماهيرية الليبية من سلع ومواد يأتي من أوروبا و آسيا، إلا أنه وبعد أزمة لوكربي، وفرض الحصار الاقتصادي والسياسي على الجماهيرية الليبية، بدأت هذه تهتم بعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية والتوجه نحو الهجرة والاستثمار في القارة ولهذا يتضح أن الهجرة إلى الدول الأفريقية والاستيطان فيها هو من الأهداف الرئيسية لعلاقة ليبيا بأفريقيا. ويمكن إجمال أهم أهداف السياسة الاقتصادية الليبية في القارة الأفريقية في النقاط التالية¹:

- الإستثمارات الليبية في القارة الأفريقية، وقد أسست ليبيا لهذا الغرض عدة مؤسسات
- تأمين جزء من الأسواق الأفريقية للمنتجات الصناعية الليبية وخاصة النفط الليبي وما تنتجه المصانع الليبية من صناعات تتعلق بالنفط.
- تأمين قبول فكرة الهجرة الليبية إلى بعض الدول الأفريقية
- استيراد بعض السلع والمواد الأفريقية للأسواق الليبية

تخشى الدول الأفريقية بعد زوال النظام الليبي السابق من اقتصاداتها، فعائلة العقيد وحكومته أغدقت الأموال في شكل استثمارات في العديد من تلك الدول والتي تراوحت بين فنادق ومحطات وقود ومزارع دواجن وشركات اتصالات وغيرها، كما أن نظام القذافي كان من أكبر خمسة مساهمين في

¹ سفيان قعلون الوليد طلحة، مرجع سابق، ص 8

ميزانية الاتحاد الأفريقي، إذ بلغت 15% من إجمالي الميزانية، وبمعنى آخر ظل القذافي يدفع متأخرات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، كما واصل تمويل مساهماتهم في الاتحاد من أجل كسب تصويتهم في هذا الأخير لصالح فكرته الخاصة بتكوين "الولايات المتحدة الأفريقية"، غير أن العلاقات المبنية على مصالح اقتصادية واعتبارات سياسية ما تلبث أن تتغير هي الأخرى بتغير الظروف التي فرضتها. والحكومات الأفريقية التي ناصبت الثورة الليبية العداء أو تلك التي آثرت الوقوف في منطقة وسطى، كلها ستجد نفسها، بفعل الضغوط الاقتصادية والإملاءات الدولية، مرغمة على التعامل مع ليبيا ما بعد القذافي بمنطق أن الدول أبقى من الأفراد¹.

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية المغربية الأفريقية

بسبب عدم قدرة دول المغرب العربي على بناء علاقات مع الدول الأفريقية في إطار تكتل المغرب العربي وهذا سبب المشاكل الداخلية التي يعاني منها الإتحاد منذ عقود طويلة اضطرت دوله إلى المضي نحو تكوين علاقات ثنائية منفردة وسعي كل دولة إلى الإستثمار والتوجه باستثماراتها نحو أفريقيا بشكل منفرد.

1- العلاقات الجزائرية الأفريقية:

تعتبر القارة السمراء حقل مهم لنشاط السياسة الخارجية الجزائرية، باعتبار أن أفريقيا محورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية، وبالنظر إلى الموقع الجيوسياسي الهام للجزائر كجسر عبور بين أوروبا وأفريقيا، فضلا على الروابط التاريخية حول الكفاح ضد الإستعمار ركيذتان أساسيتان لفهم تطور سياسة الجزائر الخارجية نحو أفريقيا تميزت في فترات تاريخية معينة بالديناميكية والثراء، وفي فترات أخرى بالتراجع والإنكفاء لأسباب تتعلق بالتحويلات في البيئة الداخلية والخارجية، فالبرغم من أن افريقيا تعتبر عمق استراتيجي وامتداد طبيعي للدولة الجزائرية إلا أن هذه الأخيرة أهملتها لعقود طويلة في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية، فلم تعتبرها خيارا أوليا أو توجهها استراتيجيا في السياسات الخارجية للحكومات المتعاقبة أين كان الإرتباط قوي بدول أوروبا على رأسها فرنسا وفي العقدين الماضيين بالصين ، وهذا فوتت على نفسها فرصا كبيرة من مزايا استثمارية

¹ عبد العظيم الشيخ، أفريقيا والثورة الليبية.. مواقف متباينة، على الموقع، <https://bit.ly/3xkmd0Y> (2021/11/24)

ومبادلات تجارية وأسواق واعدة للتصدير في القارة الأفريقية، ومنه تنشيط وتنويع ونوسيع الاقتصاد الوطني ليشمل القطاعات المنتجة خارج المحروقات.

إن أهداف السياسة الجزائرية في إفريقيا، ثابتة في توجهاتها العامة الرامية للنهوض بالقارة الأفريقية، والمساهمة في تحقيق التنمية لفائدة الشعوب الأفريقية، غير أن الجزائر حاولت تكيف أهداف سياستها الإقليمية في إفريقيا، بحيث تصبح أكثر استجابة للتحديات التي تعرفها القارة، وكذا ظروف بيئة الدولة بشكل عام، و تتمثل الأهداف الحالية للسياسة الجزائرية في إفريقيا أساسا فيما يلي¹:

1- تشجيع الاستثمارات في إفريقيا من أجل زيادة حجم الصادرات الأفريقية، و الرفع من الاقتصاد المنتج.

2- تحقيق دعم القوى الكبرى للتوجهات التنموية في إفريقيا.

3- التأكيد على تحمل إفريقيا لمسؤولياتها من خلال الالتزام بما اتفقت عليه في إطار "أهداف الألفية"، خاصة آلية التقييم من قبل النظراء و التي تمنح للجزائر مجال للحركة في إفريقيا بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

4- زيادة حضور إفريقيا في التمثيل في إطار المنظمات و المحافل الدولية.

5- بناء حوار فاعل بين القوى الإقليمية و الدولية من أجل التصدي للتهديدات الأمنية في إفريقيا.

تندرج محاولات الجزائر المتواصلة لتنويع وتدعيم علاقاتها بمحيطها الإفريقي في إطار إعادة بعث تصور إيديولوجي طموح فرضتها الظروف والتحديات الأمنية والإقتصادية الداخلية والخارجية، التي جابهت الجزائر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرون، فرضت عليها مراجعة توجهاتها الخارجية وإعادة رسمها وتدارك تأخرها بالمضي في سبيل تعزيز وتقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية،

عوامل قوة وضعف الجزائر بالنسبة للدول الأفريقية:

¹ محمد جبوب، السياسة الإقليمية للجزائر في أفريقيا (2001/2011) دراسة في دور الجزائر الإقليمي بين المحددات والتحديات، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، قسم الدراسات الدولية، 2015، ص 65

تتمثل عوامل قوة الاقتصاد الجزائري التي تتيح له إمكانية التعاون مع الاقتصاديات الإفريقية وافتتاح أسواقها، وكذا عوامل الضعف التي قد تؤدي إلى الحد من هذه الإمكانيات، فيما يلي¹:

1- عوامل القوة بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي، والذي يجعل من الجزائر مرشحة لأن تقود قاطرة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي في إفريقيا.

- مديونية خارجية ضئيلة، تتيح للاقتصاد الجزائري استقلالية ومصداقية أكبر.

- تركيبة سكانية أغلبها شباب، وبالتالي قوة عمالية.

- احتياطات كبيرة من العملة الصعبة (حوالي 100 مليار دولار).

-تنوع وثراء في مقومات الاقتصاد.

-سوق استهلاكية (أكثر من 40 مليون ساكن) واستثمارية واعدة.

2- عوامل الضعف بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري:

- اقتصاد ريعي هش، متذبذب، وغير مستقر، يعتمد على مداخيل النفط والغاز.

-غياب سياسة اقتصادية واضحة وطويلة الأمد.

-الاعتماد على الاستيراد الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي التبعية والارتهاق إلى الخارج.

-عدم التوازن بين القطاعات الرئيسية المنتجة في الاقتصاد الوطني (تضخم قطاعي التجارة والخدمات على حساب قطاعي الصناعة والزراعة).

-ضعف القدرات اللوجيستكية والفنية والتسويقية، والتي تؤثر على الترويج والتعريف بالمنتج الجزائري.

¹ محمد الطاهر، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول أفريقيا خارج مجال المحروقات: الفرص والتحديات ، مجلة الناقة للدراسات السياسية، (أكتوبر، 2019) ص 27

لقد أدركت الجزائر بأن مستقبلها الاقتصادي في الجهة الجنوبية من القارة الأفريقية لهذا عملت مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمالية خاصة دول الاتحاد الأوروبي بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الآن الجزائر لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا، من خلال فتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، بغية الخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن.¹

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل إقتصادي مع دول الساحل الأفريقي وذلك في إطار دعم التعاون جنوب جنوب، بدءا بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي، وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي، ويعتبر مشروع الطريق السيار العابر للصحراء من مشاريع التكامل الاقتصادي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر، وهذه تعتبر من أهم المشاريع الكبرى التي ساهت فيها الجزائر إفريقيا .

إن حجم تجارة الجزائر مع الدول الأفريقية لم يتجاوز 1٪ من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية، حيث سجل من سنة 2002 إلى 2007 معدل تجاري قدر بـ 1.694 مليار دولار، منها 859 مليون دولار للواردات (أهمها الكاكاو، البن، المعدات الكهربائية، المطاط...)، و 835 مليون دولار للصادرات (أهمها المحروقات التي قدرت بـ 751 مليون دولار) ومثل الشريك الأول للجزائر خلال هذه الفترة كل من: ساحل العاج (29٪ من التجارة)، تليها جنوب إفريقيا (12٪) نيجيريا ثم الكاميرون وبالارتكاز على الصادرات النفطية، أنشأت المؤسسة الوطنية للمحروقات سوناطراك شركات فرعية في غرب إفريقيا (SIPEX) في مالي، موريتانيا، النيجر²

¹ جريدة الحوار <https://bit.ly/3pxOFu0> (2021/12/28)

² Alaoui, « Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l' Algérie et de La Libye . »

لقد سجل الميزان التجاري بين الجزائر والدول الأفريقية 78 مليون دولار سنة 2016، وبلغت المبادلات التجارية بينهما 3.46 مليار دولار سنة 2018 و3.51 مليار دولار سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطور معدل التجارة مع القارة، لكنها لا ترقى للمستوى المطلوب، حيث إن 96 في المائة من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر و5 دول إفريقية فقط، وليس هناك إلا ثلاث مكاتب ربط وممثليات تجارية جزائرية في أفريقيا في كل من كوت ديفوار والسينغال والكاميرون، إلا أن نقص الخدمات اللوجستية وعدم مرافقتها من قبل البنوك سيحول دون تطوير خدماتها وتحقيق الأهداف المرجوة، ولقد مثلت واردات الجزائر من إفريقيا 4.03 في المائة خلال الشهر الأول لسنة 2020، مقابل 50.87 في المائة أوروبا، و28.03 في المائة لآسيا في حين الصادرات قدرت بـ 5.06 في المائة لأفريقيا و65.53 في المائة لأوروبا و20.98 في المائة لآسيا خلال الفترة نفسها، كما تعاني عجزا في الميزان التجاري مع كل من كوت ديفوار، مدغشقر، تنزانيا، السنغال، موزمبيق. ويرجع هذا الضعف الواضح للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأفريقية إلى نقص المعرفة بالأسواق الأفريقية من قبل النشطاء الاقتصاديين الجزائريين، الذين يقتصرون على المشاركة في المعارض بدلا من القيام بمبادرات تصدير فردية، وأيضا إلى التخوف من التهديدات الأمنية وحالة عدم الاستقرار الأمني فضلا على محدودية التحفيزات المؤسسية للانفتاح الفعلي للأسواق الأفريقية.¹

وبهذا نقول أن الجزائر اتخذت بعض المساعي الاقتصادية نحو القارة الأفريقية بغية تقوية هذه العلاقات غير أنها ما زالت في خطى ثابتة بالنظر إلى حجم المبادلات التجارية بينها وبين الدول الأفريقية ومحدودية العلاقات وهذا لعدة أسباب منها تعقد وتشابك التهديدات المحيطة إقليميا بالجزائر في الوقت الراهن، إضافة إلى ضعف النقل الجوي الجزائري الأفريقي، لذلك ينبغي زيادة نقاط الرحلات الجوية في أفريقيا وتطوير مجال النقل والطيران، حيث تساهم الروابط الجوية بدرجة أكبر في التقارب بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء.

2- العلاقات التونسية الأفريقية

قبل استقلال تونس انخرطت مع أشقائها الأفارقة في مقاومة الاستعمار والتميز العنصري، كما أولت بعد حصولها على سيادتها الكاملة أهمية خاصة لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع

¹ سمية رمدم، "الجزائر وأفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور"، متابعات إفريقية، ع15 ص56

جميع دول القارة، وبصفتها عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، لعبت تونس دورا رائدا في إرساء دعائم الإتحاد، وهي من الداعمين الرئسيين للعمل الإفريقي المشترك من خلال التزامها بأهداف وخطط الإتحاد الإفريقي الهادفة إلى إنشاء كيان متكامل ومزدهر وفضاء مستقر للشعب الإفريقي وللأجيال القادمة، وتحتضن تونس ثلاث هيئات تابعة للإتحاد الإفريقي وهي المعهد الإفريقي للإحصاء والمنظمة الإفريقية للملكية الفكرية والمركز الإفريقي للتميز للأسواق الشاملة. يضم الإطار القانوني الذي ينظم التعاون الثنائي مع بقية دول القارة أكثر من 300 اتفاقية تغطي مجالات الشراكة المختلفة. وتقدم تونس سنويا مئات المنح الدراسية الممولة بالكامل لفائدة الطلبة والمتكويين الأفارقة.¹

تسعى تونس لوضع استراتيجية متكاملة للتموقع في الفضاء الأفريقي، وتقوم هذه الاستراتيجية بالتركيز على محورين أساسيين هما المحور الديبلوماسية والمحور الاقتصادي، وهذا الأخير تسعى تونس من خلاله إلى تجاوز المبادرات الظرفية المتمثلة في البعثات الاقتصادية وإقامة معارض للمنتوجات التونسية، ويستوجب ذلك الاندماج في الفضاء الاقتصادي الإفريقي بتوفير آليتين ضروريتين وهما النقل الجوي والبحري والمنظومة البنكية، وقصد تنمية حركة المسافرين والبضائع، ينبغي توسيع شبكة رحلات الناقل الجوية الوطنية بعد إعداد دراسات جدوى بشأن فتح خطوط جديدة وتشجيع الخواص على المساهمة في ذلك، وفي مجال النقل البحري قد يكون من المناسب دعوة الناقلين الخواص إلى فتح خطين في اتجاه ميناء دوالا في الكاميرون في غرب القارة، وميناء جيبوتي، في القرن الإفريقي، بالإضافة إلى تحفيز القطاع البنكي على فتح فروع أو استحداث مؤسسة بنكية في أفريقيا لتسهيل التجارة والمعاملات المالية ورفد الصادرات التونسية نحو بلدان القارة.²

• العلاقات التجارية لتونس مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء:

بلغت صادرات تونس إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء سنة 2018 حوالي 1070.629 مليون دينار تة نسبي أما عن الواردات فبلغت خلال نفس السنة 162.738 مليون دينار، وتشكل كل من ساحل

¹ ندوة طوكيو الدولية للتنمية في أفريقيا TICAD، على الموقع: <https://www.ticad8.tn/content/4/tunisia-africa?locale=ar> (2023/09/13)

² مكانة أفريقيا في سياسة تونس الخارجية، على الموقع: <https://2u.pw/wikYR9O> (2023/09/13)

العاج والسنغال وأثيوبيا والكامرون أبرز الدول التي تستقبل الصادرات التونسية (50 بالمئة من صادراتها سنة 2018)

- سجلت سنة 2018 دخول حوالي 690 منتج تونسي إلى أسواق أفريقيا جنوب الصحراء ومن أهم هذه المنتجات:

جدول رقم (08) يوضح: المنتوجات التونسية نحو أسواق أفريقيا

المنتج	النسبة سنة 2018
المواد الصناعية والمواد المعدنية والفسفاط: لإسمنت والجبس.	47.8 بالمئة (511 مليون دينار)
المواد الغذائية والفلاحة: مستحضرات غذائية، مواد دهنية، زيوت حيوانية، عجائن، زيت الزيتون.	26.6 بالمئة (284 مليون دينار)
الصناعات الميكانيكية والإلكترونية: المجرورات والمقطورات وكابلات وأسلاك كهربائية	20.4 بالمئة (218 مليون دينار)
النسيج والملابس	3.6 بالمئة (38 مليون دينار)
مواد طاقة وزيوت تشحيم	1.3 بالمئة (13 مليون دينار)
الجلود والأحذية	0.2 بالمئة (2 مليون دينار)

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال مقابلة مع شفيق حجي سفير تونس بالجزائر، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:00، في مقر السفارة التونسية بالجزائر، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:00

كما سجل في السنوات الأخيرة ارتفاع حجم قطاع تصدير الخدمات، وفي إطار التوجه العام للحكومة التونسية الذي يقضي بمزيد من الإنخراط في السوق الأفريقية والإستفادة من فرص النمو فيها وتسهيل ولوج السلع التونسية إلى الأسواق الأفريقية، وفتح مجالات الإستثمار للفاعلين الإقتصاديين التونسيين قامت تونس خلال السنوات الأخيرة بتطوير الإطار القانوني الذي يربطها مع التجمعات الاقتصادية الأفريقية على النحو التالي:¹

¹ مقابلة مع شفيق حجي سفير تونس بالجزائر، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:00، في مقر السفارة التونسية بالجزائر، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:00

- تحصلت تونس صفة عضو ملاحظ في 04 جوان 2017 صلب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) وأبرم الجانبان مذكرة تفاهم في نوفمبر 2017 لتطوير العلاقات بين تونس ودول هذا الفضاء في مجالات متعددة على غرار الفلاحة والصحة والطاقة والطاقات المتجددة، والتربية، وتعد (CEDEAO) منطقة تجارة حرة ذات ثقل اقتصادي وديمقراطي هام يضم أكثر من 630 مليار دولار للناتج الداخلي الخام وأكثر من 350 مليون نسمة أي ما يعادل ربع سكان القارة الأفريقية
- انضمت تونس إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) بتاريخ 18 جويلية 2018 كما تم إيداع وثيقة الانضمام لدى الأمانة العامة للكوميسا في 20 جوان 2019، ورغم أهمية هذا التجمع الاقتصادي الضخم الذي يضم ثلث الدول الأفريقية وسوقا استهلاكية بحوالي 500 مليون نسمة لم تتجاوز الصادرات التونسية إلى دول الأعضاء في تكتل "كوميسا" 606.94 مليون دولار سنة 2016، وهو ما يمثل 1.76% من إجمالي الصادرات التونسية التي بلغت خلال نفس السنة 15.3 مليار دولار. أما الواردات، فلم تتجاوز 244.9 مليون دولار أي 0.48 من إجمالي واردات البلاد.
- انضمت تونس إلى منطقة التبادل الحر الأفريقية ZLECAF التي تدخل حيز التطبيق في جويلية 2020

وتمتلك تونس القدرة على الاندماج الاقتصادي في أفريقيا من خلال قطاعات ذات قيمة مضافة في مجال الخدمات كالسياحة الاستشفائية والتعليم العالي والهندسة والاستشارات، ففي مجال التصدير نحو أفريقيا تحتل تونس المرتبة 29 في مستوى القارة وفي ميدان الاستثمار تحتل المرتبة 28 في ما يخص جاذبية الاستثمارات الخارجية، على الرغم من بيئة قانونية تعتبر الأكثر تحفيزا في أفريقيا.

❖ العلاقات التجارية لليبيا مع دول أفريقيا جنوب الصحراء:

إن اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالقارة الأفريقية ترجع جذورها إلى بداية قيام ثورة سبتمبر سنة 1969، وحرصت ليبيا منذ ذلك التاريخ على تقديم دعمها بشتى الوسائل والطرق لأفريقيا في مختلف المجالات ولعل الإدارة الاقتصادية كانت وتضل على رأس تلك الأدوات التي تم تسخيرها لتوطيد

العلاقات الثنائية بين ليبيا وشعوب القارة السمراء. وهذه العلاقات أخذت بعدين: الأول عن طريق التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وما انبثق عنها من مؤسسات، أما البعد الثاني فتمثل في التعاون وتطوير العلاقات الثنائية مع دول القارة وقد قامت ليبيا بدعمها لحركات التحرر، ومقاومة التمييز العنصري، والدعوة إلى استقلالية القارة وعدم الاعتماد على القوى الأجنبية في القيام بعملية التنمية. فيما يخص العلاقات الاقتصادية يعتبر النفط أداة اقتصادية استراتيجية هامة في يد ليبيا ساعدت في بناء علاقات اقتصادية قوية مع إفريقيا، وشملت شملت هذه العلاقات المساعدات وإقامة اتفاقيات استثمار مشتركة¹:

- ففي مجال المساعدات -وعلى سبيل المثال لا الحصر- قامت ليبيا بتاريخ 1999/9/6، بدفع مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهي عبارة عن مستحقات متأخرة لبعض الدول الأفريقية، تجنبا لحرمانها من التصويت في المنظمة، وهي أفريقيا الوسطى، وجزر القمر وغينيا وليبيريا، والنيجر، وساوتومي، وجزر سيشل، كما قامت ليبيا بمنح قروض استفادت منها 27 دولة أفريقية منها أنغولا بمبلغ قدره 150 مليون دولار والنيجر 95 مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي.
- أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين ليبيا وبعض الدول الإفريقية حيث عقدت اتفاقا مع الزائير لتمويل مشاريع مختلفة كإنشاء الطرقات بلغت ميزانيته حوالي 100 مليون دولار، كما تم إنشاء مؤسسة مختلطة أثيوبية- ليبية لاستغلال مناجم النحاس بأثيوبيا تساهم ليبيا في أكثر من النصف في رأسمالها.

وفي إطار العلاقات الثنائية الإفريقية الليبية قامت أيضا ب:²

- اشتركت ليبيا في إقامة مشاريع اقتصادية في مختلف البلدان الإفريقية حيث شاركت فيما يزيد على عشرين مشروعاً مختلطاً ليبيا إفريقيا انشئت لتطوير القطاع الزراعي وتقوم به الشركة العربية للاستثمارات الخارجية.

¹ فتحي معتوق أمحمد، المتغيرات الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990/2003، الجماهيرية الليبية، مجلس الثقافة العان

2008، ص 22

² ليبيا تعزز توجهها الأفريقي اقتصاديا ، البيان. على الموقع: <https://2u.pw/CeL4Cjg> (2023/09/19)

- وقدمت ليبيا مساعدات ورؤوس أموال تحت تصرف بعض الدول الإفريقية وقدمت قروضا طويلة الامد من الحكومات بشكل اسهامات مباشرة في تكوين رأس المال، كما كانت هناك مساعدات في شكل قروض وهبات او اسهامات في تشييد مؤسسات في العديد من الدول الإفريقية التي ترتبط مع ليبيا باتفاقيات صداقة وتعارف وحسن جوار. وأقامت كذلك ليبيا مشاريع مختلطة في قطاعات اخرى في العديد من الدول الإفريقية.
- وساهمت ليبيا من خلال المصرف العربي الخارجي وشركة الاستثمارات الخارجية في العديد من المشروعات الاقتصادية والانمائية في دول افريقية بغية الاكتفاء من المساعدات وعدم اللجوء إلى مؤسسات او دول استعمارية تنهب خيرات افريقيا.
- اما في مجال المساعدات العينية فقد خصصت ليبيا مبالغ لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها من الانشاءات ومن ضمن هذه الاتفاقيات كان مع أوغندا حيث حصلت حكومة اوغندا على قرض يقدر بـ 3 ملايين دولار كمساعدة لها بعد ان قامت امريكا بسحب مساعداتها لأوغندا في محاولة من امريكا لخلق مشاكل اقتصادية، وكذلك قامت مع النيجر بإنشاء خط جوي يربط بين شمال افريقيا واوروبا مما يسهل حل مشاكل نقل الحجاج والسياح والمسافرين، وعقدت ليبيا مع الصومال اتفاقية اليد العاملة الفنية الصومالية في ليبيا والعمل فيها، و وقعت اتفقا مع افريقيا الوسطى بموجبه تم تسهيل المبادلات التجارية بين البلدين وتبادل السلع بينهما، وكذلك تم توقيع اتفاقية اخرى تتعلق بالمواصلات البريادية والسلكية واللاسلكية بين المؤسسات المشتركة في البلدين... إلى غير ذلك

وتراعي ليبيا في علاقاتها مع الدول الإفريقية:¹

- ✓ استثمار الموارد الطبيعية التي تتوفر في القارة في اطار المشاركة الاقتصادية بعيدا عن الاحتكار والتبعية الاقتصادية.
- ✓ منافسة الاستثمارات الاجنبية في القارة الإفريقية وايجاد مصادر للمواد الخام للصناعة الليبية.

¹ ليبيا تعزز توجهها الأفريقي اقتصاديا ، البيان. على الموقع: <https://2u.pw/CeL4Cjg> (2023/09/19)

✓ دعم خطط التنمية والمساهمة في تصحيح الخلل في موازين المدفوعات لدى الدول وليبيا مقدمة على توسعات وشركات مشتركة في ظل التوجهات الليبية للاستثمار في شتى القطاعات بنسبة تزيد على 65% من حجم الاستثمارات الليبية في الخارج.

❖ العلاقات التجارية للمغرب مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء:

تعتبر أفريقيا أولوية من أولويات الدبلوماسية المغربية وقد جعل الدستور المغربي العمق الأفريقي ضمن المجال الإستراتيجي الثالث إلى جانب بناء الإتحاد المغربي، وذلك في سعيه الحثيث لتوسيع شركائه وحضوره الإقليمي في أفريقيا، لقد أصبح توجه المغرب واضحا في سياسته الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد توجت هذه الاستراتيجية الجديدة بمجموعة من الإنجازات المهمة، و تأتي الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من الدول الإفريقية ضمن المسعى المغربي الجديد الذي يجعل من التعاون مع القارة السمراء خيارا استراتيجيا على جميع المستويات، وقد عاد المغرب سنة 2017 إلى منظمة الإتحاد الأفريقي وحصل على العضوية في مجلس الأمن والسلم الأفريقي بداية من سنة 2018، إلى جانب تقديمه طلب الإنضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى توسيع مشاريعه الإستثمارية في العديد من دول غرب أفريقيا.¹

يأتي المغرب في المرتبة العشرين على صعيد الاستثمارات في أفريقيا وقد انصبت العلاقات الثنائية بين المغرب ودول أفريقيا جنوب الصحراء على تدعيم المبادلات التجارية بين المملكة المغربية والدول الأفريقية وبالرغم من النمو الذي سجلته فتبقى هذه المبادلات محصورة في بلدان غرب أفريقيا، وتعتبر دولة الكوت ديفوار أول شريك أفريقي للمغرب²

إن المغرب حاضر وبقوة في غرب أفريقيا كمستثمر أين توجد العديد من قطاعات الاقتصاد المغربي حيث أن 62.9% من الإستثمارات الخارجية المغربية تتم داخل القارة الأفريقية وهو المستثمر الأول في الجزء الغربي من أفريقيا، وتعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الشريك التجاري الأول للمغرب، فالعلاقات المغربية الأفريقية تتميز بروابط عمرها قرون، وتاريخ مشترك يتميز بتبادل قيم الإسلام وامتداد الزوايا، كان المغرب من أوائل الدول المستقلة في أفريقيا، وهو أحد مؤسسي منظمة

¹ إدريس بحير، البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الأفريقية، المركز الديمقراطي العربي، كتاب جماعي، أبعاد دول المغرب الكبير في

أفريقيا " التحولات والتحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية، (2020) ص 171

² Alain Antil . " Le Royaume de Maroc et ca Politique Sub-Saharienne , " Institut Français des Relations Internationales (IFRI)Novembre 2003,)FDP(sur : www.google.com

الوحدة الأفريقية، بتنظيم مؤتمر الدار البيضاء في عام 1961 الذي ساهم تاريخيا في بناء التعاون الأفريقي.¹

وتتركز أهم الصادرات المغربية وواراداتها مع أفريقيا أساسا في موارد الطاقة والصناعة الغذائية حوالي 50% من واردات المغرب من أفريقيا تشمل مواد غذائية و46% منها مواد طاقوية وحوالي 54% من صادراتها نحو أفريقيا تشكل من مواد غذائية و15% منها منسوجات لكن صادرات المغرب نحو أفريقيا من مواد الصناعات الغذائية من إجمالي ما تستورده أفريقيا لا يمثل سوى 0.7 بالمئة من واردات أفريقيا من الموارد الغذائية وحوالي 3.7% من إجمالي صادرات المغرب الخارجية من هذه الموارد، أما صادرات النسيج المغربي فلا تمثل سوى 0.5% من واردات أفريقيا في هذا المجال وحوالي 0.8 بالمئة من إجمالي صادرات النسيج المغربي نحو الخارج أما الموارد الكيماوية فلا تتجاوز 0.2% من واردات أفريقيا في حين تمثل 1.6% من إجمالي صادرات المغرب الخارجية²

إن العلاقات المغربية الأفريقية تتميز بثلاث فترات رئيسية:³

- الفترة الأولى: فترة حكم محمد الخامس: وتميزت هذا الفترة بتعزيز الشراكة مع البلدان الأفريقية في جهد الكفاح ضد الاستعمار.
- الفترة الثانية، في عهد الملك الحسن الثاني، وتميزت بظهور التوترات وتهدة العلاقات مع القارة بسبب حرب الاستقلال الموريتانية والحرب ضد الجزائر وقضية الصحراء الغربية.
- الفترة الثالثة والأخيرة، وهي الفترة التي نشهدها حاليا، وتتميز بدنامية كبيرة في العلاقات المغربية الإفريقية، ينتهج فيها المغرب سياسة واقعية مع شركائه الأفارقة بهدف إقامة تعاون اقتصادي للتغلب على المشكلات التي يطرحها ملف الصحراء ، وأزمة المالية العامة في البلدان الأفريقية وانفتاحها على العولمة، فسياسة المغرب التي تسود اليوم تقوم على إقامة تعاون جيد بين دول جنوب الصحراء.

لقد أصبح المغرب المستثمر الإفريقي الثاني في القارة بعد جنوب إفريقيا. وتتميز هذه الاستثمارات، المنجزة من قبل المؤسسات العمومية والقطاع الخاص في أكثر من 25 بلدا، بتنوع قطاعي، خاصة في

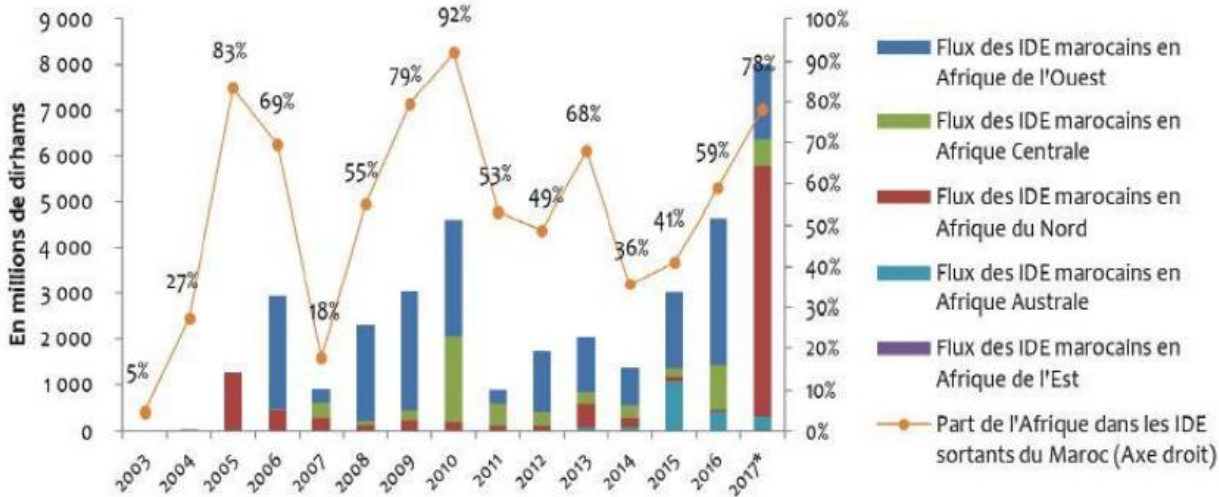
¹ إدريس بحير، مرجع سابق، ص 172

² Petra Patty, "Maghrebian Propects in Africa : Morocco." (PDF) in : <http://www.m.edu/Nebenc/FPA/>.

³ إدريس بحير، مرجع سابق، ص 172

القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (البناء، العقارات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات البنكية، الطاقة والمعادن، النقل، الصيدلة، الماء الصالح للشرب و التعليم العالي الخاص...) كما يرافق هذه الاستثمارات المغربية في إفريقيا نقل للخبرة المغربية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة، كما تملك المغرب اليوم أكبر ثلاثة أبنك تجارية مغربية: التجاري وفابنك، البنك المركزي الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية (من خلال البنك الأفريقي) في أكثر من عشرين دولة إفريقية، وتساهم بشكل مباشر في تطوير النظام المالي الإفريقي. و يزيد هذا التواجد للأبنك المغربية من تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات الأخرى، مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية، حيث تؤمن هذه الخطوط أكثر من 23 خطا بين الدار البيضاء و مدن أخرى من القارة، تسعى استراتيجيتها لتطوير خطوط الطيران لجعل المغرب مركزا إفريقيا منفتحا على أوروبا وأمريكا ويشارك المغرب كذلك في عدة مشاريع تنموية في مجالات شتى، خاصة تلك المتعلقة بالكهرباء وتسيير الموارد المائية والسقي والبنيات التحتية الأساسية والصحة والفلاحة والطاقة والمعادن.¹

الشكل رقم (06) يوضح: حجم تدفق الاستثمارات المغربية في الفضاء الأفريقي ما بين 2003/2017



المصدر: فاتح يوسف، العامل الاقتصادي في علاقة المغرب بالتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence، م.2، ع.3، (أكتوبر 2019) ص 84

¹ وزارة الاقتصاد والمالية، "ملف العلاقات المغرب- أفريقيا"، مجلة المالية، ع.28 (2015) ص 6

لقد بلغت الاستثمارات المغربية داخل القارة الأفريقية حوالي 37 مليار درهم إلى حدود 2017 وهي تشكل ما يقارب 60% من مجموع هذه الاستثمارات، بحيث تستحوذ منطقة غرب إفريقيا على ما يقارب 55% منها وتليها منطقة شمال إفريقيا بنسبة 25% وبعدها منطقة وسط إفريقيا بـ 15%، ثم منطقة جنوب إفريقيا بنسبة تقدر بـ 5%. إن مبدأ التدرج نقل المغرب على مستوى الاستثمارات من سياسة التركيز إلى سياسة الانتشار داخل الفضاء الأفريقي، فهي متواجدة اليوم بثلاثين دولة إفريقيا بنسب مختلفة إلا أن لها وقع مباشر على هذه الدول بشكل عام وعلى ودول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا بشكل خاص.¹

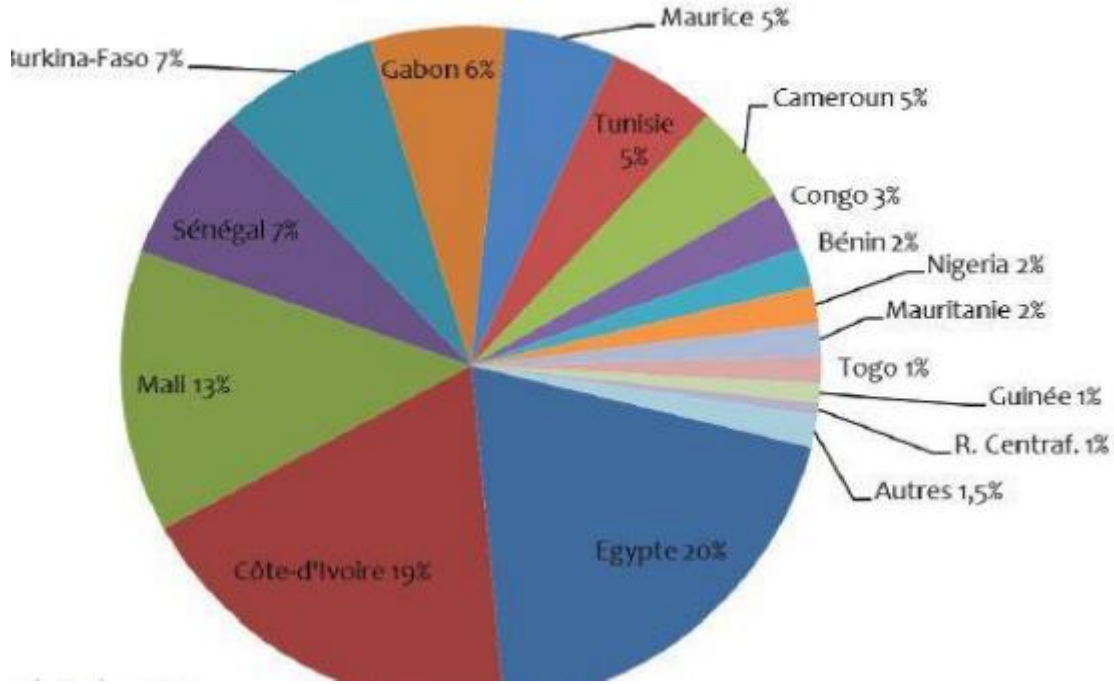
تستخدم المغرب سفاراتها في الدول الأفريقية للعب أدوار رئيسية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية خارج المغرب والتي لديها القدرة على التدخل محليا لتعزيز صورة البلاد. والغرض منها هو تشجيع التجارة في البلدان التي يتم اعتمادهم بها وتوجيه رأس المال الأجنبي إلى السوق الوطنية، حيث يوجد لديها 25 تمثيل دبلوماسي في إفريقيا، بما في ذلك 21 تمثيلا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى بعض السفارات مستشارون اقتصاديون تتمثل مهمتهم الرئيسية في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للمملكة في دول الاعتماد، هؤلاء المستشارون الاقتصاديون هم اللاعب الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية الثنائية، ويلعبون دورا أساسيا في دعم الأعمال المغربية. ومع ذلك، فإن الدور الذي لعبه هؤلاء المستشارون والقيمة المضافة التي يجلبونها للدبلوماسية الاقتصادية المغربية لا يزال غير معترف بها بالنظر إلى سرية مهامهم وعدم كفاية الموارد المتاحة لهم.²

¹ فاتح يوسف، العامل الاقتصادي في علاقة المغرب بالتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، Journal of the Geopolitics and

Geostrategic Intelligence، م.2، ع.3، (أكتوبر 2019) ص 84

² 1 Le Maroc et l'Afrique Pour une mobilisation nationale d'envergure Ouvrage collectif réalisé par les équipes de l'Institut Amadeus sous la direction de Brahim FASSI FIHRI, page 106

الشكل رقم (07) يوضح: التوزيع الجغرافي للاستثمارات المغربية داخل الفضاء الأفريقي



المصدر: فاتح يوسف، مرجع سابق، ص 85

إذا ما استثنينا مصر التي تعتبر في النصف الشمالي من القارة الأفريقية تعتبر الكوت ديفوار أكبر دولة تستثمر فيها المغرب بنسبة 19% ثم مالي بنسبة 13% والسينغال بمعدل 7% وبعدها بوركينا فاسو 7%

رغم اعتماد المغرب على سياسة الانتشار في القارة الأفريقية إلا أن النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات تستحوذ عليها الدول التي تعتبر محاور استراتيجية بالنسبة له في منطقة التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، بمعنى آخر أن المغرب يتجه أكثر صوب الدول الفرنكوفونية على حساب الدول الأنجلوسكسونية على اعتبار أن المغرب تربطه علاقات متميزة مع غالبية هذه الدول وخصوصا منذ انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقية، إضافة إلى أنه عضو فاعل في المنظمة العالمية للفرنكوفونية وهو الأمر الذي يسهل على المغرب تعزيز العلاقات الثنائية التي تربطه مع هذه الدول وتنشيط عملية الدبلوماسية الاقتصادية الهادفة للترويج للصادرات والاستثمارات على المستوى الثنائي والمتعدد.¹

¹ يوسف صديقي، "استراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسع المجال وتعدد الفاعلين"، مجلة سياسات غربية، ع. 17، (2015) ص 56

إن العلاقات المغربية الأفريقية مازالت تحتاج إلى مقاربات ومعالجات استراتيجية، لإستعادة النشاط والحيوية إلى هذه العلاقات التاريخية بما يخدم المصالح المشتركة وذلك عبر برامج وخطط تعتمد العالمية لتطوير اقتصاديات الطرفين فلا تعاون ناجح ولا آثار جيدة ولا نتائج يمكن النظر إليها دون أن يأخذ كل طرف بعوامل تقوية ذاته، فليس هناك تعاون بين عجز وضعف، فدواعي التعاون الآن أصبح أكثر من الضروري و أكثر حاجة عن ذي قبل، وخاصة في إطار المتغيرات الدولية المتعاطمة، لذلك يجب استرجاع تلك الدواعي ووضعها على رأس أي قائمة عمل مشترك، لتتمكن من خلالها أن تجمع عناصر القوة وتعزز من مؤسساتها، وهذا التعزيز يمكن أن يأتي في إطار تفعيل سوق مشتركة وخروجها لحيز التنفيذ، وتكون دعامة اقتصادية قوية تتعامل بها كجماعة، حتى ولو تعامل أعضاؤها فرادى فسوف تتوافر لهم عناصر القدرة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للأبعاد الاقتصادية للعلاقات المغربية الإفريقية من خلال الأهمية الاقتصادية للقطبين المغربيين الإفريقي وكيفية تطور ونشأت هذه العلاقات ومحدداتها الأساسية وصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

- 1- إن الصلات بين الدول المغربية ودول جنوب الصحراء لم تكن وليدة الدول المركزية التي قامت في بلاد المغرب عقب الفتح الإسلامي والتي سعت إلى تفعيل دورها التجاري بين أفريقيا والدول الأوروبية، ولكن يمكن إرجاعها إلى عهود غابرة على الأقل في عهد الإمبراطورية الرومانية.
- 2- تتمتع دول المغرب العربي بأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية بسبب تميزها بثرواتها النفطية الكبيرة ومواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي المهم، وهذا ما يجعلها محل إهتمام الدول الإفريقية لإنشاء علاقات وشركات استراتيجية معها في مجالات متعددة.
- 3- إن الدور الإستراتيجي الذي تحظى به دول منطقة المغرب العربي، نابع من موقعها الجيوستراتيجي المتميز ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة لدول أفريقيا، كمنطقة للاستثمار والتبادل التجاري وكذلك كسوق تضم دول من جميع أنحاء العالم باعتبارها بوابة البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية
- 4- يعتبر الشريط البحري المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني دول أفريقيا جنوب الصحراء باعتباره منفذ لتصدير المنتجات خاصة النفط نحو أوروبا.
- 5- إن إهتمام الدول المغربية بالعلاقات الاقتصادية مع أفريقيا بدأ متأخرا نسبيا، حيث أن هذه الدول نتيجة لطبيعة نشأتها كان جل اهتمامها، واهتمام شعوبها وحكوماتها يتركز على تكوين علاقات سياسية، والإهتمام بقضايا التحرر والإستقلال والسيادة، وكل ما يعبر عن تلك المظاهر حتى تستطيع الدول إثبات وجودها واستقلالها وحضورها الدولي.

الفصل الثالث:

المعوقات والتحديات الاقتصادية

للعلاقات المغربية الأفريقية

تمهيد:

يقصد بالتحديات والعوائق جميع المتغيرات و الأحداث التي تجري على المستويات الداخلية و الدولية والتي يمكن أن تؤثر سلبا - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على العلاقات المغربية الأفريقية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن تسليط الضوء على بعض المعطيات والوقائع الداخلية والخارجية، في شقيها الإقليمي والدولي التي تعيق مسار هذه العلاقات وتواجه تقوية وتوثيق أو اصر التعاون بينها وتحول دون تقدمها وتطورها، ونظرا لكثرة وتشعب تلك المتغيرات والأحداث ، حاولنا تصنيفها بحسب مجالها الجغرافي إلى تحديات داخلية تخص دول المغرب العربي في حد ذاتها كقطب، و تحديات خارجية تخص التدخلات الأجنبية واستراتيجيات الدول الكبرى في المغرب العربي وأفريقيا، على اعتبار أن العلاقات العربية الأفريقية لا يمكن تطويرها وتنميتها في شتى المجالات إلا من خلال تفهم طبيعة المعوقات التي ما زالت تحول دون تعزيزها، لهذا يأتي هذا الفصل من الدراسة لتحليل النواحي الأساسية المسؤولة عن ثبات وتأخر علاقات التعاون المغربية الأفريقية إذا ما قورنت مع حاجة الطرفين في تجسيد أو اصر التعاون في ظل التنافس الدولي والمشاريع الاستراتيجية من قبل الدول الكبرى، تجاه القارة الأفريقية وكذلك تحقيق الأفضل لشعوبهم، وبناء على ذلك، يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية الأفريقية بتقسيمها حسب المجالات الموضوعية إلى تحديات سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، و ثقافية.

المبحث الأول: التحديات الداخلية لدول المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء

هناك اتفاق عام في الأدبيات الاقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب الدول النامية خاصة منها الأفريقية في التعاون الاقتصادي هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة لهذه العلاقات ولو بدرجات متفاوتة . وإن نجحت البعض منها كانت ذات نتائج محدودة للغاية، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على دول المغرب العربي في علاقتها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتبرها العديد من النقائص والمشاكل والتحديات التي تحول دون توطيد وتنمية علاقاتها وتحد من تطورها وتحقيق الاستفادة المثلى التي تخدم الطرفين بإعاقه تعميق العلاقات، وقد تنوعت هذه التحديات ما بين تحديات خاصة بالدول المغربية وأخرى متعلقة بالدول الأفريقية نفسها.

المطلب الأول : التحديات المتعلقة بدول المغرب العربي

لقد عجزت دول المغرب العربي على تحقيق اتحاد مغاربي ناجح بالرغم من أن هذه الدول من حيث المساحة الجغرافية تعتبر كبيرة جدا ما يؤهلها بأن تكون تكتلا إقتصاديا قويا نظرا لما تحتويه بعضها من مخزون هام للثروات الطبيعية كالنفط و الغاز و الفوسفات وغيرها من الموارد، إلا أن هذه الدول عجزت تمام العجز عن إنشاء منطقة تجارية و مالية موحدة أو إنشاء عملة و بنك مركزي مشترك قادر على مجابهة الأزمات و تحقيق الاستقرار، فعلى الرغم من المجهودات الطموحة لبعض حكومات تلك الدول من أجل إقامة تكتل إقليمي، إلا أنها فشلت في معظمها نظرا للخلافات الداخلية بين تلك الدول، والصراعات الجوهرية في المواقف السياسية والإقتصادية خاصة بين الجزائر و المغرب من جهة و موريتانيا و بقية دول الإتحاد من جهة أخرى، وبما أن المغرب العربي فشل إقليمياً (تكوين كيان إقليمياً)، فلا يمكنه أن ينجح في العلاقات بين الأقاليم، أو التجمعات الدولية، وقبل تحديد أهم التحديات التي جعلت من المغرب العربي دول متفرقة غير متحدة لا تتعامل بكتله واحدة مع الدول والاتحادات الأخرى نتطرق الى أهم التحديات التي تعاني منها هذه الدول واهم الإصلاحات التي قامت بها.

1/التحديات الاقتصادية الكلية للبلدان المغربية: تتميز الاقتصاديات المغربية باختلالات في

التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية وعجز في الموازين التجارية وتزايد معدلات البطالة وضعف الإنتاجية وتدهور مستويات التنافسية وتزايد تكاليف أداء الاقتصاديات الوطنية في ظل منظومة

إدارية بطيئة ورتيبة، ونظم قضائية ضعيفة، ومؤسسات مصرفية عتيقة، ومنشآت صغيرة تلعب على الإستيراد والتصدير¹

تسجل الدول المغربية نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية، بالرغم من اختلاف أوجه نمو إقتصادياتها:²

- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم، الفوسفات... الخ)
- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي.
- وضعية اقتصادية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي ومنتظم لامتصاص مشاكل الفقر والبطالة
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج : تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية والمالية للبلدان المغربية مرتبطة بالظرف الدولي الذي يطبع السوق البترولية في حالة الجزائر وليبيا والصادرات الزراعية والمنسوجات بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس.

وتتميز دول المغرب العربي بتشابه إقتصادياتها، وبمواجهتها منافسة شديدة من الدول الأوروبية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط نظرا لتشابه المنتوجات الزراعية للدول المغربية وهذه الدول الأوروبية وذلك بحكم التشابه المناخي، وكما تتميز بالتبعية للغير، بسبب عجزه عن تلبية حاجياته الغذائية، وبالتالي أصبحت الدول المغربية تستورد حاجياتها الأساسية من الدول الأخرى وهذا ما انجر عنه عدم القدرة على توفير الأمن الغذائي وهو ما أدى إلى استنزاف جزء كبير من إيراداتها من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلال في التوازنات المالية والاقتصادية، مما دفع البلدان المغربية إلى الاستدانة من البنوك الدولية بنسب فوائد مرتفعة من أجل توفير الغذاء وشراء

¹ صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم لإقتصادية وعلوم

التسيير، ع2(2003) ص 33

² Djamel-Eddine Guechi, l'Union du Maghreb Arabe : Intégration régionale et développement économique(Alger : Casbah Editions,2002) p 70.

المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة بها ومن ثم تراكم المديونية،¹ وأضحت الإقتصاديات المغربية رهينة سياسات إدارة أزمة المديونية التي تطورت مشروطيتها وأثرت على الأداء الاقتصادي كما هو مبين في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (09) يوضح: نسبة المديونية لدول المغرب العربي من سنة 2011 إلى سنة 2019

الدولة	المديونية (%)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0.10	0.07	0.10	0.08	0.08	0.04	0.09	0.10	0.08	0.10
تونس	2.01	2.25	1.53	1.90	1.12	1.50	1.98	1.96	2.45	2.45
المغرب	1.45	1.53	1.91	2.08	1.53	2.04	2.26	0.71	0.64	0.64
ليبيا	1.84	0.11	0.20	0.50	0.54	0.67	1.10	0.57	0.59	0.59
موريتانيا	5.78	6.27	4.19	4.11	5.50	4.89	4.35	6.13	5.29	5.29

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لبيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الديون الخارجية في الدول المغربية كمجموعة شهدت ارتفاعا لافتا خلال العام 2019 مقارنة بسنة 2018 في معظم الدول عدا المغرب وموريتانيا ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة اعتماد بعض الدول على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز وهذا بسبب الأزمة التي حدثت في العالم بانتشار جائحة كورونا التي شلت الإقتصاد العالمي وتسببت في أزمات لكثير من الدول منذ بداية عام 2020،

أما على صعيد الدول فرادى فقد أثرت جملة من التطورات على وضع المديونية العامة الخارجية خاصة في تونس وموريتانيا اللتان لهما أكبر نسبة للديون مقارنة بالدول المغربية الأخرى حيث ارتفعت نسبة المديونية في تونس من 2.01% سنة 2011 إلى 2.25% سنة 2012 وقد ازداد الدين الخارجي لها بشكل كبير سنة 2019 ليصل إلى 2.45 وهي تعتبر أعلى نسبة مقارنة بالأعوام السابقة، أما بالنسبة للمغرب فقد شهدت السنتين 2018 و2019 انخفاضا كبيرا في نسبة الديون حيث

¹ محمد عادل قصري، " تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة"، مجلة الحقوق

والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية - ص 237

انخفضت من 2.26% سنة 2017 لتصل الى 0.64% سنة 2019 وهذا بسبب اعتماد المغرب على مصادر التمويل المحلية مقارنة بمصادر التمويل الخارجية، وفي المقابل نجد أن الجزائر في وضع جيد مقارنة بالدول المغربية الأخرى وذلك بفضل إتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الإقتراض الخارجي التي بدأتها منذ عام 2004، أما ليبيا فنسبة ديونها متذبذبة ترتفع وتنخفض من سنة إلى أخرى وقد سجلت أعلى نسبة ديون في سنة 2011 حيث وصلت إلى 1.84 باعتبار هذه السنة بداية للحراك الليبي والإنفلات الأمني فيها.

عموما تعاني الإقتصادات المغربية، دون استثناء من ضعف صادراتها الصناعية أولا، ومن ضعف القيمة المضافة من تلك الصادرات ثانيا، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية، حيث يلاحظ تركيز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط و الغاز، فالدول المغربية في وضعها الراهن، لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الإنتاجية فيها والجدول التالي يبين أهمية كل قطاع في بلدان المغرب الثلاث (تونس الجزائر والمغرب)

الجدول رقم (10) يوضح: نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام

القطاعات	البلد		
	صناعة	خدمات	فلاحة
تونس	31.9	49.8	18.3
الجزائر	62	29.1	8.9
المغرب	19.8	35.5	44.6
موريتانيا	29	42	42

المصدر: علي الشابي "الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغربي" ندوة المغرب العربي والتحوليات الإقليمية.

الراهنه" (الدوحة: فيفري 2013)، ص 03

تتصف مكونات النواتج المحلية لأقطار المغرب العربي بعدم فاعلية القطاع الصناعي وهو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، بل إن طبيعة هذا القطاع تتوقف عند العمليات الاستخراجية، فمثلا لم تتطور الصناعات اللاحقة للنفط والغاز في الجزائر وليبيا وكذلك الحال بالنسبة للحديد في موريتانيا، والفوسفات بالنسبة لتونس والمغرب، كذلك تعاني كافة الأقطار من ضعف المكونات التقنية في الإنتاج والذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية، ومن الملاحظ أن هناك الإمكانيات المتاحة لتطوير القطاع الزراعي في المغرب والجزائر، والصيد البحري في كافة أقطار المغرب العربي، إلا أن الفجوة الغذائية تظهر بوضوح في الكميات المستوردة من الحبوب واللحوم وبقية المواد الغذائية لهذه الأقطار ويستدعي ذلك دراسات معمقة وجادة في هذا المجال الهام.¹

كما تتميز معظم الاقتصادات المغربية بأنها شبه ريعية بحيث ازدادت فيها أهمية الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية للثروات البترولية والغازية والمعدنية وأضحى تشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي، كما تعاني معظم اقتصادات الأقطار المغربية من تطور آليات الفساد الاقتصادي التي أصبحت تعيق تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية اللازمة للتأهيل الاقتصادي²، تعاني كذلك من مشكلات هيكلية كالبطالة الظاهرة والمقنعة، ومعدلات التضخم المرتفعة، مما يتسبب في ضعف دخول الأفراد، بالإضافة إلى عدم معالجة مشكلات توزيع الدخل بتبني السياسات الملائمة لذلك.

إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي إقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، مع المتغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الإقتصاديات للصدمات الخارجية وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري، فمؤشرات النشاط الاقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تجذر التبعية لإقتصاديات الدول المتقدمة وبالتالي فإن إنفكاك هذه التبعية لا يمكن إلا بترتيبات إقليمية³

إذا فرغنا من التفاوت بين الإقتصاديات المغربية ذاتها وفيما بينها إلا أنها تشترك جميعا بخاصية هيكلية واحدة بالنسبة لمنظومة الاقتصاد العالمي، هي أنها إقتصاديات تابعة، من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الإختلاف يكمن في شكل هذه التبعية وطريقتها من اقتصاد لآخر، بمعنى آخر فإن الإختلاف بينها يكمن في عمق التبعية، لأن البنى الإنتاجية والعلاقات السائدة إنتاجيا في هذه

¹ بن موسى بشير، سياسات تفعيل التجارة البينية-دراسة حالة دول المغرب العربي- مذكرة ماجستير. (جامعة الجزائر3: كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2012، ص51

² صالح صالحي، مرجع سابق، ص35

³ عفاف لومايزية، زهية خياري، تجربة التكامل الاقتصادي المغربي في ظل الشراكة الأجنبية المغربية، مجلة الاقتصاد

والقانون، ع.03 (ديسمبر 2018) ص77

الإقتصاديات غير متطورة إلى الحد الذي يسمح لها بتحقيق تنمية إقتصادية شاملة مستقلة بواسطة استخدام مواردها الاقتصادية والبشرية المتاحة وأن تلك البنى، مسيطر عليها من مراكز النظام الاقتصادي العالمي بطرق مباشرة وغير مباشرة تعيق تحقيق التنمية وضمان استدامتها، فتغير بنية هذه الاقتصاديات إنما يرتبط بهيكلين متداخلين بشكل شديد، الأول هو هيكل الاقتصاديات المغربية ذاتها وفيما بينها، والثاني هو هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وضمن هذين الهيكلين المتبادل بينهما، فالتبادل الموجود حتما بين الهيكلين لكن شروطه وظروفه هي التي تختلف دائما، ووفقا لذلك نستطيع القول بأن تفعيل الإمكانيات يرتبط بتغيرات هيكلية لها صفة تفاعلية بين حركية الاقتصاد العالمي والإقتصاديات المغربية¹

خلاصة ما سبق يمكن القول أن البنية الاقتصادية لدول المغرب العربي تتصف باعتمادها على تصدير مادة أو أكثر من المواد الخام، وهي إقتصاديات تابعة لدرجة كبيرة باقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوروبا، الأمر الذي يجعل صادراتها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، خاصة أسعار النفط الذي يعتبر المكون الأساسي في صادرات كل من ليبيا والجزائر. كما تعاني كافة القطاعات باقتصاديات هذه الأقطار بضعف الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والزراعة، وبالرغم من تحسن وضعية اقتصاديات أقطار المغرب العربي في بعض المؤشرات، إلا أن أقطار هذه المنطقة لا يمكن اعتبارها استثناء بالنسبة لأوضاع الدول النامية في منطقة أخرى.

التجارة البينية لدول المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، لما تمثله نسبة التجارة الخارجية في مجمل ناتجها المحلي الإجمالي ولذلك فإن قطاع التجارة الخارجية يعتبر من القطاعات الهامة التي يعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك ينبغي التركيز على تدعيم التجارة البينية فيما بين دول المغرب العربي من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة، ولكن ما هو ملاحظ على بعض صادرات دول المغرب العربي ليبيا - الجزائر مثلا أنها تعتمد اعتمادا رئيسا على تصدير مادة أولية قابلة للنضوب وهي النفط الخام، مما جعل اقتصاديات هذه الدول تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق الدولية، وهذا كله يترجم الخطوات المتواضعة والمبادلات المتلاشية والحجم الضئيل الذي سجلته التجارة البينية للدول المغربية في سبيل إنشاء وحدة اقتصادية متكاملة تجابه الظروف والمتغيرات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية لعالمية الراهنة.

¹ لربيع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، ع06 (2015) ص166

تتميز المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي بمحدوديتها، سواء في بداية التجربة أو في الوقت الحالي، إذ لا تتعدى نسبة 4% وهي ضعيفة جداً¹، في حين نجد مبادلاتها مع دول الإتحاد الأوروبي تصل إلى 80% وإذا ما قارناها بالمبادلات البينية بين دول الإتحاد الأوروبي والتي تصل إلى 50% من حجم تجارتها الخارجية نلمس مدى ضآلة حجم التبادل التجاري البيني في اتحاد المغرب² مقارنة بالتجمعات التكاملية الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي (عند توقيع معاهدة روما كانت نسبة التجارة البينية للدول الستة المكونة للجماعة الأوروبية حوالي 40%)³، ورغم الزيادة في حجم التجارة المغربية البينية في السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية المغربية تبقى ضعيفة جداً مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى، وهذا مايمثله الجدول التالي:

جدول رقم (11) يوضح: المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلى UMA	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى UMA
تونس	98	278	45.8	0.2	422.1	4182	10.09%	
الجزائر	89	36	32	18	175	10909	1.60%	
ليبيا	47	15	36		98	9740	1%	
المغرب	67.6	53.9	126	2.5	250.01	5749	4.35%	
موريتانيا		0.02	0.36		0.38	507	0.07%	
الصادرات إلى UMA	203.7	166.9	440	114026	20.7	945.58	31087	3.04%
الواردات الإجمالية	679.2	8283.1	5218.7	8440.5	581			

¹ Rahal Ali, Tahar Haroun, « le partenariat Maghreb arabe-union européenne : quel avenir ? », *revue des sciences économiques et de gestion, publiée par l'université de Batna*, N°2, (2003), P02.

² بلفاسي رقية، اتحاد المغرب العربي: قراءة إقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد، مجلة الفكر، ع14 ص 246

³ Rahal Ali, Tahar, ibid, p2

الواردات إلى UMA	%3	%2	%8.4	%1.3	%3.5	%3
---------------------	----	----	------	------	------	----

المصدر: بلقاسمي رقية، إتحاد المغرب العربي: قراءة اقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد، مجلة المفكر، ع.10، ص247

نلاحظ من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أن التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ضئيل جدا يكاد ينعدم، حيث أنه لا يتجاوز 3% من التجارة الخارجية للدول المغربية، وتدل هذه المؤشرات والأرقام على التشتت والإختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغربية، وعدم وضوح الرؤية بشأن التكامل الاقتصادي المغربي، فضعف مستوى هذه التبادلات التجارية وهيكلتها قليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة ونوعيتها في مجال التكامل الجهوي، تبين قلة الإنسجام الجهوي منذ المراحل الأولى من تأسيس الإتحاد .

تتميز هياكل الاقتصاديات المغربية بسيادة نمط الإنتاج الأولي والاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع وضعف القاعدة التكنولوجية، لذلك فإن محاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة البينية، جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي والاضمحلال نتيجة انتقال السلع والبضائع بطريقة غير مدروسة أو عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات القانونية المتفق عليها.

معوقات إقامة تكامل اقتصادي مغربي

تواجه الدول المغربية في الألفية الجديدة مجموعة من التحديات الثقيلة، قياسا على حاضر الأمة ومستقبلها، ففشل تحقيق التكامل الاقتصادي بصفة خاصة وقيام اتحاد المغرب العربي بصفة عامة يدفعنا للبحث عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في وجه بناء كتلة اقتصادي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وأزمة كورونا، وهذا بالرغم من تزايد الخطاب الرسمي بضرورة تفعيل التكامل، وتنامي وعي شعوب المغرب العربي أكثر بهذه الحتمية الإقليمية.

وجاءت حصيلة الإتحاد المغربي هزيلة وضعيفة على عكس بعض التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية لمصلحتها، وهذا راجع إلى جمود مؤسساته، وعدم تفعيل مختلف الاتفاقيات المبرمة، وغياب الإرادة الصادقة لتحويل مشروع الإتحاد المغربي لواقع ملموس،

لقد ظهر إتحاد المغرب العربي إلى الوجود بهدف توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغربية ولكن منذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات التي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها دون الاهتمام بتطبيقها على أرض

الواقع، فلم تنجح المجموعة المغربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغربية، بل إنها ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية التي صنعت مشروع الإتحاد لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الإتحاد إلى معطيات وحقائق على أرض الواقع فقد كرس واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي مجموعة من المعوقات تتشابك على نحو لا يمكن معه توقع بروز فجر التكامل في الوقت القريب، ومن خلال ما سبق يمكن عرض مجموعة من العوائق الاقتصادية التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المنشودة كالتالي:

- ❖ **الإختلالات الاقتصادية الهيكلية:** تتميز هياكل الاقتصاديات المغربية بسيادة نمط الإنتاج الأولي، والاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع ، وضعف القاعدة التكنولوجية، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية والتي لم تتعد 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول المغربية حسب تقديرات عام 2010، وبذلك فإن محاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة البينية، جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع والبضائع بطريقة غير مدروسة، أو عدم الالتزام بالإجراءات القانونية¹.
- ❖ **اختلاف الأنظمة الاقتصادية والتجارب الإنمائية في دول المغرب العربي:** ترتب عنها اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية كما يعتبر استيراد الأنظمة والمناهج من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار المغرب العربي²، وبالتالي ذهب كل دولة إلى توفير حد أدنى لحماية مخططاتها الإنمائية وانغلاقها على نفسها، فتوالت فيها ما يسمى بالخطط العشرية، الخماسية والثلاثية سعياً منها إلى تحقيق أهداف قطرية بحتة³.
- ❖ **ضعف المبادلات التجارية البينية:** يبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى على غرار الإتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية 60% من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي⁴ حيث يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغربية شريكا إقتصاديا من الدرجة

¹ مسعود بكادي. دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية والإقليمية - حالي إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، وهران: المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، 2013/2012، ص228

² فاطمة النوي.. انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المغربية على التكامل الاقتصادي الإقليمي. ع.3. مجلة الإقتصاد والقانون، (ديسمبر، 2015) الصفحة36

³ مسعود بكادي، مرجع سابق، ص229

⁴ كمال عايشي، و منيرة النوري، التكامل الاقتصادي المغربي بين الطموح المعن والواقع المعاش. ع.11. مجلة الإقتصاد الصناعي، (ديسمبر، 2016) صفحة 11

الأولى وهذا ما قد يزيد من هشاشتها وجعلها تابعة ومرتبطة بالتطورات الظرفية للإقتصاديات الأوروبية.

❖ **التبعية الاقتصادية للدول الغربية:** البلاد المغربية كغيرها من دول العالم تعيش في حالة من التبعية لدول المركز الأوروبي، وهي لا تملك - وربما لا تريد - أن تتحرك بحرية في مجال رسم رهاناتها واستراتيجياتها إلا في الحدود التي لا تتصادم فيها مع المصالح الخاصة بدول المركز، وأن ضعف المخزون النقدي للدول المغربية وعدم قدرتها على تمويل المشاريع الضخمة قد دفعها للإنخراط في دوامة الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الغربية، ويمثل هذا الإرتباط بالغرب حالة من التبعية للخارج وتهديدا للإستقلال السياسي والإقتصادي لهذه الدول، فهي تبدو وكأنها مسلوبة الإرادة وليس لها أي قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة سياسية أو إقتصادية أو عسكرية دون أن تطلب الإذن من هذا الغرب الذي لم يتحرر بعد من روحه التوسيعية والإستعمارية، ولهذا فإن دولاً مثل فرنسا وبريطانيا لاتزال تمارس نوعاً من الهيمنة والاحتلال غير المباشر اتجاه مستعمراتها القديمة.¹

❖ **الفجوة الغذائية:** تتميز هذه الفجوة بالتذبذب من عام لآخر نظراً لارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني الذي يغلب عليه عدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية وكميات الأمطار التي تتساقط في الموسم الزراعي، كما ترتبط تلك الفجوة بحجم الإستهلاك وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال فإن إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من هذه المواد قد يصل إلى حوالي 5 بليون دولار بينما تصل الصادرات وهي أساساً من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغربي العالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها إلى نسبة 80% وبالتالي تعتبر من الدول الأولى في العالم من حيث استيراد القمح، وبالتالي تعاني دول اتحاد المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا.²

❖ **ضعف وقلة البنية الأساسية المخصصة للنقل والمواصلات بين دول الاتحاد المغربي:** يتجلى ضعف وتخلف قطاع النقل والمواصلات البري والبحري وغياب الانسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغربية³ في قلة قنوات التصدير والاستيراد وأماكن الشحن والتفريغ، الأمر الذي يستوجب وجود سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطوطها، وإقامة أساطيل برية وبحرية وجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، والعمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري، فالعبرة ليس في اتخاذ

¹ طرشون هناء، الإتحاد المغربي: معوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة الاقتصاد والقانون، ع02 (ديسمبر 2018) ص267

² صالح صالح، مرجع سابق، ص40

³ محمد عادل قصدي، تفعيل التكامل الاقتصادي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة. مجلة الحقوق والعلوم

الإنسانية - دراسات إقتصادية

قرارات حرية انتقال السلع والأشخاص فحسب، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك

¹

- ❖ الحواجز الجمركية: إن عدم وجود تعريف جمركية موحدة على غرار ما هو معروف في التكتلات الاقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية²
 - ❖ تباطؤ في التصديق على الإتفاقيات أو التهرب من تنفيذها: إن أغلب الإتفاقيات والقرارات التي تتناول مواضيع التكامل الاقتصادي تتضمن نصوصا يكون بمقتضاها للدول الأعضاء الحق في إيقاف تنفيذ الإتفاقية أو طلب استثناءها من سريان بعض الأحكام عليها، وذلك في حالة وجود ظروف طارئة، وتستخدم الدول المغربية حجة وجود هذه الظروف حتى أن لم تكن، وبهذا فإن القرارات والاتفاقات المبرمة بين الدول المغربية تتأثر بطبيعة العلاقات السياسية القائمة، فعند حدوث توتر أو تدهور في العلاقات السياسية بين حكومات الدول الأعضاء ينعكس ذلك سلبا وبشكل سريع على العمل الاقتصادي المشترك فيما بينها مما يعكس غياب الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ.³
 - ❖ المبادرات الخارجية ومشاريع الشراكة التي طرحت على الدول العربية والمغربية وانخرطت في البعض منها على غرار (مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مبادرة آيزنشتات الأمريكية) حيث أدى ذلك إلى دخول الدول المغربية في اتفاقيات شراكة بشكل منفرد أثرت سلبا على الإجماع المغربي ونقاط التوافق، ناهيك عن أنها فرضت على الدول المغربية التزامات متناقضة مع أهداف الاتحاد وطموحاته.⁴
 - ❖ تعارض القرار السياسي مع القرار الاقتصادي: انتقال القرار السياسي من التهميش إلى المعارضة الصريحة للقرارات الاقتصادية يشكل تهديدا مستقبليا، فالتعاون متوقف على القرار السياسي أكثر منه على القرار الاقتصادي، والذي يعتبر صعب جدا نظرا لغموض التصور السياسي المشترك عند الساسة المغربية.
- إن الجانب السياسي والإقتصادي وجهين لعملة واحدة ولكن الملاحظ في اتحاد المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون فلحد اليوم لم تصدر أي بادرة عن رؤساء الدول المغربية بخصوص المستقبل السياسي المغربي حيث بقيت الصلاحيات والمبادرات والممارسات

¹ مسعود بكادي، مرجع سابق، ص 230

² كمال عايشي، مرجع سابق، ص 8

³ أحمد بن خليف، حليلة لخداري، عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي زمقترحات تفعيله، مجلة الاقتصاد والقانون، ع.3،

(ديسمبر 2018) ص 305

⁴ محمد الأمين ولد الكاتب، المشروع العربي النهضوي وعلاقته بالديمقراطية، (الأردن: دار- جليس الزمان، 2011) ص 67

والتنظيم محصورة فقط في المستوى الاقتصادي، بالإضافة إلى هذا التهميش فقد تم ملاحظة غياب دعم القرار السياسي للقرارات الاقتصادية.¹

إن البلدان المغربية فرادى أو جماعات عاجزة على إنتاج فاتورة استيرادها من داخل مجالها الاقتصادي، وفي نفس الوقت غير قادرة على تنويع صادراتها، وإذا كان الإشكال يتعلق بالقيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من نمو التجارة داخل المنطقة، فإن مجرد تقنين إنشاء منطقة للتجارة الحرة أو الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى إلغاء كل الحواجز الجمركية والإدارية بين الدول المغربية، لا يعد كافيا لرفع معدل التبادل التجاري المغربي البيئي، وغير كفيل بتحقيق تفاعل واندماج بين اقتصاديات هذه البلدان، ذلك أن البلدان المغربية بحاجة إلى وجود فوائض كثيرة وعديدة في منتجاتها ومتناظرة مع النواقص في المنتجات الأخرى، لتحقيق التبادل التجاري فيما بينها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات المصنعة ونصف المصنعة. باعتبار دول المغرب العربي ضعيفة في طاقتها الإنتاجية، الشيء الذي ولد حالات نواقص متشابهة في الكثير من المنتجات جعلها تغطي هذه الأخيرة من خارج المنطقة، مما جعل بلدان الإتحاد المغربي تتنافس في تبادلها التجاري الخارجي مع الغير وتتناظر في تبادلها التجاري البيئي، وهو ما يفسر تبعية دول الإتحاد المغربي إلى الخارج، كما يشكل وجود الكثير من الحواجز غير الجمركية التي تكون على شكل طلب رخصة استيراد استنادا إلى معايير الأمن والصحة والإجراءات المرتبطة بها، خاصة فيما يتعلق في امتثال معايير إنتاج السلع، وإجراءات منح الرخص عائقا أمام التجارة،²

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن دول المغرب العربي عجزت عن تكوين اتحاد اقتصادي مغربي تستطيع من خلاله أن تكون قوة قادرة على ركوب درب التنمية بوتيرة أسرع، وكتله إقتصادية واحدة لمجابهة التكتلات الأخرى، بإقامة علاقات إقتصادية تسير وفق منطق المجموعة الواحدة بقرار واحد كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي لكن هذا ما لم يحدث بسبب العديد من العوائق التي أدت بالإتحاد إلى الوصول إلى ما هو عليه الآن من ترهل وعطب وانكسار، وبهذا لا يمكننا أن نتحدث عن علاقات مغربية - في إطار تكتل - مع الدول الأفريقية بسبب عجز دول الإتحاد نفسها على بناء علاقات إقتصادية بينية ناجحة مع بعضها البعض هذا ما جعل هذه العلاقات تتم في إطار فردي كل دولة على حدى ما خلق نوع من التنافس بين هذه الدول المغربية في علاقاتها مع أفريقيا جنوب الصحراء. ما جعل دول الإتحاد تتصف بالضعف في مواجهة التكتلات في العالم.

¹ احمد بن خليف، حليلة لخداري، مرجع سابق، 306

² بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990.2007)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص 334.335

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بدول أفريقيا جنوب الصحراء

إن الإمكانيات التي تزخر بها القارة الأفريقية كثيرة ومتنوعة، إلا أن استغلالها لم يكن وفق مناهج وأطر مناسبة لخدمة القارة، وهو ما جعل أفريقيا تصنف عالميا من أكثر القارات في العالم تخلفا رغم ما هو متاح لديها، فرغم امتلاكها المقومات الممكنة لبناء علاقات إقتصادية تجارية مع دول المغرب العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري الأمثل فيما بين دولها، والتي يأتي في مقدمتها قابلية معدلات النمو للارتفاع والقدرة على تنويع الاقتصاد مع جاهزية الأسواق الأفريقية لاستيعاب حراك تجاري واعد في مجالي السلع والخدمات، رغم كل هذه المقومات المتاحة إلا أن غالبية الدول الأفريقية عالقة في إشكاليات ضعف القدرة التنافسية للصادرات ومحدودية حجم الإقتصادات الوطنية¹، إلى جانب بقائها في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا.

لم تستطع البلدان الأفريقية احراز تقدم كبير في مجال النهوض بالتجارة الإقليمية، وحتى بالنظر إلى مؤشر الصادرات والواردات الإفريقية نجد أنها موجهة في الغالب الأعم إلى عقد شركات تجارية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، وليس إلى عقد شركات بينية داخل المحيط التجاري والإقتصادي الأفريقي، ومن ثم فإن الصادرات الأفريقية الرئيسية تتجه إلى الشركاء التجاريين التقليديين وعلى الأخص الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الذين يستأثرون بنصيب من الصادرات يصل في المتوسط إلى 57%⁰، وحاليا تعد الصين بوجه خاص وآسيا بوجه عام ضمن الأسواق المتنامية التي تقصدها الصادرات الأفريقية²

1- الوضعية الاقتصادية في أفريقيا:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي معيار تخلف القارة الأفريقية على مدار العقود الأربعة الماضية عن القارات الأخرى ، وكذلك بمعيار نصيب الفرد من الدخل. حيث لم تتمكن اقتصادات دول القارة من تحقيق معدل نمو يقترب من المعدلات العالمية، كما أنها لم تستطع الحفاظ على معدلات النمو المحققة في الدول النامية بصفة عامة. ويرجع هذا التخلف لعوامل داخلية ساهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، بما في ذلك الحروب والصراعات الداخلية والكوارث البيئية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات... ولقد ساهمت كذلك برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الثمانينات من القرن الماضي في انخفاض

¹ مهدي محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا... قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، دراسة بحثية، على الموقع <https://bit.ly/3NRFdIL> (2022/04/07)

² محسن حسن، "ملامح التكامل الاقتصادي في أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي... مؤشرات إجمالية"، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات، ص 3.4

معدلات النمو في الدول الإفريقية من 5% إلى 3% بدلا من زيادتها إلى 8% التي كانت متوقعة آنذاك، ولقد شهدت البلدان الإفريقية في علاقاتها الاقتصادية مع باقي بلدان العالم ست مراحل¹:

- المرحلة الأولى: اتسمت هذه المرحلة بالاستيلاء على الموارد الطبيعية لهذه البلدان وحرمان شعوبها من أبسط الحقوق. ووقتها تم تحقيق بعض الاستثمارات من طرف الدول الاستعمارية في البنى التحتية لتأمين نقل المواد الخام إلى بلاد المستعمر
- المرحلة الثانية: هي مرحلة ما بعد الاستقلال حيث طور المستعمر السابق أدوات جديدة للاستمرار في استغلال الثروات الأفريقية، سميت بـ "التبادل غير العادل" و"الاستعمار الجديد"
- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة محاولات التنمية من خلال بناء مصانع جاهزة للتسليم" في غالب الأحيان، ممولة عن طريق الدين الخارجي، غير أنه لم يتم استيعاب والتحكم في التكنولوجيا المستوردة، وأمام ضعف الإنتاج المحقق، بدأ الدين الخارجي يضغط على البلدان الأفريقية، الأمر الذي أدى إلى الاختلال المالي الخارجي، واللجوء إلى جدولة الدين الخارجي.
- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة سنوات الثمانينات التي اتسمت بمعدلات النمو الضعيفة، والانخفاض الملحوظ للمساعدات الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والنزاعات المسلحة.
- المرحلة الخامسة: (التسعينات) وهي مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية.
- المرحلة الحالية: التي بدأت مع بداية الألفية الثالثة، وتميزت بشروط تبادل أفضل تمتد لفترة أطول من سابقاتها، وارتفاع ملحوظ في صافي العون الخارجي وتحسن للسياسات الاقتصادية الأساسية.

قدّر الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية بحوالي 2,6 تريليون دولار أي بمعدل 3,9 % سنة 2019²، وهو ما يقارب قيمة الناتج الذي حققته الدول النامية الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا مؤشر على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الأفريقية التي يبلغ عدد دولها 54 دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى.

كما يعاني 422 مليون أفريقي الفقر المدقع (أقل من 9,1 دولار / اليوم) بنسبة 1 من كل 3 أفارقة يعانون من فقر مدقع، وحسب احصائيات عام 2021، يعيش حوالي 70% من فقراء العالم في قارة أفريقيا، وقد اثرت جائحة كوفيد-19 على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول وفقا لتقديرات

¹ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، دراسة حول سبل تشجيع الإستثمار العربي في أفريقيا، ص13

² مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استراتيجية تنمية العلاقات المصرية الأفريقية، على الموقع: <https://bit.ly/3rkxv3A>

صندوق النقد الدولي لعام 2020 ، وشهدت السنوات الأخيرة تنامي عدد الدول الأفريقية الهشة حيث توجد هناك 22 دولة هشة مقابل 32 دولة غير هشة سنة 2020 يعني تقريبا أغلبية الدول الأفريقية هي دول هشة، وبحلول عام 2050 ، سوف يعيش مليار أفريقي في دول أكثر هشاشة مقارنة بحوالي 372 مليون أفريقي الآن¹ ولقد بينت عدة أبحاث أنه يمكن للهشاشة أن تتخذ عدة أشكال: فالدولة الهشة قد تكون هشة ضعيفة faible إذا كانت لا تمارس رقابة إدارية على إقليمها، هشة منقسمة إذا كانت الانقسامات الإثنية الدينية وحتى الوطنية بها عميقة، دولة هشة ما بعد الحرب خرجت من صراع دموي، أو دولة هشة مفلسة en faillite إذا أصبحت المؤسسات و الوظائف الأساسية فيها لا تشتغل إطلاقا. في حالة الدول الأفريقية، تجتمع هذه الأصناف غالبا في وضعية واحدة، و أحسن مثال على ذلك هو الصومال²

تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة. فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة. لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على الممالك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة.³

وحسب المقياس السنوي للدول الفاشلة، فإن أكثر الدول هشاشة في العالم تركز في إفريقيا، 7 دول من بين أكثر 10 دول هشاشة في العالم عام 2014 حسب المقياس كانت أفريقية، تنصدر جنوب السودان دول المؤشر، تليها الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى، أما وفقا لمؤشر الدول المنحرفة (Failed States Index) (FSI) من بين 20 دولة كانت معرضة للانهييار عام 2010 اثني عشر منها موجودة بإفريقيا⁴.

يعاني البناء الاقتصادي الأفريقي على مدار سنوات عديدة ماضية من تعقيدات الحواجز التعريفية والجمركية ، ومحدودية العلاقات التجارية المتبادلة كنتيجة طبيعية للمعوقات والموانع التي تحول دون تحرير التجارة البينية تحريراً فعلياً لا شكلياً من جهة، وتفعيل خطط التكامل الاقتصادي الإقليمي في اتجاه إنشاء سوق قارية تنافسية وفاعلة تقوم على تناسق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقطاعية على المستوى القاري من جهة أخرى، وإلى الآن تظل دول القارة

¹ المرجع نفسه

² DUVAL Claude, ETTORI François, États Fragiles... ou Etats autres ? Comment repenser l'aide à leur Développement, notamment en Afrique ? Géopolitique de l'Afrique Subsaharienne, N° 25 (octobre/2009) p45

³ الحافظ النوبي، " أزمة الدولة مابعد الإستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)", المستقبل العربي ، ص 59.60

⁴ كترزة مغيث، الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" ؟ قراءة في إشكالية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.1، م 8 (2021)

السمراء تعاني العديد من القيود والمعوقات الراهنة، والتي يأتي على رأسها عدم التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي لدى غالبية الدول الأفريقية، هذا بالإضافة إلى مشكلات التعارض بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وعدم اعتماد عملة نقدية مشتركة تتيح تسيير عمليات التبادل التجاري والاقتصادي جنباً إلى جنب مع التفاوت الكبير بين الوضعيات الاقتصادية بين دول المنطقة الواحدة¹ هذا كله يساهم في عرقلة بناء علاقات اقتصادية ناجعة مع الدول المغربية

التجارة البينية في أفريقيا :

تعرف حصة التجارة البينية الإقليمية على أنها مجموع صادرات وواردات البلد داخل المنطقة كنسبة من مجموع التبادل التجاري داخل المنطقة على مدار عقود قريبة ماضية، وقد فرضت التطورات السريعة للعولمة في عالمنا المعاصر على الدول الأفريقية في محاولة منها مواكبة التحولات التي طرأت على منظومة الاقتصاد العالمي التوجه إلى إقامة علاقات اقتصادية إقليمية لتقوية الاعتمادات المتبادلة الأفريقية من خلال تحقيق التكامل والتبادل التجاري، ومن المسلم به أن حركة التجارة البينية بين الدول في أي منطقة في العالم تلعب دوراً كبيراً في حل مشكلات القطاع التنموي لدى الدول المتاجرة ومن هنا تظهر أهمية الجارة بين الدول المغربية والدول الإفريقية بغية تعزيز حركة التجارة البينية لتعجيل عملية التنمية بين الطرفين

وقد سجلت مؤشرات التجارة البينية في إفريقيا مستويات منخفضة جداً قياساً بمناطق أخرى من العالم، إذراوح متوسط التجارة البينية للدول الأفريقية ما بين 10 و 12% فقط، بينما تحققت 40% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان أخرى في أمريكا الشمالية، كما بلغت نسبة التجارة فيما بين بلدان غرب أوروبا 63%،

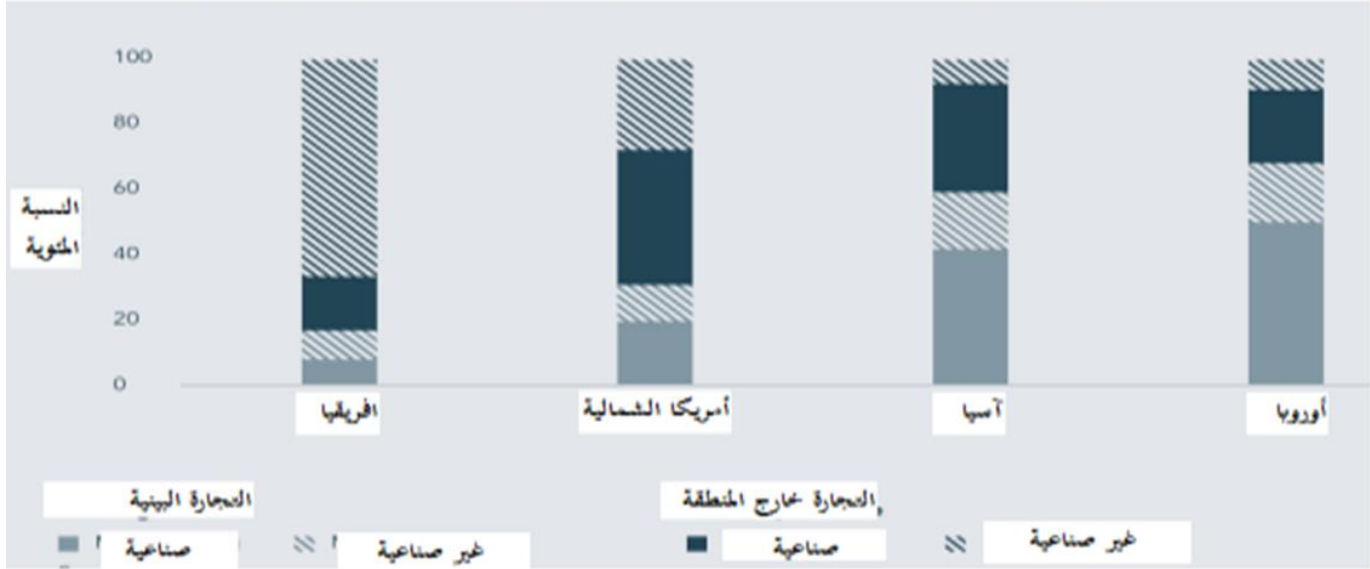
وأن القسط الأكبر من الزيادة في القيمة الاسمية أو الحقيقية للتجارة البينية الأفريقية يُعزى إلى ارتفاع الأسعار التي حدد خارج القارة بالنسبة إلى السلع الأساسية²

¹ محسن حسن، مرجع سابق، ص 2

² فتح الجليل عبد رب الرسول، تقييم حالة التكامل الإقليمي داخل التكتلات الأفريقية: الواقع والطموح، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ع13، ص48

تشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و 69% في أوروبا، وكما يتضح في الشكل الآتي فإن 83% تذهب إلى خارجها مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية¹

الشكل رقم 08: التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى.



المصدر: وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع.03، م.13 (2020/12/31) ص 604

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي. الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يعد ذلك في غاية الإنخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8%، وهي أعلى مما يواجهه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وبالتالي يمكن القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية²

¹ وليد حفاف، "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: المزايا والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية، ع.03، م.13، ص 56.

² وليد حفاف، مرجع سابق، ص 605.

تتسم التجارة الأفريقية البينية بافتقارها الى التنوع المطلوب , ويمكن التعرف على درجة التنوع السلعي التي تتسم بها صادرات القارة الأفريقية من خلال حساب مؤشر التركيز السلعي والذي يشير الى درجة تركيز صادرات الدولة في سلع ومنتجات معينة , وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد , وكلما اقتربت قيمته من الواحد ذلك على ارتفاع درجة التركيز السلعي في عدد محدود من المنتجات¹ , ويمكن تقسيم السلع المتداولة بين الدول الأفريقية الى مجموعتين رئيسيتين هما² : السلع الأولية : والتي تتضمن المنتجات البترولية، وخام النيكل، والفحم والمعادن والكربون، وخام النحاس، والذهب، وبعض السلع الصناعية المحدودة: مثل خامات الطباعة، والاسمنت، والتبغ والشاي والسفن والمراكب.

تأثير جائحة كورونا على الاقتصادات الأفريقية:

ألقت جائحة كورونا كوفيد-19 بظلالها على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء من خلال ما تسببت من صدمات داخلية وخارجية لاقتصادات هذه الدول التي وقفت بمفردها تقريبا تحارب هذا الفيروس القاتل بإمكاناتها المحدودة مع قليل من الدعم الخارجي. وتجدر الإشارة هنا أن هذه الجائحة في تأثيرها الاقتصادي تختلف عن أي أزمة اقتصادية سابقة في كونها اجتاحت اقتصادات دول العالم كلها فأصبح تأثيرها مزدوجا على الدول النامية ما بين تأثر اقتصاداتها داخليا بالأزمة والآثار التي تنتقل إليها جراء ما أصاب اقتصادات الدول الكبرى التي تقود الاقتصاد العالمي.

وفي ظل افتقار الدول الأفريقية لأجهزة وأدوات الفحص والاختبار والاستكشاف المبكر فإنها ستكون بمثابة مقبرة مفتوحة، بالإضافة إلى هشاشة الوضع الصحي والاقتصادي لأغلب دول إفريقيا فإذا تفشى الوباء في أفريقيا، فإن معضلة الاختيار سوف تكون بين الموت من العدوى أو الموت من الجوع. ومن المرجح أن تكون التكلفة الاقتصادية على سكان القارة باهظة، وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن نحو 20 مليون مواطن قد يفقدون وظائفهم، ويمكن أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة، إلا أن الأمر قد يستغرق جيلا كاملا حتى يتعافى من التبعات الاقتصادية لفيروس (كوفيد-19)³.

فبالرغم من أن الاقتصاديات الأفريقية كلها من المتوقع أن تتأثر بشدة نتيجة الأزمة، إلا أن الدول الأفريقية المنتجة للبترول من المتوقع أن تكون من أكثر الاقتصاديات المتضررة ذلك لأنه بجانب الآثار الاقتصادية المتوقعة لكورونا، فهناك أيضاً الآثار المترتبة على الانهيار الكبير في أسعار البترول

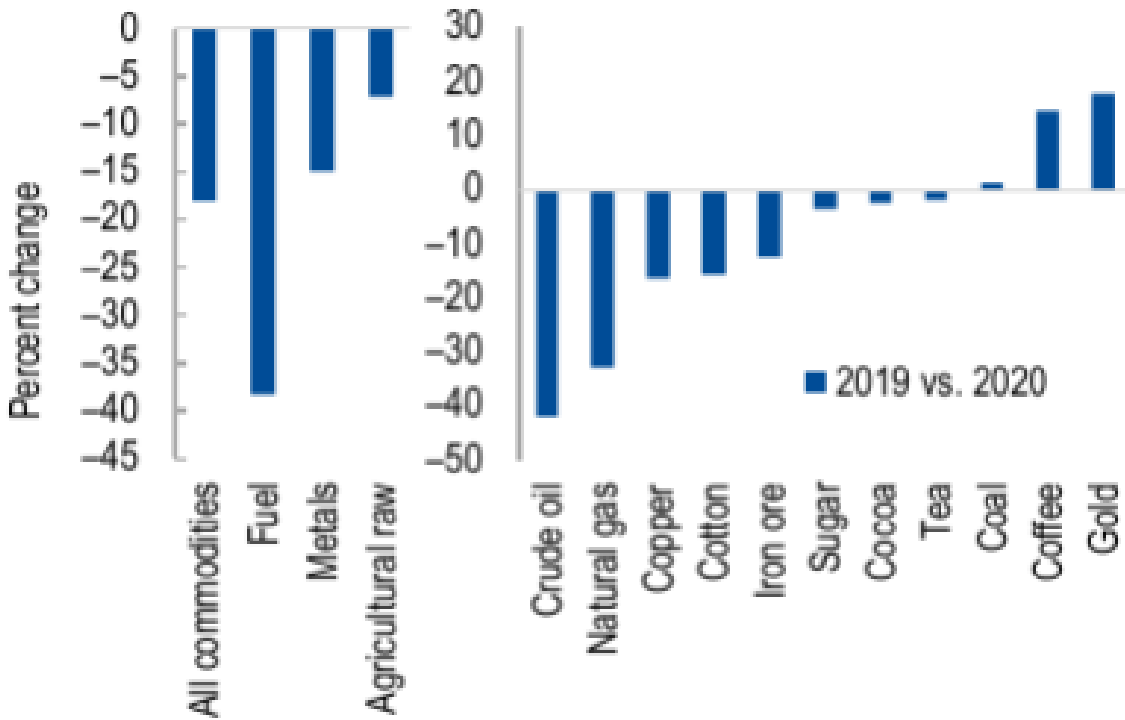
¹ نهلة احمد ابو العز، "تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الأفريقية : نحو سوق افريقية مشتركة"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص 10

² Piergiuseppe Fortunato and Giovanni Valensisi, **Trade integration and Development opportunities in Africa**, (Geneva: UNCTAD, DEC.2011)

³ فتح الجليل عبد رب الرسول مرعج سابق ص.51

نتيجة تباطؤ الطلب العالمي عليه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلف أثارا كبيرة على اقتصاديات الدول خاصة في ظل اعتمادها الكبير على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل وعدم تنوع هياكلها الاقتصادية مما يجعل اقتصاداتها شديدة الهشاشة والتأثر لهذا الانخفاض الكبير في الطلب، وبالمثل ستكون الدول الأفريقية التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية أو التي تعتمد بصورة خاصة على قطاع السياحة أو الخدمات اللوجستية أكثر تضررا من الدول الأخرى نتيجة انخفاض أسعارها لتدني الطلب العالمي عليها أيضاً¹ وذلك كم يتبين من الشكل التالي:

الشكل رقم (09): الانخفاض المتوقع في أسعار بعض الموارد والسلع الأولية



Source : IMF, Sub Saharan Africa Regional Economic Outlook 2020

أما باقي القطاعات الإنتاجية فمن المتوقع أن تتأثر كذلك بالأزمة نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة منها:

أولاً: انخفاض المعروض من السلع الاستهلاكية نتيجة انخفاض معدلات التجارة العالمية، وكذلك انخفاض الإستهلاك الخاص، وهو المكون الرئيسي في الطلب المحلي لاقتصاديات معظم الدول الأفريقية نتيجة لانخفاض الدخل الناتج عن تقليل العمالة كإجراء وقائي للمرض.

¹ سمر الباجوري، محمود عنبر، التداعيات الاقتصادية الكمية لجائحة كوفيد-19 على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة، جامعة القاهرة، ص11

ثانياً: تراجع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب انخفاض مستويات العمالة تزامناً مع الإجراءات الوقائية، مع تراجع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ثالثاً: استمرار حالة عدم التأكد والتي تؤثر سلباً على معدلات الادخار والاستثمار.

بالإضافة إلى هذه الصدمات الداخلية هناك أيضاً صدمات خارجية انتشرت في دول العالم أجمع والتي من شأنها أن تؤثر على دول أفريقيا جنوب الصحراء من جانبيين¹:

أولاً: انخفاض الطلب العالمي على السلع والموارد الطبيعية (ومنها البترول) والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على حجم الصادرات الأفريقية وكذلك تأثر الواردات من السلع الأساسية والرأسمالية التي تعتمد عليها الدول الأفريقية مما يخلف تأثيراً بالغاً على موازينها التجارية ومشكلة ضغوط تضخمية بهذه الدول نظراً لأن الواردات للدول الأفريقية عادة ما تكون من السلع الأساسية.

ثانياً: انخفاض حجم التدفقات الرأسمالية سواء كانت استثمارات أجنبية أو مساعدات خارجية نتيجة حالة عدم اليقين أو التأكد الي أصابت اقتصاديات العالم أجمع.

ومع أن معظم بلدان المنطقة تأثرت بالجائحة بدرجات متفاوتة، فإنه من المتوقع أن يهبط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشدة، لاسيما في أكبر ثلاثة اقتصادات في المنطقة -وهي نيجيريا وأنغولا وجنوب أفريقيا- وذلك بسبب استمرار ضعف معدلات النمو والاستثمار. وبوجه عام، ستتضرر أيضاً بشدة البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يشهد قطاع السياحة في المنطقة انكماشاً حاداً بسبب التعطل الشديد لحركة الانتقال والسفر، ومن المحتمل أيضاً أن تفرز أزمة فيروس كورونا أزمة أمن غذائي في أفريقيا، فقد ينكمش الإنتاج الزراعي ما بين 2.6% في سيناريو متفائل وما يصل إلى 7% إذا وجدت عوائق في طريق التجارة. وقد تنخفض بشدة واردات المواد الغذائية (ما يصل إلى 25% في أقصى تقدير أو 13% في أقل تقدير) وذلك بسبب تضافر عوامل ارتفاع تكاليف المعاملات وتراجع الطلب المحلي².

ومما يرفع من تكلفة التداعيات الاقتصادية للوباء بالنسبة لإفريقيا؛ أن القارة كانت الأسرع تمدناً في العالم وتعد الصين أكبر شريك تجاري لها، ذلك أن الشركات الإفريقية تتمتع بامتيازات خاصة في الصين، وهناك حوالي مليوني صيني يعملون داخل إفريقيا، وأكثر من ثمانين ألف من الطلاب الأفارقة والسائحين ورجال الأعمال الذين يعملون في الصين، وهو ما يعني تأثر الأنشطة الاقتصادية الإفريقية بشكل مباشر، في حال توقفت الصين عن شراء الصادرات الإفريقية بسبب وباء كورونا أو

¹ المرجع نفسه

² البنك الدولي، جائحة كورونا تهوي بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو أول كساد تشهده منذ 25 عاماً، على الموقع

(2022/04/20) <https://bit.ly/3uXcNsG>

استمر التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد الصيني، والذي كان متباطئاً قبل هذه الأزمة، فستتأثر الصادرات الزراعية الإفريقية بشكل مباشر، مثل لحم البقر من ناميبيا والقهوة من رواندا والشاي من كينيا والخمور والحمضيات من جنوب إفريقيا. وبالطبع ستكون الخسائر متصلة بحجم علاقة كل دولة إفريقية بالصين وكذلك باعتمادها على الدول الأجنبية التي يجتاحها الوباء، وبحسب حدة الهزة التي تواجهها أسواق الأسهم العالمية وردة فعل المستثمرين بشأن تداعيات أزمة الوباء¹.

وقد ذكر صندوق النقد الدولي أن قارة أفريقيا تحتاج 1.2 تريليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة، للتعافي من التكاليف الاقتصادية والصحية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا².

المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول الأفريقية

تتعدد المشاكل الاقتصادية في القارة الإفريقية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية ساهمت في استمرار هذا الضعف الأفريقي العام في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية إلا أن أكثرها تأثيراً على علاقاتها الإقليمية هي تراجع معدلات التبادل التجاري للصادرات الإفريقية وكذلك تراجع وانخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين الداخلي والخارجي وتهميش القارة الإفريقية في السوق العالمي نظراً لعدم مساهمة صادراتها إلا بنسبة ضئيلة في الصادرات العالمية.

فبالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت يوجد كذلك سبب رئيسي ومهم لا بد من لفت النظر إليه، والمتمثل في الإنتقائية في التخطيط والتطوير بغية تكوين علاقات اقتصادية . فالمنهج المتبع لهذه العلاقات داخل القارة الإفريقية قد ركز حتى الآن على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة، والتي يأتي على رأسها تعزيز قدرات التوريد والقضاء على محدودية دور القطاع الخاص، الأمر الذي يترتب عليه مجملًا ضعف الأداء التجاري للقارة³

لقد اعتمدت القارة الإفريقية طيلة نصف القرن العشرين على إنتاج الموارد الأولية والتجارة الخارجية، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية، علماً أن هذا الوضع قد أثقل كاهلها بالديون في حين أن حصتها من التجارة الخارجية كانت دائماً في حدود 2% فقط من إجمالي التجارة العالمية، وهو ما يترجمها تذبذب حجم صادراتها الذي يمكن إرجاعه إلى التغيرات التي تطرأ على أسعار هذه

¹ حكيم ألادي نجم الدين، ت"داعيات كورونا على اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، مركز الجزيرة للدراسات، (22مارس

2020) ص3

² صندوق النقد الدولي <https://bit.ly/37wi9Cp>

³ وثيقة الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية في أفريقيا، مجلس التجارة والتنمية، (سبتمبر 2013) ص3

الصادرات، ذلك أن معظم الصادرات الأفريقية هي عبارة عن خامات زراعية واستخراجية مما يعني استنزافاً للموارد النقدية لأفريقيا¹

لقد كان لإيرادات التصدير غير المستقرة في العديد من البلدان الأفريقية تأثير ملموس على أنماط النمو الاقتصادي. وتواجه القارة تحديات مستقبلية أيضاً. فالتقديرات المتعلقة بالنمو السكاني المتوقع تبين أن أفريقيا هي أسرع المناطق نمواً في العالم مع تزايد أعداد فئة الشباب، التي ستبلغ حوالي ٦٠ في المائة من مجموع السكان بحلول عام 2050 وهؤلاء الشباب بحاجة إلى التعليم وفرص العمل والسكن والرعاية الصحية، مما يفرض ضغطاً على الحكومات لكي تلبى تلك الاحتياجات.²

بالإضافة إلى هذه المشاكل التي تعاني منها الدول الأفريقية هناك العديد من الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء استمرار الضعف الأفريقي العام في مجال بناء علاقات اقتصادية وتجارية مع دول المغرب العربي نذكر منها :

1- ضعف البنية التحتية: تعتبر شبكة الهياكل الأساسية والبنى التحتية في أفريقيا ضعيفة للغاية مقارنة بالمقاييس العالمية مما يعوق سير العلاقات الاقتصادية مع الدول المغاربية، ومن المستبعد أن تشهد التجارة الأفريقية البينية تحسناً ملموساً في ظل الحالة المتدنية التي تعاني منها البنية التحتية في أفريقيا، فمن التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير البنى التحتية الأفريقية النقص في التمويل المناسب حيث تفتقر الحكومات الأفريقية إلى القدرات المالية اللازمة، بالإضافة إلى ذلك تحتاج أفريقيا إلى تطوير البنى التحتية للطاقة مثل شبكات الكهرباء وخطوط أنابيب البترول والغاز والتي تساهم في تسهيل تجارة الطاقة عبر الحدود. ولقد شكل الوصول إلى الطاقة وتأمينها من أهم العقبات للدول الأفريقية، فعلى الرغم من موارد الطاقة التي تزخر بها القارة، تظل إمكانيات الوصول إليها عند مستوى أدنى بكثير مما هو عليه في بقية أنحاء العالم.³

2- عدم ملائمة النموذج المتبع في العلاقات الاقتصادية: إن المنهج المتبع في العلاقات الاقتصادية في معظم التجمعات الاقتصادية في القارة يشبه النموذج الأوروبي، القائم على قاعدة "دعه يعمل دعه يمر"، وهو منهج يؤكد على تحرير التجارة الإقليمية، وهذا يلائم البلدان الصناعية ذات البنية التحتية والمؤسسية وهياكل الإنتاج التكاملية الجديدة، فترتب على ذلك عدم ملائمة تكامل الأسواق وذلك لعدة أسباب، منها وجود قطاع كبير غير تجاري،

¹ - سمير عبد الأمير الحسين، "التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأفريقي"، مجلة دراسات تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، ع. 27 (2006)، ص. 47.

² الأمم المتحدة <https://bit.ly/3retOMQ> (2022/04/09)

³ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء والتحديات ودور الانكتاد، (جنيف: الأمم المتحدة، جويلية 2012)، ص. 9.

وقطاع غالب لإنتاج صادرات أولية توجه للأسواق العالمية ذهبت غالبيتها إلى الأطراف الأكثر قدرة على المنافسة، وفي ظل ارتفاع الرسوم الخارجية حدث تحويل للتجارة، مما أدى إلى إغلاق الدول الأضعف لبعض منشآتها، مما أدى إلى انخفاض في الدخل، إلى جانب تحمل خسائر في إيراداتها من الرسوم الجمركية¹

3- مشكلة في أنظمة الدفع والتأمين: تعترض التجارة الأفريقية مشكلة نظم الدفع والتأمين، والتي تحتاج إلى التطوير بشكل مستمر، أضف إلى ذلك أن نظم التجارة الخارجية والتسهيلات الائتمانية للتصدير والتأمين على الصادرات هي آليات غير متاحة في معظم البلدان الأفريقية. ونتيجة لانعدام الموائمة بين اللوائح المالية والنقدية على المستوى الإقليمي والوطني، يعني أن نظام التحويل فيما بين العملات غير قائم².

4- ضعف التنوع الإنتاجي: إن تشابه المنتجات في الدول الإفريقية، والتي غالبا هي إنتاج السلع الأولية، هي أحد المعوقات الأساسية للعلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية، ذلك أن السمة العامة للمنتجات الإقليمية الاقتصادية الإفريقية هي ضعف التنوع الإنتاجي، وتشابه المنتجات السلعية في السوق المحلية، في ذات الوقت الذي تتشابه فيه السلع التصديرية، ومن ثم ضعف معدلات التبادل التجاري البيني، كما أن الاختلاف الواضح بين الدول الأفريقية في مستوى التنمية الصناعية، يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها³.

5- الحواجز والتمتاريس على السلع: إن الانتشار الواسع للعوائق والتمتاريس ونقاط التفتيش على امتداد الطرق الأفريقية، يزيد من تكلفة النقل ويساهم في زيادة تأخير تسليم السلع، كما أن هذه العوائق تحد من حرية حركة السلع والأشخاص وعناصر الانتاج والاستثمارات. وعادة ما تفتقر الإدارات الجمركية الأفريقية إلى الفعالية مما يسهم في عرقلة حركة التجارة داخل القارة وخارجها⁴

6- التبعية الاقتصادية للدول الأفريقية: إن التبعية الشديدة لبعض الأنظمة الإفريقية للغرب، يشكل تحديا بارزا في وجه العلاقات المغربية الأفريقية، فأغلب هذه الدول يرغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولذا تسعى كل دولة إفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي⁵، وما زالت كثير من بلدان أفريقيا تصدر منتجاتها في شكل مواد خام أولية وبأسعار رخيصة إلى الدول الأوروبية التي كانت

¹ عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الأفريقية، رسالة دكتوراه (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015) ص 206

² الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا، م.س.د.، ص.11.

³ عصموني خليفة، مرجع سابق، ص 206

⁴ الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ص11

⁵ الشيخ باي الحبيب "الاقتصادات الإفريقية: أداء متطور وآفاق واعدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أبريل 2014

تستعمرها في السابق، وتستورد منها معظم احتياجاتها من السلع الاستهلاكية تامة الصنع، وكذلك من السلع الكمالية، وبأسعار مرتفعة، الأمر الذي يجعل معدل التبادل التجاري يميل لصالح الدول الأوروبية، فضلا عن ذلك دائما ما تلجأ الدول الأفريقية إلي طلب المساعدات والمعونات الاقتصادية من تلك الدول لمواجهة المشكلات الناجمة عن التنمية وكذلك عند تعرضها للكوارث والأزمات.¹

7- وجود أشكال متعددة للتعاون والتكامل الاقتصادي في مختلف مناطق القارة: عرفت

القارة الأفريقية منذ عقود عديدة سلفت أشكالا مختلفة للتعاون والتكامل بين دولها، إذ نجد هنالك العشرات من التنظيمات الأفريقية ذات الطابع التعاوني والتكاملي سواء في شكل مشروعات أو هيئات ولجان مشتركة أو منظمات، وهذا ما يدفع هذه التنظيمات إلى إنشاء علاقات فيما بينها فقط مما يعرقل بناء علاقات مع دول المغرب العربي.

8- مشكلات وقيود النقل والاتصال: تعاني الدول الإفريقية من مجموعة من المشكلات

الهيكلية في مجال النقل والمواصلات يمكن أجمالها:²

- على صعيد النقل البري هناك تدهور في حالة الطرقات، لمحدودية مركبات ومعدات النقل، كما أن السكك الحديدية حالتها أسوء من حالة الطرق البرية في كثير من الدول الأفريقية، زيادة على قصور طولها وسعتها لتلبية احتياجات الدول الأفريقية، كما أن معظمها هي داخلية تربط المدن الداخلية بموانئ التصدير، لأنها موروثه عن الاستعمار، بالإضافة إلى ذلك نجد هناك دول لا يوجد لديها أية خطوط سكك حديدية .

- على صعيد النقل الجوي تعتبر سيطرت الشركات غير الإفريقية على الرحلات الجوية، إحدى أهم المشكلات التي تواجه النقل الجوي بين الدول الإفريقية، ونجد أن نقل السلع والبضائع لا يزال في كثير من الدول الإفريقية ضعيفا، لافتقارها على الأجهزة المناسبة لذلك، كما تختص خطوط الطيران الوطنية في الدول الأفريقية بنقل الركاب فقط، وكذلك نجد عواصم أفريقية لا توجد بينها خطوط طيران مباشرة،

كل هذه الصعوبات في وسائل النقل والاتصالات، يؤدي إلى رفع تكاليف النقل والتسويق استيرادا وتصديرا بين دول المغرب العربي والدول الأفريقية، وهو ما ينافي أحد الأبعاد الأساسية في هذه العلاقات الاقتصادية المتمثل في سهولة الوصول إلى أسواق هذه الدول، وبالتالي يظهر حجم المعوقات المرتبطة بالنقل والمواصلات أمام مساعي تطوير هذه العلاقات.

¹ عصام عبد الوهاب بوب وكمال محمد عثمان. تحليل لمقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية، ص 18

² عصموني خليفة، مرجع سابق، ص 217

كما نجد هناك تحديات أخرى يمكن وصفها كما يلي¹:

أولاً: الوضع الصحي حيث ما زال السكان يعانون من أمراض خطيرة خبيثة ومعديّة، فهناك أمراض قديمة متجددة كالمالريا والسل والسيدا التي تصيب المجتمعات وتؤخر تقدمها..

ثانياً: الحروب المدمرة المستمرة في أكثر من دولة والتي تزيد من نسبة الفقر المدقع. فنجد هناك أكثر من 500 صراع حصل ويحصل منذ سنة 1990 ، وينتج عنها الخطف والقتل. من نيجيريا إلى الصومال مروراً بالكونغو وأفريقيا الوسطى، وكذلك الأوضاع الأمنية داخل بعض الدول ما زالت غير مستقرة بل قابلة للانفجار.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية للعلاقات المغربية الأفريقية

تعد كل من المنطقة المغربية و أفريقيا جنوب الصحراء مركزي جذب للقوى العالمية والإقليمية المحيطة بتلك الدول، وذلك لما يتمتع به من ثروات اقتصادية، لذا تحاول هذه القوى الكبرى تنفيذ استراتيجياتها واتباع سياسات مختلفة بهدف السيطرة عليها واستغلال ثرواتها، وباعتبار الدول المغربية والأفريقية من دول العالم الثالث فهي أكثر عرضة للضغوط من قبل هذه الدول ، فلقد فرضت الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية على عدد من القوى العالمية ولاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدخول في حلبة تنافس لحجز موطن قدم لها بما يحقق مصالحها ويفتح لها آفاقاً لتحقيق أكبر قدر من المكاسب. بالإضافة إلى ارتباط وتأثر هذه الدول بالقوى الإستعمارية التقليدية بصورة استقطبت الدول الأفريقية على حساب علاقتها بدول المغرب العربي، بالإضافة إلى تزايد دور القوى الإقليمية مثل تركيا وإسرائيل وإيران، فمجموع هذه الدول تحاول خلق مناطق نفوذ لها في المحيط الإستراتيجي المغربي الأفريقي وهذا يعيق مسار العلاقات الاقتصادية بينهما، وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذا المبحث بعرض مجموع الإستراتيجيات الدولية وتأثيرها على مسار العلاقات بين دول المغرب العربي والدول الأفريقية.

المطلب الأول: سياسات وإستراتيجيات القوى العظمى في منطقة المغرب العربي

يعتبر المغرب العربي همزة وصل بين ضفتي المتوسط ومحطة التقاء للقارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأوروبا ما جعل منه مركزاً حضارياً واقتصادياً ورقعة إستراتيجية مهمة، تتنافس عليها القوى العظمى وتحاول بناء شراكات معها مما يجعلها تابعة ومرتبطة دائماً باقتصادات هذه الدول واستمرار سياسة الارتباط العمودي بالخارج، والقضاء على الصناعات الناشئة تحت شعار تجارة بالحدود، هذا ما أدى إلى بروز الكثير من المشاريع التنافسية الهادفة إلى تسجيل السبق في السيطرة على

¹ لويس حبيقة، إفريقيا: قبلة اقتصادية قادمة، <https://bit.ly/3LR8tRp> (2022/04/09)

المواقع الحيوية للثروات ومناطق النفوذ. وأهم هذه القوى نجد الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر شريك مهم لدول للدول المغربية التي بموقعها الإستراتيجي تمثل امتداد جغرافي لدول الاتحاد الأوروبي بحكم موقعها الإستراتيجي، إضافة إلى الماضي والتاريخ القديم، فالروابط الاقتصادية والسياسية التي تجمع بين الطرفين قد حفزتهما للدخول في مراحل من التعاون والتعايش والتواصل جسدها العديد من المعاهدات والاتفاقيات، وكذلك نجد علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي بدأت بعد قيام الثورة فهذه العلاقة ليست وليدة اليوم أو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل هذه ضاربة في عمق التاريخ أين أدركت هذه الأخيرة ضرورة عقد اتفاقيات تجارية مع دول المغرب العربي، أما الصين فيعتبر منافس جديد حيث فاجأ الولايات المتحدة الأمريكية بدخوله القوي للمنطقة، وفي المقابل الاستجابة الواضحة لهذا التغلغل الصيني من قبل الدول المغربية، وكذلك نجد التواجد التركي والإسرائيلي في المنطقة المغربية كل هذه الفواعل سيتم دراستها والتفصيل فيها وادراج كيفية تأثيرها في منطقة المغرب العربي.

1- التواجد الأوروبي في منطقة المغرب الغربي: تعتبر أوروبا وخاصة فرنسا أن منطقة المغرب

العربي ضمن مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية الاستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عن طريق اتباعها العديد من الإجراءات والوسائل على كل الأصعدة والمستويات من أجل ضمان وجود بقاء متميز في منطقة المغرب العربي.

هناك عدة أسباب تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي ، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وازدياد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ في العالم نجد منها أسباب تاريخية وحضارية مشتركة، وجيو- إستراتيجية ، باعتبار أن المغرب العربي بأقطاره الخمسة يشكل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوروبي نابع من اعتبارات تاريخية أسقطت على المفهوم الجغرافي للمغرب العربي في السياسة الأوروبية، حيث أن الماضي الحضاري والتاريخي فيه، والذي يتراوح بين المواجهة التي كانت تميز العلاقات الأوروبية- مغربية ، وذلك اعتبار أن دول المغرب العربي كانت عبارة عن مستعمرات أوروبية، ومصنفة كأراض أوروبية يفصلها البحر إقليميا عن أوروبا، والتعاون والتعايش والتواصل الحضاري ، بعد استقلال دول المغرب العربي¹

تعتبر علاقة دول المغرب العربي بالإتحاد الأوروبي علاقة تاريخية خاصة بين الجزائر تونس والمغرب، ولقد تم توقيع اتفاقيات انتساب بين تونس والمغرب إلى السوق الأوروبية المشتركة في يومي 28 و 31 مارس 1969 على التوالي، بعد ذلك تم التوقيع على اتفاقية ما بين السوق الأوروبية المشتركة وتونس في 25 أفريل 1976 ثم الجزائر في 26 أفريل من نفس السنة بعدها المغرب يوم 27 أفريل، ولكن

¹ بالة عمار، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي- الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (جانفي 2016) ص 286

التوقيع مع الجزائر أجل بصفة خاصة لأن إتفاقيتي انتساب كل من تونس والمغرب اللتين وقعتا وطبقتا منذ عام 1969 انتهى العمل بها في أوت عام 1974، في حين لم تكن الجزائر مرتبطة بأي اتفاقيات لكن أعطى المجلس الوزاري الأوروبي الهيئة الأوروبية توصيته الأولى في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي أرسيت في نهاية شهر جوان عام 1973 للتفاوض من أجل انتساب الجزائر ومن أجل تجديد اتفاقيات الإنتساب مع كل من تونس والمغرب.¹

تهتم دول الإتحاد الأوروبي بمنطقة المغرب العربي نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ على الصناعات الغربية لامتلاكها النفط واتساع أسواقها الاستهلاكية، زيادة عن قرب المنطقة المغربية من الدول الأوروبية، خاصة فرنسا بحكم الإرث التاريخي المستمد من الحقبة الاستعمارية، حيث نجد المغرب وموريتانيا على سبيل المثال قد لعب كل منهما دورا محوريا في تمرير الاستراتيجيات الفرنسية داخل أفريقيا، من خلال سياسة تهدف إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة، والحفاظ على قنوات التعامل معها و مراقبة تدفق التوازن الاقتصادي و الديمغرافي.²

تشكل كذلك المنطقة المغربية أهمية كبير بالنسبة للسياسة الأوروبية في أهمية السوق المغربي كسوق نامي أمام الصادرات الأوروبية وما تفتحه من فرص استثمار للاتحاد الأوروبي كالنهر الصناعي العظيم بليبيا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا، وظهرت أهمية هذه الأخيرة خلال الحرب الروسية الأوكرانية وحاجة أوروبا إلى الغاز الجزائري، وكذلك احتياطات الغاز والنفط والعديد من المواد الأولية كالفوسفات والحديد واليورانيوم، كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الأوروبي و تأمين استقراره.³ كذلك دور الفوائض المالية النفطية في فتح فرص استثمار واسعة أمام الشركات الأوروبية، وقد عملت هذه العوامل على تسريع وتيرة العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي حيث تم توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية بين الطرفين قصد تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما⁴

المشاريع الأوروبية في المنطقة المغربية: تحاول الدول الأوروبية في كل مرة عرقلة مسار الإتحاد المغربي وكذلك المشاريع التنموية التي تصبو إليها الدول المغربية وعلاقتها مع الدول الأفريقية، فبعد ان حققت المجموعة المغربية بعض المكاسب السياسية والاقتصادية في الفترة التالية لتأسيس الاتحاد المغربي سارعت الدول الأوروبية لعرقلة هذه النجاحات وعجلت بتوقيع اتفاقيات شراكة

¹ كفاح عباس رمضان، "تفعيل اتحاد المغرب العربي"، مركز الدراسات الإقليمية، ع 5 ص 12

² ريم منصور، التنافس الاوروبي الامركي الصيبي على منطقة المغرب العربي منذ اية الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014) ص62

³ بالة عمار، مرجع سابق، ص73

⁴ عفاف لومامية وزهية خياري، "تجربة التكامل الاقتصادي المغربي في ظل الشراكة الأجنبية المغربية"، مجلة الاقتصاد والقانون،

ع.3 (ديسمبر 2018) ص 82

انفرادية مع الدول المغربية لخلق تعارض بين التوجهات الأوروبية للدول المغربية والتزاماتها داخل الاتحاد المغربي، فقامت بطرح مبادرات ومشاريع جديدة وعززت لتعزيز هذه السياسة الرامية إلى إفسال التجمع الجديد واحتواء أعضائه سياسيا، امنيا، ثقافيا واقتصاديا وذلك بداية بمسار [5+5] ثم مؤتمر لشبونة في جوان 1992 وبعدها اصدر الاتحاد الأوروبي إعلان "أيسن" في ديسمبر 1994 الذي أكد على تفعيل الشراكة الاورومغربية لتتجسد هذه السياسة بكل وضوح في إعلان برشلونة نوفمبر 1995 بمنظورها الشمولي الاقتصادي، الثقافي الأمني والسياسي¹

يحكم بلدان المغرب العربي في إطار علاقاتها مع المجموعة الأوروبية نوعين من الإتفاقيات: الأولى في إطار السياسية الأوروبية المتوسطية، التي هي ذات طابع تجاري والثانية قائمة على التعاون على أساس اتفاقية لومي. ذات طابع مالي وتقني:

• المجال التجاري:

فبالنسبة للجانب التجاري يظهر من خلال السماح لدول المغرب الغربي الدخول للأسواق الأوروبية بكل حرية ومرونة سواء تعلق الأمر بالمنتجات الصناعية أو الزراعية وذلك بتخفيض للحقوق الجمركية يتراوح ما بين 20% إلى 80% حسب نوع المنتجات، مع إعفاء كلي لمنتجات الصيد البحري من الرسوم الجمركية دخول أسواق الإتحاد الأوروبي، ووفقا لهذه الاتفاقية كذلك تتمتع المواد الأولية والمنتجات الصناعية المغربية، بحرية الدخول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي دون تحديد كمياتها، مع إعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء منتجات الفلين، والبتترول المكرر، واستيراد السيارات، وتم إلغاء هذا الإستثناء فيما بعد سنة 1979 بالنسبة لمنتجات الفلين والبتترول المكرر وعام 1985 بالنسبة لإستيراد السيارات، وحاليا النظام السائد هي الإعفاء التام من الرسوم الجمركية.²

بعد تطور الإتحاد الأوروبي وانفتاح سوق أوروبا الشرقية، ظهرت بلدان الإتحاد المغربي في موضع عجز بسبب عدم قدرتها على منافسة دول أوروبا الشرقية، نظرا لإعتماده في فترات سابقة على انشاء إقتصاد تابع وملحق بالإقتصاد الأوروبي مثل الصناعات الخفيفة والسياحة وغيرها من المجالات خاصة في مجال تصدير اليد العاملة

¹ محمد غربي، مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات

الإسلامية، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2006) ص 87

² عفاف لومايزية، مرجع سابق، ص 82

• المجال المالي:

أبرمت الدول المغربية مع دول الإتحاد الأوروبي اتفاقيات تعاون في المجال المالي التقني إلى جانب الاتفاقيات التجارية عبر اتفاقيات عام 1976 ثم اتفاقيات تعاون مالية وتقنية أخرى فيما بعد والتي تقوم على أربعة مبادئ أساسية هي:¹

- ❖ المبدأ التكميلي: أي تكملة المجموعة الأوروبية للجهود التي يقدمها كل بلد على حدا في مجال برامج التنمية وتدعيم مجهودات الإصلاح الاقتصادي وذلك بمجموعة من الإعانات المالية.
- ❖ مبدأ المشاركة: بمعنى مشاركة بلدان الإتحاد الأوروبي المانحة للإعانات في سياسات تنمية بلدان المغرب العربي، من خلال تحديد أولوية أهداف المخططات الوطنية وبرامج التنمية ذات المصلحة الإقليمية الممولة من طرف المجموعة الأوروبية
- ❖ مبدأ عدم التمييز: أي عدم التمييز بين المؤسسات والشركات سواء العمومية أو الخاصة الأوروبية والمغربية فيما يخص المشاركة في المزايدات والمناقصات وإبرام العقود بنفس حظوظ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- ❖ مبدأ الشرطية: وهي الشروط التي تضعها بلدان الإتحاد الأوروبي للدول المغربية لتقديم الإعانات المالية اللازمة، مثل إدراج قضية الصحراء الغربية، أو عدم إحترام حقوق الإنسان وقضايا الهجرة والإرهاب في المنطقة المغربية

وقد قدمت بلدان الإتحاد الأوروبي عبر آليات الإتفاقيات المبرمة مع كل بلد من البلدان المغربية مجموعة من الإعانات المالية وتستفيد منها البلدان المغربية، والتنظيمات العمومية والمؤسسات الخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية، والمؤسسات المعنوية ذات الطابع الإنتاجي والمنح المقدمة في مجال التكوين والتحصيل العلمي.

حاولت الدول الأوروبية بناء منطقة أمن وسلم وتبادل حر للتقدم الاقتصادي، من خلال عقد بيان ختامي لمؤتمر برشلونة، فكان انضمام الدول المغربية بشكل انفرادي وليس عن طريق المفاوضات الجماعية بالرغم من انتماءهم لنظام إقليمي واحد " إتحاد المغرب العربي، مما يتسنى لهم فرض السيطرة التامة على الدول المغربية وهذا ما يفسر لنا فشل العلاقات البينية بين الدول المغربية بالرغم من مرور ستة سنوات على تأسيس الإتحاد المغربي، من خلال هذا تسعى الدول الأوروبية إلى

¹ عفاف لومايزية، مرجع سابق، ص 83

فرض حالة التبعية واللاتوازن لدول الإتحاد المغربي و منه تشكل هيكل للعلاقات التجارية بينها كل على حدى مع الإتحاد الأوروبي¹

تعتبر الشراكة الأورو-متوسطية شكل من أشكال الميمنة للدول الأوروبية على الدول المغربية خاصة فرنسا، هذا من خلال العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الطرفين وبهذه الطريقة تشكل عائقا في محاولة إيجاد تكامل أفقي بين الدول المشاركة، خاصة بعد عقد اتفاقيات منفردة للدول المغربية مع الإتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية واحدة، وأيضا تشكل عائقا أمام علاقتها مع الدول الأفريقية، ويهدف مشروع الشراكة الأورو-متوسطية إلى تحقيق أبعاد اقتصادية للدول الأوروبية من أهمها:²

- دعم السياسات التجارية لدول الإتحاد الأوروبي في إطار عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية و الصعود الصيني في المنطقة المغربية.
- إيجاد أسواق لصادراتها من سلع وخدمات عن طريق منطقة للتجارة الحرة.
- الحد من الهجرة المتزايدة لأبناء دول الجنوب.
- إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية
- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة من أجل تطوير منطقة المتوسط، و تأهيلها لتصبح منطقة تعاون لضمان السلام و الاستقرار على المدى البعيد

تراهن الدول المغربية من خلال مشروع الشراكة على تحقيق التنمية، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على جعل الفضاءين أكثر توازنا. وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى السعي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف، أما الإتحاد الأوروبي يراهن على كسب الرهانات الطاقوية باعتبارها تشكل العصب الحيوي الذي تقوم عليه الصناعات الغربية، فضلا عن فتح الأسواق الاستهلاكية الواسعة، ومن هذا المنطلق يسعى الإتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تبادل حر أورو-متوسطية تضم حوالي 800 مليون مستهلك،

إن هدف الشراكة الأورو-متوسطية هي إبقاء دول المغرب العربي في تبعية دائمة للإتحاد الأوروبي سياسيا و اقتصاديا وأمنيا لكي تقلل من فرص التواجد الأمريكي في المنطقة فهي لم تقدم لهم أي حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولم تجني هذه الدول سوى المزيد من التبعية الاقتصادية واستمرار لسياسة الإرتباط العمودي بالخارج لأن الخصوصيات الاقتصادية ومعادلة القوة بين ضفتي

¹ جمعة أحمد سويبي، المغرب العربي: التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية شهادة ماجستير (الجزائر كلية العلوم

السياسية، 2005)، ص 142

² على الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط 1 (بيروت، مركز الدراسات الوحدة

العربية، 2015) ص 93

المتوسط هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تختلف الرهانات الاقتصادية للأطراف المنخرطة في مشروع الشراكة تبعاً لذلك.

إن مشروع الشراكة الأورو-مغربية يحمل في طياته تحديات عديدة أمام علاقات دول المغرب العربي فيما بينها وعلاقتها مع الدول الأفريقية، على غرار الشراكة غير المتكافئة التي تفتح أسواق الدول المغربية للمنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المغربية، فدول للاتحاد الأوروبي تريد من هذه الدول أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية على صاداتها من السلع الصناعية، في حين تضع العراقيل الكثيرة أمام صادراتها من المنتجات الزراعية الضئيلة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي. كما ستواجه الشركات المغربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية، مما يدفع إلى إفلاس عدد كبير من الشركات المغربية. كما أن انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة، مما يتسبب في إعاقة تنفيذ مشروع التنمية.¹

من خلال مشاريعه الموجهة للمنطقة المغربية يهدف أيضا الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز قواعده الخلفية عبر إنشاء كتلة إقليمي يكون بمثابة نقطة الارتكاز والانطلاق في إطار المنافسة الجيواقتصادية التجارية مع الأقطاب الفاعلة في الاقتصاد العولمي، فضلا عن إلحاق واستقطاب المنطقة المغربية وجعلها تابعة اقتصاديا ومجال حيوي حصري للإتحاد الأوروبي، بغية أبعاد تأثيرات المنافسة الأمريكية وهجماتها التجارية في المنطقة.²

2- التواجد الأمريكي في منطقة المغرب العربي: بالرغم من أن الإتحاد الأوروبي يعتبر منطقة المغرب العربي مجالها الحيوي ولكن بعد نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات وانتهاء الإتحاد السوفياتي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع استراتيجية جديدة تتوافق والمبادئ التي برزت على الساحة الدولية، وبدأت ترسم مشاريع جيوبوليتيكية وجيواقتصادية لتعزيز نسق الهيمنة العالمية على أساس البحث عن المناطق الاستراتيجية لضمان مصالحها ومنها منطقة المغرب العربي التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية بامتلاكه للنفط والغاز الطبيعي، وكذلك تأمين ممرات الطاقة عبر المتوسط أين يرتبط الأمن الأمريكي بأمن امدادات الطاقة. وتسعى واشنطن للاستفادة من السوق المغربية ومحاولة قطع الطريق على أي محاولة هيمنة اقتصادية أخرى (قطع الطريق أمام المنافس الصيني).

¹ الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، ع.5 (جامعة الشلف: 2008) ص38

² سمير حمياز، الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو-أمريكي في منطقة المغرب العربي دراسة من موضوع جيواقتصادي (جامعة مولود معمري

• البعد التاريخي للإهتمام الأمريكي بالإقليم المغربي: إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بدول المغرب العربي ليست وليدة الحرب الباردة، بل كان مع حلول سنة 1783 أي بعد استقلال أمريكا، حيث تطلعت هذه الأخيرة إلى المنطقة من خلال توقيع معاهدات تجارية مع الدول المغربية وإقامة علاقات دبلوماسية، لكن في تسعينات القرن الماضي عرفت المنطقة المغربية اهتماما ملحوظا في السياسة الخارجية الأمريكية بعد تهميش طويل، وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي منذ استقلال أقطاره، ومع أنها لم تستطع زحزحة النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيها، إلا أن نفوذها السياسي كان قويا على الدوام، إضافة إلى حرصها على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب العربي من خلال تأسيس العشرات من المراكز الثقافية، والمزاحمة المستمرة للاستثمارات الفرنسية والإسبانية والإيطالية والألمانية، كلها عوامل تبين أن منطقة المغرب العربي لم تكن مجالا مقفلا على النفوذ الأمريكي في أية حقبة من الحقبة المعاصرة¹.

وقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية الحيوية في العالم وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث دوائر، إحداها تضم شمال إفريقيا و تمتد من الدار البيضاء غربا إلى القاهرة شرقا، وهو مقسم إلى جزئين²:

- ✓ الجزء الأول شرقا: يضم كل من مصر و ليبيا حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية مصالحها و تأكيد زعامتها فيها باللجوء إلى كل الوسائل بما فيها العسكرية.
- ✓ الجزء الثاني غربا: يضم كلا من تونس، الجزائر والمغرب، حيث لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية جدوى اللجوء إلى العمليات العسكرية لأنها لا ترى أي تهديد مباشر لمصالحها الحيوية في هذه البلدان، أما موريتانيا التي تقع جنوبا بداية المجال الذي تنعدم فيه الاهتمامات الأمريكية

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الإقليمي المغربي يندرج ضمن استراتيجية شرق أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا. حيث ظل ولا يزال إقليم المغرب العربي متصلا بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط - MENA - في بداية التسعينات" و مبادرة الشرق الأوسط الكبير " في مطلع 2004 .

لقد شهدت السياسة الأمريكية اتجاه المغرب العربي تغيرات كبيرة من الحرب الباردة، فتزايد الاهتمام

¹ عفاف لومايزية، مرجع سابق ص 80

² Francois soudan, « le maghreb Vu des états unis » jeune Afrique, No 1770, 8-14 décembre 1994 , pp.14-19.

بها، و كثف الصلات السياسية و الاقتصادية بدولها، و ذلك لعدة عوامل:¹

1- الارتكاز على منطقة المغرب العربي كحزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عرب ثلاث قارات رئيسية: أوروبا، إفريقيا، آسيا نتيجة لكون منطقة المغرب العربي نقطة اتصال استراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا على المحيط الأطلسي، و يشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط.

2- تبادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بضمان الاستقرار فيها، و يعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.

3- تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و قد ساهمت التحولات الاستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الاستراتيجي للمنطقة، حيث تزايد الدور الاستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، و الذي اقرن بالرهان الاقتصادي الأمريكي²

فقد زاد تكثيف الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نظرا للاعتبارات التالية:

- تكوين مجال حيوي مستقل لاحتواء المد المستقبلي للإتحاد الأوروبي جنوبا ومنعه من أن يكون مدخلا لبناء قطب كوني أوروبي منافس للهيمنة والقيادة الأمريكية للاقتصاد العالمي.
- العمل من أجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة في المنطقة المغربية خاصة في الجزائر مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا ولكن أيضا التحكم في الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري.
- التعامل الأمني مع مصادر الإرهاب الذي قد يشكل تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

¹ أبان ليسر، "دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط ومكانتها في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف، 2001، ص 8.

² أبان ليسر، مرجع سابق، ص 8.9

المشاريع الأمريكية الوافدة إلى دول المغرب العربي:

عند تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1995 و1996 و1997، تضاعف معه الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينيات ويدرج هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط، والتي تمتد من المغرب العربي إلى بحرقزوين مرورا بمنطقة الخليج، فالقضية الاستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينات و القرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية¹

نعنبر السوق الاستهلاكية المغربية أحد رهانات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، و هو ما يفسر إطلاق مبادرة " إيزنستات" في جوان 1998، و بعدها "مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط –MEPI– " منذ 2002، و التي أخذت أبعادا اقتصادية و سياسية و ثقافية

1- مبادرة إيزنستات: تشكل هذه مبادرة أحد أطر الشراكة الاقتصادية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، جاءت كرد فعل عل مبادرة برشلونة 1995 باعتبارها تمثل إطار اقتصادي لتحقيق الرهانات الأمريكية في النظام الإقليمي المغرب بكل أبعادها الاستراتيجية و الأمنية و السياسية المتكاملة في محاولة لتحويل دول المغرب العربي إلى منطقة اقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة تبادل حر و إلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن عنها رسميا "ستيورت إيزنستات" نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية " في 16 جوان 1998² تربط الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية نجاح الشراكة مع الدول المغربية، بتوفر مجموعة من الشروط منها:

- تشجيع المستثمرين الأمريكيين للدخول إلى السوق المغربية دون أن تتدخل في تحديد نشاطاتهم الاقتصادية أو الاستثمارية، من خلال التركيز على القطاع الخاص وإعطائه دور أساسي في المشروع باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي.
- ضرورة قيام الحكومات المغربية المعنية بإصلاحات اقتصادية هيكلية و تدعيم الاستثمارات والتجارة الخارجية في دول المنطقة، من أجل توفر المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ Yahia H. ZOUBIR, « the Maghreb States and the United States after 9/11 : Problematic relationship, » in sigrid Faath, , Hamburg, Germany : Deutsches Orient-Institute, 2003 ,p 180.

² سميرحمياز، مرجع سابق، 264

ومن أهداف هذه المبادرة نذكر:¹

- ربط الدول المغربية بعجلة الاقتصاد الرأس مالي بتشجيع التعاون الإقليمي بينهم
 - الاهتمام بالقطاع الخاص والتأكيد على دوره ومركزته
 - بناء حوار عالي المستوى سياسي وإقتصادي بين مسؤولي الدول المغربية بغية بلورة الشراكة الأمريكية - المغربية
 - حصر وتطبيق الأطر والآليات التي طرحها "الأورومتوسطية" التي كانت خارج الرعاية الأمريكية
 - الاهتمام بالمنطقة المغربية باعتبارها تمثل سوقا كبيرا وباب الاستثمارات الأمريكية التجارية، ومعبرا للدخول إلى الدول الإفريقية.
 - مبادرة ايزنستات تمثل دخول سياسي اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية إلى القارة الأفريقية بطريقة دبلوماسية
- 2- مبادرة الشرق الأوسط الكبير: تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير امتدادا لمبادرة "ايزنشتات" من حيث المضمون مع اختلاف الإدارة، و ترجع البوادر الأولى لهذا المشروع إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، استجابة لمجموعة من المتغيرات الدولية أهمها دعم مسار التسوية وعملية السلام في الشرق الأوسط وفي سنة 2004 تم إحياء وتسويق المشروع من جديد تحت مسمى " مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي يمتد جغرافيا من المغرب حتى باكستان²

قامت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية المكلفة بملف "مبادرة الشرق الأوسط"، "ألينا رومانوفسكي ALINA ROMANOVESKI" بزيارة منطقة المغرب العربي في عام 2004 لدعم الإصلاحات في المنطقة. ولقد تم اختيار ستة دول من بينها: الجزائر، تونس، المغرب. وذلك للاستفادة من تمويل خاص بغية تمويل مشاريع الشراكة معها والمقدر بحوالي 18.5 مليون دولار. ثم تطورت هذه المبادرة لتصبح تحمل اسم "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" و أطلق على هذه المبادرة أيضا اسم "الشرق الأوسط الموسع" بعد أن أضيفت إليه دول المغرب العربي³

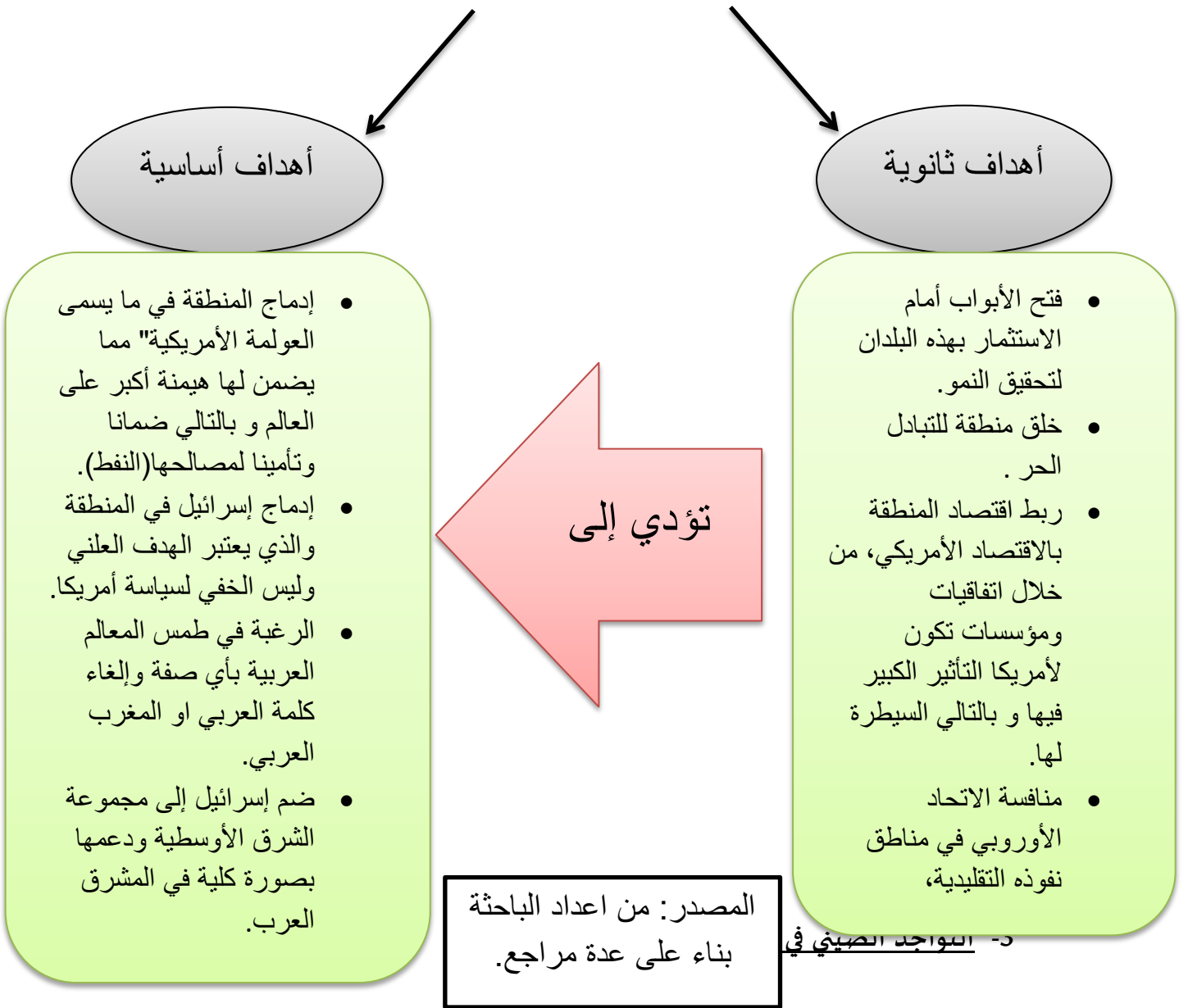
¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرا لخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة (بوت): مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص ، 192 - 193

² سمير حمياز، مرجع سابق، ص 265

³ بوزيد أعمار، العامل العربي ومبادرة الشرق الأوسط الكبير: أمريكا واستراتيجية التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، 2005)

إن هذا المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي أو التحديث السياسي يعمل على نشر الديمقراطية وتشجيع الحكم الصالح وإعادة هيكلة المنطقة العربية وإصلاح نظمها الاقتصادية والسياسية والتعليمية حتى لا تشكل أرضية خصبة لنمو التطرف والإرهاب، والنزج بالمنطقة في الليبرالية الاقتصادية¹، وفي مجال توسيع الفرص فقد أطلق المشروع مبادرات لإقامة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد وخلق فرص للعمل وترقية قطاع المالي ومحاولة إنشاء مؤسسة إقليمية لتنمية وتحديث الخدمات المصرفية²

الشكل رقم (10) أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبي



¹ سمير حمياز، مرجع سابق، ص265

² ماجد الكيلاني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير، (دلالاته وإشكالاته)"، دراسات الاستراتيجية، ع 122، (2007)، ص14.15

بعدما تحررت السياسة الخارجية الصينية في عهد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها بغية ترتيب أولويات سياستها الخارجية وأصبحت مستقلة وبرغماتية تحت شعار المنفعة والمصلحة ما جعل لها طابعا مميزا في علاقاتها مع دول المغرب العربي التي تسعى من خلالها لتحقيق جملة من الأهداف أوجدتها الإفرازات الداخلية والدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة بالإنفتاح النشط على هذه الدول بكل ما تقدمه من منافع إقتصادية وسياسية لبيكين مغتنمة تصاعدها الإقتصادي ومن جهة أخرى تسعى دول المغرب العربي كذلك إلى الإستفادة من كل الفرص التي تقدمها ولاسيما الاقتصادية منها.

لقد ازدادت واشتدت العلاقات المغربية الصينية خاصة بعد التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وانتقال مركز الثقل الإقتصادي العالمي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراكز أخرى منافسة لها برزت من خلالها الصين كقوة منافسة ودولة حديثة أكثر انفتاحا سياسيا واقتصاديا أكثر من أي وقت مضى من خلال سعيها إلى توسيع قاعدة استثماراتها وتجارتها في الخارج من خلال الإستثمار في مجالات متعددة وعلى هذا الأساس ازداد إهتمام الصين بالمنطقة المغربية واعتبارها كشريك اقتصادي أساسي حيث انطلقت صوب هذه المنطقة بقوة بتوسيع استثماراتها خاصة ما تعلق بالموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية وفق منطق رابح رابح ومع ذلك فإن التواجد الصيني في المنطقة لا يخلو من المخاطر والمحاذير باعتبار تواجدها لا يخدم الإقتصادات الوطنية لهذه الدول.

1- التوجه البراغماتي للصين في منطقة المغرب العربي:

انطلاقا من الأهمية الجيوسراتيجية لمنطقة المغرب العربي تقدم هذه الدول فرصا كبيرة للصين التي اتضحت ملامح وجودها بشكل واضح للعيان لاسيما في مشاريع الإنشاء والبنى التحتية على وجه التحديد. ولقد كانت الصين حاضرة في المغرب الكبير منذ رحلات "ابن بطوطة" إلى الصين في القرن السادس عشر ميلادي، لكن على الصعيد الدبلوماسي الرسمي فإن العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول المغربية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من صعود حركات التحرر في العامل الثالث عموما وفي المغرب العربي على وجوه الخصوص، فعرفت الصين مساندة لحركات التحرر في شمال أفريقيا وفق مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"¹، لاسيما في الجزائر حينما دعمت الثورة التحريرية الجزائرية ثم وفقت إلى جانب الجزائر المستقلة الفتية أيام الحرب الباردة، خاصة وأن الجزائر تبنت النهج الاشتراكي بعد استقلالها مباشرة، الأمر الذي صنع ذاكرة طيبة في

¹ حسين قوادرة، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغربية - الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال (جانفي 2017) ص 66

المخيلة السياسية لصناع القرار في البلدين إلى الآن، والحال مشابه إلى حد ما في كل من تونس والمغرب الأقصى¹.

وقد تأكد هذا الموقف المساند من طرف الصين في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز سنة 1955، والذي أبدت فيه الصين تأييدها لشعوب المغرب العربي من أجل الاستقلال الوطني وحمائته. وكانت الدول المغربية هي الأخرى من بين الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية منذ 1958 بالنسبة للمغرب والجزائر، وفي عام 1964 بالنسبة لتونس أما ليبيا فقد تأخرت عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين إلى سنة 1978 وذلك بسبب قضية اعترافها بتايوان، واستمرت العلاقات الثنائية بين الصين ودول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث غلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري بالأساس (قبل هذه الفترة كان يغلب عليها الطابع السياسي الإيديولوجي) حيث زاد اهتمام الصين بالمنطقة خاصة بعد الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين اتجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016، التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية، وأوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون بينهما في كل المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية وفي مجال السلم والأمن)².

وخلال العقد الأخير، أخذ الوجود الصيني في شمال أفريقيا عموما شكلا أكثر ثباتا وتناميا، فمع حلول سنة 2014، تفوقت الصين لأول مرة على فرنسا من حيث حجم الاستثمار في الجزائر، كما صارت المورد الأول لها وترسخت هذه العلاقات منذ منذ إعلان الرئيس الصيني شي جي بينغ عن مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، التحقت دول المغرب الكبير تباعا بهذه المبادرة ووقعت مذكرات تفاهم واتفاقيات شراكة مع الصين³.

وبذلك نلاحظ أن أجندة السياسة الخارجية الصينية، في تعاملها مع المنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص تركز على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد ورد في نفس الوثيقة أن "تلتزم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة

¹ جلال خشب، "تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد، وأهداف متعددة"، المعهد المصري للدراسات، (أفريل 2019)،

ص1

² حسين قوادرة، مرجع سابق، 66

³ جلال خشب، مرجع سابق ص 1

ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي".¹

2- الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغربية

تتحد الأهداف الإستراتيجية للصين في المنطقة المغربية من خلال محددتين أساسيين كان لهما الأثر الكبير في اهتمام الصين بها وهي الدافع الطبيعي المتمثل في تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة والمعادن، والدافع التجاري والإقتصادي من أجل إيجاد أسواق جديدة لتسويق منتجاتها في المنطقة:

- تعزيز إمدادات الطاقة: تقدم منطقة المغرب العربي فرصا كبيرة فيما يسمى بالأمن الطاقوي للصين التي تحتاج إلى هذه الدول لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة وكذلك المعادن فالصين بما تمتلكه من مصانع ومنشآت اقتصادية فهي بحاجة إلى هذه المصادر نظرا لحاجيات إقتصادها الضخم والمزدهر، حيث أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط في عام 1993، وتأتي في المرتبة الثانية في العالم كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 ، وهذا راجع إلى الاستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي، وتأمين إمدادات النفط والغاز²
 - إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصينية: تسعى الصين للاستفادة من السوق الاستهلاكي المعتبر الذي تقدمه منطقة المغرب العربي والذي يتوافق فيه الإنتاج الصيني مع القدرة الشرائية البسيطة للمستهلك المغربي، ويعتبر المغرب العربي سوق جذابة للتصدير لا سيما أن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية تفوق مثيلاتها في إفريقيا جنوب الصحراء³
- وما يلاحظ في هيكل الصادرات الصينية للدول المغربية هو سيطرة المنسوجات والملابس إضافة إلى السيارات والأجهزة الإلكترونية، وفي المقابل فإن صادرات الدول المغربية تتمثل أساسا في

¹ وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، بكين (13 جانفي 2016) على الموقع : <https://bit.ly/3ocnjhP> (2022/07/15)

² - Dorothy- Grace Guerrero and Firouza Manji, *Cchina's new role in Africa and the south* (Oxford : Fahamu, 2008), p 134.

³ Alice Ekman, « Le Maghreb vue de chine : perceptions et orientations au lendemain des printemps arabe» (février 2013,) p.11

المواد الأولية والمعادن. فالصين ترى في المنطقة المغربية مجالا حيويا وسوقا مهمة لصادراتها، فهي تتوقع توسع الأسواق الاستهلاكية للسلع الصينية في المنطقة على المدى المتوسط¹.

إن التوجه الصيني إلى المغرب العربي حتمية تفتضحها التحديات الاقتصادية في بكين "فالاقتصاد الصيني يواجه تحديات بنيوية ناجمة عن التنمية الاقتصادية ولا يمكن التغلب عليها بإجراءات إصلاحية مالية وهيكلية داخلية فحسب بل لأبد للصين ان تعثر على منافذ لنقل ثقلها الاقتصادي (الاستثمار والسوق إلى المناطق المحيطة) إلى دول المغرب العربي التي ازداد فيها الطلب بسبب نمو السكان وتنوع نمط الاستهلاك، وكذلك نجد أن الدول المغربية فقيرة في البنى التحتية وتحتاج إلى استثمارات كبيرة فيها وبالنسبة للصين نجد أن هناك فائض في الإنتاج والرصيد من العملة الأجنبية لأسباب تعود إلى ضعف الطلب المحلي و زيادة النمو الاقتصادي بسبب سياسات الدولة و تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الصين².

وفي الواقع فإن استراتيجية الصين في استقطاب الأسواق المغربية مدعومة بسياستها المعروفة بـ "النهضة السلمية للصين"، وذلك بالتزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى أسلوب السخاء في منح المساعدات المالية والتقنية للدول الشريكة، وهذا ما مكّنها من إغراء الحكومات والشعوب المغربية على حد سواء، وبالتالي قبول السلع الصينية التي تمتاز بميزة أخرى هي انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الغربية³.

3- سلبيات وأخطار التواجد الصيني في المغرب العربي

بالرغم من الفرص التي يتيحها التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي، إلا أنه له من السلبيات ما يجعله عائق يحول دول اتصال دول المغرب العربي مع الدول الأفريقية وكذلك في تحقيق التنمية الفعلية لهذه الدول نظرا للأسباب التالية⁴:

✓ إن المبادلات التجارية غير المتكافئة بين الصين والمغرب العربي، جعلت من هذه الأخيرة مجرد سوق كبير للمنتجات الصينية، فالصين تصدر منتجات متنوعة للمنطقة المغربية، بينما هي تقتصر في صادراتها للصين على الموارد الأولية والمعادن ومن هنا يتضح جليا أن

¹ حسين قوادرة، مرجع سابق ص 69

² كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، سياسات عربية، ع. 22، (ماي، 2017)، ص 1.

³ حسين قوادرة، مرجع سابق ص 70

⁴ المرجع نفسه، ص 74

القدرة التنافسية التجارية الصينية العالية والمعترف بها عامليا في مجال التصنيع، أدت إلى تقويض قدرة الصناعات التحويلية في الدول المغربية، وبالتالي عدم إمكانية المنافسة.

✓ إن سيطرة الشركات الصينية على المستوى البعيد على الاستثمارات الوطنية للدول المغربية يطرح مشكلة القدرة التنافسية للمستثمرين المحليين الاستثمارات الصينية في المنطقة، والمشكل الثاني المطروح هو توظيف العمالة الصينية من طرف المستثمرين الصينيين لما تتميز به من مهارات وكفاءة، وهذا ما يؤثر على سوق الشغل في الدول المستضيفة ويساهم في رفع معدلات البطالة،

عززت الصين تواجدها بالمنطقة المغربية عن طريق تعميق التعاون الاقتصادي واستطاعت بذلك أن تجد لها مكانا في المنطقة المغربية، بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية متينة مع هذه الدول غير أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الصينية في المنطقة هو السيطرة على موارد الطاقة والمعادن، وفتح الأسواق المغربية أمام السلع الصينية والاستثمار في المنطقة. وهذا يشكل تحديا جديدا أمام الدول المغربية التي تفتقد إلى القدرة التنافسية بسبب ضعف اقتصاداتها، التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة، فتكون بذلك عاجزة عن مجاراة الاقتصاد الصيني

المطلب الثاني: سياسات وإستراتيجيات القوى العظمى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

كانت وما زالت إفريقيا محل تنافس دولي كبير ومسرحا لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، فمنذ قرون عديدة والقارة السمراء تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب، بين فريقين؛ الأول هو الفريق التقليدي القائد للنظام العالمي منذ منتصف القرن الماضي ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، والثاني: هم اللاعبون الجدد الصاعدون ليعلبوا أدورا جديدة في النظام العالمي الراهن وأبرزهم الصين، وعلى مسافة منها تقع كل من تركيا وإيران وكذلك دخول إسرائيل على الخط، الأمر الذي يسمح بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى مسرح عمليات ونقطة جذب وساحة صراع على مناطق النفوذ الاستراتيجية، وعلى الثروات والموارد بين مختلف القوى الدولية والإقليمية التي تعمل جاهدة على استحواذ القسم الأكبر من خيرات إفريقيا، في ظل ابتعاد دول المغرب العربي عن البيت الأفريقي انشغالهم بالجزء الشمالي ما جعل العلاقة بينهما صعبة تتخللها المشاريع الاستثمارية للقوى الكبرى واستراتيجياتهم في المنطقة وهذا ما سوف

نتعرض اليه في هذا المطلب بإدراج الاستراتيجيات الدولية والإقليمية الكبرى في أفريقيا وأهدافها المعلنة الخفية

1- التنافس الأوروبي على القارة

تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر فيما أطلق عليه: «التكالب الاستعماري على أفريقيا» والذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية. وقد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة، حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي، لكن مع منتصف التسعينيات برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) في القارة. فإذا كانت الأهمية السياسية والعسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصاديا منذ منتصف التسعينيات، ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعا لتغيير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة¹

• الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا:

تعد فرنسا قوة استعمارية تقليدية في إفريقيا، فعلاقتها التاريخية مع مستعمراتها السابقة مكنتها من تطوير استراتيجية التأثير *Stratégie d'influence*، واسترجاع مجدها في القارة الأفريقية، وذلك من خلال تبنيها لموقف يجعلها تتحكم عن بعد في دول الساحل وجنوب الصحراء، ويمكنها من أوربة *Européanisation* وأفرقة *Africanisation* استراتيجيتها. بفضل كل هذا تمكنت من الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في هذا الفضاء الهام. واعتبارها كقوة ناعمة في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل، بفضل سنوات استعمارها لهذه الدول، كما تمكنت فرنسا من التغلغل في أعماق المجتمعات الأفريقية بفرض هيمنتها عن طريق الثقافة واللغة، وبتكوينها للنخب الحاكمة في الدول

¹ راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، على الموقع <https://bit.ly/3OAFdUx> (2022/07/20)

الأفريقية، في هذا الإطار تتمركز باريس كفاعل خارجي رئيسي يسيطر على المدى القريب والبعيد على غالبية الدول الأفريقية.¹

لقد حافظت فرنسا على حضورها في إفريقيا اعتمادا على ارثها التاريخي في القارة وانطلاقا من تبني سياسة خارجية مميزة، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" عام 1994 أنه "بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، وقد شهدت السياسة الفرنسية في أفريقيا تغيرات وتحولات راديكالية، وهو ما أكدته الرئيس جاك شيراك عندما أكد على عدم تدخل بلاده عسكريا أو سياسيا في الدول الفرنكفونية المتعاملة بالفرنك في أفريقيا، وقد اشتمل التغيير في توجهات السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا على سعيها إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول القارة، أي أن جل مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة إنما تستهدف باقي دول القارة"²

تعتمد العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول الأفريقية على التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة وتبذل فرنسا محاولات كبيرة لضمان بقاء مركزها متميزا، وبالفعل مازالت فرنسا في بعض الدول الفرنكفونية، المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة، ففرنسا تعتمد بنسبة 100% على إفريقيا للحصول على الكوبالت ومن 87% حتى 100% فيما يتعلق باليورانيوم - و83% للفوسفات و68% لبوكسيت و35% للمغنيز و32% للكوبالت، كما تمثل دول إفريقيا جنوب الصحراء سوقا جيدا لتصريف المنتجات الفرنسية، حيث أن رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الإستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكفونية، وتعتبر فرنسا المستثمر الأول في كل من بنين، سيشل، الكونغو برازافيل، ساحل العاج، موريشيوس والكاميرون، ففي ساحل العاج مثلا، فإن 27% من رؤوس أموال المشروعات العاجية تمتلكها شركات فرنسية. وفي الكاميرون وحدها توجد أكثر من 140 شركة يمتلكها فرنسيون في كل مجالات النشاط الاقتصادي فضلا عن 160 فرعا لشركات فرنسية توظف نحو 30.000 شخص.³

¹ Mahdi Taj, «Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel », Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM, N°08 (2011) p138

² حمدي عبد الرحمان حسن، 'سياسات التنافس الدولي في أفريقيا'، قراءات أفريقية، ع.2 (سبتمبر 2005) ص58

³ لبنى بهلولي، النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018) ص221

وكانت هذه المصالح الاقتصادية تعني أن فرنسا يجب ألا تلتفت كثيرا لطبيعة النظم الحاكمة في الدول الأفريقية الغنية بتلك الموارد، لذلك لم يكن غريبا أن تساند فرنسا الفصل العنصري في (جنوب أفريقيا) وتحاول تعبئة دعم الدول الأفريقية له حتى عام 1985، كذلك سيطرة فرنسا على السياسة التجارية والمالية لعدد من الدول الأفريقية، بفضل سياسة منطقة الفرنك الفرنسي، حيث مكنت ستة عشرة دولة في غرب إفريقيا ووسطها-حتى منتصف التسعينات- من التعامل بعملة لها سعر تحويل ثابت في مقابل الفرنك الفرنسي، وفي المقابل التزمت هذه الدول بإبداع 65% من أموالها في الخارج في البنك المركزي الفرنسي، هذا بالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل (ساحل العاج والجابون، السنغال ومالي)¹

ومن أهم القطاعات التي تتركز فيها الاستثمارات الفرنسية بوجه عام قطاعات التعدين والبتترول، الزراعة والسلع الغذائية، قطاع الخدمات، الإلكترونيات، الشحن والنقل، القطاع المصرفي، الإنشاءات والمقاولات، الصناعات الدوائية، معالجة المياه وتوزيعها، معالجة النفايات، وغيرها من المجالات²

وفي الأخير يمكن القول أن المصالح الفرنسية في أفريقيا تتمثل في:

الشكل رقم (11) المصالح الفرنسية في أفريقيا



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على عدة مراجع

¹ راوية توفيق، "السياسة الفرنسية في أفريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية"، قراءات

سياسية، ع20 (أفريل 2014) ص26

² لبنى بهلولي، مرجع سلبق، ص 221

2- التواجد الأمريكي في أفريقيا

في إطار المزاخمة الأمريكية للوجود الفرنسي في أفريقيا، ذكر وزير الخارجية الأمريكي "وارن كريستوفر" إبان جولته الأفريقية عام 1995 أنه انتهى الزمن الذي كانت بعض الدول تقرر تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ، تحدياً للدبلوماسية الفرنسية القوية في أفريقيا آنذاك، واتساقاً مع هذا التوجه أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها عازمة على التخلص من القيود التي كانت تحد من حريتها في القارة الأفريقية أثناء الحرب الباردة، وسعت إلى تقوية نفوذها في القارة حتى ولو على حساب النفوذ الفرنسي في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بعد أن تربعت الهيمنة الأمريكية على النظام العالم، وتجسيدا لهذه الهيمنة أنشأت صندوق دعم لأفريقيا بقيمة 350 مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للقطاع الخاص، وتشجيع الاقتصاد الحر، لتفكيك الاقتصاد المخطط والمركزي، لكي يسهل على مؤسساتها الخاصة التغلغل في النسيج الاقتصادي الأفريقي، وأنشأت صندوق البنية التحتية لأفريقيا لتقديم المعونات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والتجهيزات الصحية¹

ترتبط السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا (خصوصاً غرب إفريقيا) إلى حد بعيد، على الأقل في المدى المتوسط، بثلاثة اعتبارات حسب ما ذكره مركز "الصراع المعاصر" التابع للبحرية الأمريكية²، هي:

- ظاهرة الإرهاب الدولي.
- التصاعد المستمر لأهمية البترول الأفريقي بالنسبة لاحتياجات الطاقة الأمريكية.
- التحسن والتوسع الدرامي في العلاقات الأفريقية الصينية خاصة منذ نهاية القرن العشرين.

إن العلاقات الأمريكية الأفريقية في صورتها الجديدة تقوم على أسس ترتكز على ضخ الاستثمارات وتحسين العلاقات التجارية في المقام الأول وزيادة التعاون في المجالات الزراعية والثقافية، إضافة إلى الصحية والتكنولوجية والعلمية والاقتصادية، وكذلك السيطرة الأمريكية على نفط أفريقيا تفتح

¹ علاقات فرنسا بأفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، على الموقع: <https://bit.ly/3PLsPy5> (2022/07/23)

² طلعت عبد المنعم، الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا (القاهرة. مؤسسة حورس الدولية للشروالتوزيع، 2008)

أسواقا جديدة في دول القارة كما يبينه الشكل التالي الذي يبين أهم الشركات الأمريكية بعض الدول الأفريقية:

الخريطة رقم(06): توضح الشركات الأمريكية في إفريقيا



La source : Et les Américains dans tout cela ? . <https://bit.ly/3BaHXk1>

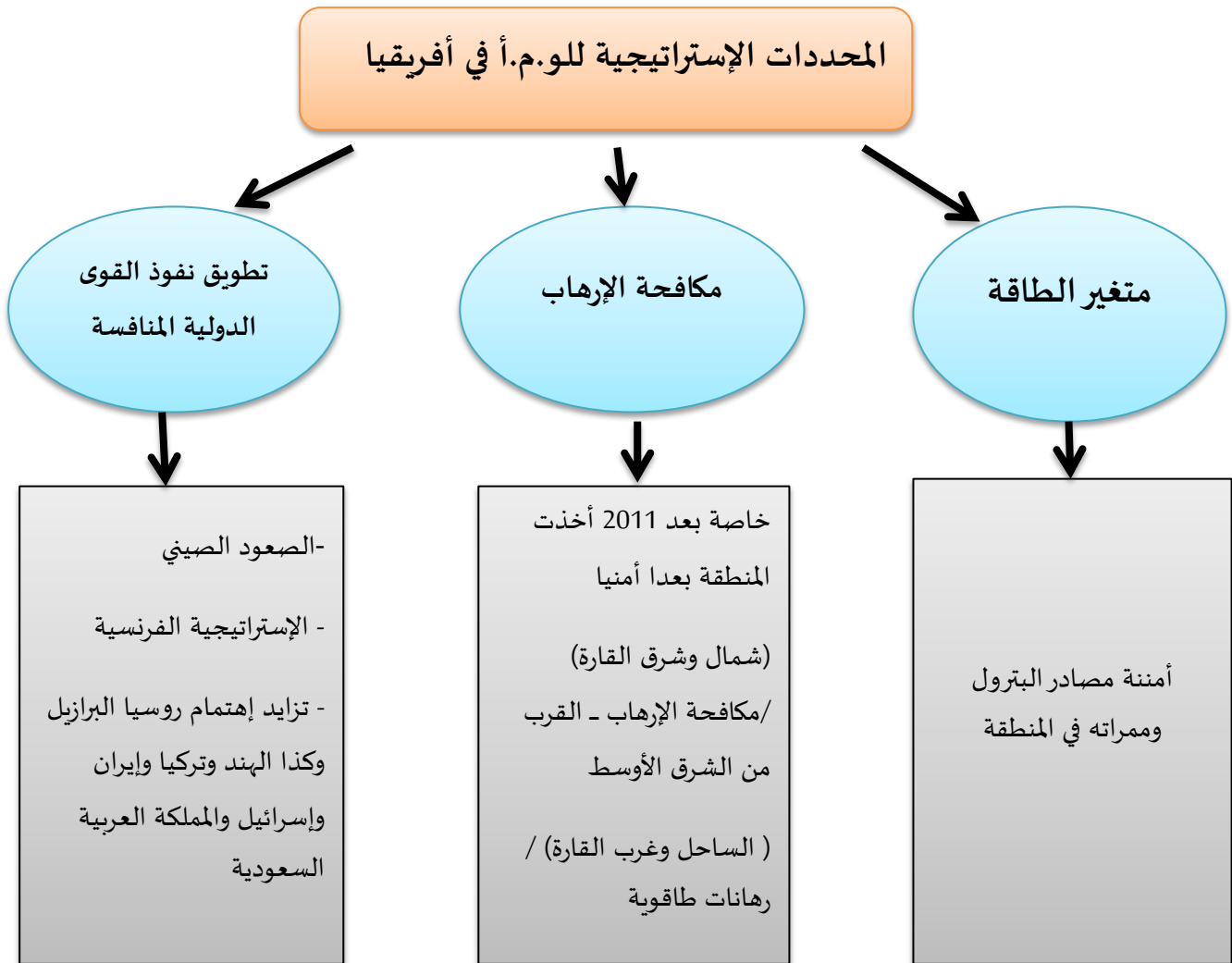
تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا وفق نمطين من المصالح:¹

¹ جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، ع19 (ديسمبر 2014) ص339

✓ المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي من المغرب الإفريقي إلى الساحل، غرب وشرق إفريقيا والبحر الأحمر عبر تعزيز وجودها العسكري وتنمية دور قوى إقليمية تؤدي دور الحليف الموثوق لها وهي استراتيجيات تبدو ذات جدوى في تقليل التكاليف الواجب دفعها عسكريا وإنسانيا على خلفية نكسة الصومال، ورواندا، وأنغولا، ومناطق أخرى عالميا.

✓ التوجهات المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وذلك إشارة إلى الاهتمام الأمريكي بمحاصرة الإيديولوجيات المعادية للوجود الأمريكي، وهنا سعت لاحتواء بعض القوى الإقليمية وتوجيهها نحو مقتضيات الأمن الأمريكي،

الشكل رقم: (12) المحددات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عدة مصادر.

3- التواجد الصيني في أفريقيا:

مرت العلاقات الصينية الأفريقية، بثلاث مراحل أساسية، وفقا لتطور الصين من فترة الصين الماوية، إلى فترة الصين الإصلاحية بعد عام 1978، بعدها فترة الصين المتنامي دورها في إفريقيا وتبدأ مع أواخر القرن العشرين، عرفت خلالها الصين في إفريقيا تطورات حسب تطور منظورها اتجاه القارة وتنامي حاجتها، ومن المؤكد أن هذا التطور أسهم في تغيير وضعية إفريقيا كساحة مركزية في التنافس الدولي وأحدث أثرا لا يمكن الاستهانة به، يتمثل بفك الانفراد الأوروبي على إفريقيا.¹

يعتبر التواجد الصيني في إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء مختلفا تماما عن الحضور الفرنسي والأمريكي، فهو يتميز بالهدوء والثبات، حيث تعتبر الغاية الاقتصادية المحرك الأساسي للصين في إفريقيا، ما أثار امتعاض القوى الأخرى ذات المصالح الاستراتيجية، خاصة وأنها جاءت بمقاربة جديدة للمشاركة مبنية على أساس الاحترام المتبادل انطلاقا من القاعدة الاقتصادية "رابح- رابح"، وهي الاستراتيجية التي فتحت لها أبواب إفريقيا على مصرعها أمام دهشة وارتياح منافسيها²

تطورت العلاقات الصينية-الأفريقية خلال السنوات العشرين الماضية، بصفة لافتة في تاريخيا الحديث والمعاصر، فمنذ بداية تسعينات القرن الماضي، تغيرت طبيعة وحجم هذه العلاقات إلى حد بعيد، ولعل الشاهد الأساس على ذلك يتمثل في وضع السلطات الصينية لـ "سياسة أفريقية جديدة"، لم يكن الغرض منها الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة فقط، بل أيضا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية، كما صارت المصالح الاقتصادية بمثابة المحرك الحقيقي للسياسة الخارجية الصينية في الحقبة الجارية، خصوصا تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد الأولية الأخرى.³

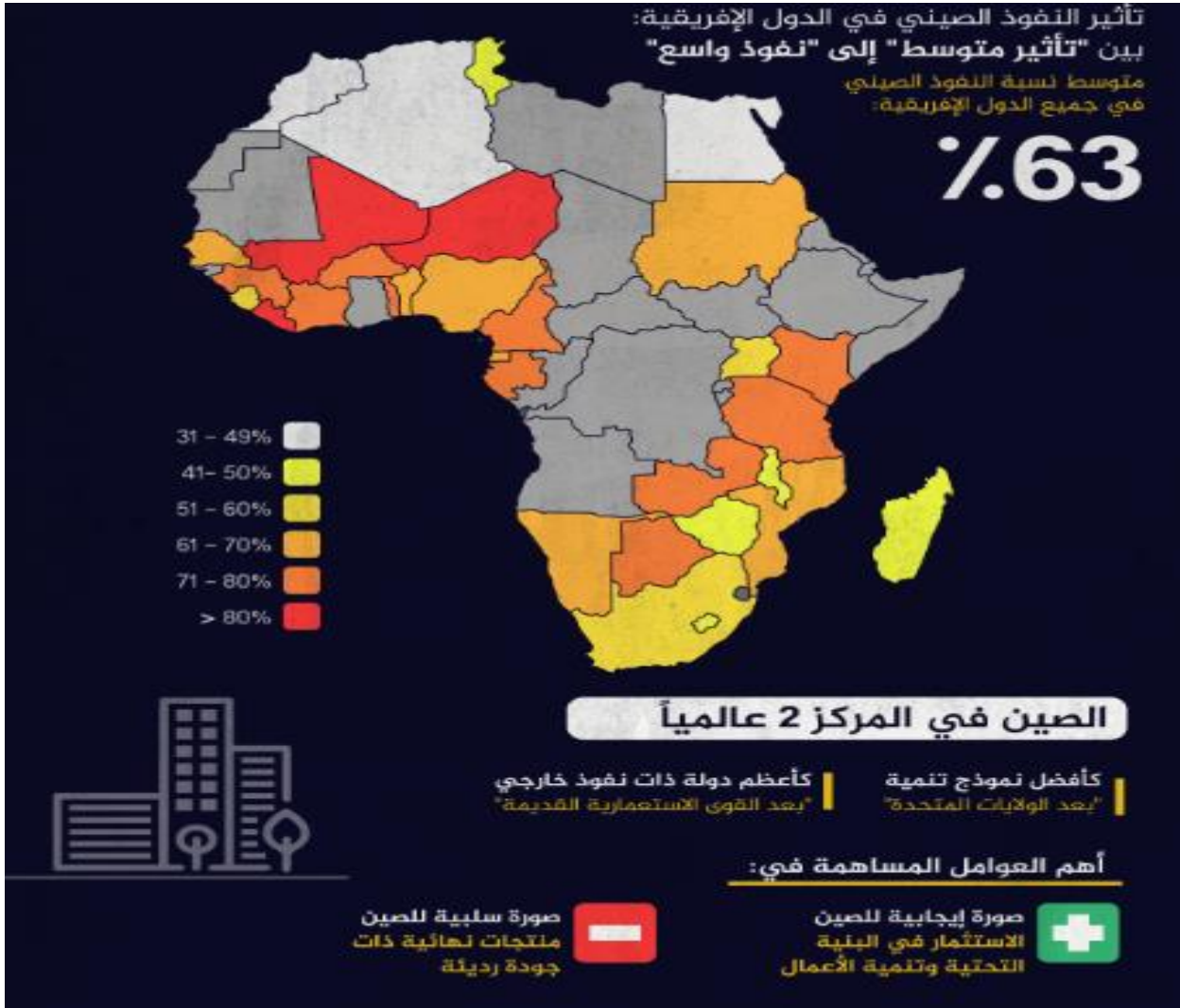
¹ لبنى هلولي، مرجع سابق، ص 245

² سفيان منصوري، "سامي بخوش، التنافس الدولي حيال منطقة جنوب الصحراء والساحل"، مجلة العلوم الإنسانية، م.8، ع.02

(جوان 2021) ص 51

³ لبنى هلولي، مرجع سابق، ص 245

خريطة رقم(07): استثمارات الصين في أفريقيا



المصدر: الاستعمار الصامت.. كيف تغزو الصين قلب أفريقيا على الموقع: <https://bit.ly/https://2u.pw/eN9HdkE>

نلاحظ من خلال الخريطة أن الصين تستثمر في كل المناطق الأفريقية باستثناء أربعة أو خمسة دول وبهذا تكون قد سيطرت على القارة باستثماراتها المتعددة سواء في مجال الطاقة أو المعادن الزراعية.. الخ وكذلك بمد معظم هذه الدول بخطوط السكك الحديدية وبهذا فهي تحاول النج بمؤسساتها الاقتصادية والاستثمارية من أجل استغلال الثروات الطبيعية التي تتمتع بها القارة السمراء، ويمكن أن ندرج أهم الإستثمارات التي تستثمر فيها في القارة من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (13) يوضح: حجم الإستثمارات الصينية في أفريقيا



المصدر: استثمارات الصين في القارة السمراء على الموقع: <https://bit.ly/2VXKgQp>

بين المخطط أن الإستثمارات الصينية في أفريقيا متنوعة تركز أساسا على الطاقة والمواد الخام التي تحرك عجلة الاقتصاد الصيني ذي الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة إذ تُعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك نلاحظ استثمار الصين في البنى التحتية والنقل بغية اختراق الاحتكار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا.

يقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها في أفريقيا بأكثر من 2000 شركة (كان عددها 700 عام 2005)، كلها نشطة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير وقطاعي التجارة والاستثمار ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري، وقد أنشأت الصين في إفريقيا 3300 كم من الطرق و30 مستشفى و50 مدرسة و100 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية.. هذا، بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين وكذلك التجار والأطباء حيث أرسلت الصين ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الإفريقية.¹

¹ الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ <https://bit.ly/3Pwmoi0>

(2022/07/25)

وفي العام 2020 بلغت قيمة العقود الجديدة للمشاريع الهندسية التي وقعتها الشركات الصينية في إفريقيا 55.1 مليار دولار، بزيادة 13.3% (21) و خلقت هذه الشركات الصينية أكثر من 4.5 ملايين فرصة عمل في القارة الإفريقية، وقد تم بناء أكثر من ستة آلاف كيلومتر من السكك الحديدية والطرق السريعة وما يقرب من عشرين ميناء وأكثر من ثمانين منشأة طاقة كبيرة وأكثر من 130 مؤسسة طبية و45 منشأة رياضية و170 مدرسة.¹

تشمل مصالح الصين في إفريقيا أبعاد عديدة سياسية واقتصادية وتجارية على النقيض من التصور التقليدي الذي يقول أن الصين لا تهتم إلا بالموارد الطبيعية في إفريقيا، وقد تختلف أهمية هذه الأهداف بالنسبة للصين بحسب الظروف ووفقا لطبيعة مشاركتها في المنطقة، إذ يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من المصالح التي دفعت الصين إلى الانخراط بكل ثقلها في المنطقة وهما:²

✓ أهداف جيوسياسية دبلوماسية: وتشمل عزل تايوان، وكسب حلفاء للحصول على الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، وزيادة القوة الناعمة للصين في المنطقة، وتقديمها كبديل للغرب

✓ أهداف جيواقتصادية: وتشمل أمن إمدادات الطاقة والموارد المعدنية والزراعية من جهة، والأهداف التجارية المتعلقة بالسوق الاستهلاكية التي توفرها لمصنعيها وشركاتها في القطاعين الخاص والعام، بهدف تعزيز الصادرات ودعم التوسع الدولي للشركات الصينية والحد من الاعتماد على التجارة مع الغرب من ناحية ثانية.

لم تكن إفريقيا بأي حال من الأحوال هدفا في حد ذاتها للصين، بل هي وسيلة، من بين الوسائل الأساسية لازدهارها اقتصاديا وتكريس ودعم قوتها سياسيا على الصعيدين، المحلي والعالمي.

4- التواجد الروسي في أفريقيا:

تعمل روسيا جاهدة إلى خلق دور لها في منطقة جنوب الصحراء والساحل، معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية حيث أنها لا تحاول إظهار نفسها كقوة منافسة للقوى الأخرى، لكن في واقع الأمر فإن روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين، فهي تحاول استغلال "الثغرات الغربية" لتعزيز

¹ Les relations Chine-Afrique en 2021 : des perspectives prometteuses, jeuneafrique, sur le site <https://bit.ly/3cEBtiR> (25/07/2022)

² مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟ على الموقع: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085> (2022/07/25)

وجودها ونفوذها في أفريقيا، مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط أنابيب نقل الغاز TSGP وهو الخط الذي سيربط منطقة " وراي Wari " في نيجيريا بمنطقة بني صاف، هذا المشروع الذي يتوقع أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية كبيرة بمنطقة الساحل وجنوب الصحراء¹

تسارعت خطوات روسيا نحو إفريقيا بعد ان أصبحت محل عقوبات من العالم الغربي، وسيرا على خطى الصين، توالى الزيارات الروسية المتكررة إلى الدول الأفريقية الغنية بالمعادن لعقد صفقات لبيع السلاح الروسي إلى دول جنوب شرق إفريقيا، لتصبح روسيا، المورد الأول للسلاح في القارة، وتحاول روسيا تحقيق مكاسب سياسية عبر إرسال خبراء عسكريين إلى مناطق النزاعات الاستعمارية الطويلة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الخاضعة للنفوذ الفرنسي، ومع أخذ المساعي اليابانية في الحصول على نفوذ في إفريقيا جنبا إلى جنب مع القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل وتركيا، فستنجلي أبعاد أكثر للتدافع نحو القارة السمراء..، ومن زاوية أخرى، شهدت القارة حيوية دبلوماسية غير مشهودة، في السنوات الأخيرة، إذ تم افتتاح أكثر من 300 سفارة وقنصلية في بلدانها منذ العام 2010.²

وقعت روسيا اتفاقيات تعاون في العام 2017-2018، مع أكثر من (تسع عشر دولة) إفريقية أغلبها في غرب إفريقيا، منها على سبيل المثال لا الحصر (نيجيريا، وأنغولا، وغينيا الاستوائية، وبوركينا فاسو، السودان)، كما وقعت اتفاقيات لاستخراج الغاز الصخري من موزمبيق، وبالتالي استطاعت أن تمد نفوذها وهيمنتها بقوة في وسط وغرب القارة الإفريقية، (إفريقيا الوسطى ونيجيريا وتشاد)، فرغم جهود روسيا لتعزيز وجودها وتوطيد علاقاتها في إفريقيا إلا أنها لا يزال أمامها الكثير لتلحق بمنافسها الدوليين هناك، فإن ما تقدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من مساعدات واستثمارات للدول الإفريقية تفوق ما تقدمه روسيا. فضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على دفع النفوذ الصيني بعيدا عن إفريقيا وبالتالي ستكون روسيا في مهب الريح حيث إن وجودها مرهون بالوجود الصيني في المنطقة.³

¹ Mehdi, op.cit, p21

² صادق أوناي، إفريقيا.. تنامي الصراع العالمي على النفوذ، على الموقع: <https://bit.ly/3z68kF4> (2022/07/25)

³ تاج السر عبد الله محمد عمر، التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي، على الموقع: <https://bit.ly/3PBofCd> (2022/07/25)

5- التواجد الإسرائيلي في أفريقيا :

تعود العلاقات الإسرائيلية الأفريقية إلى بداية القرن 19 فهي ليست حديثة العهد، حيث وجه القادة الصهيونية أنظارهم إلى أفريقيا بهدف انشاء وطن قومي لهم، فأفريقيا بالنسبة لإسرائيل تعتبر من الوجهة السياسية أكبر كتلة في الأمم المتحدة لما أصبح لها وزن في المحافل الدولية كثرة عددها.¹

فلقد أسهمت مجموعة من التغيرات الدولية والإقليمية في توجيه الأنظار الإسرائيلية صوب أفريقيا، ومن ذلك انعقاد مؤتمر بانندونغ عام 1955 بغياب إسرائيل، ثم حصول عدد كبير من الدول الأفريقية على استقلالها في الستينيات، وزيادة قدرتها التصويتية في الأمم المتحدة، إضافة إلى انشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، وتمتع الدول العربية الأفريقية بعضويتها، كل ذلك أفضى إلى هجمة دبلوماسية إسرائيلية على أفريقيا، حتى إنه بحلول عام 1966 كانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في كافة الدول الأفريقية جنوب الصحراء باستثناء الصومال²

أهداف إسرائيل في أفريقيا:

انطلاقا من نشأتها المصطنعة في المنطقة ومحاولاتها تقويض أسس ودعائم الأمن القومي العربي، حاولت إسرائيل تحقيق جملة من الأهداف في بناء علاقاتها الأفريقية، فثمة أهداف تستقل بها إسرائيل وتدخل ضمن ما يسمى بالأمن القومي الإسرائيلي، وأخرى تشارك فيها مع حلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الإستراتيجية العامة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، وهن هذه الأهداف نذكر ما يلي:³

1- محاول كسب قواعد للتأييد والمساندة، وإضفاء نوع من الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية، وكسر حدة العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية ومن سار في فلكها، وبالتالي،

¹ خريف عبد الوهاب، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع3، (ب.س.ن) ص39

² حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق، ص 59

³ محمود الفطافطة، "إسرائيل وأفريقيا مسارات العلاقات، وإستراتيجية المواجهة"، قضايا إسرائيلية، ع73، ص103

فإن أي علاقة مع دولة أفريقية تعني تحييد أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية. وفق ذلك.

2- كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ أن إسرائيل كانت تنظر إلى أفريقيا باعتبارها ساحة لقواعد النظرية الصفرية. للنزال بينها وبني العرب وفقا لقواعد النظرية الصفرية، حيث تم النظر إلى الدول الأفريقية باعتبارها بعيدة عن أي انحيازات مسبقة لصالح أي من الطرفين.

3- بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل، وذلك من خلال (عقيدة الأطراف)، حيث تعتمد إسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الاستراتيجية الإسرائيلية

وقد اتبعت إسرائيل عدة إستراتيجيات من أجل تفعيل نشاطها الاقتصادي في القارة الأفريقية، ويتمثل ذلك في الآتي:¹

مسح الأسواق الأفريقية: وذلك بإعداد دراسات عن الأسواق الأفريقية أوضاعها وطاقاتها الاستهلاكية، عن طريق بعثات تجارية، وكانت غانا أول دولة يتم فيها إجراء دراسة، ثم إثيوبيا وأوغندا وكينيا.

عقد الاتفاقيات التجارية: وقد لجأت إلى فتح ملحقيات تجارية، كانت غانا أول دولة تبرم اتفاقية وذلك عام 1958م بهدف تحديد حجم التبادل التجاري، تلتها اتفاقيات مع إثيوبيا وأوغندا و إفريقيا الوسطى ومالي والكنغو.

تقديم التسهيلات المالية: من أجل تطوير آفاق التجارة لجأت إسرائيل إلى تقديم التسهيلات المالية والقروض والإئتمانات وذلك لتمكين هذه الأقطار من استيراد السلع منها.

إقامة المعارض التجارية الثابتة والمتنقلة: استخدمت إسرائيل هذه المعارض من أجل الترويج لمنتجاتها وكسب الزبائن

¹ عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله، "إسرائيل في إفريقيا"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ع14 (مارس 2022)

سعت إلى إقامة شركات إفريقية إسرائيلية للتغلغل بها محليا في حقل التجارة والنقل والخدمات، مثل شركة الملاحة الغانية، والشركة الكونغولية الإسرائيلية، والشركة العاجية الإسرائيلية، والشركات النيجيرية الإسرائيلية..... الخ، وقد تمكنت عبر هذه الشركات من تأمين خطوط مواصلات ثابتة لتجارها مع دول إفريقيا الغربية، كما أنها اتبعت وسائل أخرى عديدة للتغلب على أية صعوبة أو معوق لتصريف منتجاتها في الأسواق الأفريقية. وأهم الدول الأفريقية التي تتعامل معها تجاريا هي جمهورية جنوب إفريقيا وأثيوبيا وغانا وليبيريا وتنزانيا وأوغندا وكينيا وساحل العاج والغابون، وتزدهر أسواقها بصورة أساسية في ست دول، وهي جنوب إفريقيا وأثيوبيا ونيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا فهي تستوعب 75 % من مجموع صادرات إسرائيل بالقارة.

التواجد التركي في أفريقيا

بدأت علاقة تركيا الحديثة مع إفريقيا سنة 2005 مع إعلان أنقرة أن عام 2005 "سنة إفريقيا"، ومن ثم ومن ثم اعتمدت تركيا خطة سياسة ملموسة جديدة عنوانها "الانفتاح على إفريقيا". بعدها انطلق المشروع الدبلوماسي التركي في القارة الإفريقية¹

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم زاد اهتمام تركيا بالقارة الأفريقية وخاصة في المجال الاقتصادي، وقد انعكس هذا الاهتمام على تزايد النشاط الدبلوماسي والاقتصادي التركي في القارة حيث أصبح لتركيا 39 سفارة في أفريقيا كما وصل حجم التبادل التجاري إلى 25 مليار دولار، وأصبحت الخطوط الجوية التركية تصل إلى حوالي 40 مدينة في القارة الأفريقية وتضاعفت العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني من الطرفين، وقد أدركت تركيا أهمية الممرات المائية والجزر التابعة لدول القرن الأفريقي وأن المنطقة هي منبع لنهر النيل الأمر الذي يحمل انعكاسات أمنية وتنموية كذلك الحال وجود تنافس كبير بين القوى الإقليمية والدولية على الاستفادة قدر الإمكان من القارة الإفريقية، وهي تعمل الآن على توثيق علاقاتها مع دول جنوب الصحراء كما أن وجودها بالفعل يتزايد في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا ومالي والسنغال.²

إن التنافس الدولي على القارة الأفريقية يتزايد في كافة المجالات ويتسع كذلك بضمه دول كثيرة وقوى إقليمية شرق أوسطية أخرى بالإضافة إلى التي ذكرناها نجد مثلا قطر والإمارات العربية المتحدة

¹ سرحات أوراكشي، بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة، على الموقع: <https://bit.ly/3PLJ6my> (2022/07/29)

² النفوذ التركي في إفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/3oGbSsU> (2022/07/29)

والمملكة العربية السعودية وإيران، أما عن الدوافع الكامنة خلف هذا الحراك الدولي الذي تشهده إفريقيا فتتمثل في السعي إلى خلق منطقة نفوذ لتلك القوى تسمح لها بفرض سيطرتها على مصادر دول إفريقيا الطبيعية أو أسواقها أو مواقعها الاستراتيجية، وذلك عبر ضخ قروض ذات تكلفة منخفضة أو استثمارات مالية أو تسويق منتجاتها النهائية أدى بذلك إلى تحول إفريقيا إلى قبلة جديدة لعقد القمم والمنتديات، التي عادة ما تعتبر من الأدوات الضرورية لتعزيز التفاعل مع إفريقيا .

نرى الولايات المتحدة والقوى الأوروبية والهند والصين واليابان، فضلاً عن كوريا الجنوبية وتايوان وروسيا والبرازيل وتركيا وإسرائيل وإيران وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، قد باتت اليوم تتبع سياسات أفريقية خاصة لتعزيز وجودها في القارة إما في مجال التجارة والأعمال التجارية أو في الدوائر السياسية والثقافية. وبالتالي، فإن وجود أطراف فاعلة متعددة يخلق بيئة تتعارض فيها وتتصادم، في بعض الأحيان، مصالح القوى الآسيوية مع القوى الغربية والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط¹.

إن الاهتمام الدولي والتنافس على القارة الأفريقية من قبل الدول من خارج القارة، من شأنه أن يؤثر على طبيعة العلاقات المغربية الأفريقية، مما يستدعي وضع استراتيجية مغربية أفريقية جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق الطرفين لأن تنامي الاهتمام الدولي الخارجي بالقارة الأفريقية سيكون على حساب مستقبل علاقات الطرفين في مختلف الجوانب. لذا يأتي المبحث الثالث من الدراسة لبحث الأولويات اللازمة في التعاطي مع هذه المعوقات التي حالت دون تكوين علاقات جيدة من خلال وضع أسس قادرة على مواجهة تحديات التنافس الخارجي والتحديات الداخلية وبما يساهم في تحسين روابط التعاون وبما ينعكس بالتالي على مصالح الطرفين (المغربي والأفريقي).

المبحث الثالث: واقع العلاقات المغربية الأفريقية وأسس تفعيلها

تظل أفريقيا جنوب الصحراء ضلعاً هاماً وأداة للتعاون متعدد الجوانب مع الدول المغربية إذا ما تم التعامل معها بما يحقق المنافع ويدراً المخاطر،

¹ سرحات أوراكشي، مرجع سابق

بناء على واقع القارة الأفريقية فإن تطوير العلاقات المغربية الأفريقية يتطلب السير في اتجاهين الأول على صعيد دول المغرب العربي فيما بينها بتجاوز الخلافات البينية وحالات الإستقطاب وتأثير البعد الخارجي على العلاقات البينية والتبعية الكبيرة للدول الأوروبية وتفعيل اتحاد المغرب العربي على أسس صحيحة، وكذلك بالنسبة للدول الأفريقية عليها أن تقوم بتصفية الخلافات فيما بينها وتهيئة أرضية التعاون قبل البدء في التعاون نفسه، والاتجاه الثاني يتعلق بطبيعة العلاقات المغربية اتجاه افريقيا بضرورة تفعيل العلاقات المغربية الجماعية مع افريقيا تحت مظلة اتحاد المغرب العربي بدلا من العلاقات الفردية للدول حتى تؤتي هذه العلاقات ثمارها، ويتم درء كل الأطماع فلا تعاون ناجح ولا آثار جيدة ولا نتائج يمكن النظر إليها دون أن يأخذ كل طرف بعوامل تقوية ذاته، فليس هناك تعاون بين عجز وضعف

تحتاج العلاقات المغربية الأفريقية إلى مقاربات ومعالجات استراتيجية، لإستعادة الدفاء والحيوية إلى هذه العلاقات التاريخية بما يخدم المصالح المشتركة، عبر برامج وخطط تعتمد العلمية، والعمل على بناء وتطوير اقتصاديات الطرفين، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المبحث باستعراض أهم الأسس والمرتكزات التي تساعد على تحسين هذه العلاقات وكذلك مداخل تفعيلها

المطلب الأول: أسس ومرتكزات معالجة العلاقات المغربية الأفريقية

إن بناء علاقات مغربية أفريقية صحيحة قائمة على أسس ثابتة يستلزم إصلاح وبناء الذات من الداخل للطرفين المغربي والأفريقي وذلك بإتباع مقاربات استراتيجية تقوم على مجموعة من الإصلاحات تتعدى من خلالها مآزق الخلافات البينية والاتجاه نحو بناء مقارنة تتجاوز المعطيات الكلاسيكية للبناء الإقليمي، مقارنة برغماتية نفعية تقدم تعريف اقتصادي للطرفين بعيدا عن التعريف الخطابي، وتسمح للبلدان المغربية والأفريقية من طرح بدائل تبادر بها النخب لطرح أفكارهم وطروحاتهم المتعددة.

نحو مقارنة اقتصادية إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي

أصبح من الضروري إعادة النظر في اتحاد المغرب العربي ومصيره لإعادة قيمته وثقله على كافة الأصعدة وذلك من خلال النافذة الاقتصادية لكسب القدرة على التفاوض وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي، فالمقاربة الجديدة التي تلزم اتحاد المغرب العربي لإقلاع مسيرته مجددا، هي ذلك الإطار الذي يمكن الدول المغربية من بلورة نظريات ومقاربات تكاملية تكييفية مع المتطلبات

والواقع، ليمكن الاتحاد من تشخيص عاهاته ومعالجتها من خلال المتابعة المستمرة، وفيما يلي أهم السبل الاقتصادية أو الحلول التي تمكن من معالجة بعض الثغرات وتفعيل اتحاد المغرب العربي:

- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي وهي التكامل عبر الأسواق والتي منذ البداية كانت تنذر بالفشل فالبرغم من العديد من الاتفاقيات المبرمة في مجال التبادل التجاري إلا أنه يبقى ضعيفا دون المستوى المطلوب، لذلك يجب اتباع استراتيجية التكامل الاقتصادي العميق والتي تعتمد إضافة إلى تحرير المبادلات في مجال السلع، على تحرير الخدمات وتحسين المناخ الإستثماري وخلق مشاريع مشتركة واتخاذ إجراءات هيكلية، من خلال إعادة تشكيل هيكل الإنتاج الزراعي والصناعي التي ستعطي دفعا قويا لتنمية المبادلات التجارية بينها¹
- إقامة منهج تنموي يتلاءم مع الخصوصية الحضارية للدول المغربية ويتناسب مع امكانياتها وظروفها الواقعية بصورة تزيد التقارب ويحقق مصالحها ويخفف ازمتها.
- إقامة مشاريع مغربية مشتركة وذلك بتبني مقاربة هيكلية تؤدي إلى ادماج الاقتصاديات الوطنية لدعم تنمية المنطقة ككل مع تحسين القاعدة التكنولوجية والصناعة التحويلية
- تبني خطة شاملة تركز على التجارة البينية وتعزيزها واطلاق منطقة للتبادل الحر تقوم على الوحدة النقدية، وأيضا اعتماد مبدا المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة، وإلغاء الازدواج الضريبي والاتفاق على تعريف جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي انفتاح السوق المغربية على بعضها البعض، فمحاولة إلغاء الحواجز امام التجارة البينية جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع و البضائع بطريقة غير مدروسة
- فك ارتباط الاقتصاديات المغربية بالدول المتقدمة والاعتماد على الإمكانيات الذاتية على مستوى المناهج والسياسات والإجراءات وأيضا على مستوى السيادة على الثروات والموارد، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية مما يضمن المصالح المشتركة لتعزيز القوة التفاوضية أمام التجمعات الأخرى.

¹ كمال عايشي، منيرة النوري، "التكامل الاقتصادي المغربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش"، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع.11

(ديسمبر، 2016). صفحة 11

• إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب في العملية التكاملية: لتحقيق تكامل إقتصادي فعال لا بد من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يخلق جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة فغياب المجتمع المدني من أهم أسباب تعطل المشروع المغربي، فلم يسجل التاريخ أي حركة شعبية تنادي بإقامة تكامل إقتصادي سواء على المستوى العربي الكلي أو في إطار منطقة المغرب العربي¹، فالنخب السياسية لا توجي إلى التوجه نحو ابداء النية الحقيقية في تفعيل المسار التكاملي، إلا أن هناك بعض النخب الأقل تأثيرا في النظم السياسية للبلدان المغربية تسعى إلى إحياء الإتحاد كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية ومع هذا يبقى دورها ثانوي ولا يرقى إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول، ومن هنا يبقى التكامل ثانوي لا يرقى إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول، و يبقى مصير التكامل في يد النخب الحاكمة، وقراراتها هي الأساس الذي يقوم عليه التكامل الاقتصادي²، وبهذا يكون التكامل واقفا على أرضية مهترئة حسب مانوه إليه أرنيسست هاس حيث قال أنه لكي يتم تحقيق تقدم في مجال التكامل لا بد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية وبين الأهداف والوسائل.

بات من الضروري تفعيل اتحاد المغرب العربي لما له من آثار إيجابية على اقتصاديات المنطقة المغربية، وعلى صناع القرار أن تستجيب لإرادات الشعوب المغربية في إتمام مظاهر التكامل في شقه الاقتصادي على اعتبار أن هذه الشعوب متكاملة أصلا لغة و دينا وتاريخا وذلك بغية اتساع نطاق التبادل التجاري مما يقوي الموقع التفاوضي مع الدول الأفريقية، فدول المغرب العربي لها من الإمكانيات والمقومات الاقتصادية والموارد البشرية الهائلة ما يكفي لتجسيد ذلك لكنها تستخدم في الإطار المحلي الضيق بدلا من المجال المغربي الواسع الذي يمكن أن يفرز آثار إيجابية على المدى الطويل إذا نجحت هذه الدول في تحقيق التنظيم والتنسيق الاقتصادي فيما بينها في اتجاه جاد نحو تفعيل هذا التكتل.

استراتيجيات تنمية الاقتصاد الإفريقي

¹ أقسم عمر، بكادي مسعود، "التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي-رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن، وما ينبغي أن يكون"،

المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، (أفريل 2016) ص 23

² الطاهر شليحي، "المناخ السياسي ودوره في التكامل الإقتصادي المغربي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية. (د.ي.ن)، ص 42

على الرغم مما تزخر به المنطقة الأفريقية من موقعها الإستراتيجي مروراً بثرواتها المتنوعة، لم تستغل هذه الثروات لصالح نموها وأمنها، وذلك بسبب سوء استغلال تعاني منه دول المنطقة هذا من جهة ومن جهة أخرى التدهور الذي عانت منه المنطقة أثناء الإستعمار وبعد الإستقلال جعلها غير قادرة على تحقيق مصالحها، حيث وجدت نفسها أمام حروب بينية كثيرة جدا خلفتها الهندسة الاستعمارية للحدود في افريقيا والتي لازالت تعاني منها لحد الآن على الرغم من تبني منظمة الوحدة الأفريقية مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

لقد تشكلت الهياكل والعلاقات الاقتصادية في البلدان الأفريقية قبل الاستعمار من خلال الديناميات والمتطلبات داخل المجتمعات الأفريقية، حيث كانت منظمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بشكل عضوي حول احتياجاتها ومطالبها الداخلية، وتلبية تحدياتها المادية والاجتماعية الداخلية. هذا لا يعني أن هذه المجتمعات كانت خالية من التناقضات الداخلية والصراعات بينها، أو أنها لم تتفاعل مع العالم الأوسع، في الواقع، امتدت طرق التجارة حتما إلى ما وراء القارة، ولكن انقلب هذا بشكل قسري مع بداية الاستعمار، حيث انفتحت ودمرت وشُتتت الاقتصادات الأفريقية، ووضعت بنية جديدة أدرجت فيها الاقتصادات الأفريقية داخل النظام الاقتصادي العالمي، كمزود للمواد الخام لتنمية البلدان الأخرى، خصوصا أوروبا، أدى هذا إلى تحويل الغالبية العظمى من القارة إلى هيكل اقتصادي سياسي يعتمد بشكل أساسي على تصدير السلع الأولية.¹

إن أسس تنمية أفريقيا تقوم على عمل شعوبها في المزارع والمناجم والمصانع والمكاتب - وعلى عمل أولئك الذين يكدون في الأزقة الخلفية وعلى نواصي الشوارع في الاقتصاد الضخم غير المنظم بالإقليم، إذ تتسم أسواق العمل الأفريقية بوجود اقتصاد غير منظم متضخم في المناطق الحضرية يتعايش مع قوى عاملة يغلب عليها الطابع الريفي وتستند إلى الزراعة.²

فبغية تحقيق التطور و الازدهار الاقتصادي يستوجب على الدول الأفريقية القضاء على العراقيل وتنبي

الاقتراحات البناءة وفق ما يلي:

¹ تيتي هورميكو-آجيه وكامدن غوتز، ترجمة همام النمراوي، نهب الموارد وتكبييل الاقتصاد في أفريقيا، على الموقع:

<https://bit.ly/3OOO0hn> (2022/08/02)

² تقرير مكتب العمل الدولي، العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا، الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر، (أديسا بابا: ديسمبر 2003)

1- تكريس الاستقرار الاقتصادي ووضع استراتيجية تسمح باستغلال أمثل للموارد الأفريقية؛ وذلك عن طريق تحرير المالية وتحرير القطاع والتحرير الخارجي للتجارة ورؤوس الأموال، حيث إن الإصلاحات يجب أن تأخذ وقت التلقين الأساسي وضرورة القيام بالإصلاحات وحماية الصناعات الناشئة.¹

يستوجب على الدول الأفريقية، إعادة النظر بخصوص التركيبة الاقتصادية من أجل وضع سياسات موحدة بخصوص التعريف الجمركية بهدف تسهيل التبادل الاقتصادي وتسخير ثروات القارة لخدمة القارة وشعوبها ويجب كذلك على الدول الأفريقية استغلال مواردها لخدمة التنمية في إفريقيا وذلك وفق استراتيجية تسمح لها بتحقيق الأرباح المرجوة والاستفادة من ثرواتها.²

ومن أهم الأولويات مساعدة البلدان الأفريقية على الاستثمار في مرافق البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. إذ تقدر احتياجات القارة من مرافق البنية التحتية بمبلغ 93 مليار دولار، أو نحو 15% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وحاليا يجري استثمار 45 مليار دولار فحسب في مشروعات البنية التحتية، يقوم القطاع العام بتمويل أكثر من نصفها. وفجوة التمويل رهيبه،³

تنوع الصادرات الأفريقية: يستوجب على إفريقيا أن تنوع صادراتها لكي تتمكن من تنمية ناتجها المحلي الإجمالي في ظل انخفاض حصة إفريقيا من الصادرات العالمية، وكذلك تبني مقاربة متعددة الجوانب، تشمل توسيع مبادلاتها التجارية، وتقديم الدعم الحكومي للشركات الواعدة الصغيرة والمتوسطة، ورفع مهارات القوى العاملة وتنوع مصادر الإيرادات الحكومية،

تكريس اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية: والتي بإمكانها أن تعزز الدخل الإقليمي بنسبة 7% (450 مليار دولار أمريكي) وتسرع نمو أجور النساء، وتسهم في انتشال 30 مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام 2030، فهذه الإتفاقية تعتبر واحدة من أهم مشروعات تحقيق "أجندة 2063"، حتى يتسنى للقارة استغلال موارد القارة التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية،

¹ HUGON Philippe, **Economie de l'Afrique**.(Paris: Edition de la découverte, 2003), p104.

² أمربو ووردية، صخري سفيان، "التنمية الاقتصادية في أفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، ع3، م.6 (سبتمبر، 2021) ص 510

³ البنك الدولي، المستوى التالي للتحويل الاقتصادي في أفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/3vAYzhh> (2022/08/03)

تهدف إلى إزالة التعريفات الجمركية على أغلب السلع بين دول الاتحاد الأفريقي، لتعزيز التجارة البينية الإقليمية وتقوية سلاسل التوريد، وتعتبر فرصة لتعزيز الترابط الإقليمي، ما يتطلب رفع القدرات الإنتاجية الوطنية، والاستفادة من فرص النفاذ إلى السوق القارية والإقليمية، فعندما تعمل بكامل طاقتها عام 2030، تصبح أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث المساحة، وحجم السوق : 1.5 مليار نسمة.¹

دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ من الناحية القانونية عام 2019، وتأخر تفعيلها نتيجة إعاقه "كوفيد-19" لمفاوضات بروتوكول التجارة في السلع، بما في ذلك الامتيازات الجمركية، ومنتظر أن تؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة بالقارة بنحو 25% على المدى المتوسط، و52.3% على المدى البعيد.²

التصنيع من أجل النهضة الاقتصادية في إفريقيا: تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي يستوجب التركيز عليها كدعم أساسية فتكريس النمو يكون بالاعتماد على هذا القطاع من خلال³:

- إعادة النظر في الواردات ما سيسمح بتجاوز التحديات الهيكلية وعجز الميزانية وارتفاع المديونية،
- ترشيد استعمال الديون: على القارة استثمار القروض في مشاريع تدر رؤوس المال التي ستسمح بالتمويل الذاتي وتنمية الاقتصاد من جهة وتسمح من جهة أخرى من تفادي تراكم الديون وفوائدها.
- ضرورة ضبط واردات التجهيزات لتدعيم الصناعة الداخلية وحيارة التجهيزات.
- ضرورة الإصلاح المالي وترشيد النفقات وتوجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات أكثر إنتاجية،
- التأكيد على أهمية الادخار وتأثيره على الميزان التجاري والديون الخارجية.
- تشجيع الاقتصاد الرقمي: تتحقق التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال اقتصاد رقمي يسمح للكفاءات استغلال أمثل للفرص الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، إلى جانب رهان استغلال رأس المال البشري

¹ مجلس الوزراء المصري، المشهد الأفريقي التنموي القادم، على الموقع: <https://bit.ly/3QcEXs9> (2022/08/03)

² مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق

³ أمربوردية، صخري سفيان، مرجع سابق ص. 510

التزامات القادة الأفارقة لمعالجة الأسواق الناتجة عن جائحة كوفيد - 19: وذلك عن طريق تجنب القيود الخاصة بالصادرات، التي قد تلحق الضرر بالبلدان الفقيرة التي تعتمد على الواردات الأفريقية

- تجنب القيود الشاملة على الواردات، واستحداث ممرات آمنة للتجارة والسفر
- ضمان ألا تؤثر تدابير الصحة والصحة النباتية بلا داع على التدفقات التجارية
- تبسيط ومواءمة الإجراءات الإدارية للحد من تكاليف التجارة والنقل
- إدخال تحسينات ملحوظة في الإنتاج والإنتاجية
- الاستثمار في البنى الأساسية للتسويق والتجارة وتذليل المخاطر
- اعتماد نهج إقليمية استراتيجية للاستثمارات الزراعية الصناعي

وقد قامت مجموعة بنك التنمية الأفريقي بإعطاء مجموعة من التوصيات للدول الأفريقية وتمثل في¹:

- إزالة جميع الحواجز غير الجمركية على تجارة السلع والخدمات: على أساس الدولة الأكثر تفضيلاً، لأنها تنطبق على غالبية الشركاء التجاريين في أفريقيا
- تطبيق اتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية: لتقليل الوقت المستغرق لعبور الحدود وتكلفة المعاملات المرتبطة بالتدابير غير الجمركية
- مشاركة الطاقة للاستفادة من إمكانات هائلة لتجارة الكهرباء عبر الحدود: حيث يمكن البدء بعدد محدود من البلدان، والاعتماد على التمويل الخارجي لزيادة القدرة، والجمع بين توليد الطاقة والنقل
- فتح آفاق المنافسة: خفض أسعار تذاكر السفر وفتح خطوط جديدة، وتحرير حركة الأفراد من خلال المصادقة على جواز سفر الاتحاد الأفريقي الذي تم إطلاقه 2016.

المطلب الثاني: مداخل تفعيل وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي المغربي الإفريقي

إن تفعيل وتطوير العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية يستدعي وقفة جادة في البحث في أسلوب وإمكانية ابتكار أدوات جديدة من أجل تأسيس محور مغربي أفريقي بإقرار سياسات وخطط تسعى من خلالها إلى التعاون الإقليمي لتحقيق طفرة نوعية من الناحية الاقتصادية تصب

¹ مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق

في مصلحة الطرفين من أجل تحقيق هذا التعاون المشترك على نحو أمثل يجب الاسترشاد بالقيم والمصالح المشتركة التي تربط بين الطرفين المغربي والإفريقي، ومحاولة بيان الخطوات المتوجب اتخاذها من قبل الأطر السياسية المسؤولة عن تمهيد السبيل أمام تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري المغربي الإفريقي، فعلى المغربية والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك، وإزالة كل المعوقات التي تعرقل قيام حوار بناء بينهم بالبدء في وضع استراتيجيات جديدة للتعاون بينهما، فهما يمتلكان إمكانات ومشروعات تربط دوما بينهما، وهو ما يجعل منظومة العلاقات بين الطرفين أساسية وضرورية وفيما يلي بعض الإستراتيجيات المقترحة لإعادة بناء العلاقات المغربية – الإفريقية في مطلع القرن الحادي والعشرين :

1- على المستوى الرسمي (الحكومي):

على كل من الحكومات العربية والإفريقية مهمة توفير استراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية، تعبر عن رؤية كلية لبناء نهضة عربية إفريقية متكاملة، تشمل جميع الأصعدة والميادين، ومن أهمها:

أ) سياسيا:

دور صناع السياسات العامة: يتحمل الإطار السياسي الذي يعمل ضمنه مكون التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الإفريقي ممثلا في صناع قرار التعاون في البلدان المعنية بمستوياتهم السياسية والتنفيذية المتعددة مسؤولية النظر في المعوقات التي تعترض طريق التعاون المغربي الإفريقي ومحاولة وضع الحلول والمعالجات الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها، وفيما يلي أهم بعض الرؤى والأولويات العملية التي يجب على المسؤولين تبنيها:¹

- تفعيل التعاون مع الدول الإفريقية بخصوص نزاعات الحدود في إفريقيا، والتوصل لتفاهات ومواقف متناسقة معهم بخصوص القضايا السياسية والأمنية الرئيسية التي تهم الطرفين مثل قضايا: مكافحة التطرف والإرهاب، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، ومشاكل

¹ سامي محمد السباغي، التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل" ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي ، (الرباط: رابطة مجالس الشيوخ والشولاي والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، 2012) ص 11.12

النازحين واللجوء الاقليمي، واتفاقية الاتحاد للتعاون العابر للحدود المعروفة باتفاقية "نيامي".

• العمل على تنسيق المواقف بين الدول المغربية فيما يتعلق بالشأن الافريقي بما في ذلك الحرص على عقد اجتماعات دورية للمسؤولين عن الشؤون الافريقية، وذلك على غرار الاجتماع الدوري الذي يعقده مسؤولو الشؤون الافريقية في دول الاتحاد الاوروبي مرة واحدة كل شهر في بروكسل للاتفاق على موقف موحد تجاه القضايا الافريقية المختلفة.

ويمكن كذلك اعادة النظر في فلسفة التعاون العربي الأفريقي بخصوص عدة مفاهيم، لعل من اهمها:

- تأسيس حوار استراتيجي مغربي – إفريقي بمفاهيم وصيغ جديدة، والدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة مغربية أفريقية حقيقية، قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة.¹

- ضرورة ادراك أن التعاون هو علاقة ذات مسارين يتحمل كل طرف فيها مسؤوليات محددة بحسب طبيعة امكانياته السياسية والاقتصادية وما يمكن أن يقدمه من اضافات ايجابية في اطار تلك العلاقة، وذلك بعيدا عن المفاهيم الاتكالية والمواقف السلبية²

- إعطاء أهمية للمدخل الأمني لتحقيق التعاون لأن الأمن كثيرا ما يطغى على هاجس التنمية، (ب) إقتصاديا:

يمكن إقامة صيغ مغربية – إفريقية في المجال الاقتصادي، تمثل حكومات وشعوب المجموعتين، وذلك على النحو الآتي:³

✓ الاهتمام بإنشاء مراكز معلومات وخدمات بحثية نوعية للمهتمين ولرجال الأعمال والمؤسسات الاستثمارية

¹ نورا أسامة عبد القادر، العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون، قراءات أفريقية، على الموقع:

<https://bit.ly/3zpZEc>

² سامي محمد السياغي، مرجع سابق، ص 12

³ داسي سفيان، " مسارات العلاقات العربية الأفريقية بين تحديات الأوضاع الراهنة وتعاظم التنافس الدولي"، مجلة السياسة العالمية، ع.1، م.6 (2022) ص 1205، 1206

- ✓ تفعيل التواصل ما بين اتحاد المغرب العربي ممثلا بمؤسساته المختصة بمسألة التعاون الاقتصادي والتجاري والاتحاد الأفريقي، وخاصة التنسيق حول جهود الاتحاد الأفريقي لترتيب مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري في أفريقيا.
- ✓ تنسيق الطرفين في إطار إعلان أديس أبابا لوزراء الموارد المعدنية الأفارقة حول "بناء مستقبل مستدام للصناعات الاستخراجية في أفريقيا".
- ✓ إنشاء كتلة تجارية مغاربية أفريقية وتعزيز وتفعيل النشاط البرلماني المشترك
- ✓ العمل على خفض القيود الجمركية وتسهيل إجراءاتها فيما بين الطرفين من أجل تشجيع التبادل التجاري.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار وخاصة في الدول الأفريقية وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية وإجراء اتصالات مباشرة بين الغرف التجارية الأفريقية ونظيراتها العربية
- ✓ إنشاء مؤسسة مغاربية أفريقية للتمويل وزيادة التعاون بين البنوك المركزية، وكذلك إنشاء مؤسسات تمويلية قوية مشتركة لضمان الاستثمارات، هذا نظرا لوجود صعوبة تمويل التجارة بين الجانبين حيث لا توجد مؤسسات تقوم بتمويل التجارة.
- ✓ تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة وخاصة في المجالين الزراعي والصناعي، ويملك الطرفين إمكانيات ضخمة لتحقيق ذلك وكذلك¹
- ✓ بناء شراكات استراتيجية في مجالات الإنتاج والمشروعات المشتركة، وإن كان هذا حكرًا على الدول الأوروبية والولايات المتحدة في معاملتها مع بعض الدول الإفريقية
- ✓ تنشيط حركة التجارة بين الطرفين في مجال الاستيراد والتصدير على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة، في صورة إنتاج منفرد أو إنتاج مشترك.. إلخ.
- ✓ محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع المغاربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.
- ✓ فتح آفاق المنافسة: خفض أسعار تذاكر السفر وفتح خطوط جديدة، وتحرير حركة الأفراد من خلال المصادقة على جواز سفر الاتحاد الأفريقي الذي تم إطلاقه 2016.²

¹ نورا أسامة عبد القادر، مرجع سابق

² مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق

2- على المستوى الشعبي (المجتمع المدني):

يعتبر المدخل غير الحكومي أي منظمات المجتمع المدني، مدخل مهم جدا في التأسيس لعلاقات اقتصادية مغربية أفريقية وفتح المجال للتبادل التجاري فينبغي عليه أن يستفيد من الموارث الثقافية والحضارية المشتركة بين الشعوب المغربية والإفريقية، على النحو الآتي:¹

- ضرورة الاستفادة من الجاليات الأفريقية المقيمة في بلدان المغرب العربي إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية، لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين المغربية والأفارقة، وهو ما يفتح مجالا أرحب للتعارف والتفاهم بين الجانبين.
- تشجيع نشاط القطاع الخاص المغربي في الدول الإفريقية، والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة، فالقطاع الخاص له دور بارز في قدرته على إيجاد شبكة مصالح مشتركة في كل المجالات.
- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الدول المغربية، اذ نجد أن هذه المؤسسات مازالت مقصرة في تعاونها مع المؤسسات والمنظمات الأفريقية المماثلة لها. ولذا فمن واجب الدول المغربية أن تتفق على استراتيجية للتعاون مع مثيلاتها الأفريقية بما يعزز التعاون المغربي - الأفريقي ويحقق أهدافه.²

دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات المغربية الأفريقية

إن اسهامات القطاع الخاص في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول المغربية والأفريقية في واقع الحال متواضع جدا، رغم وجود امكانية عملية لدور هذا القطاع في بناء علاقات التعاون من منطلق الشراكة مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة. ويمكن بصفة عامة الاشارة إلى بعض الخطوات والأولويات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص المغربي والأفريقي في ذات الصدد:³

¹ نورا أسامة عبد القادر، مرجع سابق

² علي محافظة، لماذا خسرتنا أفريقيا؟ العلاقات العربية - الأفريقية: نظرة نقدية، (عمان: الجامعة الأردنية)، ص 13

³ سامي محمد السياغي، مرجع سابق، ص 18

- يقوم القطاع الخاص بتشجيع ودعم ايجاد قاعدة بيانات ومعلومات منهجية بخصوص بيئة الإستثمار وكذا تأثيرات ظروفها السياسية والجغرافية والديموغرافية للدول الأفريقية والمغربية
- دور القطاع الخاص بتوطيد روابطه واتصالاته باللجان والاجهزة الرسمية المهمة بقضايا التعاون الاقتصادي والتجاري للعلاقات العربية الافريقية.
- يقوم القطاع الخاص بتدعيم كل الجهود الحكومية من الطرفين قد تبذل لإنشاء صندوق أو هيئة لضمان الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال وسرعة التحويلات وآلية عملية فاعلة للتعويضات الملائمة في مواجهة مخاطر الاستثمار بصفة عامة
- ممارسة القطاع الخاص لدور فاعل في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على اصدار التشريعات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية وحمائته
- يعزز القطاع الخاص أواصر العلاقات بين الطرفين عبر انشاء قنوات اتصال بين رجال الاعمال واتحاداتهم المتعددة وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة وتبادل المعلومات التجارية والاستثمارية المحفزة على التعاون
- يقوم القطاع الخاص بدور إقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة، ولقاءات ومؤتمرات التسويق الاستثماري والسياحي، ورعاية اللقاءات والمنتديات الثقافية والاعلامية المشتركة.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل المتعلق بالعوائق والتحديات الاقتصادية للعلاقات المغربية الأفريقية سواء تلك المتعلقة بالمستوى الداخلي أو المتعلقة بالجانب الخارجي والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه العلاقات نستنتج ما يلي:

- 1- تتميز الاقتصاديات المغربية باختلالات في التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية وعجز في الموازين التجارية وضعف الإنتاجية وتدهور مستويات التنافسية وتزايد تكاليف أداء الاقتصاديات الوطنية في ظل منظومة إدارية بطيئة ورتيبة، هذا ما يفسر ضعف علاقاتها التجارية مع دول المغرب العربي.
- 2- إن البنية الاقتصادية لدول المغرب العربي تتصف باعتمادها على تصدير مادة أو أكثر من المواد الخام، وهي إقتصاديات تابعة لدرجة كبيرة باقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوروبا، الأمر الذي يجعلها تغيب في الأسواق الأفريقية.
- 3- لم تستطع البلدان الأفريقية احراز تقدم كبير في مجال النهوض بالتجارة الإقليمية، وحتى بالنظر إلى مؤشر الصادرات والواردات الإفريقية نجد أنها موجهة في الغالب الأعم إلى عقد شركات تجارية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، وليس إلى عقد شركات بينية مع الدول المغربية، ومن ثم فإن الصادرات الإفريقية الرئيسية تتجه إلى الشركاء التجاريين التقليديين وعلى الأخص الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الذين يستأثرون بنصيب من الصادرات.
- 4- تعد كل من المنطقة المغربية و أفريقيا جنوب الصحراء مركزي جذب للقوى العالمية والإقليمية المحيطة بتلك الدول، وذلك لما يتمتع به من ثروات اقتصادية، لذا تحاول هذه القوى الكبرى تنفيذ استراتيجياتها واتباع سياسات مختلفة بهدف السيطرة عليها واستغلال ثرواتها.
- 5- تحتاج العلاقات المغربية الأفريقية إلى مقاربات ومعالجات استراتيجية، لاستعادة الدفء والحيوية إلى هذه العلاقات التاريخية بما يخدم المصالح المشتركة، عبر برامج وخطط تعتمد العلمية، والعمل على بناء وتطوير اقتصاديات الطرفين.
- 6- إن بناء علاقات مغربية أفريقية صحيحة قائمة على أسس ثابتة يستلزم إصلاح وبناء الذات من الداخل للطرفين المغربي والأفريقي وذلك بإتباع مقاربات استراتيجية تقوم على مجموعة

من الإصلاحات تتعدى من خلالها مآزق الخلافات البينية والاتجاه نحو بناء مقارنة تتجاوز المعطيات الكلاسيكية للبناء الإقليمي، مقارنة برغماتية نفعية تقدم تعريف اقتصادي للطرفين بعيدا عن التعريف الخطابي، وتسمح للبلدان المغربية والأفريقية من طرح بدائل تبادر بها النخب لطرح أفكارهم وطروحاتهم المتعددة.

الفصل الرابع:

دور الجزائر في الفضاء الأفريقي

تمهيد:

تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وأفريقيا علاقات ضاربة في جوز التاريخ وقد عرفت نشاطا كبيرا عبر مختلف العصور وهذا بفضل القوافل التجارية التي كانت تجوب الصحاري، فالجزائر بحكم مكانتها ومقوماتها في جميع الميادين يجعلها تلعب دور أساسي في أفريقيا في سبيل النهوض بالقارة الأفريقية، وتأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وكذا تمثيلها من خلال تلك المبادرة للقارة الأفريقية في مد قنوات الحوار مع الشركاء الدوليين، وبالتالي كون الجزائر عضوا مؤسسا لتلك المبادرة، وعضوا في لجنة تسييرها، مؤشرات تسهم في التدليل على أن الجزائر باتت على قدر واف في تمكينها لرسم خيارات الأفارقة وتحديد توجهاتهم ومطالبهم.

عرفت العلاقات الاقتصادية الأفريقية الجزائرية مراحل وتطورات متعددة انطلقت مع إستقلال الجزائر من أجل أحداث تنمية اقتصادية شاملة، حيث أنجزت العديد من المشاريع الاقتصادية في القارة كالمشاريع الطاقوية والتكنولوجية، كما عززت هذا التعاون الاقتصادي الإفريقي، خلال مساهمتها في إلغاء ديون بعض دول القارة، وعقد العديد من الإتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه الجزائر في أفريقيا غير أنها واجهتها العديد من العراقيل والمشاكل داخلية وخارجية حالت دون ذلك من بينها التدخلات الخارجية وكذلك ضعف البنية التحتية للدول الأفريقية والتبعية للخارج والنزاعات الداخلية .

المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية للجزائر في أفريقيا

تعتبر أفريقيا ملعبا استراتيجيا مهما للجزائر فهي موضع قدم سياستها الخارجية وعمقها الطبيعي وفضائها الجيوسياسي الأنسب بالنظر لأهميتها الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية على حد سواء، فاهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية كونها تنتمي إلى السياق التاريخي نفسه، إذ ترتبط معها في المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باعتبار الدائرة الأفريقية واحدة من أهم الدوائر الهامة في سياسة الجزائر الخارجية من هذا تبرز خصوصية العلاقات والمصالح الجزائرية في أفريقيا، من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها وتخدم مصالحها وقضاياها، ، فبالنظر إلى موقع الجزائر وثرواتها الطبيعية والجغرافية تتحدد مكانتها ودورها في القارة الأفريقية، وتستطيع من خلال هذه القدرات أن تتوغل إلى البيت الأفريقي بتفعيل دورها وتثمين الفواعل والهيكل التي لها أهمية بالغة في صناعة وصياغة وتنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة، ومن هنا سنتناول في هذا المبحث المكانة الجغرافية والتاريخية للجزائر في أفريقيا بالنسبة للمطلب الأول وكذلك

المطلب الأول: المكانة الجغرافية والتاريخية للجزائر

تلعب المكانة الجغرافية والتاريخية أهمية كبير في تحديد قيمة الدول ومدى تأثيرهم على المستوى الإقليمي والدولي فكلما كانت الدولة تتمتع بمكانة جيوستراتيجية مهمة يكون تأثيرها قوي في نشاطاتها المختلفة وعلاقتها مع الدول الأخرى إذا استطاعت أن تستغل هذه المكانة لخدمة مصالحها

1- المكانة الجغرافية

لتحديد مكانة الجزائر في أفريقيا من الضروري تحديد الموقع الجيوبوليتيكي لها، وذلك بتقديم نظرة مسحية لبياناتها الجغرافية "الطبيعية والبشرية"، ذلك وفقا للقاعدة التي **قدمتها** الباحثة "صوفي شوتار" في كتابها "فهم الجيوبوليتيك" دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي ، بحيث درست الامتداد الأقاليمي للدول على أساس انفتاحه على الفضاءات الجغرافية الأخرى .

• الجغرافيا الطبيعية:

يلعب الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في تحديد قوة وضعف الدولة وكذلك له دور هام في تحديد السياسية الخارجية لها، وبهذا فالجزائر تملك موقع متميز في محيطها الأفريقي فهي تقع شمال غرب القارة الأفريقية ما بين خطي "12° شرقا" و"9° غربا" ودائرتي عرض "37° شمالا" و"19° جنوبا" وتبلغ

مساحتها 2.381.741 كلم² تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كلم² ومن أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كلم^{1 2}. فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، ، كما لها حدود مع ثماني دول كما توضحه الخريطة التالية

خريطة رقم (08) توضح: خريطة الجزائر الجغرافية



المصدر: الموقع : <https://bit.ly/3csuyjV> (2022/08/26)

يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وشرقا دولة تونس وليبيا ، أما غربا فيحدها كل من المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، و جنوبا نجد كل من مالي من الجنوب الشرقي إضافة إلى النيجر من الجهة الجنوبية الغربية ،وقد تم ترسيم هذه الحدود بموجب إتفاقيات مع هذه الدول.

يبين الجدول التالي الحدود الجزائرية:

جدول رقم (12) يوضح: أوضاع الحدود الجزائرية من حيث الطول وتاريخ النشأة والحالة القائمة

منطقة الحدود	طول الحد	تاريخ النشأة	معرفة	محدد	طول الحد حاليا	تاريخ اتفاقية الترسيم
الجزائر/ ليبيا	1200	1910	✓	✓	982	1957

¹ منصور لخضاري، الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، بدون معلومات عن النشر، ص11

1983/03/19	965	✓	✓	1914	900	الجزائر/ تونس
1972/06/15	1559	✓	✓	1912	1280	الجزائر/المغرب
1983/12/13	463	✓	✓	1904	464	الجزائر/ موريتانيا
1972	42	✓	✓	1904	35	الجزائر/ الصحراء الغربية
1983/05/08	1376	✓	✓	1905	1476	الجزائر/مالي
1983/01/05	156	✓	✓	105	956	الجزائر/النيجر

المصدر: الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة دكتوراه (جامعة المسيلة):

كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.2014) ص.69

من الملاحظات التي نستخلصها من الجدول أن أطول حدود برية جزائرية هي من المغرب بطول 1556 ثم تليها مالي 1376، بعد ذلك تليها الحدود مع ليبيا ثم مع تونس وبعدهما موريتانيا وتعتبر الصحراء الغربية من أصغر الحدود بينها وبين الجزائر.

يمكن القول من خلال هذا أن مسألة ترسيم الحدود لأي دولة هي مسألة تتعلق بالتعريف الحدودي لمحيطها بوضوح، ووضع الحد الذي تمارس فيه سيادتها بصورة مطلقة على إقليمها، وتستطيع من خلالها دراسة سلطتها عليه. لهذا سعت الجزائر من خلال ترسيم الحدود مع الدول المجاورة وفقا لمبدأ المحافظة على الحدود التي تركها الاستعمار والذي أدرجته في ميثاق الإتحاد الافريقي بهدف ممارسة سلطتها على أراضيها وتحقيق أهدافها والمحافظة على أمنها الداخلي.

لقد أنتج الموقع الجغرافي المتغذي من شساعة المساحة تنوعا في الطبيعة التضاريسية للجزائر، رسمت هذه التضاريس ثلاث امتدادات أفقية تتمثل أساسا في:¹

✓ منطقة السهول والتميزة بخصوصية أراضيها

✓ منطقة الهضاب العليا التي يتواجد فيها الأطلسين التلي والصحراوي، وتمتد عليها أراضي شبه

قاحلة وهي مناطق رعوية، الأطلس الصحراوي والذي يقع في الجنوب وبه قمة تاهات بجبال

الهقار بولاية تمنراست أعلى قمة في الجزائر على ارتفاع 2918 متر على مستوى سطح البحر

وقد انعكس هذا التنوع في التضاريس على تعدد المناخ، أين يمكن تعداد المناخ المتوسطي والقاري

والصحراوي

¹ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 08.

إذن؛ يمكن القول أن الجزائر تملك موقعا جيواستراتيجيا هاما كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة وعمق إفريقيا وبوابتها نحو عالم الشمال ومنطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط وآسيا فهي تساوي 39.42% من مساحة المغرب العربي كما تشغل الجزائر مساحة الأوساط 1.000.000 كلم من الصحراء الكبرى كما تملك الجزائر موارد طبيعية وطاقوية هامة¹، وهي في المرتبة الخامسة عالميا للغاز باحتياطي بقدر 2.502.000.000.000 م3، وتحتل المرتبة السابعة عشر في تصدير البترول باحتياطي يقدر بـ 12.3 مليار برميل كما تمتلك احتياطي كبير من الطاقات الجديدة كالغاز الصخري الذي يقدر بـ 220 ألف مليار م3، إلى جانب الطاقة الشمسية والموارد المنجمية².

• الجغرافيا البشرية:

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2010، 35.700.000، نسمة، بكثافة سكانية تقدر بـ 14.7 نسمة /كلم²، وهي نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، الذين يزدحمون في الشمال لأسباب متعددة منها ما هو طبيعي وما هو اقتصادي، أنتجته الظروف الطبيعية التي وفرت ظروف وشروط أحسن للعيش والإستقرار بالمناطق السهلية والسهلية مقارنة بالمناطق الصحراوية بالرغم من شساعتها³. وقد بلغ عدد سكان الجزائر لعام 2022 بنحو 45,184,556 نسمة، وذلك بنسبة 0.568% من إجمالي عدد سكان العالم، أما الترتيب العالمي للجزائر من حيث عدد السكان 83 عالميا⁴

• الهوية الوطنية:

تتمتع الجزائر بتجانس إجتماعي متميز جعل مجتمعا يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين في الإسلام ووحدة الثقافة، وهذا ما جعل التقاليد الإجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري، أمام محاولات الإستعمار الفرنسي طمس الهوية والشخصية الوطنية وتوظيف الإختلاف في اللهجات المحلية (الشاوية، الميزابية، القبائلية، التارقية) لتجعل منها بذرة للصراع لكنها لم توفق في ذلك وبقيت الجزائر محافظة على هويتها الوطنية، وتجانس مجتمعا حيث يعتبر التجانس أحد عوامل قوة الدولة.

¹ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني، 2006/2011 أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013) ص205

² Taieb Hafsi, *Le développement économique de l'Algérie: expériences et perspectives* (Algérie: cabah édition, 2011) p54

³ منصور لخضاري، (الامتدادات...)، مرجع سابق، ص 08.

⁴ من الموقع: <https://bit.ly/3Q5fmol> (2022/08/26)

وهي الميزة التي يتمتع بها المجتمع الجزائري والذي يزيد من تماسكه الداخلي، ويساعد على تقوية السلطة الخارجية للدلالة أن الإنسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجهة الداخلية أثناء الحروب لأن المجتمع الذي يحتوي على الأقليات يكون عرضة للصراعات الداخلية، هذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصة للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية للأقليات الموجودة داخلها¹، وهذا ما نجده في الكثير من الدول الإفريقية التي شهدت الكثير من النزاعات الداخلية بسبب هذه الأقليات المحولة من أطراف خارجية من أجل زعزعة الاستقرار الوطني للدولة وتحقيق مصالحها فيها واستنزاف ثروتها .

إن الموقع الإستراتيجي الذي تتميز به الجزائر جعل منها بوابة القارة الإفريقية كما جعل لها بعدا سياسيا خارجيا لعبت من خلاله الجزائر أدوار سياسية في أفريقيا، وحاولت أن تكون حاضرة في كل ما له علاقة بالشؤون الإفريقية وما يحدد مصيرها إذ أعطى هذا الموقع مكانة للجزائر في أفريقيا لما تزخر به من مقومات جغرافية و ثروات طبيعية وهامة.

2- المكانة التاريخية:

لقد قامت مجموعة من الروابط التاريخية التجارية والسياسية والحضارية بين ضفتي الصحراء، بلاد المغرب العربي شمالا التي تعتبر الجزائر جزءا جغرافيا ، والبلاد الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى التي اشتهرت عند المؤرخين العرب باسم "السودان الغربي"، إن هذه العلاقات والروابط التاريخية والقديمة التي يعود تاريخها إلى عصور ما قبل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، تؤكد العمق الإفريقي للجزائر وباقي دول المغرب العربي.²

يعود تاريخ العلاقات الجزائرية الإفريقية إلى مئات السنين بفضل عاملي التجارة وانتشار الإسلام في القارة بعد الفتوحات الإسلامية التي بدأت في شمال القارة مما زاد شعوب المنطقة ارتباطا ببعضها البعض، وتدعم هذا الإرتباط بتعاون الشعوب مع بعضها لمحاربة الإستعمار المشترك، فالجزائر تعتبر بوابة لاحتلال أفريقيا من جهة ومنتفسا لتحررها من جهة أخرى، فلقد دخل الإستعمار الفرنسي إلى

¹ سليم العايب، مرجع سابق ص. 21

² ممداد صليحة، أبعاد اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالدائرة الإفريقية، ص 5.6

غرب إفريقيا عبر صحراء الجزائر، ونقل إليها بعض العاملين الجزائريين لمساعدته في إدارة شؤون هذه البلاد الإسلامية.¹

لقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في تحرير العديد من البلدان الأفريقية إبان الحقبة الإستعمارية، ومنها المستعمرات الفرنسية، وذلك لأن فرنسا كانت تتمسك بالجزائر لما تحتويه من ثروات، فلما اشتدت الثورة الجزائرية كان لزاما عليها أن تتفرغ لهذه الثورة فاضطرت إلى تحرير العديد من الدول الأفريقية التي كانت تحتلها على غرار تونس(1956)، والمغرب(1956)، مالي(1960)، والنيجر(1960)، وتشاد(1960)، وبوركينا فاسو(1960).²

لقد ضلت الجزائر نموذجا واضحا لحركة الاستعمار الاستيطاني في العصر الحديث، فكان المناضلون الأفارقة يشعرون بثقل وبطش السياسة الاستعمارية في الجزائر وأدركوا أن الانتفاضة في وجه الاستعمار تحتاج إلى تضامن الأفارقة ودعمهم لها لتأكيد مبدأ إفريقيا للأفارقة، كما كان للثورة الجزائرية دور هام في إنتاج الفكر الثوري في القارة الأفريقية، من أجل التحرر بين أوساط المناضلين الأفارقة، والذين كانوا ما يزالوا يؤمنون بالنضال السياسي، وربطت الجزائر علاقات مع مناضلي جنوب إفريقيا والكونغو منذ لقاءات سنة 1957 بالقاهرة، كما رجحت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر أكرا في أبريل 1958 خيار العمل المسلح كوسيلة أساسية لتحرير القارة، وقد شجعت تصريحات قادة الثورة الجزائرية هذا الخيار، فكتب فرانس فانون يقول: "والشعب الجزائري...رفع منذ 1954 شعارا له "التحرر الوطني للجزائر وتحرير القارة الأفريقية"³

لقد أدركت الجزائر أهمية الدائرة الأفريقية لحركاتها الجيوسياسية منذ الثورة التحريرية أين شكلت القارة قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري، وأدرك صناع القرار الجزائريين لأهمية الدعم الأفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955، أين أيدت الدول الأفريقية المطالب الجزائرية الشرعية، وفي نفس السنة انضمت الجزائر إلى الجبهة العالمية للدفاع عن قضايا التحرر، كما شاركت في مؤتمر غانا عام

¹ مقالاتي عبد الله، "في جذور العلاقات الجزائرية الأفريقية، دراسة لتطور العلاقات زمن الثورة التحريرية 1954/1962، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، ع.11 (أفريل، 2021)، ص 255

² وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي (1999/2004)، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3

: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013/2014) ص 115

³ مقالاتي عبد الله، مرجع سابق، ص 257

1957 الذي دعا إليه الرئيس الغاني نكروما بعد استقلال غانا¹، حضرته ثمانية دول إفريقية مستقلة هي : غانا و مصر ، اثيوبيا ، ليبيريا وليبيا ، المغرب و السودان و تونس . إن حضور خمس دول عربية في هذا المؤتمر الذي مكن من إدراج القضية الجزائرية ضمن أولويات جدول أعماله وقد تبنى هذا المؤتمر لائحة مهمة تضمنت دعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع سيادته، كما نصت اللائحة على ضرورة بذل الدول المشاركة أقصى الجهود لمساعدة الشعب الجزائري ليتمكن من استئجاع حقوقه المغتصبة، وإرسال وفد لزيارة مختلف العواصم العالمية لعرض القضية الجزائرية والدفاع عن جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد والشعبي للشعب الجزائري كما تقرر تشكيل مجموعة إفريقية في إطار المجموعة الأفروآسيوية بهيئة الأمم المتحدة للتنسيق حول مسألة دعم القضية الجزائرية².

ثم تطور الدور الجزائري بعد الاستقلال في القارة الإفريقية عن طريق الدفاع عن قضايا السلم والأمن، وقد ركز الدور الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية على مناهضة الاستعمار في القارة، وذلك بدعم تحرر الشعوب الإفريقية من الاستعمار الغربي، وكذا دورها في مؤتمر عموم إفريقيا (African Pan) في دعم الحركات التحررية وأصبحت قبلة الثوار، حيث كان أول زائر إفريقي رسمي للجزائر الأنغولي هولدن روبرتو (Roberto Holden) الذي يعد من أبرز الشخصيات المناهضة للاستعمار، فدعمت الجزائر حركة التحرير في أنغولا ومختلف الحركات المقاومة للاستعمار في القارة، منها جبهة تحرير موزمبيق، حزب استقلال غينيا، فبرزت السمة المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية بالظهور بطابع دبلوماسي التحرر من الاستعمار الغربي في القارة الإفريقية³.

لقد فرضت الجزائر وجودها بتدعيم حركات التحرر الإفريقية كتدويل قضاياها العادلة واستصدار لوائح سياسية نددت بالاستعمار البرتغالي وممارسة الأقليات البيضاء للأبارتايد في نامبيا وجنوب أفريقيا إضافة إلى تجنيد وتسخير الطاقات الدولية لتدعيم الكفاح المسلح في القارة السمراء لوضع نهاية للتواجد الاستعماري في إفريقيا. وبرز ذلك جليا من خلال المشاركة الفعالة في لجنة تصفية الإستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر عضوة فيها⁴.

¹ محمد فائق، أفاق العلاقات العربية الإفريقية في: العرب والدائرة الإفريقية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015) ص

249

² بكاي منصف، دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ص5

³ سمية رمدموم، الجزائر وأفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات إفريقية، ع.15، (جويلية، 2021) ص 50

⁴ بكاي منصف، مرجع سابق، ص2

كما شاركت الجزائر في تأسيس أول جبهة أفريقية للتحرر من الإستعمار سنة 1961 وذلك في ميثاق الدار البيضاء، والذي أعلنت فيه عن التصميم على تحرير الأراضي الأفريقية التي مازلت تحت السيطرة الأجنبية، وقامت بين كل من مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وجبهة التحرير الجزائرية بغية إعطاء العون والمساعدة الممكنة بما فيها السلاح والتدريب العسكري لحركات التحرير الأفريقية لإنهاء الإستعمار والإستعمار الجديد بكل أشكاله، وانضمت الجزائر إلى حركة عدم الإنحياز التي كان من أهم مقاييس الانضمام إليها تأييد حركة التحرر.¹

تستمد الدبلوماسية الجزائرية قوتها من دفاعها عن قضايا التحرر كقضايا عادلة رافضة للاحتلال الغربي الذي قسم القارة وهيمن على ثرواتها ومارس سياسات التمييز العنصري فلقد غلب على السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا الطابع الأيديولوجي المناهض للهيمنة الاستعمارية، ودعم الحركات التحررية ثم احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، فضلا عن الاهتمام فيما بعد بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية، وأظهر نهج سياسة الجزائر الأفريقية التركيز على التضامن السياسي قبل المصالح الاقتصادية فالبحث عن تطوير مكانة الجزائر إفريقيا يستدعي توجيه السياسة الخارجية نحو تثمين المصالح الاقتصادية، واستغلال الفرص المتاحة في تحقيق التنمية داخليا وتعزيز الدور الجزائري خارجيا.²

وفي عهد الرئيس هواري بومدين فترة السبعينات عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا مكثفا، حيث لعبت الجزائر دورا كبيرا في الدفاع عن القضايا الأفريقية في إطار إثارة موضوع التعاون جنوب جنوب وذلك عبر حركة عدم الانحياز التي كانت الجزائر عضوا فعالا فيها، حيث تبنت المطالب العربية والأفريقية الهادفة لإقامة نظام إقتصادي دولي جديد يقوم على التعاون جنوب جنوب وذلك كوسيلة للتخلص من الهيمنة الغربية على النظام الإقتصادي العالمي كالذي أصبحت فيه دول العالم الثالث بمن فيهم أفريقيا دولا تابعة.³

لقد نجحت الجزائر في إصدار قرارات يعيد التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان الأفريقية في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية، لصالح تنميتها الوطنية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، على عقب القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الأفريقية

¹ محمد فائق، مرجع سابق، ص 110

² سمية رمدم مرجع سابق، ص 52

³ - Sid Ahmed , Nord-Sud :les enjeux,(Alger :o.p.u 1981), p 15.

سنة 1971م، وفي هذا الصدد، أشارت الجزائر إلى الاستعمار الجديد خلال الميثاق الوطني سنة 1976م، كدليل على أن الهياكل الاقتصادية في فترة ما بعد الاستعمار تقيد التنمية في العالم الثالث ضد الإمبريالية؛ كامتداد للنضال السياسي¹

إن العلاقات الجزائرية الإفريقية متأصلة وممتدة إل جذور التاريخ، حيث استثمرتها الجزائر في كفاحها التحرري وذلك عن طريق:

- إعطاء أهمية كبيرة للبعد الإفريقي في ثورة الجزائرية من خلال إرساء علاقات وثيقة وتنسيق العلاقات بين الدول الإفريقية
- تجسيد شعارات التحرر وتحقيق الوحدة الإفريقية، واتضح ذلك من خلال الشهرة والسمعة الطيبة التي اكتسبتها الثورة الجزائرية، عن طريق الدعم المادي والمعنوي والمساندة التي قدمتها الشعوب الإفريقية للجزائر المكافحة، وتجسدت فعلا في الميدان
- دعت الجزائر إلى إرساء مبادئ الوحدة الإفريقية والتضامن والدعوة إلى التحرر ومحاربة الأمبريالية ومساعدة حركات التحرر الإفريقية وذلك عن طريق زخم ثورتها، وحمل لواء الوحدة الإفريقية.

على ضوء هذه الإطلالة المقتضية لمكانة الجزائر الجغرافية والتاريخية وتطور العلاقات بين الجزائر مع محيطها الإفريقي، يبدو جليا أن رغبة صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية في تحويل أشكال الدعم والمساندة التاريخية التي وفروها لمختلف حركات التحرر الإفريقية إلى شراكات إستراتيجية في مختلف الميادين، خاصة في الجانب الاقتصادي، وبناء علاقات اقتصادية جيدة مع الدول الإفريقية لتدعيم تحالفاتها الإقليمية ومواجهة المخاطر والصعوبات التي تسببها القوى الخارجية

المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية والسياسية

المكانة الاقتصادية:

إن الاهتمام بالعوامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ازداد بشكل لافت في الآونة الأخيرة، وهذا مرده إلى ازدياد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن ثم أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا

¹ سمية رمدموم، مرجع سابق، ص 51

في السياسة الخارجية، وتلعب هذه العوامل الاقتصادية دورا محددًا، في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية.¹

تشكل الإمكانيات الاقتصادية الجزائرية بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دورا أساسيا على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عرفت سياسات تنموية عديدة كان هدفها الأسمى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروة الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، ولكي نحدد المكانة الاقتصادية للجزائر في أفريقيا من الضروري التطرق إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري.

1- طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري

منذ حصول الجزائر على استقلالها حاولت بناء أسس وركائز اقتصادها ضمن الدولة المستقلة، فسارعت في البداية إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت عن انشاء البنك المركزي في ديسمبر 1962، وإنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم الدينار الجزائري، ثم شرعت في تطبيق استراتيجية التنمية من خلال مجموعة من المخططات التنموية إلى أن وصلت إلى بداية الإصلاحات الاقتصادية التي غيرت أشكال التنظيم الاقتصادي للقطاع العمومي وفسح المجال للقطاع الخاص.

إن المتتبع للتحويلات والتغيرات ابتداء من فترة الستينيات من القرن الماضي إلى حد الآن يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري مر بمرحلتين مختلفتين هما:

1- مرحلة الاقتصاد الموجه: (1989-1992)

بعد الإستقلال قامت الدولة الجزائرية بإعادة النظر في جميع المنظومات ومنها المنظومة الاقتصادية التي تأثرت كثيرا بالنهج الذي كان مطبقا من خلال الفترة الإستعمارية الذي يهتم بإنشاء المؤسسات العمومية، فأول مرحلة عرفتها المؤسسة الاقتصادية هي مرحلة التسيير الذاتي² تبنت فيها الجزائر سياسة إقتصادية تنموية اعتمدت على التخطيط المركزي كأداة التخطيط الاقتصادي حيث حددت الدولة لهذه المرحلة في اطار مبادئ الاقتصاد الإشتراكي أهدافا في غاية الأهمية بحكم الظروف الاقتصادية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية حيث تم الشروع في تطبيق أسلوب التنمية المخططة عن

¹ - Henry KISSINGER, "Entretien et réflexion sur un nouvel ordre mondial", **politique internationale**, N0 54, (1991- 1992), p140.

² الطيب داوي وماني عبد الحق "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية" مجلة الفكر، ع.3، ص.134.

طريق تبني المخططات ابتداء من سنة 1969 وكانت أهداف هذه المخططات تتلخص في ضرورة تحسين الإطار المعيشي للسكان بعد فترة من الحرمان، وتحرير الاقتصاد الوطني من كافة أشكال التبعية بإقامة إقتصاد عصري قادر على رفع التحديات وتكون للمؤسسة الإنتاجية الصناعية دور فيه وتطبيق هذه السياسية ونجاحها يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أساس أن الدولة في إطار المذهب الإشتراكي هي المالك الأول لوسائل الإنتاج، وتميزت هذه المرحلة بمجهودات تنموية كبيرة إلا أن النتائج لم ترقى إلى مستوى المجهود المالي الضخم الذي بذلته الدولة، مما أدى إلى تراكم المشكلات خلال فترة السبعينيات مما نتج عنها تراجع في الأداء الاقتصادي وقد ساهمت الأزمات العالمية وخصوصا الصدمة النفطية المعاكسة التي حدثت عام 1986 في زعزعة الاقتصاد الجزائري، حيث شهدت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا تبعها بشكل موازي انخفاض في أسعار صرف الدولار، عملة التبادل بالنسبة للجزائر¹، فقد إنخفض سعر البرميل من النفط من 27 دولار للبرميل ليصل إلى 13 دولار وهذا ساهم في تقليص إيرادات الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تضخيم حجم المديونية في الجزائر، إذ أن أي انخفاض في قيمة الدولار أمام العملات الأخرى سوف سلبا في ديون الجزائر ويؤدي إلى تضخيمها.²

شرعت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1980 و1989 في تنفيذ الجيل من الأول من الإصلاحات الاقتصادية وهي إصلاحات ذاتية دون مساعدة أطراف أجنبية تجسدت فيما يلي:³

- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية: وهو إجراء يندرج ضمن الإصلاحات التي تمت على مستوى المؤسسة الصناعية العمومية ابتداء من سنة 1980.
- استقلالية المؤسسات وإنشاء صناديق مساهمة: بتاريخ 16 ماي 1988 دخلت المؤسسة الاقتصادية العمومية مرحلة جديدة بتطبيقها لنظام الاستقلالية في مجال اتخاذ القرار على المستوى المالي وكذا الوظائف الأخرى للمؤسسة بما يسمح بإدخال المرونة في تسيير النشاطات الاقتصادية (الصناعة، الخدمات، المواصلات، البناء...) ومهام هذه الصناديق هو العمل

¹ عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية العالمية لراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر:

² داوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والاجتماعية، م.25، ع.2 (2009) ص258

³ بغداد كربالي، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، 2004) ص191 3

كوسطاء لفائدة الدولة تمارس حق الملكية و المراقبة و تسيير رؤوس الأموال التابعة للدولة و تنميتها وفق قوانين اقتصادية موحدة.

2- مرحلة الإصلاحات و التحول نحو إقتصاد السوق:

تعتبر سنة 1989 من أكثر الفترات أهمية بالنسبة للجزائر وأكثرها تعقيدا، فلقد شهد عقد الثمانيات تغييرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية و ضعف التجارة الدولية و انهيار أسعار المواد الأولية و انعكس ذلك على الدول النامية¹ ومنها الجزائر التي يعتمد إقتصادها بالدرجة الأولى على عوائد النفط وهو ما يدعوه علماء الاقتصاد بالسياسة المسايرة للدورة الاقتصادية و في الواقع إتضح أن السياسة المالية في الدول النامية مسايرة للدورة الاقتصادية، وهذا لأسباب عدة حيث سجل ارتفاع في النفقات العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الإزدهار و الراج و إنخفاضها في فترات الكساد و الركود².

ففي ديسمبر 1990 برزت نوايا الجزائر في التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق و ذلك بعد صدور بيان السياسة العامة للحكومة أمام المجلس الشعبي وهو الإنتقال الذي حدث في ظرف سياسي تميز بالتعددية و ذلك بعد صدور دستور 1989، و تم أيضا إصدار قانون النقد و القرض الذي اعتبر نقطة تحول هامة في مسار الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، و من أجل تفعيل و تسريع الإصلاحات و بصفة غير معلنة قامت الحكومة في الفترة بين 1989 و 1991 بتنفيذ برنامجين للتصحيح الهيكلي بإشراف من صندوق النقد الدولي احتوى توجهات جديدة في السياسة الاقتصادية³، لكن الإصلاحات في هذه الفترة كانت مجرد حلول ظرفية، حيث ترافقت هذه الإصلاحات مع اتساع حجم المديونية الخارجية التي بلغت أرقاما قياسية وضعت الجزائر في دائرة الدول ذات السمعة و المصدقية المالية السيئة لدى الأوساط المالية و الدولية⁴.

ورغم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات، إلا أن الأزمة الاقتصادية ازدادت خطورة الأمر الذي أرغم الحكومة إلى اللجوء مرة أخرى إلى المؤسسات الدولية و المالية، حيث شرعت الجزائر تطبيق برنامج

¹ Ahmed bouacoub. L'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel (orane: puintemps.1997.p.77-85.

² عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 224

³ راضية اسمهان خزار، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001/2002، أطروحة دكتوراه (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية 2012)

⁴ المرجع نفسه، ص 134

إصلاح إقتصادي آخر في إطار الجيل الثاني من الإصلاحات وهي تكملة لإصلاحات الجيل الأول، وهو ذو طبيعة أكثر مؤسساتية ومن أهدافه الأساسية محاربة الفقر¹ ولقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين هما:

● مرحلة التثبيت الإقتصادي (1994-1995): عملت الجزائر من خلالها على تحقيق الأهداف التالية:²

- القضاء على عجز الموازنة العمومية
- إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل طرق الضرائب
- إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو الاستراد.

● مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998): وأهدافه

- مواصلة عملية التحرير الإقتصادي
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية
- تحقيق نمو إقتصادي في إطار الاستقرار المالي و التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية .

الوضعية الإقتصادية بعد 1998:

لقد استعادت الدولة الجزائرية دورها الإقتصادي انطلاقا من سنة 1999، والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري، وبعد سنة 2000 تأكد الإتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى نتج عن ذلك:³

- ادراج مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها.
- تخفيف عبئ المديونية الخارجية
- تمويل المشاريع الكبرى
- انتهاج سياسة تنموية تمثلت في المخططات التالية:

¹ Mchel Camdessus. "second Generation Reforms reflection and challenges IFM conference on second generation reforms" Washington.november8.9.1999.p23

² راضية اسمهان، مرجع سابق، 136

³ ساعد محمد، محاضرات لمقياس الإقتصاد الجزائري، (جامعة تيارت: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2018)، ص58

✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009/2005)

✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014/2010)

النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2030/2016):

وخصص هذا البرنامج لتحقيق مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد وهو عبارة عن برنامج تنموي يحوي على جملة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الأجل للخروج من التبعية النفطية إلى إقتصاد أكثر تنوعا واستقرار واستدامة، وركز هذا النموذج في بلوغ أهدافه على شقين أساسيين كالتالي:¹

أ- المقاربة المستجدة للموازنة: بغية تحقيق الأهداف التالية في سنة 2019:

✓ تطوير إيرادات الجباية العادية لتغطية النفقات الرئيسية للتسيير

✓ تجنيد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي

ب- مقاربة التنوع والتحول الإقتصادي: وتضم مجموعة من الأهداف لسنة (2030/2020)

✓ مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد

✓ تحقيق نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا

✓ تحقيق تحول طاقوي في البلد، وذلك بخفض معدل الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى

حدود النصف (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)

✓ مضاعفة نصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% سنة 2015

إلى 10% سنة 2030

✓ تنوع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

وللوصول إل مطلب تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات يمثل دعم النشاط المقاولاتي أفضل استراتيجية لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال التجسيد الميداني لهذا الجانب من النموذج بتطوير قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خصوصا مع غلق باب الاستيراد أمام العديد من السلع الأجنبية ومنح امتيازات للمنتجين محليا، وفيما يلي جدول يوضح التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

¹ ساعد محمد، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، والنموذج الجديد (2030-2015) محاضرة رقم 9، ص 3.4

الجدول رقم (13) يوضح : تطور التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر
(2019/2017)

2019		2017		السنوات
النسبة(%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النشاط
1.1	7387	1.08	6599	الزراعة
0.46	3064	0.47	2887	المحروقات، الطاقة، المناجم
28.32	190155	2.94	17930	البناء والأشغال العمومية
15.43	103621	15.57	94930	الصناعة التحويلية
54.66	367040	53.42	325625	الخدمات
100	671510	100	609611	المجموع

Source : -Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°32, Edition Mai 2018, alger, p : 10.

-Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36, Edition Avril 2020, alger, p : 09

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات هو الذي يشكل النسبة الأكبر من بين القطاعات حيث تطور وارتفعت نسبته بدرجة ضئيلة من 53.4% سنة 2017 إلى 54.7% سنة 2019، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي عرف نموا ملحوظا بانتقال حصته من 2.3% سنة 2017 إلى 28.22% في سنة 2019، ثم قطاع الصناعات التحويلية التي لم تشهد أي تطور أو تغيير يذكر في حصته بحوالي 15.5%، بعدها في المرتبة ما قبل الأخيرة نجد بحصة ضعيفة قطاع الزراعة بحصة قدرها 1.1%، وفي الأخير قطاع المحروقات بأقل من 0.5%

إذن من خلال هذه المعطيات وتحليل للجدول نلاحظ أن قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية يشكّلان جاذبية أقل للاستثمار بالنسبة للخواص بالرغم من أنها قطاعات استراتيجية ويعول عليها كثيرا بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يستدعي بضرورة تحسين شروط ومناخ الأعمال قصد تحفيز الشباب في الدخول على هذه المجالات، بالإضافة إلى جذب الإستثمار الأجنبي

الإمكانيات الاقتصادية للجزائر:

تشكل الإمكانيات الاقتصادية الجزائرية بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دورا هاما وأساسيا على جميع المستويات الدولية والإقليمية، خاصة في علاقتها واهتمامها بالبعد الأفريقي في سياستها الخارجية، ويرجع هذا إلى إدراكها أهمية البعد الاقتصادي ودوره في تطوير وبناء علاقات جيدة مع الدول الأفريقية التي طالما نادى الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية إلى استقلال الدول الأفريقية الاقتصادية والسياسي وتحقيق التنمية الداخلية والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للقوى الإمبريالية، فلا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تشجيع التعاون والتضامن والعمل المشترك بين دول القارة لاسترجاع سيادتها على ثرواتها لتمكين الشعوب الأفريقية من استغلال ثرواتهم والتصرف في مواردهم الطبيعية بكل سيادة وحرية وحققها في تأسيس علاقات اقتصادية دولية عادلة بينها وبين دول الشمال المتقدم.

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة لاسمها المحروقات، فيعتبر قطاع الطاقة مصدرا للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز وتصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90% ، وبطاقات إنتاجية تقدر ب:

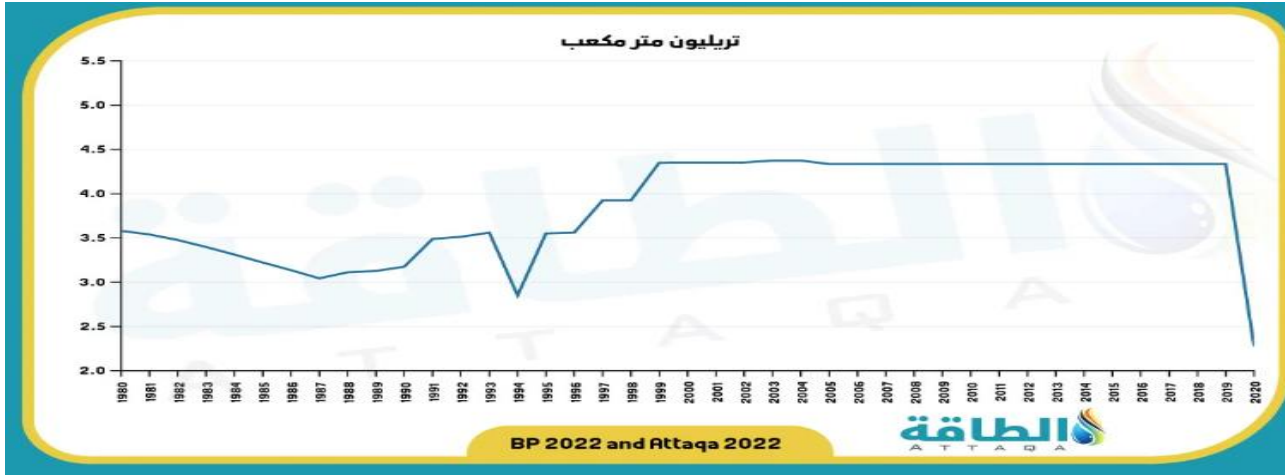
1- بالنسبة للنفط: تحتل الجزائر المكانة الخامسة عشر من حيث الإحتياط، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والثانية عشر من حيث التصدير¹، ومثلت ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا في عام 2022 ، حيث يبلغ إنتاجها 970 ألف برميل يوميا، مع ما يزيد عن 12 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكدة، وهي ملتزمة بزيادة الإنتاج بما يتجاوز مستويات ما قبل

¹ ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مولود معمري: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016 ص44

الوباء البالغة 1.3 مليون برميل يوميا، كما تلتزم الدولة الجزائرية بزيادة الاحتياطيات إلى الحد الأقصى من خلال توسيع نطاق التنقيب والاستثمار.¹

2- بالنسبة للغاز الطبيعي: تعتبر الجزائر أول مصدر إفريقي للغاز الطبيعي والسابع عالميا حيث بلغت احتياطياتها 159.05 تريليون قدم مكعبة في سنة 2020، وبلغ انتاجها في نفس السنة نحو 7.86 مليار قدم مكعبة يوميا، مقابل 8.41 مليار قدم مكعبة يوميا في العام السابق له، وفي 2021، كانت الجزائر ضمن أكبر مصدري ذلك النوع من الوقود الأحفوري إلى السوق الأوروبية، خصوصا إيطاليا وإسبانيا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة. كما وقعت الجزائر اتفاقية مع مجموعة سينوك الصينية في أوائل عام 2022 تتضمن إنشاء خزان جديد للغاز الطبيعي المسال، بسعة تصل إلى 150 ألف متر مكعب (5.29 مليون قدم مكعبة).²

الشكل رقم (14) يوضح: احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر



المصدر: الموقع: <https://bit.ly/3hLFo08>

توجد كذلك إمكانيات للجزائر خارج قطاع المحروقات، وسندكر بعض هذه الإمكانيات:

1- القطاع الفلاحي: تمتلك الجزائر مزايا وفرص متعددة وامكانيات كبيرة بغية تطوير القطاع الفلاحي، كونها تعتبر بوابة أفريقيا ومحور الدول المغاربية، وكذا قربها من السوق الأوروبية، وكذلك امتلاكها أراضي خصبة شاسعة موارد مائية هائلة وامكانيات بشرية ومالية تمكنها من تطوير القطاع وتنميته كي يكون قاطرة للاقتصاد الوطني. وتتمثل هذه الإمكانيات في:

¹ تقرير: الجزائر الأولى عربيا في اكتشافات النفط والغاز عام 2022 على الموقع: <https://bit.ly/3GguJvc> (2022/11/15)

² أحمد عمار، احتياطيات الغاز.. أرقام عن 6 دول من بينها الجزائر والمغرب والسعودية (إنفوغرافيك)، على الموقع <https://bit.ly/3UHibuw> (2022/11/15)

• الموارد المائية: تشمل الموارد المائية في الجزائر موارد مائية طبيعية أو تقليدية والمتمثلة في مياه الأمطار والمياه الجوفية التي تقدر بـ 7,6 مليار متر مكعب والمياه السطحية التي تقدر بـ 11 مليار متر مكعب ، وكذلك الموارد المائية الغير الطبيعية أو الغير تقليدية المتمثلة في تحلية مياه البحر، ومعالجة المياه المستعملة، أي إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي ومصادر غير تقليدية أخرى. وتكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة¹

• الأراضي الفلاحية : يوجد في الجزائر 43.98 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية، منها ما يقارب 33 مليون هكتار من المراعي و 8,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك 4 ملايين هكتار من أراضي غابية، وتستغل الجزائر 20% فقط من أراضيها، فيما يصل معدل الاكتفاء الذاتي من الغذاء 73%²، كما أنه وفي السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتقت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة، ورغم ذلك فإن المساحة المستغلة للزراعة لاتزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث أمن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج خاصة للجهة الافريقية، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات³

2- القطاع الصناعي: يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من أبرز القطاعات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد ولهذا اعطته الدولة أهمية من خلال ترصيد أموال طائلة للهوض به، وذلك لدوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁴، فمنذ سنوات كان الإنتاج الصناعي في الجزائر موجه للسوق المحلية فقط، ولكن مع انتهاج الجزائر لسياسة تحريرية والانتقال إلى اقتصاد السوق والخصوصية وفتح المجال أمام للقطاع الخاص لما له دور في التنمية الاقتصادية دفعت بهذا القطاع للولوج بقوة في الاقتصاد الوطني مما ساهم وبشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي،

¹ مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات) مجلة دفاتر بوادكس، ع06 (سبتمبر 2016) ص105

² وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع: <https://bit.ly/3EiP8qf> (2022/11/17)

³ ضيف أحمد، عزوز أحمد، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع19، م14 (2018) ص 24

⁴ ساعوباية، "القطاع الصناعي في الجزائر: المشاكل والحلول"، مجلة معارف، ع22 (جوان 2017) ص12

ولقد اتبعت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير هذا القطاع المهم يمكن تحديدها فيما يلي:¹

- تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: ومن خلالها يتم خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، ويمكن تحديد ثلاث فروع صناعية تملك ميزة تنافسية وهي:

✓ الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر

✓ الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي

✓ الصناعات المحققة للقيمة المضافة

- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني تم اصدار العديد من القوانين التي تهدف الى انعاش القطاع الصناعي في اطار سياسة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- حظر الاستيراد: اقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتج المحلي

- تأهيل المؤسسات: حيث سطرت لذلك ثلاث أنواع من برامج التأهيل: برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج الدعم EDPME و البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية

- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة: وقامت الجزائر من أجل تطويره العديد من الإصلاحات أهمها:

✓ تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة

✓ الحد من سيطرت القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية

✓ الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية

يساهم تطوير القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وتقليل هيمنة القطاع النفطي من خلال صناعة تنافسية وابداع تكنولوجيا على مستوى المؤسسات الصناعية، والتركيز على استخدام التكنولوجيات والأساليب الإنتاجية الحديثة.

¹ توفيق كرميه، طه ياسين مرياح وآخرون، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنوع الاقتصادي، مجلة معارف، ع.1، م16 (جوان 2021) ص ص 278. 281

كل ما سبق ذكره من مقومات اقتصادية تعزز من مكانة الجزائر الإقتصادية وهذا يمثل لها دافع قوي لتحقيق تنمية اقتصادية داخلية لتطوير اقتصادها بغية تحقيق نقلة اقتصادية نوعية تمضي بها الى خارج الدولة متوجهة الى البيت الأفريقية بتسويق منتجاتها، وتوسيع نفوذها الاقتصادي جنوبا ، فلقد زاد اهتمام الجزائر بأفريقيا جنوب الصحراء بهدف تأمين أسواق جديدة لإنتاجها لإحداث التنمية الاقتصادية، وبغية تحقيق هذا الهدف وتجسيد رغبة الجزائر وطموحها في تكوين شبكة اتصالات في الجهة الجنوبية عمدت منذ الاستقلال إلى عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع دول افريقيا جنوب الصحراء، بلغ عددها سبع وثلاثين اتفاقية، خمسة وعشرون منها في الجانب الاقتصادي، وقد حرصت الجزائر على الاستمرارية في ابرام مثل هذه الاتفاقيات.¹

2 المكانة السياسية:

سعت الجزائر منذ استقلالها الى صياغة سياسة خارجية جزائرية أفريقية وفق منظور استراتيجي يرمي إلى تفعيل العلاقات بين الجانبين عن طريق تسخير كل الإمكانيات المتاحة للجزائر ضمن مختلف التحولات الإقليمية والدولية من أجل بلورة سياسة خارجية افريقية توافق بين جميع الإمكانيات المتاحة للجزائر و افريقيا، وترتكز الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي لم تتغير تقريبا منذ الاستقلال ومنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحقيق التعاون الدولي، وحل النزاعات بالطرق السلمية ..إلخ.

لقد تجلى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر في أفريقيا في الكثير من المسائل، وظهر تأثير الدائرة الأفريقية على السياسة الخارجية للجزائر من خلال الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن القضايا الأفريقية في مختلف المحافل الدولية، وأمام العديد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية وكذلك الاتحاد الأوروبي.²

لقد عملت الجزائر خلال نزاعها مع المغرب حول الحدود على أن تكفل منظمة الوحدة الأفريقية بحلول هذا النزاع، حيث طلب وزير الخارجية الجزائري من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963، بعد دورة عاجلة لمجلس وزراء المنظمة للبحث في موضوع النزاع، وبعد وساطة اثيوبية تم التوصل الى اتفاق وقف اطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، وانتهى النزاع بتوقيع

¹ قط سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا: التطورات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسية الاقتصادية ، قسم الدراسات والعلاقات الدولية على الموقع: <https://bit.ly/3tCh2sg>

² Abdelkader Bouselham, regards sur la diplomatie Algérienne (Alger : Casbah Edition,2005) p.2

اتفاقية 'إيفران' بين الطرفين الجزائري والمغربي، وفي القمة الأفريقية الثامنة في الرباط 1972، أعلن الملك المغربي على توصل البلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما، غير أن انفجار قضية الصحراء الغربية في منتصف سبعينات القرن العشرين شكل متغيرا جديدا في سياسة الجزائر نحو إفريقيا، فانقسمت الدول الأفريقية بين مؤيد للموقف المغربي، وأخرى مساندة لموقف الجزائر باستقلال الصحراء الغربية، وفي عام 1980 في قمة " فريتاون" أصبحت الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية دولة منتمية إلى منظمة الوحدة الأفريقية وهي الدولة الواحدة والخمسين، وهذا ما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة عام 1984.¹

قامت الجزائر بجهود كبيرة بغية إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الأفريقية وذلك بغرض الوصول إلى تحقيق واستتباب الأمن واستقراره في القارة على غرار مجلس السلم والأمن الدوليين، وتأسيس البرلمان الأفريقي، وكذا إتمام هيئة النيباد ضمن تنظيمها، إذ يعتبر توطيد أسس السلم في القارة الأفريقية من أكبر الأهداف والرهنات التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية على كسبها وتحقيقها، ذلك لأن الجزائر تعمل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بملف فض النزاعات والوقاية منها في القارة وكذلك تسعى دائما لحفظ الأمن والسلم الدوليين عن طريق آليات مؤسسية عديدة.² وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتسوية العديد من المنازعات في أفريقيا نذكر منها:

✓ المساعي الحميدة التي سمحت سنة 1969 بتسوية المقاطعة القائمة بين المغرب وموريتانيا، وحالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين سنة 1974.³

وفي إطار العلاقات الثنائية أو ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنطقة الوحدة الإفريقية قامت الجزائر بـ:⁴

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005) ص 82
² وهيبه خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الأفريقي، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، ص 279
³ صالح بن القبي، البلماسي الجزائرية بين أمس واليوم، دون معلومات عن النشر، ص ص.25.26
⁴ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) ص ص.86.87

- ✓ تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو على كل الأصعدة من أجل إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية وتسويته بالطرق القضائية
- ✓ تطويق النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا إلى جانب المغرب وفرنسا حيث تم إخماد هذا النزاع
- ✓ عملت على إخماد النزاع الحدودي التشادي الليبي الذي أدى إلى تدخل فرنسا إلى جانب الحكومة التشادية، وتمكنت الجزائر من تطويق الأزمة وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من التشاد .
- ✓ تدخلت الجزائر في مسألة النزاع الداخلي النيجيري ونددت بمحاولة الإعتراف بدولة بيفرا ودعت إلى وحدة الأراضي النيجيرية ولكنها لم توفق بسبب تدخل القوات الأمريكية البريطانية إلى جانب حكومة نيجيريا الاتحادية .
- ✓ نجحها في وقف الحرب الليبية المصرية، واستطاع الرئيس هواري بومدين اقناع مصر بوقف تقدم قواتها تجاه التراب الليبي،
- ✓ دورها في تسوية النزاع في مالي حيث امتازت دبلوماسيتها بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتشديد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل الأجنبي وتوجهت في الأخير باتفاق المصالحة سنة 2015.

هذه المواقف الجزائرية في مسألة تسوية وحل النزاعات في دول الجوار يثبت الدور الإقليمي لها في المنطقة وأيضا من أجل حماية أمنها القومي وهذا كما جاء على لسان الرئيس الجزائري هواري بومدين "إن المنطقة الممتدة من القاهرة حتى السنغال تمثل منطقة امن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي اتفاق مع هذه المنطقة دون إتفاق مع الجزائر¹.

إن الحضور الأفريقي على مستوى الخطاب السياسي الجزائري تعزز بأدوات سياسية وقانونية جديدة ، فقد استحدثت لأول مرة منذ الاستقلال وزارة خاصة بالشؤون الأفريقية والمغاربية، وانشاء دائرة وزارية مستقلة ضمن التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الخارجية (هي دائرة أفريقيا) وذلك منذ سنة 2001، وتكفل هذا التوجع بعدد من النجاحات متعددة المستويات، فقد كانت الجزائر إحدى الدول الفاعلة في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا " النيباد" وأعدت بناء علاقات استراتيجية مع كل من جنوب افريقيا ونيجيريا، كمحور أفريقي جديد، يعكس التقاء المصالح، وفي هذا

¹ سليم العايب، مرجع سابق، ص 86

الإطار تمكنت الجزائر من تحقيق بعض النتائج الملموسة مثل الغاء جزء من ديون الدول الأفريقية الأكثر فقرا، ودعم مشروع السلم والأمن الأفريقي،¹

تميزت الدبلوماسية الجزائرية بفترات متباينة في أفريقيا أحيان بالحضور القوي وأحيانا أخرى بالتراجع لا وقد عادت الدبلوماسية الجزائرية بقوة في الآونة الأخيرة، ودخلت على الخط في العديد من القضايا والملفات العربية والإفريقية، فهي لا تزال تحظى باحترام من قبل الدول الهيئات الإقليمية والدولية، وما يؤكد هذا هو اقتراحها لحل أزمة سد النهضة بين إثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى، بالإضافة إلى عودتها بقوة ودخولها على الخط لحلحلة الأزمة الليبية وأزمات الساحل الإفريقي لا سيما النزاع في مالي.

إن الموقع الجيوسياسي والإقتصادي والتاريخي الذي تتميز به الجزائر يعطي لها على مكانة مهمة على المستوى الأفريقي ذلك لامتلاكها خصائص الدولة المحورية بحدودها الجغرافية البرية والبحرية، فهي تعتبر قلب دول المغرب العربي وحلقة وصل بين دوله، وتبرز كذلك الجزائر وسط الشمال الأفريقي كعمق استراتيجي، وهذا نظرا لموقعها البحري كل هذه الخصائص مكنت الدبلوماسية الجزائرية من فرض نفسها كلاعب أساسي وقوي في أفريقيا.

المبحث الثاني: البعد الإقتصادي للجزائر في أفريقيا

إن جزء من السلوك السياسي الخارجي لأي دول من دول العالم يفسر بالرجوع إلى مدى ادراك صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية، ويعبر عن هذا الإدراك بالقدرة على توظيف عوامل القوة في أداء دور فعال وإيجابي يعكس في – الحالة الجزائرية بالنسبة لأفريقيا- حيوية الموقع الجيوسياسي² الذي منح للجزائر وزنا لا بأس به في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى على مر العصور سواء كمر لاستكمال الفتوحات الإسلامية، أو كقوة بحرية تجوب البحار في العهد العثماني، أو كمجال توسعي لأوروبا الاستعمارية، أو كمنطقة نفوذ إبان الحرب الباردة بين المعسكرين³، بالإضافة إلى ضخامة الموارد الاقتصادية، البشرية والعسكرية والرصيد التاريخي وكذلك المنجزات الدبلوماسية، ومن خلال كل هذه المقومات التي تتميز بها الجزائر تسعى من خلالها الى لعب دور مهم على المستوى

¹ جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد

² جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، ع.1، م.6 (2016/07/01) ص 173

³ لعجال محمد أمين، استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم

السياسية، (2007)، ص 55.85

الاقتصادي وتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية باعتبارها آلية جديدة تقوم على استخدام الأدوات الاقتصادية والمقدرات المتاحة للدولة لتحقيق مصالحها القومية ما يجعلها أداة أساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها على حمل لواء الدفاع عن شؤون القارة الأفريقية ضد القوى الغربية سياسيا واقتصاديا، فبنت شبكة من العلاقات الاقتصادية الأفريقية لمحاولة النهوض بالقارة من خلال جملة من المبادرات الاقتصادية والتنموية لأن معظم الأزمات والحروب التي تعاني من ويلاتها القارة الأفريقية تعود لغياب التنمية الفعلية في هذه الدول، فتفطنت الجزائر لأولوية البعد التنموي لتحقيق الأمن والإستقرار فاقترحت مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD كآلية تنمية للنهوض الاقتصادي بالقارة وبهذا ارتأينا في هذا المبحث إلى تحديد دور الذي لعبته الجزائر في المحافل الدولية ومن خلال النيباد لتحقيق الدعم التنموي لإفريقيا وترسيخ العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأفريقية وكذلك ادراج بعض المشاريع الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

المطلب الأول: التواجد الجزائري في المحافل الدولية والإقليمية

تعاني القارة الأفريقية من مشاكل عديدة كالنزاعات والحروب والتخلف الاقتصادي وكذلك الفقر والبطالة والتدخل الأجنبي وهذه المشاكل والأزمات هي نتاج لغياب تنمية حقيقية في هذه الدول والتي تساهم في كبح الفقر والتخلف وتحقيق الرخاء كما تمنع التنظيمات المسلحة والأعمال غير المشروعة، وبالتالي فإن تبني مشاكل القارة وتقاسمها مع شعوبها يقع ضمن متطلبات الانتماء الجزائري لهذا الحيز الجغرافي الأوسع، وهذا ما ترجمته السياسة الخارجية الجزائرية الأفريقية في اطار مسارها العام منذ أيام الثورة التحريرية والتي تعتبر مصدر الهام ودعم لمعظم حركات التحرر في أفريقيا، وبهذا أضحت مسألة التنمية في القارة السمراء، محورا من أهم المحاور التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية قصد ادراجها في القانون الدولي المعاصر باعتباره أداة لتحقيق التعاون الدولي من أجل تصحيح الاختلال القائم على وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة أو سائرة في طريق النمو، وكذلك داخل القارة الأفريقية عن طريق مبادرة النيباد لتحقيق تنمية شاملة تساهم في النهوض بالقارة الى التقدم وتحسين المستوى المعيشي لمواطني هذه الدول .

1/ دور الجزائر الإقليمي: لقد عملت الجزائر جاهدة على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون اهمال المشاريع السياسية منها ومحاولة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والأنظمة

باعتبارها كانت مبنية على أسس غير عادلة تزيد الفقراء فقرا وتزيد الأغنياء غنى وتحول دون تحقيق الدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة من تحقيق التقدم والتطور.¹

لقد تحركت الآلة الدبلوماسية الجزائرية وأخذت زمام المبادرة للدفاع عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل الدولية، ومن ثمة تحرير القارة السمراء اقتصاديا بصفة عامة وقصد تكريس هذه المبادئ في مختلف المؤتمرات والتجمعات الإقليمية والدولية استضافت الجزائر على أرضها عددا من المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية الدولية، كانت جميعا منابر ل طرح القضايا العادلة وإيصال صوت الدول النامية لاسيما الإفريقية منها إلى العالم²

فبعد تراجع نشاط الجزائر الخارجي خلال الثمانينات تزامنا مع تغيير المعطيات الخارجية ثم الإنكفاء التام خلال سنوات الأزمة الأمنية ، ومع مطلع القرن الجديد بدأت الجزائر إعادة تموقع خارجي وعودة تدريجية إلى مسرح الأحداث الدولية، تزامنا مع التحول في البيئة الدولية عبر مستويات ثلاثة:³

اقتصاديا: ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليها

سياسيا: إرادة الجزائر المعلنة والمتبادلة مع عواصم القرار الدولي في استعدادها للانخراط في ديناميكية ما بعد 11 سبتمبر 2001 .

لقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في المؤتمرات الدولية أو حتى التي استضافتها على أرضها لتكون جزءا فعالا في الساحة الدولية وكذلك لتنقل مشاكل وأزمات الدول النامية إلى المجتمع الدولي وتحاول تسويتها وإيجاد حل لها ومن هذه المؤتمرات التي لعبت فيها الجزائر دور هام ومتميز من أجل الدول الإفريقية نجد:

1- مجموعة 77: وهي منظمة دولية أسستها 77 دولة نامية (منها الجزائر) في نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف بسويسرا يوم 15 جوان 1964 بتوقيعها على البيان المشترك لميثاق الـ77، والتي تجسدت في الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ77 الذي

¹ بكاي منصف، " دور الجزائر ما بعد الإستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية ، م. 1، ع.1(15/ماي 2014) ص 22

² منصف بكاي، مرجع سابق ص، 184.186

³ جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، م.6، ع 1(01/جويلية/2016) ص

عقد في الجزائر أيام 10-15 أكتوبر 1967 (ميثاق الجزائر)، وهي تضم أكثر من 134 دولة أعضاء بالمنظمة الأممية،¹

وهذه المنظمة هي عبارة عن تحالف يضم عددا من الدول النامية، بهدف الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، وتعزيز قدرتها التفاوضية على القضايا الدولية الرئيسية داخل الأمم المتحدة، ونالت المجموعة منذ تأسيسها دعما قويا من الصين، وصدر البيان الأول باسم "مجموعة 77 زائد الصين" ومنذ ذلك الحين تحمل هذا الاسم.²

وتضم المجموعة هياكل عديدة وأجهزة أهمها مجلس الإدارة تتناوب على رئاسته سنويا كل دولة من الدول الأعضاء، الاجتماع الوزاري وهو الهيئة العليا لاتخاذ القرارات الذي يعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولجنة التنسيق والمتابعة، وكانت المجموعة قد عقدت أول قمة على مستوى الرؤساء في أفريل سنة 2000³

أهداف مجموعة الـ 77: تهدف هذه المجموعة إلى:⁴

- مساعدة دول العالم الثالث النامية عامة والدول الإفريقية خاصة على تطوير وتنمية مصالحتها الاقتصادية.
- تحسين قدرتها التفاوضية المشتركة حول كافة المواضيع الاقتصادية العالمية الكبرى ضمن منظومة الأمم المتحدة
- تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والفني ضمن الدول النامية

وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر مجموعة الـ 77 بالجزائر من 10 إلى 25 أكتوبر، والذي كان بمثابة مبادرة جزائرية لتصحيح القواعد التي كانت تسيّر العلاقات الإقتصادية الدولية حيث تم اعتبار الاجتماع الوزاري الأول لهذه المجموعة بمثابة هيكل مؤسسي تطور تدريجيا إلى أن أدى إلى إنشاء

¹ الجزائر والمنظمات الدولية، <https://bit.ly/3Xf1yXQ> ملف pdf

² جريدة الموعد اليومي، فلسطين تقود "مجموعة 77 والصين، على الموقع، <https://bit.ly/3VRLMRB> (2023/01/07)

³ الجزائر والمنظمات الدولية، مرجع سابق

⁴ المرجع نفسه

مواثيق مجموعة 77، وتمخض عن هذا المؤتمر المصادقة عن ميثاق الجزائر الخاص بدول العالم الثالث.¹

وكانت لحركة البلدان غير المنحازة السابق عن طريق مجموعة ال77 إلى بلورة مفاهيم الأزمة الاقتصادية فحددت أبعادها واقترحت حلولاً لها في إطار مسعى متماسك يضمن تجاوز الأزمة بتعويض الوضع الحالي، الذي تطبعه الفوضى، بنظام يقوم على قواعد الإنضباط الملزمة وعلى مبدأ تحقيق العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية.²

لقد أدركت الجزائر فيما يخص مجال التعاون جنوب جنوب أنه لا يمكن أن يعوض التعاون بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، وقد تبين ذلك في ملتقى مجموعة 77 الذي انعقد في الجزائر حيث وضح ممثلها "ضرورة السهر على أن يكون كشكل جديد غير مباشر للتدخل في الدول السائرة في طريق النمو والدول المتقدمة، بل أن يجب أن يشكل عملاً للتعاون³، وتجدر الإشارة أن الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن مصالح الدول الأفريقية قد جعلها تفوز بعضوية لجنة 24 ولجنة العشرين التي استحدثتها صندوق النقد الدولي.

2- مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية: يعتبر تقرير المصير حق طالما نادى به الجزائر خاصة بالنسبة لشعوب الدول الأفريقية، كانت تنادي به ابان الفترة الإستعمارية وضلت تنادي به حتى بعد دولة الإستقلال، ومن خلال هذا أبرزت الجزائر دورها في دعم القارة الأفريقية وذلك عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت عضواً فاعلاً فيها من خلال التزامها بقراراتها، وهذا عندما عقد مؤتمر أديس أبابا والذي شكل نقطة تحول في تاريخ أفريقيا المعاصرة إذ جاء هذا المؤتمر استجابة لمطالب الشعوب الأفريقية الراغبة في الاستقلال، وليكون نقطة تحول هامة في تاريخ القارة السياسي⁴

لقد مثل مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بالجزائر سنة 1968 منعرجاً حاسماً في مسألة تصحيح الأوضاع الاقتصادية في القارة السمراء، وخرج المؤتمر بتوصيات منها التوصية الخاصة بالاندماج الاقتصادي للقارة الذي يعتبر بمثابة الشرط الأساسي لتحقيق أهداف

¹ محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه

² الجزائر والمنظمات الدولية مرجع سابق

³ علي بويترة "علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي (مجموعة الأمم المتحدة)، أطروحة دكتوراه دولة من القانون

الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة 2006-2007، ص18

⁴ المختار الطاهر كرفاع، فكرة الوحدة الأفريقية وتطورها التاريخي، مجلة الجامعة، ع15 (2013) ص152

المنظمة، كما شهدت السبعينيات من القرن الـ20 سلسلة من اللقاءات والإجتماعات والقرارات التي حملت في طياتها مطالب دول الجنوب لاسيما الأفريقية منها في مواجهة دول الشمال، وعليه بذلت جهودا معتبرة مع الدول الأفريقية لإصلاح المنظومة الاقتصادية العالمية في إطار هيئة الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية التابعة لها، إضافة إلى التجمعات الإقليمية لدول الجنوب مثل منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الإنحياز ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية،¹

3- حركة عدم الإنحياز: لقد عقد في الجزائر بقصر الأمم بنادي الصنوبر المؤتمر الرابع لحركة عدم الإنحياز أيام 5-9 سبتمبر والذي عرف بلقاء "باندونغ الاقتصادي" مطالبة بوضع نظام اقتصادي دولي جديد، ومراقبة عمل الشركات المتعددة الجنسيات، وإقامة أجهزة مشتركة بين البلدان في عهد الرئيس هواري بومدين²، وشكلت حركة عدم الإنحياز سنة 1973 محطة هامة في تطور الدبلوماسية الجزائرية إلى جانب عدد من الدول المشاركة والتي بلغت ستة وخمسين دولة، وستة عشر حركة تحرير وثلاثة دول أوروبية، ويعتبر هذا المؤتمر الإنطلاقة الحقيقية لفكرة إقامة نظام اقتصادي دولي وتضمن بيانه الختامي في القسم الذي خصصه لمعالجة العلاقات الاقتصادية الدولية فكرة ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، حيث جاء بمفهوم بأن دول عدم الإنحياز لم تعد تؤمن بجدوى وفعالية وعدالة النظام الاقتصادي العالمي، وهذا ما أكده وركز عليه المؤتمر عند تقييمهم مسألة التعاون الدولي وتعرض المؤسسات الدولية والشركات الإحتكارية التي تستفيد من سلب ثروات البلاد النامية والتي ترفض المساهمة في خلق أوضاع إقتصادية خارجية تتلاءم والاستراتيجية الدولية للتنمية³ بعد أن تقدمت الجزائر أثناء ترأسها للدورة الرابعة لمجموعة عدم الإنحياز بطلب إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بعقد دورة استثنائية للجمعية لمناقشة قضية المواد الأولية وقضايا التنمية، وعقدت الدورة في ماي 1974، وساندت مجموعة 77 هذا الطلب، وتوصل إلى إقرار وثيقتين هامتين هما:⁴

➤ اعلان خاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الذي صدر بشأنه القرار رقم 3251.

¹ منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية، مرجع سابق، ص 189.188

² الجزائر والمنظمات الدولية مرجع سابق

³ عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997 (عمان: دار الراجحة للنشر والنويع، 2012) ص 19

⁴ مختار مزراق، حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية (1961/1983)، (الجزائر: المطبوعات الجامعية، د.س.ن) ص 323

➤ اعلان برنامج عمل من أجل إقامة نظام إقتصادي جديد،

وقد اقترح في النظام الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية خمسة مسائل أساسية يركز عليها هي:¹

- التخلص من التبعية التي تؤذيها البلدان النامية في إطار التقسيم الدولي الرأسمالي باعتبارها دولا مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع المصنعة من خلال ضمان تقديم المساعدة المناسبة لاستغلال فعال وعقلاني لمواردها الاقتصادية وتصنيع اقتصادياتها وتحديث الزراعة فيها
- منح الدول النامية قروض ذات الأمد الطويلة بغرض تطوير اقتصادياتها المختلفة وضمان حصولها على الموارد المالية الضرورية والمساعدات.
- تعديل أسعار المواد الأولية باتجاه الزيادة المشروعة لضمان توفير رؤوس أموال كافية نسبيا للبلدان النامية وهذا عن طريق توفير الموارد المالية والفنية الكفيلة بتعجيل عملية التنمية الملائمة لاقتصادياتها، بالإضافة إلى تعديل أسعار السلع المصنعة بتخفيضها أو الحد من ارتفاعها المتواصل الذي يلتهم جزءا مهما من الدخل القومي لهذه البلدان لتحسين قدرتها على استيراد السلع الإنتاجية الضرورية لعملية التنمية، إضافة إلى ضمان فتح أسواق البلدان الرأسمالية والإشترابية أمام السلع المصنعة التقليدية والحديثة المنتجة في البلدان النامية.
- تقديم كل المساعدات الضرورية لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية باعتبار هذا التكامل يوفر إمكانيات أفضل لعملية التنمية والتخصص المناسب في هذه البلدان من جهة، ويقلص حاجاتها الواسعة للموارد المالية والقدرات من جهة أخرى، كما يوفر أمام منتجاتها أسواق واسعة إضافة إلى ضمانه تبادلا متقاربا من حيث مستوى السلع المنتجة وتكاليف الإنتاج وقيامها وبالتالي أسعارها.
- تسهيل حصول البلدان النامية على المعارف الفنية ومنجزات الثورة العلمية الحديثة المناسبة وبشروط ملائمة لتطوير اقتصادياتها وحياتها الاجتماعية وتنمية قدراتها

¹ كاظم حبيب، "النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، مجلة الاقتصادي، ع.2 (جوان، 1978) ص 22.23

الفنية لتدريب كوادرها بمختلف السبل الممكنة ومنع تسرب الكوادر القليلة المتوفرة لديها إلى البلدان الرأسمالية المتطورة.

تساعد هذه الجراءات على ضمان سيادة هذا البلدان على مواردها الاقتصادية وتقليص للفجوة القائمة والمتسعة حاليا في مستويات التطور بين هذه البلدان ودفح هذه البلدان إلى طريق تحقيق نوع من الوحدة العضوية في اقتصادياتها.

المطلب الثاني: المشاريع الاقتصادية للجزائر في القارة الأفريقية.

إن الموقع الجيوستراتيجي الهام للجزائر الذي تتمتع به في القارة الأفريقية جعلها منفذا للبضائع الإفريقية المتجهة نحو الشمال والعكس، وهذا ما عزز التجارة العابرة للصحراء بين الجزائر و أفريقيا جنوب الصحراء قديما وحديثا، فلقد جابت القوافل الجزائرية في العصر الحديث مناطق عديدة، وبمختلف الإتجاهات، لترتاد المراكز التجارية المختلفة، وكان حجها يختلف من حيث العدد من قافلة إلى أخرى وسارت في طرق مختلفة، كما غيرت من مسارها حين اقتضى الأمر بحثا عن الأمن والسلامة، واختلفت حمولتها من حيث النوع والكمية والأهمية حسب متطلبات السوق.¹

1. جهود الجزائر في تحقيق التنمية الإقتصادية في أفريقيا:

إن انتماء الجزائر إلى القارة الأفريقية، يفرض عليها أن تكون هذه الأخيرة و مشاكلها من أولوياتها الدبلوماسية، فالتحديات التي تعاني منها أفريقيا كالتخلف الاقتصادي والإجتماعي، والفقر والبطالة، والتدخل الأجنبي، كل هاته المشاكل والتحديات تشكل في نفس الوقت الرهان بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، فجاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية، وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول أفريقية في جويلية، 2001 وكانت الجزائر على رأس الدول الخمسة المؤسسة للمبادرة وهي (الجزائر، جنوب افريقيا، السنغال، مصر)، وعليه فقد شاركت الجزائر في كافة مراحل تأسيس هذه المبادرة منذ اجتماع لجنة التسيير التي انعقدت بالقاهرة في جويلية 2001 علاوة على الحرص الدائم للجزائر على حضور قمم النيباد لدعم المبادرة والترويج لها، من خلال قيام الجزائر باتصالات مستمرة مع الدول الكبرى، وخاصة مجموعة الثماني الصناعية الكبرى من أجل الحصول على دعمها وزيادة استثماراتها في القارة

¹ أوزايد بالحاج، بوسليم صالح، "تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري"، مجلة روافد البحوث والدراسات، ع.2 (2017)

الأفريقية، وهي القطاعات التي جسدها الجزائر من خلال استضافتها ومشاركتها في مؤتمرات النيباد واجتماعاتها الدولية، وفي كافة لجان المبادرة.¹

تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من أهم المبادرات التنموية المتكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الأفريقية، فهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة من الفقر والتميش²، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة، ومن خلال النيباد تحرص الجزائر على تبني طرحا أفريقيا يعتمد على استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول أفريقيا وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الأفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية كمشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها، وتكمن أهمية المبادرة في أنها تضمنت عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم، الصحة والتكنولوجيا، والبنية التحتية والبيئة، والاتصالات والأمن والإستثمارات، ومنذ إقرار المبادرة والخبراء يعتبرونها " خطة مارشال للقارة الأفريقية" حيث أن هدف المبادرة هو القيام بما لم تستطع المبادرات السابقة عمله، وقد تم تقسيم المهام بين الدول المؤسسة وتكفلت الجزائر بملف التنمية البشرية (التنمية والصحة) الذي يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على نهوض الدول الأفريقية بمسؤولياتها في تحقيق التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وفي ظل الاتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر لجلب اهتمام هؤلاء الشركات أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماما عاليا بدعم البرامج الخاصة بهذا القطاع.³

لقد أكدت الجزائر في الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا على ضرورة تهيئة المناخ الاقتصادي، التجاري والعالمي، وكذا النظام المالي، من أجل ضمان تدفق رؤوس الأموال، ودخول السلع الأفريقية للأسواق العالمية،⁴

¹ هشام فرجاني، البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2000، مذكرة ماجستير (جامعي الجزائر3: كلية العلوم

الاقتصادية والتسسر، 2009، ص101

²Martin Ohouda, le Nepad et les enjeux du développement en Afrique, paris,2002,p12.

³ ibid

⁴ عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من الاجتماع الثاني للجنة متابعة تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بوجا، نيجيريا 2002/3-26

على الموقع <http://www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ htm> (2023/02/07)

وخلال قمة دكار التي أقيمت في العاصمة السنغالية يوم 15 أفريل 2002 من أجل تمويل النيباد تقدمت الجزائر بعدة مقترحات من شأنها المساعدة على ترميم قدرات القارة، ومن أهمها:¹

➤ ضرورة دراسة كيفية جذب الاستثمار، حيث حققت أفريقيا تقدما معتبرا في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالتححر الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي ووضع أنظمة أمنية تحفيزية للاستثمار.

➤ ترى الجزائر أن الإستثمار في أفريقيا يعد المحرك الأساسي للتنمية المتواصلة والدائمة، فالإندماج الفعلي في أفريقيا يتطلب التجنيد الأقصى للقدرات الاقتصادية الأفريقية.

➤ إقامة شراكات على الصعيد الوطني بين الدول والأطراف الفاعلة الاقتصادية وهذا ما يحفز على التمسك بروح الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

لقد ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء التي تم اعتمادها في قمة الجزائر في 23 نوفمبر 2004، وهي أحد أجهزة النيباد الرئيسية، ومهمتها مراجعة وتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الخاصة بالحكم الراشد، والإدارة الاقتصادية، وإدارة لمشروعات، وكتابة تقارير حول ما يجري فيها، وبعد ذلك تقوم الهيئة الإشرافية للآلية بمناقشة التقرير قبل أن يرفع إلى رئيس هذه الدولة، ويعلن التقرير وترسل نسخة منه إلى المؤسسات الإقليمية، والبرلمان الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والإتحاد الأفريقي.²

وخلال مؤتمر القمة الأولى للاتحاد الأفريقي الذي يعتبر من أهم المواعيد التي استغلت الطرف الجزائري، لإبراز تصوراتها حول هذا المشروع، ومنه حاولت تبليغ الأطراف الأخرى بمحتوى مفهومها للتنمية الأفريقية، وتمحورت وجهة النظر الجزائرية في هذا المؤتمر حول التركيز على عدة نقاط هي:³

- إشراك القطاع الاقتصادي، والبرلمانيين والمجتمع المدني بشكل متزايد في تحقيق مشاريع الإندماج الإقليمي والجهوي، وشجعه التعاون الوثيق بين المجموعات الاقتصادية والأفريقية، والبنك الأفريقي للتنمية، والإتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية

¹ أحمد بن قليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011) ص 38.39

² Daniel Omoweh, Chris Landsberg ets ,«Intégrer les priorités du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) au processus du développement national:expériences de quelques pays africains»,Bureau du Conseiller spécial pour l'Afrique , (Nations Unies, New York 2004),09.

³ أحمد بن قليلة مرجع سابق ص 40

- تهدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى تطوير شراكة بين الأفارقة، وعليه فالاندماج الإقليمي سيسعى ويعمل على بعث التنمية المستدامة في أفريقيا

بالإضافة إلى الدور الجزائري في إطار النيباد قامت الجزائر كذلك بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الأفريقي وذلك في إطار دعم التعاون جنوب بدأ بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية، كما وقامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي في إطار تنمية منطقة الساحل الأفريقي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة.¹

وبالتالي فإن كل هذه المعطيات دغعت الجزائر للعمل في محاولة تغطية هذا الإستكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث تشمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الأفريقية المتميزة التي تسود القارة، من هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن إلى ضعف الدولة، ماجعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للإنفجار في أي وقت والإرتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل.²

2. المشاريع الاقتصادية الجزائرية في أفريقيا:

لقد أيقنت الجزائر بضرورة تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب والتركيز على أهمية البعد الأفريقي للدفع بعجلة الاستثمار في القارة من خلال إطلاق أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط أفريقيا، وذلك من خلال ربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة ومن أهم المشاريع الكبرى التي ساهمت فيها الجزائر في القارة الأفريقية هي: ميناء تيبازة التجاري ومشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي سيكون وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى أبواب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر

- 1- ميناء تيبازة التجاري: يعتبر ميناء تيبازة من أهم المشاريع التي يمكنها تعزيز موقع الجزائر الاستثماري بالقارة الأفريقية وكذا تموقع شركاتها، وينتظر من ميناء الوسط بالحمدانية عند

¹ يوسف سائحي مرجع سابق ص 129

² المرجع نفسه، ص 129

إنجازه أن يصبح من بين 30 أهم ميناء تجاري عبر العالم الذي يعرف نشاطا كثيفا في نقل الحاويات، ويخصص للشحن العابر وإعادة الشحن فيما تسمح المنشآت الفنية برسو أكبر باخرة تجارية في العالم بحمولة 240 ألف طن، حيث لا تتعدى الطاقة الحالية لموانئ الجزائر 30 ألف طن، على ان يتم إنجازه في غضون سبع سنوات وتمويله بمساعدة صينية مع دخول شركة صينية (موانئ شنغهاي)، التي ستضمن استغلال الميناء¹ إن تحديد موقع انجاز ميناء جديد حسب ما توصلت إليه الدراسات التقنية في المياه العميقة إلى اختيار موقع الحمدانية شرق مدينة "شرشال"، الذي سيسمح بإنشاء ميناء بعمق 20 مترا، والحماية الطبيعية لخليج واسع فيما سيتكون الميناء من 23 رصيفا يسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية، و25.7 مليون طن من البضائع سنويا، هذه المنشأة الحيوية التي تقدر تكلفتها انجازها بـ 3.3 مليار دولار، ينتظر أن تساعد حسب خبراء اقتصاديين جزائريين، البلدان الأفريقية التي لا تملك موارد

لإنجاز بناها التحتية في أقاليمها وفتح أروقة لوضع البضائع وتنظيم الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستية، ناهيك عن دور هذا المشروع في تحقيق الاندماج الاقتصادي الأفريقي²

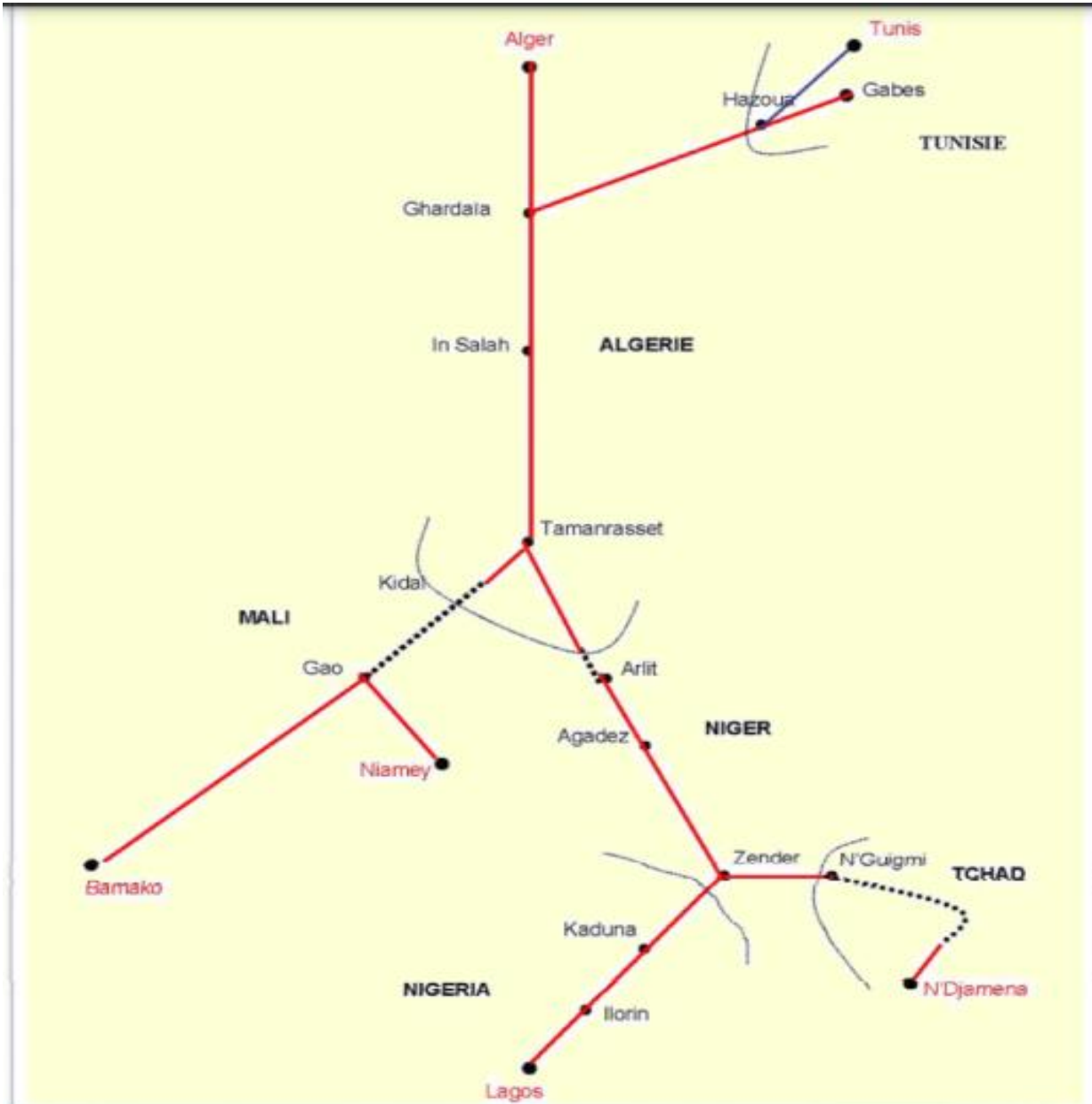
2- مشروع الطريق العابر للصحراء إفريقيا: يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء من الناحية التاريخية أول مشروع أفريقي من نوعه يدخل في سياق البرنامج الأفريقي للهياكل الأساسية للطرق على مستوى القارة والذي يغطي 9 طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الأفريقية بغرض ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والإجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم هذا الطريق في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هاته البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات (التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة)، وقد أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو أي ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في انجاز 95% منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا، تشاد حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر

¹ لزهاري زواويد، يمينة مفتاح، "المشاريع الإستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل" مجلة الإجهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، م.09، ع.05 (2020) ص28.29

² بن داوية وهيبية، مرجع سابق، ص101

وتونس على امتداد 2400 كلم و 39 على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي معطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50% منه على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين تيزاواتين،¹

الشكل رقم (16) : تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء



المصدر: لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ص 1

¹ برايح حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.6 (جوان، 2017) ص 266.267

من خلال هذا الرسم التخطيطي يتضح لنا أن هذا الطريق عبارة عن شبكة كبرى من الطرق تتكون أساسا من المحور الأساسي الذي يربط الجزائر العاصمة بـ "لاغوس" بالإضافة إلى تفرعات نحو "قابس" في تونس و"باماكو" في مالي و"نجامينا" بتشاد، مما يعني أن المحور الأساسي يمر بكل من الجزائر، مالي، النيجر، ونيجيري في المقام الأول بغرداية وتمنراست ثم زيندر وأقاديس ثم كانو وكادونا، على مسافة يبلغ طولها 4500 كلم، تم تعبيد ما يربو عن 95% منها، أما عن الثلاث فروع الأخرى فهي كالآتي:¹

الفرع التونسي: وهو أصغر التفرعات حيث يشكل نسبة 10% من كامل الشبكة ويبلغ طوله 866 كلم، وهو يربط ميناء قابس بالمحور الرئيسي مرورا بكل من غرداية، الواد، تقرت وورقلة في الجزائر.

الفرع المالي: يمتد على مسافة 2461 كلم من تمنراست إلى باماكو، وهو أطول فرع بنسبة تفوق 27% من طول الشبكة، ويقدر الجزء المعبد منه بـ 1236 كلم بين باماكو وقاو، ويمر هذا الفرع بكل من بورام، كيدال وتيمياوين.

الفرع التشادي: يربط نجامينا بالمحور الرئيسي على طول 1197 كلم، ويربط بين كل من ماساقيت وماساكوري ونغويغي بالنيجر، وما تم تعبيده هو القطعة الرابطة بين نجامينا وماساقيت، وانطلاقا من الأرقام السابقة نجد أن نسبة 80% من الطريق العابر للصحراء معبدة فيما تبقى نسبة 20% فقط غير معبدة موزعة أساسا بين الجزء المالي والتشادي

ويهدف الطريق العابر للصحراء الذي يضم محور رئيسي شمال-جنوب، يمتد من الجزائر إلى لاغوس على طول 4000 كلم إلى تغطية كامل منطقة المغرب العربي والساحل عبر أربعة فروع تربط عاصمتين مغربيتين (الجزائر- تونس) بأربع عواصم واقعة جنوب الصحراء تتمثل في (باماكو- نيامي-نجامينا- لاغوس) وبمسار يمتد على 2.345 كلم أي أكبر شطروطني كان الأمر يتعلق بالنسبة للجزائر يلعب دور محوري في تجسيد الطريق العابر للصحراء في بداية السبعينات باطلاق أشغال إنجاز الشطر الرابط بين غرداية وعين صالح (337 كلم) الذي أوكل إلى مجندي الخدمة الوطنية، ويعتبر الطريق العابر للصحراء بالنسبة للجزائر رمزا للإلتزامها في كفاح بلدان أفريقيا والعالم الثالث من أجل الإستقلال السياسي ومنه الاقتصادي، وكان تدشين شطر المنيعه عين صالح من مشروع الطريق العابر للصحراء

¹ طروبيا نذير، "الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الإفريقية"، مجلة التكامل الاقتصادي، ع.2، م.10 (جوان 2022) ص256

الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الطريق الوطني رقم 01 يوماً تاريخياً بالنسبة للمشروع الذي كان يوم 25 أفريل 1973 من قبل الرئيس هواري بومدين الذي أطلق عليه الإسم الرمزي لـ "طريق الوحدة الأفريقية"¹

تحاول الجزائر توسيع دائرة التبادلات التجارية مع دول الحدود باتخاذ الطريق العابر للصحراء كسبيل لذلك بالإعتماد أساساً على نظام المقايضة، ومن أهم الدول التي تمارس هذا النوع من التجارة مع الجزائر هي دولتي النيجر ومالي، وفي هذا الإطار أقدمت الجزائر على سن القوانين واللوائح التي تضبط هذا النوع من النشاط، في عملية تشاركية تجمع كل من وزارة التجارة والمالية وقطاع الجمارك، حيث أن من أهم ما دعت إليه القوانين هو إلزام التجار الذين يزاولون عمليات المقايضة بالحصول على السجل التجاري الخاص، وامتلاك وسائل النقل وفتح محلات تجارية، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تعزيز المراكز الأمنية الحدودية لمواجهة كل أشكال التهريب والإرهاب المتنامي في تلك المناطق، ولكن نظام المقايضة هذا يطرح العديد من التحديات التي من شأنها التقليل من فرص الاستفادة من تبادلاتها التجارية، فغالبا ما تمارس هذه التجارة من طرف كبار السن أمام العزوف الشديد للفئة الشبابية عن هذا الأسلوب في التجارة، وهذا بسبب المشقة والظروف القاسية المحيطة بها، إلى جانب الخوف من انتقال الأمراض المنتشرة في أفريقيا إلى الساحل الشمالي للقارة عبر المواشي والمنتجات الفلاحية، وكذلك تدني مستوى الأمن وتوسع الجريمة العابرة للحدود، والنزاعات.²

ويساهم الطريق العابر للصحراء بتحريك التبادل التجاري بين البلدان الستة الأعضاء سواء بالنسبة لبلدان المغرب العربي (الجزائر- تونس) أو بلدان جنوب الصحراء (مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا) ونلخصها فيما يلي:³

- بالنسبة لتبادلات البلدين المغاربيين مع بلدان جنوب الصحراء الكبرى:
 - عرض سلسلة واسعة من المنتجات الصناعية والغذائية
 - اتساع نطاق الطلب على المنتجات الزراعية والماشية للمناطق الجنوبية

¹ حاج أحمد، الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا على الموقع: www.blid-aps.dz/spip.php?page=im (2023/03/26)

² طروبيا نذير، مرجع سابق، ص 257

³ لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ص 16

- إمنلاك بلدان المغرب العربي سواحل على البحر الأبيض المتوسط وكذلك موانئ تجارية كبرى يمكن أن تستخدم كأساس لممرات عبور جديدة لسلع مالي والنيجر على وجه الخصوص
- التيارات التقليدية للتبادلات التجارية بين سكان المناطق الحدودية الجزائرية - مالي - النيجر
- تنمية التبادل التجاري للجزائر مع النيجر ومالي في إطار النظام المعروف بـ "المقايضة" منذ عام 1968

● بالنسبة لبلدان جنوب الصحراء الكبرى في تجارتها فيما بينها أو مع البلدان المغربية:

- عرض المنتجات الحيوانية (الماشية، اللحوم والجلود)، والزراعية (القطن، الفول السوداني، البصل والصمغ العربي) وصيد الأسماك
- الطلب على المدخلات الزراعية (الأسمدة، المبيدات، معدات الري والأدوات...)، المنتجات الغذائية، الأدوية، مواد البناء والمعدات
- تطوير التعدين (النفط والذهب واليورانيوم) والآثار الناجمة عن طلب المعدات والسلع الاستهلاكية
- استغلال الدول غير الساحلية الثلاث لعدة ممرات عبر موانئ خليج غينيا وغرب إفريقيا: كوتونو، لومي، لاغوس، أبيدجان، دوالا وداكار.

بالرغم من أهمية الطريق العابر للصحراء في خلق حركية للتبادل التجاري بين البلدان الستة لكنه لم يؤد ولم يصل إلى النتائج المرجوة، وإن كان المستخدمون المحليون لكل دولة قد استفادوا من شبكة الطرقات المنجزة، فإن البعد الإفريقي لم يتحقق تماما، وتتمثل أسباب عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع في:¹

- نقص الإرادة السياسية والاقتصادية لتفعيله، حيث يفترض المشروع وجود علاقات سياسية واقتصادية قوية من أجل تحفيز مرور الناقلين عبره. وهذه العلاقات تبدو غائبة أو على الأقل ليست في المستوى المطلوب لذلك.

¹ خليل أوزانينية، الوحدة الإفريقية... الطريق الذي لا ينتهي إلى رمال الصحراء، على الموقع: <https://www.alarbg.co.uk> (2023/09/29)

- حالة والأمن و اللإستقرار التي تشهدها المنطقة ، فالحرب في مالي وعدم الإستقرار السياسي بها منذ سنوات عديدة، ونشاطات " بوكو حرام" في شمال نيجيريا لا تسمح مطلقا بقيام مبادرات إقليمية
 - التأخر الكبير الذي عرفه إنجاز المشروع، وقد أدى ذلك إلى إلتفات شركات بلدان المنطقة عن التجارة البينية، كما أن هذه الأخيرة وجدت سبلا أخرى لاسيما التصدير والإستيراد عن طريق البحر فيما يخص التعاملات الدولية.
- 3- مشروع الربط بكابل الألياف البصرية: وهو مشروع استراتيجي هام في مجال الإتصالات والذي من شأنه أن يقدم الكثير للمجال الرقمي وهو خط لذي يمتد بين الجزائر والنيجر على مسافة 230 كلم
- للربط بين عين قزام الجزائرية وأرليت بالنيجر، الذي سيساعد النيجر كثيرا للخروج من عزلتها في مجال التكنولوجيا على المستويين الداخلي والخارجي، حيث من شأن هذا المشروع البالغ الأهمية أن يأتي بإنعكاسات اجتماعية اقتصادية جد مفيدة بالنسبة للمنطقة، كما ستساعد الجزائر النيجر في وضع خط يقارب 950 كلم من الألياف البصرية، وسمح هذا المشروع عند الإنتهاء من إنجازه بفك العزلة عن المنطقة وتطوير الربط بشبكة الإعلام، كما من شأن هذا المشروع أن يشجع استحداث مناصب شغل، وسيشجع تطوير الجانب الاجتماعي والإقتصادي للمنطقة حيث أنه سيسمح بتوفير مداخل للسكان المقيمين على حدودنا المشتركة¹
- وقد أطلق مشروع الألياف البصرية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) للإتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الإندماج الإفريقي وتطوير الإقتصاد الرقمي للمنطقة انطلاقا من الجزائر إلى أبوجا مرورا بمنطقة زندر التي تتفرع غربا نحو باماكو و نواكشوط و شرقا نحو نجامينا.

¹ ياسمين مرزوق، بن حمادي يساعد النيجر على الخروج من عزلتها، جريدة البلاد، ص.3.

وقد استكملت الجزائر اشغال انجاز شطرها من الألياف البصرية على مسافة 2548 كلم فيما يخص الخط الرابط بين الجزائر العاصمة وان قزام (الحدود ع النيجر) و شطر آخر يصل الى تندوف (الحدود الموريتانية) مما يدل على التزام الجزائر بتجسيد هذا المشروع الإستراتيجي للمنطقة¹

ويشكل مشروع الطريق العابر للصحراء أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر وكذلك بالنسبة للنيجر من أجل إقامة تعاون استراتيجي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا من خلال:²

- إقامة علاقات الشراكة المعززة بين المتعاملين التاريخيين للاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدين وبين مؤسساتها العمومية للبريد.
- إن مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء الرابط بين الجزائر وأبوجا , يعتبر من أهم محاور التحول الرقمي في الجزائر, خاصة فيما يتعلق بتعزيز البنية التحتية وتطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية أو عن طريق الساتل، وذلك من خلال تكوين شبكة رقمية عصرية ومتطورة .
- سيقوم بفك العزلة على سكان المناطق الجنوبية، كما سيساعد الجزائر على الرفع من مستوى التنافسية، بالإضافة الى المساعدة في خلق إقتصاد رقمي محض، والذي نأمل أن يصل الى خمسة بالمئة من المساهمة المحلية، والذي من شأنه أنه يساهم في تحسين المردودية الانتاجية لدى القطاعات الحيوية، وكذا مواكبة العولمة و التحولات التكنولوجية عبر العالم .
- أن المشروع سيكون له بعد جهوي وقاري من خلال ولوج الدول الافريقية عالم الرقمنة من خلال ربط الدول الإفريقية من خلال شبكة جزائرية رقمية ذات بنية قوية، ما سيساهم في النهوض باقتصادها الرقمي.

وكذلك يهدف المشروع إلى:³

- يهدف الى ربط جميع التجمعات السكانية التي يمر بها مسار المشروع سيما المناطق المعزولة بخدمة الانترنت، مما سيساهم في تقليص الفوارق في مجال التنمية في المنطقة.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، ألياف بصرية: تسريع انجاز مشروع وصلة الالياف البصرية المحورية العابرة للصحراء الجزائر-ابوجا، على الموقع: <https://bit.ly/42TmmaZ> (2023/03/30)

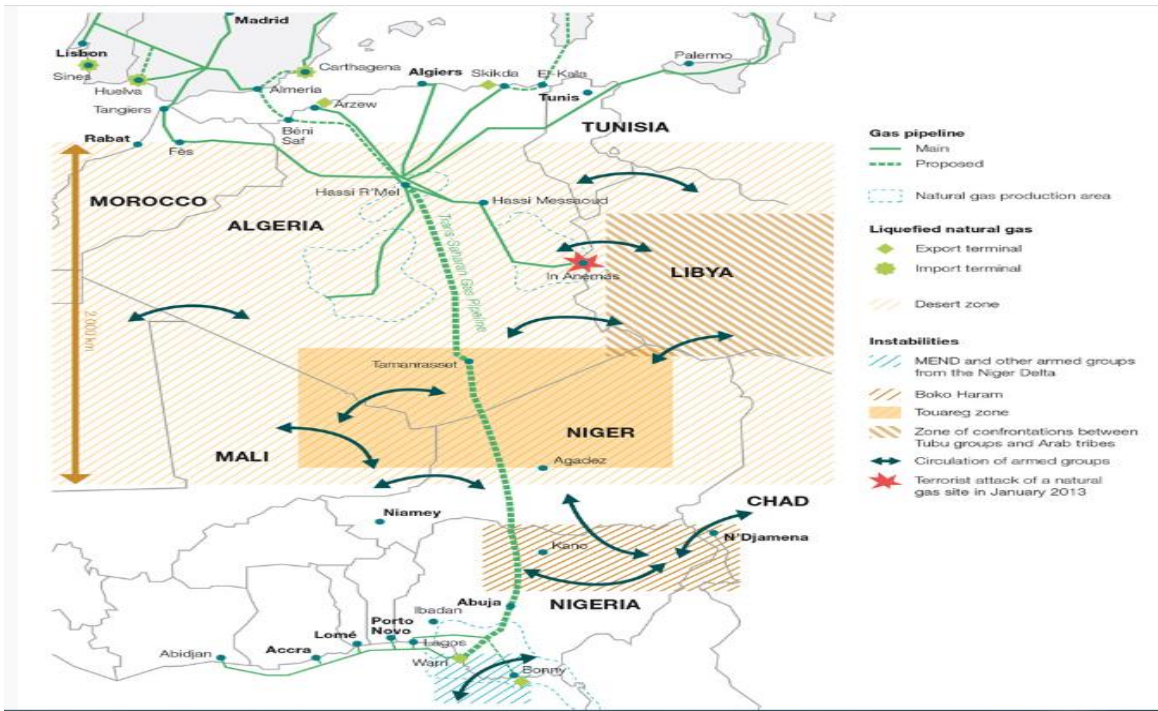
² المستثمر. خط الألياف المحورية العابرة للصحراء.....مشروع جزائري رقمي لإرساء دعائم الحكومة الإلكترونية في القارة السمراء، على الموقع: <https://bit.ly/3nBvAJ1> (2023/03/31)

³ وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق

- صلة الاليف البصرية المحورية العابرة للصحراء ستسمح بربط وسط افريقيا بغيرها عبر المتوسط من خلال الجزائر، بتسخير "الامكانيات اللازمة" لانجاز هذا المشروع.
 - ان مشروع انجاز وصلة الاليف البصرية المحورية العابرة للصحراء سيسهم في تطوير الاقتصادات المحلية، من أجل تحقيق الاندماج الإفريقي و تطوير الاقتصاد الرقمي للمنطقة.
- 4- مشروع أنبوب الغاز نيجيريا الجزائر: يعد مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) أحد أكبر المشاريع (جنوب/جنوب) التي تم طرحها أول مرة في سبتمبر سنة 2001، ويمتد طول هذا الأنبوب إلى ما يقارب 4200 كلم من نيجيريا إلى الجزائر عبورا بالنيجر، منها 1037 كلم في نيجيريا، و 830 كلم في النيجر، و 2310 كلم في الجزائر، وقد قدرت الجهات التقنية تكلفته في الدراسات الأولية ما بين 7-10 مليارات دولار، لكن زيادة الأعباء المالية في قطاع الطاقة منذ سنة 2009 أدت إلى ارتفاع قيمة إنجاز المشروع حاليا حسب بعض التقديرات إلى ما يقارب 21 مليار دولار. ومن المتوقع أن يسهم هذا الخط في نقل ما يقارب 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري (سابع أكبر احتياطي عالمي للغاز) إلى أوروبا عن طريق خطوط أنابيب الغاز الجزائرية الموجودة في حاسي الرمل، والتي تربط آبار الغاز بالمستهلك الأوروبي عبر خطوط أنابيب إيطاليا وإسبانيا، وبدأت المحادثات حول هذا المشروع أول مرة بين الجزائر ونيجيريا سنة 2003، وعندها تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة النيجيرية للطاقة من أجل دراسة الجدوى الخاصة بمشروع خط أنابيب غاز يمتد من دالتا نيجيريا الغازية إلى حوض حاسي الرمل بالجنوب الجزائري، ومنه يواصل الخط طريقه باتجاه أوروبا عبر البنية التحتية لأنابيب الغاز الجزائرية¹
- إن لمشروع انبوب الغاز العابر للصحراء الذي يهدف الى ربط حقول الغاز الطبيعي النيجيرية بالقرارة الاوروبية، عبر شبكة انابيب الغاز الجزائرية نتائج اجتماعية و اقتصادية هامة في بلدان العبور و ذلك في اطار حماية البيئة و التنمية المستدامة وفيما يلي مخطط توضيحي لمسار خط الأنبوب:

¹ خير الدين سعدي، "مشروع خط الغاز (نيجيريا- الجزائر) العابر للصحراء هل يغير خارطة الغاز العالمية"، مجلة الشرق (18 أكتوبر

خريطة رقم (09) توضح: مسار خط أنبوب الغاز العابر للصحراء



Source: OECD (2014). " An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security", OECD Publishing 2014. Sahel and West Africa Club Secretariat (SWAC/OECD)

ولقد قامت الجزائر والنيجرونيجيريا بتوقيع اتفاقية تفاهم في الجزائر في 28 جويلية 2022 للشروع في عملية تجسيد المشروع فعليا، وقد استكملت النيجر حوالي 70% من الأنابيب الخاصة بنقل الغاز النيجيري باتجاه الجزائر، كما أن الجزائر استطاعت مد أنابيبها للغاز باتجاه الصحراء، ما يعني أن المشروع يسير في الطريق السليم.

إن الحرب الروسية الأولى سنة 2009 وسنة 2014 والأخيرة سنة 2022 التي استهدفت أوكرانيا جعلت الدول الأوروبية تتفق على ضرورة وجود البديل المتنوع. وهنا ترى بعض الدول الأوروبية أن الجزائر يمكن أن تكون بديلا محتملا لعوامل عديدة، منها توفر المخزون الاحتياطي والقرب الجغرافي من أوروبا. غير أن القدرة الإنتاجية الحالية والاحتياطيات الغازية للجزائر لا تؤهلها لتكون مصدرا للغاز الطبيعي، لكن لدى الجزائر مقومات أخرى يمكن أن تجعل منها شريكا رئيسا في تغطية الحاجيات الغازية الضرورية على المستوى المتوسط، وذلك إذا نجح مشروع نقل الغاز النيجيري الذي سيوفر على الأقل 30 مليار متر مكعب سنويا، وإن كانت الجزائر تحاول طمأنة الطرف الأوروبي من خلال إعلاناتها مؤخرا عن اكتشافات كبيرة للغاز في حوض حاسي الرمل أكبر أحواض البلاد، فإنها ستصبح مضطرة إلى

المضي في مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، فهو الكفيل حاليا ولمدة خمس وعشرين سنة على الأقل بتلبية حاجيات أوروبا الغازية، في حين يمكنها خلال هذه المرحلة إيجاد البدائل وتطوير التكنولوجيا الخاصة باستغلال الغاز الصخري، حيث تتوفر على ثالث أكبر احتياطي عالمي للغاز الصخري.¹

إن فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني يتعبر باب من أبواب الولوج إلى الأسواق الأفريقية، حيث قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة بإنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين وأعلن عن ذلك القرار 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية الموريتانية، التي انعقدت سنة 2018، وقد أعلن عن اعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تيندوف الجزائرية.²

المبحث الثالث: مستقبل الجزائر الاقتصادي في الفضاء الأفريقي

في خضم هذه المعطيات والظروف المعقدة، اهتدت الجزائر إلى أسلوب التعاون الثنائي لإرساء دعائم الشراكة الإستراتيجية مع الدول الإفريقية. ففي المغرب العربي، كان لغياب صيغ ومشاريع التعاون الجماعي، التي تتطلبها مسارات التكامل الوظيفي، الأثر الكبير في مبادرة الجزائر بإنشاء مجموعة من ورشات التعاون الثنائي مع كل الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي. غير أن ذلك لم يكن كافيا لإحداث الحركية الاقتصادية الكفيلة بالمساهمة في تطور حجم ووتيرة المبادلات التي تتطلبها مسارات التكامل الناجحة. كما أن محاولات الجزائر لإرساء أسس تنمية اقتصادية شاملة ومشاركة مع دول الجوار الجغرافي في منطقة الساحل الإفريقي، من أجل اجتثاث جذور النزاعات والاضطرابات الفعلية والمحتملة، عرفت مجموعة من الانتكاسات والصعوبات أفرغتها من مضمونها وأبعادها الاستراتيجية. فلا المشاريع العملاقة (طريق الوحدة الإفريقية، أنبوب الغاز الممتد من نيجيريا إلى الموانئ الجزائرية) ولا المساعدات الاقتصادية والهبات المالية التي قدمتها الجزائر للكثير من الدول الإفريقية استطاعت أن تعبد الطريق أمام شراكات إستراتيجية حقيقية بين الطرفين.³

المطلب الأول: التحديات الواقعية التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا

¹ خير الدين سعدي، مرجع سابق ص 10

² ابتسام أوعشرين، "الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري إلى الحاجة لإنعاش الأدوات الاقتصادية: "تحديات وفرص"، مجلة

السياسة العالمية، ع.2، م.6. (2022/12/29) ص 323

³ حسين قادري

عرفت العلاقات الجزائرية الإفريقية انتكاسات وعثرات متنوعة. ويمكن إرجاع أسباب هذا الإخفاق إلى سلسلة واسعة ومعقدة من الاعتبارات: يكمن بعضها في مخلفات روابط التبعية للقوى الرأسمالية التي استعمرت إفريقيا، في حين يعود البعض الآخر للعوائق البنيوية التي أفرزتها المنظومات الاقتصادية للدول الإفريقية، فضلا عن التناقضات والمنافسة السياسية بين الدول الإفريقية، التي أفرزت بدورها نزاعات وتحالفات إقليمية عملت في الغالب، على تدعيم عوامل التنافر والصراع بدلا من عوامل التكامل والتعاون.

1- واقع العلاقات الجزائرية الإفريقية

عمدت الجزائر منذ استقلالها إلى تدعيم وتنويع علاقاتها مع دول القارة الإفريقية باعتبارها المجال الطبيعي والمباشر لسياستها الخارجية لتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب فتنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه يساهم في خلق أرضية لتحقيق نوع من التطور الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، لهذا عمدت الجزائر إلى تطوير التبادل التجاري مع الدول الإفريقية،

إن النضال الدبلوماسي الجزائري من أجل إرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد، كان له الأثر البالغ في بلورة وتوجيه السياسة الإقليمية للجزائر في أفريقيا في شقها الاقتصادي، وبالنظر إلى الظروف الدولية الراهنة المتمثلة في طبيعة النسق الدولي الأحادي القطبية، وسيطرة مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي على كافة التعاملات الدولية في جانبها الاقتصادي، فإن الجزائر حاولت أن تكيف توجهاتها الاقتصادية في السياسة الخارجية، بحيث تتوجه إلى القارة الإفريقية بدل التوجه العالمي.

رغم أن الجزائر تعتبر من أقوى الإقتصادات في المنطقة بحكم ثروتها الباطنية الكثيرة وبحكم منهجها الاقتصادي الحذر والمتدرج في مسألة انفتاح السوق فإن حضورها يعتبر ضعيف في القارة الإفريقية، وقد كشف تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " لسنة 2016، عن أن الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمس الأوائل الأكثر استثمارا في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات 15 الماضية، ويشير التقرير كذلك أنه على مستوى أفريقيا احتلت الجزائر المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة تصل إلى 213 مليار دولار خلال الفترة 1990-2015، وتأتي الجزائر بعد نيجيريا والمغرب وجنوب أفريقيا ومصر حسب التقرير الذي درس تطور الشركات بين القطاعين العام والخاص في 52 دولة أفريقية، وبهذا يعرف

البعد الإقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أفريقيا ضعفا كبيرا يجب تداركه والربط بين السياسة الخارجية والإقتصاد في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية التي تعمل على تفعيل الإقتصاد للعب دور في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية من خلال مجموعة من البدائل المطروحة وانتشار هذه البدائل بالكيفية المناسبة للتعامل مع القضايا السياسية والإقتصادية، حيث يشغل موضوع النهوض بالدبلوماسية الاقتصادية إهتمام كبار مسؤولي وزارة الشؤون الخارجية خاصة في القارة الإفريقية، وذلك من خلال التركيز على المحدد الإقتصادي لما له من أهمية كبرى في رسم العلاقات الجزائرية الإفريقية¹

تشير الإحصائيات الأخيرة التي صدرت في 2020 بشأن المبادلات التجارية بين الجزائر أفريقيا، وتتعلق بسنة 2019، فهي لم تتعد مبلغ 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار في 2018، إذ صدرت الجزائر 2.17 مليار دولار نحو إفريقيا، فيما استوردت 1.34 مليار دولار،²

تميزت الواردات بين الجزائر وأفريقيا بالضعف وفيما يلي جدول يوضح قيمة هذه الواردات خلال الفترة 2019/2011.

الجدول رقم (14) يوضح: تطور قيمة الواردات بين الجزائر وأفريقيا خلال الفترة 2019/2011

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	420	547	473	357	369	268	216	204	240
النسبة	0.1	1.5	1.1	0.8	0.7	0.5	0.4	0.4	0.5

Source: EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الواردات الجزائرية من أفريقيا في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2015، ولكن ما نلاحظه أن هذه القيمة انخفضت بشكل ملحوظ في سنة 2016 وبقيت كذلك حتى سنة 2019، وهذا يعود إلى أن أغلبية الأسواق الجزائرية استحوذت عليها دول الإتحاد الأوروبي، أي أن معظم واردات الجزائر في المرتبة الأولى دول الإتحاد الأوروبي.

¹ عبد المالك بلعربي، السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب (دراسة مقارنة 1999/2017) رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر 3:

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2018) ص175

² وزارة التجارة الجزائرية، على الموقع: <https://www.commerce.gov.dz> (2023/04/05)

وكذلك نجد الصادرات الجزائرية نحو الدول الأفريقية منخفضة حيث بلغت سنة 2019 قيمتها 133 مليار دينار والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (15) : تطور قيمة الصادرات بين الجزائر وأفريقيا خلال الفترة 2019/2011

الوحدة: مليار دينار جزائري

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
133	155	134	779	833	957	939	486	108	الوحدة
0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	النسبة

Source: Evolution des échanges extérieurs de marchandises.collections

statistiques n°194/2015 ;n°220/2021

بين لنا الجدول أن المبادلات التجارية بين الجزائر ودول أفريقيا ضعيفة جدا، فهي في تذبذب بين الارتفاع الطفيف والانخفاض بالرغم من كل الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة. من انشاء سوق افريقية موحدة وكذلك افتتاح أول معبر حدودي بري مع موريتانيا وتحديثها شبكة السكك الحديدية واستئناف مشروع بناء منطقة الحمداية، وكذلك طريق الوحدة الأفريقية إلى غيرها من المشاريع.

لقد أسست الجزائر "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي" من أجل التضامن والتنمية والتكامل الأفريقي التابعة مباشرة للرئاسة في 20 أبريل 2020، فبدل مسح الديون تتجه الجزائر إلى تمويل المشاريع التنموية، خاصة تلك التي تستفيد منها المجتمعات الإفريقية المهمة بشكل مباشر. والدور الذي من المتوقع أن تلعبه هذه الوكالة هو: تشييد المستشفيات، وترميم المساجد التاريخية، وتمويل مشاريع زراعية وتعليمية، فخصصت الجزائر مبلغ مليار دولار لصالح هذه الوكالة من أجل التضامن والتنمية، لتمويل مشاريع تنموية في الدول الإفريقية، وذلك في 19 فيفري سنة 2023 خلال القمة الـ 36 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، فخروج الجزائر من أزمتها الاقتصادية والمالية لعب الدور الرئيسي في تخصيص هذا المبلغ الهام لدعم التنمية في إفريقيا، وتسعى كذلك لرفع حجم صادراتها خارج المحروقات من أقل من ملياري دولار في 2019 إلى 5 مليار دولار في 2021، ثم 7 مليار دولار في 2022، ثم 10 و 15 مليار دولار في عامي 2023 و2024. لكي لا تكون تحت رحمة النفط والغاز، حيث تسعى الجزائر

لتكون لها كلمتها في القارة الإفريقية التي تنتمي إليها، لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية في القارة، وبالأخص جنوب إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، لمواجهة أكبر تحديين، الأمن والتنمية.¹

التحديات الإقتصادية للعلاقات الجزائرية الإفريقية:

تواجه العلاقات الجزائرية الإفريقية العديد من التحديات التي تفرضها طبيعة النظام الدولي المتغيرة، والتي تحتم الاستمرار في انتهاج سلوك برغماتي يخدم الطرفين ومن هذه التحديات نجد:

- إن اعتماد أغلب اقتصاديات الدول الإفريقية- بشكل شبه كلي- على تصدير المواد الأولية لتوفير متطلبات عملية التنمية، منها استيراد المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، يجعل من احتمالات تطور حجم ووتيرة المبادلات بينها ضعيفة للغاية، فالعلاقة بين هذه الاقتصاديات يكاد يطغى عليها الطابع التنافسي بدل الاعتبارات التكاملية. وهو ما يمكن أن يساهم - عمليا في تبخر حلم الجزائر في التحول إلى قطب صناعي رائد في إفريقيا، وذلك بالنظر إلى تفضيل الدول الإفريقية المنتجات المصنعة ونصف المصنعة القادمة من الدول الرأسمالية المتقدمة عن تلك التي تفرزها استراتيجيات التصنيع في بعض دول العالم الثالث. وهي الحقيقة التي جعلت نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول العالم الثالث، في بداية ثمانينيات القرن الماضي، لا تتعدى 05% من مجمل مبادلاتها التجارية مع الدول الصناعية الغربية، وقد ساهم هذا الوضع في بروز عقبات مختلفة حالت دون وصول صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية إلى بلورة الصيغ والإستراتيجيات المتعددة الأطراف المناسبة لتطوير التبادل والتعاون الإقتصادي مع الدول الإفريقية.²
- يعتبر تدهور البنى التحتية وشبكات النقل ونقص التكامل والانسجام ما بين اقتصاديات الدول الإفريقية هو ما يشكل عائق في طريق تطوير التجارة بين الطرفين، وهذا ما تأكده الإحصائيات التي قدمها الإتحاد الإفريقي بشأن التجارة البينية، إذ أن حجم المبادلات البينية في القارة قد تراجع بنسبة 16% سنة 2016 إلى 10% سنة 2017 من إجمالي التجارة في أفريقيا، أي 63 مليار دولار سنة 2016 إلى 38 مليار دولار سنة 2017، في حين يرتفع الرقم بين جول الإتحاد الأوروبي إلى 63% سنة 2017، وقارب 80% سنة 2016،

¹ لماذا خصصت الجزائر مليار دولار لتمويل المشاريع في إفريقيا؟ على الموقع: <https://bit.ly/3nTeZ3w> (2023/04/07)

² حسين قادري، مرجع سابق

وبلغت نسبة التجارة البينية 40% بين دول شمال أمريكا سنة 2017¹ وهذا بين لنا أن الدول الأفريقية لها علاقات تجارية كبيرة مع الدول الأوروبية وتعتمد عليها كثيرا في جل علاقاتها وتعاملها التجارية بدل العلاقات البينية الأفريقية ولهذا نتيجة لعدة أسباب منها صعوبة التخلص من التبعية لهذه الدول.

- عدم استغلال الجزائر شراكة النيباد وعضويتها الفاعلة في تعزيز أسس الشراكة، والاستثمار بالمنطقة خاصة بما تعمق بالتصدير غاز المدينة، و المواد الفلاحية (القمح، البطاطا، و المواد التي تنتج في الصحراء)
- الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج، وقلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، و الإفتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الأفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية، يضاف إليها عدد من الأسواق الصغيرة و16 دولة غير ساحلية
- كذلك على مستوى السياسات يعتبر تغيير الحكومات من وقت لآخر سبب من أسباب تعطل العلاقات أو عدم استمراريتها بسبب تغيير السياسات، ف الدول القارة لاتضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعمق بالتعاون الإقتصادي البيني،

كما نجد هناك مشاكل أخرى متعلقة بالإقتصاد الأفريقي وهي:²

1- السوق المحلي غير مناسب: حيث نجد أنه بعد تحول الدول الأفريقية إلى القطاع الصناعي وبدت أنها تملك قدرة محلية محدودة للأسواق الأفريقية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وأمام هذا المشكل حاولت بعض الدول الأفريقية معالجة هذه المشكلة عن الطريق التحول إلى الأسواق الخارجية، ومن الناحية العلمية هذا لن يحل المشكل عموما بسبب الكفاءة المنخفضة للقوة العاملة والأسعار المرتفعة لمنتجاتها.

2- عدم استقرار أسعار الصادرات: إن صادرات الدول الأفريقية هي عبارة عن مواد ومنتجات أولية كالبترو، الكاكاو... إلى غير ذلك، أي أن تغيير الطلب على هذه المواد يؤدي إل تقلبات

¹ ياسين شكيمة، "دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا (AFTZ)" ، رؤية مستقبلية، ص 10

² هاشم خليل، "أسباب الأزمة الاقتصادية للبلدان الأفريقية"، مجلة آفاق الاقتصادية، ع. 58 ، ص.16.

عريضة في أسعار الصادرات وهو يؤدي إل حدوث اختلالات في الموازين التجارية للاقتصاديات الأفريقي.

3- عدم وجود قاعدة وطنية محلية للتنمية الاقتصادية: تعتبر القاعدة المحلية للتنمية الاقتصادية عائقا من عوائق التنمية، خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد والتنمية، اذ نجد أن كثيرا من الدول الأفريقية ولظروف مختلفة سياسية، واجتماعية، ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في برنامج التنمية، إما لفقرها أو للضغوط الخارجية المتمثلة في الاستعمار المباشر في استغلال ثرواتها وظروف سكانها، وهناك إشكاليات تتعلق بنقص العمالة أو الأمية أو عدم القدرة على الشروع في برامج التنمية الاقتصادية.

4- الاعتماد على التخطيط الصناعي: اعتقدت الدول الأفريقية بأن الخطوة الأولى الطبيعية هو الاتجاه إلى تنمية الإنتاجية الصناعية في البلاد المتخلفة وأن زيادة الرخاء ورفع مستوى معيشة سكان البلاد إنما يعتمد في المقام الأول على تنمية القطاع الصناعي لذلك يترتب عليه زيادة القدرة على التبادل التجاري، فتبنت دول القارة التخطيط الصناعي باعتباره أداة من أدوات السياسة الحكومية، كما أن حجم السكان نفسه هو الذي يفرض زيادة حجم الإنتاج لمقابلة الحاجة المتزايدة للسكان.

5- السياسة التجارية للدول المتقدمة اتجاه صادرات الدول النامية الأفريقية: أحدثت السياسات التجارية للدول المتقدمة عجز تجاري هائل اتجاه صادرات الدول النامية فبعد عدة سنوات من الاستقرار في حجم العجز أخذ في الانفجار في منتصف السبعينيات نتيجة للزيادة في أسعار البترول خلال السبعينات ومستوى النمو الاقتصادي العالمي المنخفض إجمالا، الذي أدى إلى انخفاض الطلب على العديد من صادرات الدول الأفريقية ولذلك ازداد العجز التجاري للدول الأفريقية وغير المصدرة للبترول.

ويعاني الاقتصاد الجزائري كذلك من مشاكل تعيق العلاقات الجزائرية الأفريقية فعلى غرار باقي الدول الريفية بقيت هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية على الحالة التي كانت عليها منذ عقود، حيث يسيطر قطاع المحروقات من غاز وبنفط على الصادرات، بالإضافة إلى أن السلع المصنعة ونصف المصنعة على الواردات، وهذا ما يدعنا نقول أن الجزائر لا تنوي أن تحدث قفزة نوعية في طبيعة اقتصادها على الصورة التي تسمح لها بتحقيق استراتيجية إحلال الواردات وتنويع منتجاتها، لما هو مبين في هذا الجدول:

جدول رقم (16) يوضح: أهم واردات الجزائر 2014/2017 (بمليون دولار)

المواد	2014	2015	2016	2017	المجموع
السيارات السياحية	2963	2966	1342	1617	8888
السيارات لنقل البضائع	2109	1365	709	472	4655
الإطارات المطاطية الجديدة	441	280	408	325	1454
قضبان من الحديد والصلب	1886	1386	1136	553	4961
المازوت	1132	870	445	700	3147
منتجات المعادن من الحديد والصلب	664	672	440	602	2378
بازن عالي الجودة	772	886	797	798	3259
القمح	2371	2395	1790	1789	8345
الحليب المجفف	1795	999	799	1235	4828
السكر	840	695	849	988	3372
الذرة	977	872	769	769	3387
زيت السوجا	566	0	525	601	1692
بن غير محمص	307	297	306	331	1241

6460	1342	1546	1511	2061	الأدوية
1931	551	474	446	460	منتجات صيدلانية غير الأدوية
2055	276	479	564	736	الخشب
62047	المجموع				

المصدر: عبد المالك بلغري، مرجع سابق، ص 323

نلاحظ من خلال الجدول أن واردات الجزائر من القمح كبيرة جدا بلغ مجموعها خلال السنوات المذكورة 8345 مليون دولار وهذا رقم كبير جدا اذا ما قورن بالمساحة الشاسعة التي تتمتع بها الجزائر وتنوع المناخ فيها وهي لاتزال تستورد القمح وتعاني من التبعية في المجال الغذائي بالإضافة إلى الحليب وشتقاته، وكذلك في مجال الصناعة بالرغم من الإمكانيات والثروات الطبيعية المتنوعة، فالجزائر تستورد السيارات وكذلك منتجات المعادن من الحديد والصلب بنسب مرتفعة، ومن هنا نقول أن الواردات الجزائرية البالغة 62047 مليون دولار هي مرتفعة جدا بالنسبة لدولة يصل عدد سكانها إلى 44 مليون نسمة.

أما في مجال الصادرات، فالنفط لايزال هو المسيطر على مبيعات الجزائر إلى الخارج بنسبة تفوق 93%، في حين لا تتجاوز الصادرات خارج المحروقات نسبة 7%، فخلال السداسي الأول من عام 2016 لم تتجاوز إيرادات الجزائر خارج المحروقات 949 مليون دولار¹، فلقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء إقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام إتفاقيات شراكة وتعاون إقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول تبين ذلك:

¹ Ministère des Finances la direction générale des douanes algérienne, « Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : les sept premiers mois 2016) », disponible sur le lien : www.douane.gov.dz/pd, consulte le 2023/04/16

الجدول رقم (17) يوضح: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2018/2010

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

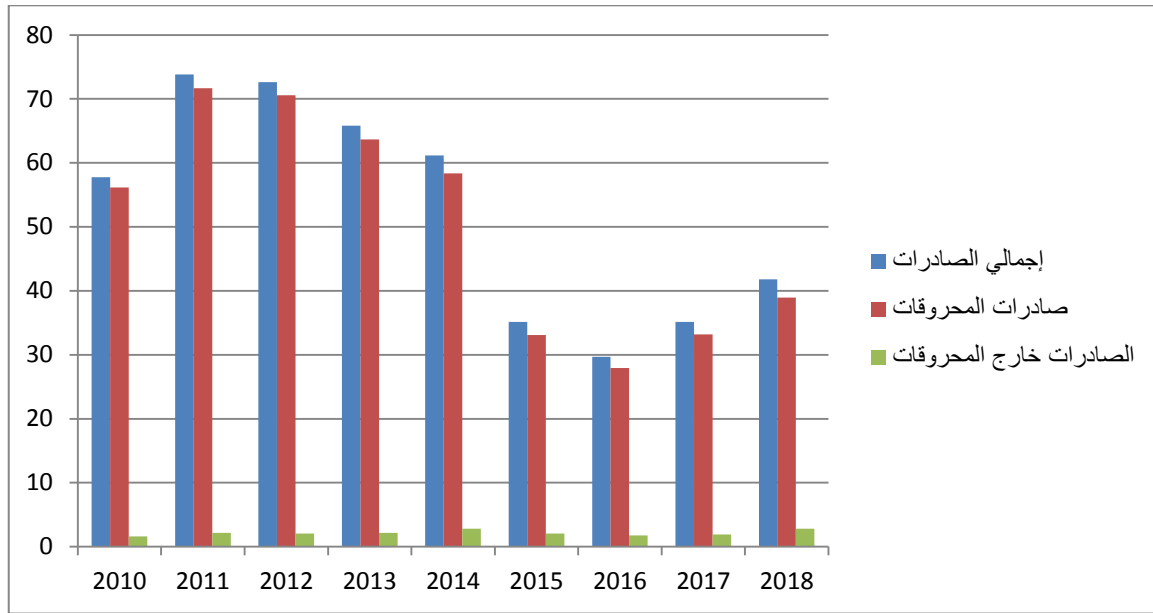
الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	السنوات	
			القيمة	النسبة %
1.619	56.143	57.762	القيمة	2010
2.80	97.20	100	النسبة %	
2.140	71.662	73.804	القيمة	2011
2.90	97.10	100	النسبة %	
2.048	70.571	72.620	القيمة	2012
2.82	97.18	100	النسبة %	
2.161	63.662	65.823	القيمة	2013
3.28	96.72	100	النسبة %	
2.810	58.362	61.172	القيمة	2014
4.59	95.41	100	النسبة %	
2.057	33.081	35.138	القيمة	2015
5.85	94.15	100	النسبة %	
1.781	27.917	29.698	القيمة	2016
6	94	100	النسبة %	
1.930	33.203	35.132	القيمة	2017
5.49	94.51	100	النسبة %	
2.830	38.953	41.783	القيمة	2018
6.77	93.23	100	النسبة %	

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية من الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz)

[/algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

الشكل ونستطيع أن نترجم معطيات هذا الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (15) يوضح: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010/2018



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول.

يظهر لنا من خلال الجدول والشكل ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2018، وقد شهدت الفترة من (2016 إلى 2018) إرتفاعا طفيفا في قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار بنسبة 6.77% من إجمالي الصادرات ، وهي أعلى نسبة وصلت إليها قيمة الصادرات خارج المحروقات في سنة 2018 وفي نسبة ضئيلة جدا تبين مدى إعتتماد الإقتصاد الجزائري المطلق على مداخل المحروقات بنسبة كبيرة جدا وهذا يمكن أن تؤثر على مداخل الدولة من العملة الصعبة، ويسبب عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبهذا فمن الواجب ترقية الصادرات خارج المحروقات،

إن الصادرات الإجمالية لسنة 2020 بلغت ما قيمته 8.23 مليار دولار، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020. فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 25.2 مليار دولار، ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ما قيمته 33.870

مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بزيادة قدرها 83.58%¹.
وفيما يخص هيكل الصادرات خارج المحروقات فيظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(18) : هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018

السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
المواد الغذائية	373	349	327	239	323	402	314	357	305
النسبة %	13.18	18.08	18.36	11.62	11.49	18.60	15.33	16.68	18.84
المواد الأولية	92	73	84	105	110	108	167	162	165
النسبة %	3.25	3.78	4.72	5.10	3.91	5	8.15	7.57	10.19
مواد نصف مصنعة	2242	1410	1299	1685	2350	1608	1519	1495	1089
النسبة %	79.22	73.05	72.94	81.92	83.63	74.41	74.17	69.86	67.26
تجهيزات فلاحية	0	0	0	0	2	0	1	0	0
النسبة %	0	0	0	0	0.07	0	50	0	0
تجهيزات صناعية	90	78	53	17	15	25	30	36	27
النسبة %	3.18	4.04	2.97	0.83	0.53	1.16	1.46	1.68	1.67
سلع استهلاكية	33	20	18	11	10	18	18	16	33
النسبة %	1.16	1.03	1.01	0.53	0.35	0.83	0.88	0.75	2.04
مجموع الصادرات خارج المحروقات	2830	1930	1781	2057	2810	2161	2048	2140	1619
النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100

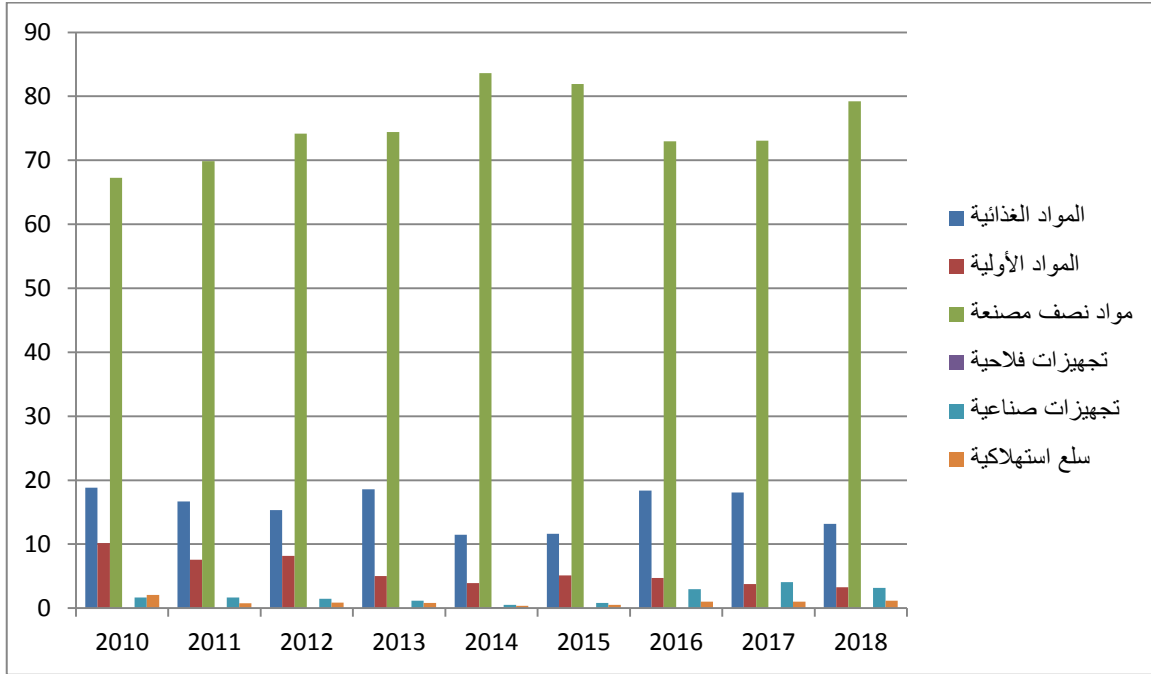
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية من الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz)

[/algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

¹ زهرة مصطفى، " واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)", مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع.02، م.05 (2021/09/15) ص 139

ويمكن عرض معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (16): يوضح: الصادرات خارج المحروقات



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ستة أنواع من المنتوجات التي تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، في السنوات بين (2010 إلى 2018) ونلاحظ أن المواد نصف المصنعة هي التي تشكل أكبر نسبة مقارنة بالمواد الأخرى طيلة سنوات الدراسة، وتراوحت هذه النسبة بين 67.26% كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 83.63% كأقصى حد سنة 2014، ونلاحظ كذلك أن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات ولكن نسبتها متذبذبة طيلة فترة الدراسة صعودا ونزولا، تليها المواد الأولية في المرتبة الثالثة وهذه النسبة أقل من 10% في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010 أين وصلت 10.19% وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2010 مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت بـ 3.25%، وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ضئيلة جدا ونسبها ضعيفة، حيث قدرت أعلى نسبة للتجهيزات الصناعية 4.04% سنة 2017، أما أعلى قيمة لها بلغت 90 مليون دولار سنة 2018. وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 2.04% سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا 2010 و2018.

وقد بلغت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 870.33 مليون دولار سنة 2021، وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة، وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة، وبخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في:¹

مادة الإسمنت بلغت قيمتها	←	37.85 مليون دولار.
مادة السكر بلغت قيمتها	←	102 مليون دولار.
صادرات التمور بلغت قيمتها	←	37.11 مليون دولار.
صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأوتوية	←	226.85 مليون دولار.
صادرت الزيوت المواد المشتقة من الفحم الجحري	←	124 مليون دولار.
صادرات المواد الغذائية	←	169 مليون دولار.

ما نلاحظه من خلال هذه الإحصائيات خارج المحروقات أنها ضئيلة جدا حيث بلغت نسبتها 11.30% وهي نسبة جدا صغيرة مقارنة ببلد بحجم الجزائر له من الإمكانيات الكبيرة لفتح المجال نحو التصدير، وهذا الأمر يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

وما دام النفط هو عصب الصادرات الجزائرية فإنه من الأكيد أن تكون وجهة التسويق هي الدول الصناعية وليس الدول المتخلفة على شاكلة دول أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يفسر ضعف التبادل التجاري بين الطرفين.

كذلك من بين التحديات التي تعترض العلاقات الجزائرية الأفريقية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: منافسة قوى أفريقية أخرى للجزائر في مجال الإستثمار وخاصة في مجال الخدمات عدم وجود بنوك جزائرية في أفريقيا... إلى غير ذلك، ونشير هنا إلى المنافسة الإقليمية الشرسة للجزائر من طرف المملكة المغربية في المجال الاقتصادي، إذ ينتشر المغرب بسرعة فيما يتعلق بالإستثمارات الاقتصادية في دول غرب أفريقيا وخصوصا مالي، وعلى سبيل المقارنة تبقى الجزائر بعيدة عن هذه

¹ زهرة مصطفى مرجع سابق، ص 141

البرغماتية الاقتصادية مع الدول الأفريقية، حيث لا تتعدى التبادلات التجارية معها نسبة 1% وهي ذات النسبة التي كانت موجودة خلال السبعينيات من القرن المنصرم، وبالرغم من وجود شركة سونطراك في دولة كمالي والنيجر وموريتانيا إلا أن عائداتها لا تزال بعيدة حتى عن تغطية تكاليف الوساطة التي تقوم بها الجزائر.

إذن هذه مجمل التحديات الاقتصادية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الأفريقية، الشي الذي يدعو إلى إيجاد الحلول لهذه المشاكل والتحديات ومحاوّل إستدراك الأوضاع بمزيد من الجهودات بغية تنشيط العلاقات الجزائرية الأفريقية مع تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في القارة الأفريقية، وهذا لن يتأتى إلا إذا توفرت الإرادة السياسية لدى صنّاع القرار في الجزائر بتجاوز هكذا تحديات.

المطلب الثاني: متطلبات تطوير وتعزيز التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا

1- رهانات الجزائر في أفريقيا

تراهن الجزائر كـ"بوابة لإفريقيا" من أجل الرفع من صادراتها خارج المحروقات على إعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة إضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء، وفي غضون ذلك، خصصت الجزائر غلّافا ماليا قدره 300 مليار دينار جزائري (ما يعادل 26 مليار دولار أميركي) من موازنة الدولة لمشروع الطريق العابر للصحراء، حيث تبحث لتحويله إلى "رواق اقتصادي" وجعله أداة للاندماج الإقليمي والتنمية التجارية البينية الأفريقية، وتعمل الجزائر على المشروع للدخول بقوة في السوق الإفريقية خاصة أنها تحتوي أزيد من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بهذا الطريق "الشريان"، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها،

يشكل الطريق العابر للصحراء الرهان المعول عليه الذي سيشكل شريان تجاريا بين الجزائر والدول الأفريقية المنضوية تحت لواء "المنشأة البينية الأفريقية" الممتدة على طول 9900 كلم، وأداة للاندماج الإقليمي في التنمية التجارية خاصة بعد تفعيل منطقة التبادل الحر الأفريقي، فتوجه الجزائر نحو السوق الأفريقية يعني الوصول إلى عدد كبير من المستهلكين، وتوفير الآليات لرفع حجم الصادرات التي لا تتجاوز 1% من مجموع صادرات الدول الأفريقية المقدرة بـ100 مليار دولار، إلى جانب مساندة

التنمية الصناعية الإفريقية للدول غير الساحلية من خلال ربطها بالموانئ المطللة على البحر المتوسط بدلا من موانئ خليج غينيا.¹

وتسعى الجزائر إلى تموين إفريقيا بالكهرباء وإقامة مشاريع سكك حديدية تربط الدول الإفريقية التي ليس لديها سواحل بالحوض المتوسط، كما ستعمل على تدارك التأخر المسجل في خطوط النقل بالدول الإفريقية، وقد فتحت مؤخرا خطا بحريا نحو السنغال، وكذلك عززت الجزائر علاقاتها مع موريتانيا التي يُنتظر أن تباشرها شركة سوناطراك النفطية عملية تنقيب عن النفط، وهي المهمة التي تمت في شمال النيجر في حقل كفرا قرب الحدود الجزائرية الجنوبية، وبدأت شركات جزائرية التصدير نحو إفريقيا في مجال الأسمت والحديد وبعض المواد الغذائية نحو كوت ديفوار وموريتانيا، لكنه يبقى ضئيلاً مقارنة بالأهداف الجزائرية التي تريد استغلال بدء سريان العمل باتفاقية التبادل الحر الإفريقية لتعزيز صادراتها، لذلك باشرت مفاوضات مع مجموعة دول غرب إفريقيا "إيكواس"²

وقد ورسمت الحكومة الجزائرية خطتها للتصدير بالتوقيع، في كيغالي عاصمة رواندا على الاتفاق المتعلق بإطلاق مسار منطقة التبادل الحر رفقة حوالي 40 رئيس دولة وحكومة للاتحاد الإفريقي، ويجري الرهان على تحويل ولاية تندوف بالجنوب الغربي إلى بوابة الجزائر نحو غرب أفريقيا، للتوغل في أسواق السينغال وموريتانيا، حيث وقعت نواكشوط مع الجزائر اتفاقية فتح أول معبر حدودي بري بين البلدين؛ وذلك لتعزيز التعاون المغربي وتسهيل نقل الأشخاص والبضائع.³

وكما يمكن للجزائر اقتحام الأسواق الإفريقية عبر الولايات الجنوبية عن طريق مناطق التبادل الحر بمنتجات محلية عن طريق المقايضة في إطار سياسة رابح-رابح، وعملية المقايضة هي بداية لتحريك عجلة التصدير نحو أفريقيا، وهو رهان كبير لإعطاء ديناميكية للتجارة الخارجية، وفي هذا الخصوص شرعت الجزائر في جني ثمار سياسة إعادة الحياة لتجارة المقايضة (سلع مقابل سلع) في أربع ولايات جنوب البلاد ممثلة في أدرار، إيليزي، تمنراست وتندوف الحدودية مع دولتي مالي والنيجر.⁴

¹ طروبيا ندير، مرجع سابق، ص 258

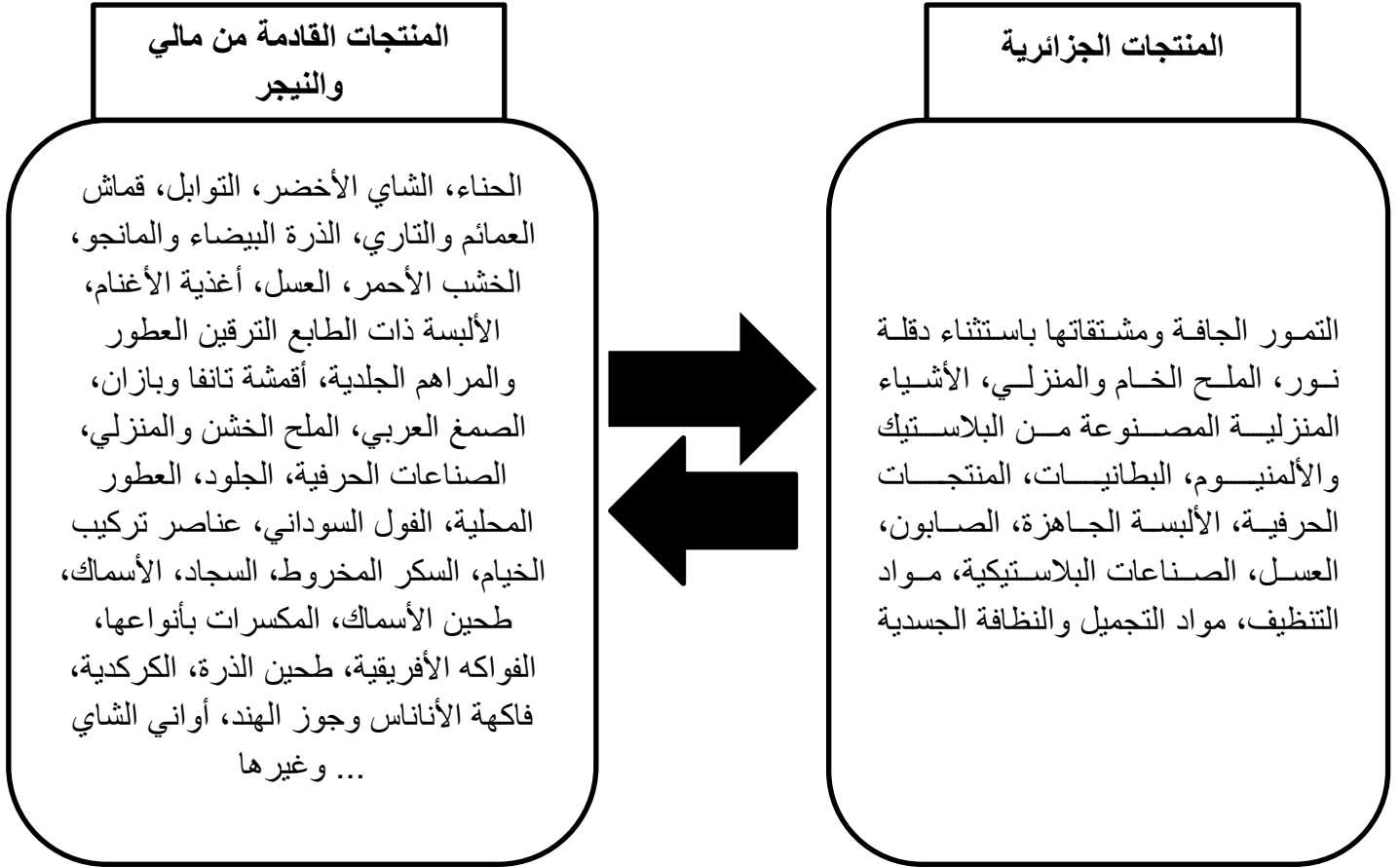
² عبد الحفيظ سجال، الجزائر وسياسة النهوض إلى إفريقيا.. تحريك للدبلوماسية والشراكات الاقتصادية، على الموقع: <https://bit.ly/3KpH7mi> (2023/04/08)

³ بعد اتفاقية كيغالي.. الجزائر تخطط للتوغل اقتصادياً في أفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/3o1PsW1> (2023/04/10)

⁴ منال البتول، صادرات الجزائر... توغل نحو الساحل الإفريقي، على الموقع: <https://bit.ly/3o5oLzm> (2023/04/10)

وتتضمن تجارة المقايضة الحدودية قائمة من المنتوجات المحددة والحصرية، ولا يمكن تبادل أي منتج آخر خارجها، فهي من المنتوجات المحلية والأكثر استهلاكاً في تلك المناطق الحدودية، ويمكن عرضها في المخطط التالي:

الشكل رقم (17) يوضح: المنتوجات المتبادلة في إطار المقايضة الحدودية



المصدر: طروبيا نذير، "الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة

الأفريقية"، مجلة التكامل الاقتصادي، م.10، ع.02 (جوان، 2022) ص 254

يمكن لهذه المقايضة التجارية أن تكون آلية لتصريف المنتج المحلي، حيث أنه من الممكن تبادل المنتجات الصناعية ونصف المصنعة ناهيك عن الأجهزة الكهربائية وبعض الأثاث المنزلي خاصة وأن الجزائر تشهد نقلة نوعية في تصنيع أو تركيب هذه المنتجات.

كما تراهن الجزائر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أكبر لاستقطاب رؤوس الأموال المساعدة على تمويل المشاريع، لا سيما تلك المتعلقة بالبنى التحتية والأشغال العمومية، وهي الاستراتيجية المعمول بها في دول أفريقية عدة، ف لاتفاقيات الاقتصادية تحتاج إلى تفاوض عالي المستوى وفق

استراتيجية مدروسة وتفعيل أدوات التأثير، بحكم أن الجزائر لها كل الإمكانيات لتكون سوقا واعدة، فالفضاء الإفريقي يشكل فرصا عديدة للإقتصاد الجزائري بغية الخروج من تبعيته المزمنة للمحروقات، فالمجال التجاري قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة والناشئة لتسويق المنتجات الصناعية لأننا نعرف مما سبق أن ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية ولو كانت ناشئة.

كما يوفر مجال الإستثمار فرصا مهمة في جل القطاعات، فالقطاع الفلاحي في أفريقيا معظمه بدائي ويفتقر إلى الوسائل الحديثة والخبرات الفنية مما جعل إنتاجيته ضعيفة وهنا يمكن للجزائر القيام باستثمارات زراعية في أفريقيا أقل كلفة وأكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر، فمن ناحية الكلفة فاليد العاملة الإفريقية تتوفر بأعداد كبيرة وهي رخيصة كذلك نظرا لإنخفاض الأجور ومستوى المعيشة وبالتالي فالإستثمارات الجزائرية إذا راعت رفعا طفيفا لأجور العمال الزراعيين ستضمن تحفزهم لرفع إنتاجيتهم. كذلك من جانب آخر تتوفر أفريقيا على 60% من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم يضاف إليها شبكة من الأنهار والبحيرات الواسعة كبحيرات تانجانيقا، مالاوي، تشاد، طانا، فيكتوريا هذه الأخيرة كبحر مغلق فهي أكبر بحيرة عذبة في العالم، وبالتالي هذا يؤسس لمشاريع واعدة للزراعات المروية لاسيما ذات العائد التجاري الكبير كالقطن، البن، الكاكاو، الأرز، الفواكه المدارية،...إلى غيرها، إذا نقول أن القطاع الفلاحي الإفريقي الواعد بأفريقيا مساهمة الجزائر برؤوس الأموال مع الخبرة الفنية والوسائل الحديثة مقابل اسهام الفضاء الإفريقي باليد العاملة الرخيصة والأراضي الزراعية الواسعة مع المياه الوفيرة. أما عن المجال الصناعي فهي واعدة كذلك، فالفضاء الإفريقي يتيح الحصول على المواد الأولية سواء كانت معدنية، طاقوية أم زراعية بتكلفة أقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان بخسة، وعليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية- أفريقية بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولى، لكن يجب الإنتباه إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة والخبرة، إذ هناك صناعات تتطلب إستثمارات بأموال ضخمة وخبرات فنية عالية وهي شروط تتوفر بالشركات الوطنية في القطاع العام كالصناعة البترولية والبتروكيماوية التي يتطلب شركة عالمية مثل سوناطراك وفروعها.¹

وكذا الحال بالنسبة للميكانيك من خلال الشركة الوطنية للعربات الصناعية SNVI وبالتالي يمكن القول أن الصناعات الثقيلة تعد مجال إستثمار للشركات الجزائرية الكبرى بإفريقيا وبخلاف

¹ عبد الملك بلعربي، مرجع سابق، 365

الصناعات الثقيلة تمثل الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة (الإلكترونيات، المنتجات الكهرومنزلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية) مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الاستثمار بإفريقيا مع ضمان مرافقة الدولة في التمويل والحماية السياسية من الأخطار غير الاقتصادية التي يمكن أن تعترض المشاريع في فضاء إفريقي واسع ومجهول بالنسبة لهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الغالب، والفضاء الإفريقي هو سوق جائع لمثل هذه المشاريع لاسيما بعض المنتجات التي تمثل أمورا أساسية في حياة المستهلك الإفريقي كالغذاء والدواء. فمن المعروف أن توفير الغذاء يمثل تحديا إستراتيجيا في أفريقيا وعليه فالاستثمار الجزائري في الصناعات الغذائية له مستقبل واعد. وكذلك الحال بالنسبة للدواء فأفريقيا أكبر منطقة لإنتاج الصراعات المسلحة وما تخلفه من أعداد كبيرة من الجرحى، كما أنها حقل خصب للأوبئة والأمراض الخطيرة والواسعة الانتشار، وعليه فالإستثمارات الجزائرية في الصناعة الصيدلانية هي واعدة بلا شك. وبالنسبة لهواجس التسويق فإن الفضاء الإفريقي يقدم للإقتصاد الجزائري سوقا إستهلاكية واسعة تعطي إطمئنانا كبيرا للمستثمرين والمصدرين الجزائريين على حد سواء. ناهيك عن أن الجزائر تمتلك تمثيل دبلوماسي كبير حول العالم يقدر بـ 83 تمثيلية دبلوماسية. وعلى الأرجح فالعمل الأساسي للمبعوث الخاص الجديد هو التنسيق والتواصل مع هذه التمثيليات لاسيما في أفريقيا من أجل تحديد الفرص الممكنة لتسويق المنتج الجزائري في كل دولة، والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر للرجال الأعمال في تلك الدول وتشجيعهم على الاستثمار في مختلف القطاعات.¹

آليات تعزيز العلاقات الجزائرية الأفريقية:

تمتلك الجزائر ثالث أقوى إقتصاد في أفريقيا وتملك ثروات هائلة تستطيع استغلالها لبناء مشاريع استثمارية كبرى في أفريقيا وليس تبادل سلع معتبرة فقط، وبهذا فعلى الحكومة تعديل بوصلة وجهتها نحو أفريقيا وذلك بربط الإقتصاد الوطني باقتصادات الدول الأفريقية هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان أفريقيا وفتح أسواق استثمارية بدول أفريقيا الوسطى والساحل، ولهذا يجب تبني العديد من الإستراتيجيات بغية الوصول إلى غزو الأسواق الأفريقية وفتح مجال الإستثمار، وتوفير بنية تحتية جيدة للوصول إلى المبتغى، وتعتبر تجارة الحدود البينية مع الدول الأفريقية في ولايات الجنوب الكبير (تمراست، إليزي، أدرار، تندوف) هي الآلية المثلى

¹ علي مجادلي، عبد المالك غربي، آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية، على الموقع: <https://bit.ly/43otk8d>

(2023/04/12)

لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية مع أفريقيا، وتمثل الآثار الاقتصادية لتجارة الحدود في الآتي:¹

✓ دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة ويقلل تكلفة النقل.

✓ دعم الخزينة العامة بإيرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود.

✓ إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها مع السلع وتحسين جودتها، مثل زيادة النشاط الفلاحي وجحم الأراضي المزروعة وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع، حيث قدمت تصدير 7 مليون كغ من التمر الجاف خلال الثلاثي الثالث من سنة 2018 بولاية تمنراست.

✓ تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية بالتالي الحفاظ على العملة الصعبة

✓ إن إجراءات الحدود المبسطة تساهم في اغراء المهربين للإنخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهذرة عن طريف التهريب

✓ يساهم النشاط التجاري في زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية

✓ دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات

الانضمام الى اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية AFCTA:

يعتبر التكامل الاقتصادي في أفريقيا الشغل الشاغل لصناع القرار في الجزائر، وتحدياً أساسياً يفرض نفسه على طاولة السياسات الأفريقية، ولهذا شجعت الجزائر على الوحدة والتكامل الأفريقي، بدء بإبرام معاهدة "أبوجا" سنة 1991 وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - النيباد- الذي يقضي بتأسيس نشاط إقتصادي بين " الجزائر- لاغوس" وضمن هذا المخطط الأفريقي وقعت الجزائر في 21 مارس 2018 بالعاصمة الرواندية " كيغالي" على تعهد تاريخي يقضي بإنشاء منطقة افريقية قارية للتبادل التجاري الحر، تسعى بموجبه الجزائر رفقة أربع وأربعين دولة أفريقية إلى

¹ يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، مرجع سابق ص 134

تأسيس أكبر سوق تجارية موحدة تمتد من الجزائر العاصمة شمالا إلى "كيب تاون" بجنوب أفريقيا ومن عاصمة الرأس الأخضر "برايا" غربا إلى جيبوتي شرقا، وتقضي بتحقيق هدف رئيسي يتمثل في دمج القارة الأفريقية بحلول عام 2035 وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربع مراحل هي:¹

- تعزيز المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية في القارة الأفريقية
- تأسيس اتحاد جمركي قاري
- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة
- إنشاء سوق مشتركة

ومن المنتظر أيضا إنشاء المنطقة بحلول سنة 2028 بخلق سوق أفريقية مشتركة وتوحيد العملة النقدية.

إن من أهم الأولويات الإستراتيجية التي تهتم بها المنطقة الأفريقية الحرة للتبادل التجاري بصفة خاصة تتمثل في:²

- إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة التي تحمل علامة " صنع في أفريقيا" بهدف النهوض بمجال التصنيع في القارة.
- التقليل من مدى الإعتماد على المواد الأولية التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات الأفريقية، حيث سيتم إعفاء ما لا يقل عن 90% من المبادلات التجارية بالسلع من الرسوم الجمركية
- إزالة ما يقارب 84000 كلم من الحدود الجغرافية بين الدول الأفريقية
- رفع الحواجز الجمركية على المدى المتوسط والبعيد من خلال ضبط معايير تجارية أفريقية مشتركة وليس الإكتفاء فقط بإزالة الحواجز ذات الصلة بالحقوق الجمركية.

إن إنشاء هذه المنطقة التجارية يهدف إلى استحداث سوق قارية موحدة للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين، وتسهيل إنشاء الإتحاد الجمركي القاري، وتطوير التجارة فيما بين الدول الأفريقية من خلال تنسيق المبادلات التجارية وتحريرها، وستعمل المنطقة أيضا على تسهيل الإنتماء إلى المنظمات الإقليمية لتسريع التكامل الإقليمي والقاري، وتشجيع مبدأ التنافسية في مجال

¹ ياسين شكيمة، تحديات وآفاق الدور الجزائري في المنظمات الإقليمية، يوم دراسي حول: دور الجزائر في التكامل الإقليمي: إتحاد المغرب

العربي- الإتحاد الأفريقي، (11 ديسمبر 2018) ص 5

² ياسين شكيمة، مرجع سابق، ص 6

الصناعة والمؤسسات من خلال الإستفادة من فرص الإنتاج على نطاق أوسع وفتح الطريق أمام ولوج الأسواق في جميع أنحاء القارة مع توزيع عادل للموارد والثروات، وإعداد أدوات لتسهيل ذلك على مستوى المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية في كل أنحاء القارة.

وصادقت الجزائر أواخر سنة 2019 بالعاصمة الغانية أكرا على اتفاقية منطقة التبادل الحر الأفريقية خلال اجتماع مجلس وزراء التجارة الأفارقة المنعقد بأكرا، حيث ستسمح مصادقة الجزائر على الاتفاقية بالمشاركة بشكل حثيث في المفاوضات كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل منطقة التبادل الحر لاسيما المسائل التي تظل عالقة وتلك المتعلقة بالقواعد الأصلية وبولوج سوق الخدمات، وتتطلع الجزائر أيضا للعب دور أكبر ينسجم مع إمكانياتها على المستوى الأفريقي¹

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية فرصة مهمة للجزائر في تعزيز الشراكة الأفرو- جزائرية وتسهيل وصول منتجاتها لمختلف الدول الأفريقية، عن طريق فتح أسواق للسلع الأفريقية والإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، وتسهيل الاستثمارات وخلق سوق قارية مشتركة، ومن ثم تسهيل حركة رأس المال وتنقل رجال الأعمال كخطوة أساسية للتكامل الاقتصادي للدول الأفريقية، خاصة مع انعكاسات أزمة الكوفيد 19 على القارة، فقد تسمح هذه المنطقة التجارية بتسريع النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات المباشرة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأفريقية والمساهمة بذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.²

إن انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأفريقية سيعود بفوائد جمة على الاقتصاد الوطني لا سيما وأن الجزائر تمتلك الطريق السيار شمال -جنوب الذي يصل إلى غاية حدود دولة النيجر بمنطقة الساحل الأفريقي الذي يعطي للاقتصاد الجزائري العمق الاستراتيجي بالنسبة للصادرات وكذا التبادلات التجارية بين دول المنطقة وقد يكون ثمة تعاون على المستوى الطاقوي من خلال خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (NIGAL)، ولإنجاح هذا الانضمام كان لابد من وضع آليات وميكانيزمات على رأسها تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح المنظومة البنكية،

تخوض الشركات الجزائرية، أولى تجاربها لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأفريقية، في ظل منافسة إقليمية ودولية في القارة الأفريقية، وبدأت وزارتا الصناعة والشؤون الخارجية في الجزائر، بالتنسيق

¹ حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع01، م10 (جوان 2021) ص196

² سمية رمدم، الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات إفريقية ع15 (يوليو 2021) ص55

فعليا بإجراء محادثات مع عدة بلدان أفريقية للتقرب من أسواقها والدخول إليها من أبوابها الواسعة مع توفير التسهيلات لتصدير حافلات تنتجها الشركة الجزائرية للسيارات الصناعية (حكومية)، وكذلك مادة الإسمنت التي ينتجها المجمع العمومي الصناعي لإسمنت الجزائر "جيك"، كما وتولي الحكومة الجزائرية اهتماما خاصا بتصدير منتجات الحديد والسيراميك والمنتجات الزراعية إلى السوق الأفريقية، لمنافسة الشركات الأجنبية إلى القارة، كما ويجري الرهان في السوق الحرة الأفريقية على تحويل ولاية تندوف بالجنوب الغربي إلى بوابة الجزائر نحو غرب أفريقيا، للتوغل في أسواق السينغال وموريتانيا، حيث وقعت نواكشوط مع الجزائر اتفاقية فتح أول معبر حدودي بري بين البلدين، وذلك لتعزيز التعاون المغربي وتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع.¹

وكذلك يمكن أن يشكل إنشاء المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحرفرة حقيفة للجزائر لتطويع صادراتها خارج مجال المحروقات لفائدة السوق الأفريقية، ويتمشى هذا المشروع التجاري مع السياسة الاقتصادية باحتضانها لأول منتدى أعمال جزائري أفريقي سنة 2017 والذي أفضى إلى إبرام عديد العقود والصفقات بين شركات جزائرية وشركائها من دول أفريقية مثل تشاد ومالي وموريتانيا وكينيا وجنوب أفريقيا، هذه المبادرة سيؤدي تنفيذها إلى نتائج تصب في صالح الاقتصاد الجزائري وصالح الاقتصاد القاري بأكمله وسيسمح ذلك للأفارقة مزيدا من الثقة في تعزيز التزامهم بشأن تنفيذ أجندة 2063، وهذه الأجندة تمثل فرصة ذهبية للجزائر بسبب موقعها الجغرافي وساحلها الممتد، إضافة إلى تجربتها الاقتصادية، ومنه فيمكن لإفريقيا اعتماد خطة ثانوية باستغلال ميناء الجزائر وباقي الموانئ الجافة في مدن الجنوب والتي يمكن انشاؤها ضمن نفس الخطة في المناطق المتاخمة لدول الساحل الأفريقي خاصة وأن جزء مهما من تراجع التجارة البينية بين الدول الأفريقية يعود إلى قلة المنافذ المائية، كما يمكن الإستفادة من تجربة الجزائر في التصنيع والإحصاء والتجارة الحرة، كما يمكن للجزائر دعم الخطة الأولى 2030، بنموذج النمو الجديد للجزائر وفكرة النموذج القياسي للجزائر 2050، وكذا رؤية الجزائر 2030، وكذا تجربة نموذج الطاقات المتجددة (22 ألف ميغا واط) سنة 2030، كما يمكن لعديد دول الساحل الإنخراط في مرافعة الجزائر الإقليمية والدولية حول المنظار الشامل لحل الأزمات المختلفة في الساحل.²

¹ بعد اتفاقية كيغالي.. الجزائر تخطط للتوغل اقتصاديًا في أفريقي، على الموقع: <https://www.manar.com/page-39822.html> (2023/08/09)

² ياسين شكيمة، مرجع سابق، ص 7

إن ما ستوفره أفريقيا من إمكانيات بشرية خاصة بالنسبة للجزائر سيمثل فرصا حقيقية للإستثمار في اليد العاملة الأفريقية غير المكلفة، خصوصا إذا علمنا أن ذلك سيمثل حلا لملف اللاجئين الأفارقة الذي يرهق الوضع الاقتصادي والإجتماعي والأمني للجزائر، لذا فإن بروتوكول التنقل الحر للأشخاص سيفضي إلى إستغلال هذه الأعداد الهائلة من النازحين داخليا وخارجيا، كما سيحقق ذلك إمكانية لتبادل العلوم والخبرات والثقافات بين شعوب القارة من جهة وفرصة لهذه الفئات الهشة لتحسين أوضاعها المعيشية والصحية والتعليمية، ووفاء الجزائر بالتزاماتها الدولية تجاه قضايا حقوق الإنسان من جهة أخرى.¹

إن الوضع الراهن الذي تقف عليه دول العالم والمكانة التي تطلع الجزائر تحقيقها يستدعي ذلك الإحتكام إلى مقارنة اقتصادية عقلانية لتحقيق الأهداف والمصالح في ظل التغييرات الصعبة التي تعيشها المنطقة والقارة الأفريقية، خاصة في ظل تشابك وتعقد التهديدات المحيطة إقليميا، بالبحث عن الفرص التي قد يكون لها الأثر في تعزيز الدور الجزائري في القارة الأفريقية ومنها:

- استغلال المكانة الجغرافية المحورية بحدودها الصحراوية مع دولتي النيجر ومالي للعب دور رائد في أفريقيا وذلك بتقوية دبلوماسيةها المعروفة منذ الثمانينات بسياسة حسن الجوار والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، خاصة وللجزائر دور وتجربة في مكافحة الإرهاب ، وذلك باستغلال الجانب السياسي التاريخي للجزائر لتقوية علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية
- تعزيز الزيارات إلى الدول الإفريقية خاصة التي تربطها علاقات تاريخية معها كأنغولا وجنوب أفريقيا بمرافقة رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين من أصحاب الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والتركيز على منطقة شرق وغرب إفريقيا، ومحاولة ابعاد التدخلات الخارجية عن إفريقيا.
- محاولة الانضمام إلى التكتلات الإقليمية الموجودة في أفريقيا خاصة التي لا تملك معها علاقات دبلوماسية لتعزيز العلاقات معها والارتباط مع مختلف هذه الدول.
- الاستفادة من تطور العلاقات الاقتصادية الأفريقية مع الدول المتقدمة الأخرى مثل الصين وتركيا بالشراكة معها في المشاريع الإستثمارية في البناء والصناعة مع الدول الأفريقية مثل السنغال، وموزنبيق، روندا..... عن طريق تعزيز العلاقات الثنائية.

¹ المرجع نفسه، ص8

- انشاء وكالات تعمل في أفريقيا للتنسيق والترويج للمنتجات الجزائرية توجه للشعوب الأفريقية وللعالم وذلك بغية فتح قنوات اتصال بين الجزائريين والأفارقة وتسهيل المعاملات خاصة المشكلات المالية التقنية أو إنشاء بنوك فرعية في أفريقيا، بالإضافة إلى القيام بمعارض تجارية جزائرية في أفريقيا قصد عرض وجذب الطلب الأفريقي للمنتجات الجزائرية والتشجيع على التفاعل بين الشعوب عن طريق تنشيط تفاعلات المبعوثين الدبلوماسيين الجزائريين في أفريقيا.
- تحفيز رجال الأعمال على التجارة في الدول الأفريقية عن طريق بعث تسهيلات عمل الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) التي تديرها وزارة التجارة كتسهيلات مصرفية وجمركية خاصة في تنقل الأشخاص والإعانات أو الترويج للبيئة الاستثمارية الأفريقية، مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، رواندا، إثيوبيا، غانا...
- زيادة نقاط الرحلات الجوية في أفريقيا وتطوير مجال النقل والطيران، وهذا ما يسهم في زيادة التقارب بين الجزائر وأفريقيا جنوب الصحراء وحاليا تملك الجزائر خطوط جوية مع كل من (الكونغو الديمقراطية، النيجر، موريتانيا، مالي والكونغو " برازافيل"، وبوركينا فاسو، انغولا)

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا للدور الإقتصادي الجزائري في الفضاء الأفريقي بدراسة مكانتها الجيوستراتيجية والدور الإقتصادي الذي تلعبه في هذا الفضاء والتطرق إلى مستقبل الجزائر في الإنفتاح على أفريقيا خلصنا إلى النتائج التالية :

1- تلعب المكانة الجغرافية والتاريخية أهمية كبيرة في تحديد قيمة الدول ومدى تأثيرهم على المستوى الإقليمي والدولي فكلما كانت الدولة تتمتع بمكانة جيوستراتيجية مهمة يكون تأثيرها قوي في نشاطاتها المختلفة وعلاقتها مع الدول الأخرى إذا استطاعت أن تستغل هذه المكانة لخدمة مصالحها، وهذا ما ينطبق على الجزائر وأهميتها في أفريقيا

2- يعود تاريخ العلاقات الجزائرية الأفريقية إلى مئات السنين بفضل عاملي التجارة وانتشار الإسلام في القارة بعد الفتوحات الإسلامية التي بدأت في شمال القارة مما زاد شعوب المنطقة ارتباطا ببعضها البعض، وتدعم هذا الإرتباط بتعاون الشعوب مع بعضها لمحاربة الإستعمار المشترك، فالجزائر تعتبر بوابة لاحتلال أفريقيا من جهة ومتنفسا لتحررها من جهة أخرى

3- تشكل الإمكانيات الاقتصادية الجزائرية بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دورا هاما وأساسيا على جميع المستويات الدولية والإقليمية، خاصة في علاقتها واهتمامها بالبعد الأفريقي في سياستها الخارجية، ويرجع هذا إلى ادراكها أهمية البعد الإقتصادي ودوره في تطوير وبناء علاقات جيدة مع الدول الأفريقية.

4- إن الموقع الجيوستراتيجي الهام للجزائر الذي تتمتع به في القارة الأفريقية جعلها منفذا للبضائع الإفريقية المتجهة نحو الشمال والعكس، وهذا ما عزز التجارة العابرة للصحراء بين الجزائر و أفريقيا جنوب الصحراء قديما وحديثا، فلقد جابت القوافل الجزائرية في العصر الحديث مناطق عديدة، وبمختلف الإتجاهات، لترتاد المراكز التجارية المختلفة.

5- عرفت العلاقات الجزائرية الأفريقية انتكاسات وعثرات متنوعة. ويمكن إرجاع أسباب هذا الإخفاق إلى سلسلة واسعة ومعقدة من الاعتبارات: يكمن بعضها في مخلفات روابط التبعية للقوى الرأسمالية التي استعمرت إفريقيا، في حين يعود البعض الآخر للعوائق البنيوية التي أفرزتها المنظومات الاقتصادية للدول الإفريقية، فضلا عن التناقضات والمنافسة السياسية بين الدول الإفريقية، التي أفرزت بدورها نزاعات وتحالفات إقليمية عملت في الغالب، على تدعيم عوامل التنافر والصراع بدلا من عوامل التكامل والتعاون.

الخاتمة

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ " البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الأفريقية " دراسة حالة الجزائر" يتبين لنا بأن العلاقات المغربية الأفريقية قائمة على عوامل متعددة تستند إلى معالم تاريخية وحضارية وثقافية وجغرافية، كما أنها مبنية على الحاجة التكاملية التي ترسخ الأهداف التعاونية في كافة الميادين، وأن الإمكانات البشرية والمادية لدى الطرفين تسمح لهما بلعب الدور المطلوب يكون فيه التعاون المغربي الأفريقي الأكثر ملائمة من أي تعاون خارجي آخر رغم الظروف والتحديات الراهنة، ويبقى مقدار هذا التعاون المغربي الإفريقي مرهون بمدى رغبة الطرفين وقوة التلاحم بينهما، وذلك بإقامة مشاريع واستثمارات اقتصادية متعددة الأبعاد والمجالات لا تعتمد فقط على المساعدات المالية بل تتعدى ذلك لتقوم على قواعد إنمائية تستند إلى اشراك جميع الموارد البشرية والمالية من كلا الجانبين.

بالرغم من أن المغرب العربي جزء من القارة الإفريقية إلا أن السياسة والاقتصاد تغلبا على الجغرافيا لأن المغرب العربي انسلخ عن جسده الإفريقي واتجه نحو الجهة الشمالية نحو الأوربيين بالأساس نظرا لثقل الإرث التاريخي، لذا ولت الدول المغربية عقودا ظهرها لأفريقيا، ولا تتذكرها إلا في المناسبات، فالعوامل السياسية الخاصة بالجانب الإفريقي والمغربي معا من الأسباب التي حالت دون تطوير هذه العلاقات وتدعيمها، إضافة إلى الظروف الداخلية للدول الإفريقية وكثرة النزاعات داخل القارة والخلافات المغربية خاصة بين الجزائر والمغرب كان لها الدور الحاسم في ضعف هذه العلاقات على المستوى السياسي والاقتصادي وكذلك التبادل الثقافي وغيرها من المجالات.

ورغم ما تفرضه الجغرافيا والمصالح المشتركة، فإن التقاربات بين الدول المغربية لا تخلو من التنافس، ومحاولات التأثير الفردي فيما يتعلق بمصلحة كل دولة، وهذا ما قد يتعارض مع الأخرى مثلا المغرب والجزائر يتنافسان في استقطاب العديد من الدول الإفريقية لبناء علاقات معها، اتصالا ببعض القضايا بين البلدين، وخاصة قضية "الصحراء الغربية"، وهي القضية التي تؤثر في مسار العلاقات بين البلدين والدول الإفريقية .

إن مساعي الدول المغربية في توطيد علاقاتها الثنائية بدول أفريقيا جنوب الصحراء، هو نتيجة للتحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الدول المغربية عقب الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة المغربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي، وكذلك سعيها في البحث عن أسواق جديدة في

أفريقيا، تهدف من خلالها إلى ترسيخ موقعها نتيجة للنمو الاقتصادي والديمقراطي المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في السنوات المقبلة وهذا التحول إلى الجنوب هو رد فعل على فشل التكامل الإقليمي داخل شمال أفريقيا، إذ لا تزال التجارة بين هذه البلدان منخفضة جدا. وبما أن المغرب العربي فشل إقليميا في (تكوين كيان إقليمي)، فلا يمكنه أن ينجح في العلاقات أو التجمعات الدولية، لذا عوض أن يكون هو الوسيط سياسيا واقتصاديا بين أفريقيا وأوروبا، فسح المجال للأخيرة لتفصل بينه وبين عمقه القاري، إلى درجة أنه يصعب أحيانا فهم العلاقات بين دول مغربية وأفريقية بمعزل عن علاقاتها بقوى أوروبية. وحتى في مجال النقل الجوي، غالبا ما يمر السفر إلى أفريقيا عبر عواصم أوروبية، لقلة الخطوط المباشرة بين العواصم المغربية والأفريقية. هكذا أصبح الدور الأوروبي الوسيط عاملا محددًا للعلاقة المغربية-الأفريقية، مع التحول التدريجي للمغرب العربي إلى نوع من الجدار العازل بين أفريقيا وأوروبا، لسد تدفقات المهاجرين الأفارقة، ودفع دول مغربية إلى إقامة مراكز لإيواء المهاجرين الأفارقة، للحيلولة دون عبورهم إلى أوروبا.

ونتيجة: لغياب رؤية مغربية سياسية شاملة للتعاون مع إفريقيا لم تتمكن الدول المغربية من رسم سياسات ناجعة مثمرة يمكن أن تستفيد منها، وكذلك انعدام رؤية مغربية واحدة مشتركة وتصور مغربي موحد لطبيعة التعاون مع الجانب الإفريقي لم تبلغ بذلك المستوى المطلوب الذي يمكن للمغاربة والأفارقة الاستفادة منه، كما ساهمت المشاكل الإفريقية المتراكمة في كبح الجهود المشتركة، وكذلك العوامل الخارجية المتمثلة في النفوذ الأجنبي والتنافس الدولي أضحت تشكل تحديا خطيرا ومتزايدا حال دون قيام تعاون مثمر بين الطرفين، وقد حاولت الدول المغربية أن تكون الدرع الواقى لأفريقيا في إطار محاولة التصدي لأزمة التنافس الدولي على القارة، وتخفيف حدته على كثير من البلدان الأفريقية وهو ما ترجم في رفض دول المغرب العربي التدخل الدولي في شؤون دول أفريقية أخرى.

إن النفوذ الأجنبي القائم على اعتبارات تاريخية استعمارية قد قام بدور معرقل لكل الجهود المبذولة مغاربية وإفريقيا من أجل النهوض بالعلاقات الثنائية ومن أبرز العوامل التي لها أيضا التأثير البالغ في تدهور العلاقات المغربية الإفريقية تغلغل النفوذ الإسرائيلي داخل القارة الإفريقية وعلاقته كذلك مع المغرب، كما أن الدول الاستعمارية التقليدية في إفريقيا مثل فرنسا عملت على الاستحواذ على امتيازات وأفضلية في الأسواق الإفريقية وحالت دون قيام أغلب الدول الإفريقية بمراجعة هذه الاتفاقات التي أنتجتها العوامل التاريخية الاستعمارية.

فمن خلال دراستنا هذه تبين أنه يمكن للدول المغربية عموما والجزائر خصوصا أن تحقق مكانة إقتصادية كبيرة لها في أفريقيا إذا أعادت هذه الدول صياغة سياساتها الاقتصادية وفق منظور موحد والتوجه صوب العمق الأفريقي بتكثيف استثماراتها بمجموعة من الآليات والاستراتيجيات المنظمة، وهذا من شأنه أن يزيد حجم تأثير ونفوذ هذه الدول في القارة الأفريقية، مع محاولة التخلص من التبعية للدول الأوروبية وتعويضها بالبيت الأفريقي اذ نلاحظ أنه كلما زاد حجم ارتباط الدول المغربية بأوروبا كلما ابتعدت هذه الأخيرة عن الدائرة الأفريقية.

ونظرا لأهمية التعاون المغربي الأفريقي كونه مكمل ومساند للطرفين، وضروري بالنسبة للدول المغربية فمن الواجب إيجاد الآليات المناسبة لتقوية وبناء هذه العلاقات وذلك من خلال:

- نبذ الخلافات الموجودة داخل الفضاء المغربي والفضاء الأفريقي بمعالجة المشكلات العالقة بالطرق السلمية. والعمل من أجل توسيع التمثيل الدبلوماسي للدول المغربية في إفريقيا. فالملاحظ أنه باستثناء الجزائر وليبيا التي لها تمثيلات في أغلب الدول الإفريقية فإن باقي الدول لا يتجاوز عدد تمثيلاتها الدبلوماسية في الدول الإفريقية 12 تمثيلية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب التعاون السابقة لمواجهة التحديات التي أضعفت العلاقات بين الطرفين.
- ضرورة وجود رؤية سياسية واضحة، تقوم على إرادة جادة من قبل الوحدات الدولية الفاعلة من قبل المغاربة والأفارقة، خاصة دول المركز الرئيسي في المنظومة المغربية الإفريقية مثل الجزائر، المغرب، جنوب أفريقيا، نيجيريا.
- تشجيع رجال الأعمال المغربية لتوظيف أموالهم في الدول الإفريقية وتدعيم المبادلات التجارية بين الجانبين بما يتلاءم مع مصالحهما وحاجياتهما المشتركة، كما أنه من المهم العمل على الاستثمار في البنية التحتية المساعدة على إقامة مشاريع مشتركة تربط بين أجزاء القارة الإفريقية مثل إنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية، كما يجب تشجيع إقامة المعارض العربية الإفريقية المشتركة وتبادل الخبرات وإقامة الندوات والملتقيات من أجل التعريف بفرص الاستثمار وإمكانيات الأسواق داخل المجالين العربي والإفريقي.
- إعطاء دور للمؤسسات غير الرسمية للعب دور تكاملي مع الأنظمة الحكومية لتجسيد سبل التعاون المنشود، من خلال تفعيل الدبلوماسية الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني المتعددة والجامعات على أساس تكريس العمل على التعاون باعتباره مصلحة تكاملية متبادلة.

أما بالنسبة للجزائر؛ فقد أدركت مؤخرا أن الرهان الاقتصادي على أفريقيا رابع على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية لذا، أضحت استراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب - جنوب) تحظى بالأولوية في الأجندة الاقتصادية الجزائرية.

تمثل إفريقيا خيارا إستراتيجيا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تعرف نشاطا في السياق الأمني عن طريق الحوار والتفاوض والوساطة وتقديم المساعدات، لكن تبقى الدينامية الاقتصادية للدور الجزائري محدودة وتتطلب مزيدا من الاستخدامات لأدوات القوة الناعمة في القارة مع إعطاء الأولوية للمناطق القريبة مثل غرب إفريقيا وحتى شرق القارة في الانفتاح على الأسواق الإفريقية وتثمين البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الإفريقية.

هذا وقد سعت الجزائر من أجل تحقيق ذلك بناء شراكات مع عدة دول أفريقية للانفتاح على القارة الأفريقية، ومن أجل توسيع الاستثمار كثفت الجزائر جهودها للبحث عن فرص فعالة ويكم اداج أهم هذه الجهود فيمايلي:

- منح امتيازات وتسهيلات للمستثمرين والمصدرين الجزائريين، والتي تمثلت في الإعفاء من بعض الرسوم الجبائية والجمركية وتسهيل الحصول على القروض البنكية.
- تنويع الاستثمار خارج المحروقات في مجال الصناعة والزراعة والسياحة، مع زيادة الإيرادات لإنعاش الخزينة العمومية وتغطية النفقات العامة
- تسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع من وإلى عمق القارة الأفريقية من خلال تعبيد الطرق لتسهيل حركة المواصلات كطريق الصحراء الأفريقية الذي كان يطلق عليه تسمية الوحدة الأفريقية.

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع وتنويع التبادل التجاري وتشجيع وجذب الاستثمار ينعكس إيجابا على مسار تحقيق الأمن، لهذا دأبت الجزائر جاهدة للتأسيس لعملية التنمية من خلال دعم ومساندة البنى التحتية للدول الهشة، بامتلاكها لمقدرات وقوة هائلة في أفريقيا، وغنية بالثروات هو ما شجع على انشاء مشاريع تنموية واستثمارية ضخمة، ويظهر ذلك جليا من خلال جهود ربط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات القارة الأفريقية بفتح المجال أمام المصنع الجزائري للتسويق لسلعه ومنتجاته في الأسواق الأفريقية للخروج من الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

وأهم ما خرجت به الدراسة من استنتاجات:

- إن تفعيل العلاقات المغربية الأفريقية يسمح بخلق سوق إقليمي هام يعمل على تعزيز الانفتاح التجاري بينهما من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بالتركيز على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.
- تعتبر الأسواق الأفريقية فرصة كبيرة للاستثمار، وهو ما يجعلها محل تنافس على المستوى المغربي والدولي.
- إن التجارة بين بلدان المغرب العربي وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء لاتزال منخفضة جدا مقارنة بتجارتهما مع أوروبا، وهذا نتيجة ضعف تنوع صادراتها، وهو عامل يعيق التجارة بينهما، إضافة إلى اختلاف المصالح والإستراتيجيات والقدرات والسياسات والأولويات من بلد مغربي إلى آخر، حتى وان كانت جميعها تسعى إلى تنويع شركائها.
- هناك عوامل أخرى تفسر بقاء العلاقات المغربية والأفريقية عند مستوى منخفض من بينها الطبيعة غير الساحلية لبعض البلدان الأفريقية، وغياب البنية التحتية للطرق، وأوجه القصور في البنية التحتية للاتصالات والنقل بالسكك الحديدية والبيروقراطية المرهقة، وتناقضات النصوص التشريعية، والحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- تسعى الدول المغربية لتحقيق العديد من الأهداف من خلال تعزيز حضورها في الدول الأفريقية وتشغل المساحات التي يمكن أن تجدها القوى العالمية متاحة، ولهذا فمن الواجب أن تمتلك الدول المغربية رؤية مستقلة عن الرؤى والسياسات الدولية في علاقاتها مع الدول الأفريقية.
- إن التعاون المغربي الأفريقي أصبح الآن أكثر من ضرورة نتيجة التغيرات الدولية، ولهذا يجب على الدول الأفريقية والمغربية أن تقوي نفسها أولا لإنجاح هذه العلاقات، فلا تعاون ناجح ولا آثار جيدة ولا نتائج يمكن النظر إليها دون أن يأخذ كل طرف بعوامل تقوية ذاته، فليس هناك تعاون بين عجز وضعف.
- على دول المغرب العربي أن تجمع عناصر القوة وتعزز من مؤسساتها وذلك بتفعيل إتحاد المغرب العربي ليكون دعامة اقتصادية قوية تتعامل كجماعة، حتى لو تعامل أعضاؤها فرادى فسوف تتوافر لهم عناصر القدرة الاقتصادية للتعاون مع أفريقيا.

- إن إنشاء مراكز أبحاث ومؤسسات علمية متخصصة، تقوم بدراسة المشاكل المشتركة بين المغاربة والأفارقة، (مثل: إشكاليات الفقر والتخلف، ومحاولات الاختراق الأجنبي للقارة، والصراعات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي.. إلخ)، وتقديم الحلول الخاصة بها بعيدا من أي تدخلات أجنبية، أمر في غاية الأهمية.
 - تعود أهم أسباب ضعف المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية إلى عدم تعود الأسواق الإفريقية على المنتوجات الجزائرية التي تقتصر على المعارض للتعريف بها في الأسواق فضلا عن عجز القطاع الجزائري الخاص على إيجاد موطأ قدم في سوق إفريقية شاسعة وذات إمكانيات واعدة ومهمة.
 - تعطي الجزائر الأولوية للمشاريع التنموية ذات الطابع "الاندماجي"، أو "تلك التي من شأنها المساهمة في دفع عجلة التنمية في القارة وفي هذا السياق؛ تتبنى الجزائر عدة مشاريع اندماجية إفريقية على غرار الطريق الإفريقي العابر للصحراء.
 - تسعى الجزائر من خلال المشاريع الاندماجية الإفريقية التي تدعمها (طريق تندوف – الزويرات الموريتانية) إلى الوصول إلى أسواق غرب إفريقيا عبر موريتانيا.
 - تراهن الجزائر على تعزيز تجارتها مع الدول الإفريقية لزيادة صادراتها خارج المحروقات، وذلك بإنشاء شبكات الطرقات والبنية التحتية التي تربط الجزائر بالدول الإفريقية.
 - تهدف الجزائر من خلال علاقاتها مع الدول الإفريقية تحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية في القارة، وبالأخص جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، لمواجهة أكبر تحديين؛ الأمن والتنمية.
- وفي نهاية هذه الدراسة قمنا بتقديم بعض الإقتراحات التي يمكن من خلالها تفعيل العلاقات المغربية الإفريقية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تتمثل فيما يلي:
- ✓ لا بد من تفعيل إتحاد المغرب العربي ليكون كتلة واحدة يجري كل معاملاته التجارية بشكل موحد وفق إطار منسجم تتوافق سياساته مع بعضها أفضل من التعاملات الفردية وهذا ما يزيد من قوة هذه الدول.
 - ✓ إقامة سوق حرة مشتركة تجمع دول إتحاد المغرب العربي ويتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية في تغليب المصلحة الجماعية على المصالح القطرية المجزأة.

- ✓ على دول المغرب العربي زيادة استثماراتها في الدول الأفريقية في إطار المنفعة المتبادلة على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية حتى لا تجد تترك فراغات لتشغله القوى العظمى.
- ✓ على الجزائر أن تتخلى عن آلية مسح الديون وتعويضها بإقامة مشاريع وإستثمارات في الدول الأفريقية
- ✓ يجب على الجزائر تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية اتجاه افريقيا بما يخدم أهداف سياستها الخارجية في هذه الدائرة، كما يستلزم تفعيل التعاون الثنائي بينها وبين البلدان الأفريقية المحورية خاصة جنوب أفريقيا ونيجيريا.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. جامع، أحمد. صفوت عبد السلام. دروس في العلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1992.
2. موسى، أحمد جمال الدين . العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 2000.
3. يوسف، أحمد وزبارة، محمد . مقدمة في العلاقات الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1985.
4. صبري عبد الله، إسماعيل. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1977.
5. عبد الرحيم، إكرام . التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي "العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مصر: مكتبة مدبولي، 2002.
6. جودة، جودة حسنين . قارة أفريقيا دراسات في الجغرافيا الإقليمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
7. عبد الخالق، جودة . الاقتصاد الدولي. من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني. القاهرة: ب.د.ن، 1985.
8. دورتي، جيمس . روبرت بالاستغراف. ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1995.
9. علي داود، حسام وآخرون. اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان: دار المسيرة، 2002.
10. السواعي، خالد محمد . التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010.
11. خباية، عبدالله. محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. (د.ت.ن)
12. خروف، منير. المالية والتجارة الدولية، مطبوعة دروس، جامعة قلمة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014/2015.
13. الدالي، الهادي المبروك. التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999.

14. السيد العوضي، رأفت وعلي بسيوني إسماعيل . الإندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، ط2، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
15. عبد السلام، رضا . العلاقات الاقتصادية الدولية" من النظرية إلى التطبيق"، ب.م.ن: ب.ت.ن، 2010.
16. عوض الله، زينب حسن . العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2004.
17. عوض الله، زينب حسين . الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الأزريطية: دارالجامعة الجديدة، 2004.
18. عوض الله، زينب حسين . الاقتصاد الدولي، مصر: الدارالجامعة الجديدة، 2004.
19. عوض الله، زينب حسين . العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دارالفتح، 2003.
20. منيمنة، سارة حسن . جغرافية الموارد والإنتاج. ط3، د.ب.ن: دارالنهضة العربية، 1996.
21. خليل، سامي . الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية. مصر: دارالنهضة العربية، 2005.
22. حاتم، سامي عفيفي. التجارة الخارجية بين التنظيم والتظير. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993.
23. عفيفي عادل، سامي. التكتلات الاقتصادية الإقليمية. القاهرة: دارالنهضة، 2001.
24. سعادة راغب الخطيب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأردن: دارالأعمار العلمي، 2017.
25. السيد، سعيد محمد وأحمد إبراهيم محمود. الفوضى والاستقرار في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. القاهرة: التقرير الإستراتيجي العربي، 1996.
26. قعلون، سفيان الوليد طلحة. الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد الدولي، 2020.
27. سمير محمد، عبد العزيز. عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين. ط2، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2006.
28. جوالي، صدر الدين. النمو والتجارة للدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
29. طلعت، عبد المنعم. الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، القاهرة. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، 2008.
30. حشيش، عادل أحمد. العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دارالجمعة الجديدة للنشر، 2000.
31. حشيش، عادل أحمد. العلاقات الاقتصادية الدولية. مصر: دارالجامعة الجديدة للنشر، 2000.

32. يسري، عبد الرحمن. الاقتصاد الدولي، القاهرة: دارالجامعات المصرية، 1991.
33. شرف، عبد العزيز طريح. جغرافيا ليبيا، ط.2، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971.
34. عبد المطلب، عبد الحميد. السوق الأفريقية المشتركة والإتحاد الأفريقي، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ب.ت.ن.
35. عبد المطلب، عبد الحميد. السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مصر: مجموعة النيل العربية، 2003.
36. عبدوس، عبد العزيز. سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر- رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2011.
37. عفر، عبد المنعم محمد. الاقتصاد الدولي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.
38. القريشي، علي حاتم. العلاقات الاقتصادية الدولية. د.م.ن، دار الضياء للطباعة، 2013.
39. خلف، فليح حسن. التمويل الدولي، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
40. خلف، فليح، حسن. العلاقات الاقتصادية الدولية، د.ب.ن: مؤسسة الوراق، 2001.
41. خلف، فليح حسن. العلاقات الاقتصادية الدولية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2001.
42. أبو ستيت، فؤاد. التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. د.ب.ن: الدار المصرية اللبنانية، 2004.
43. شهاب، مجدى. العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دارالجامعة الجديدة، 2005.
44. شهاب، مجدى و عادل أحمد حشيش. العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005.
45. شهاب، مجدى محمود سوزي عدلي ناثر. أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دارالجامعة الجديدة، 2006.
46. محمد إبراهيم، عبد الرحيم. العولمة والتجارة العالمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
47. ولد الكاتب، محمد الأمين. المشروع العربي النهضوي وعلاقته بالديمقراطية، الأردن: دار- جليس الزمان، 2011 .
48. الجابري، محمد. موسوعة دول العالم حقائق و أرقام. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.
49. السعيد، محمد السيد. الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي والمتغيرات العالمية، د.ب.ن، معهد العلوم والدراسات العربية، 1992.

50. رياض، محمد وكوثر عبد الرسول. أفريقيا دراسة لمقومات القارة، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
51. طه بدوي، محمد. مدخل إلى عالم العلاقات الدولية، بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.
52. عبد المنعم عفر محمد وأحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
53. شكري، محمد عزيز. الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، د.ت.ن.
54. فائق، محمد. أفق العلاقات العربية الأفريقية في: العرب والدائرة الأفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
55. عزت اللحام، محمود و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، الأردن عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2016.
56. عزت اللحام، محمود وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، الأردن: دار الأعصار العلمي، 2017.
57. محمود عزت اللحام وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، الأردن: دار الإعصار العلمي، 2017.
58. متولي، محمود. رأفت الشيخ، أفريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1975.
59. شعبان، ممدوح جغرافية البلدان النامية في إفريقيا، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2007.
60. لخضاري، منصور. الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، بدون معلومات عن النشر.
61. كريانين، مورد خاي. الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلى مسعود عطية، الرياض: دار المريخ، 2006.
62. الهواس، نادية. محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، فاس، 2014/2013.
63. عمار، نويرة. مطبوعة مقياس إقتصاد دولي، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.
64. الهادي، المبروك الدالي. التاريخ السياسي والإقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1989.
65. هایل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن: جامعة اليرموك، 2010.

66. الجوهرى، يسرى. جغرافية المغرب العربي. د ب ن، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
67. سعداوي، يوسف. دراسات في التجارة الدولية،، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
68. عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.
69. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
70. على الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط 1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2015.
71. مزراق، مختار. حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية، 1961/1983، الجزائر: المطبوعات الجامعية، د.س.ن.
72. بن القبي، صالح. البلوماسي الجزائرية بين الأمس واليوم. دون معلومات عن النشر.
73. معتوق أمحمد، فتحي. المتغيرات الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990/2003، الجماهيرية الليبية، مجلس الثقافة العان 2008.
74. لخضاري، منصور. الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، بدون معلومات عن النشر.
75. الجاسور، ناظم عبد الواحد. تأثيرا لخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، بتوت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 .
76. خبيزي، وهيبة. النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الأفريقي، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة.
77. أعمار، بوزيد. العامل العربي و مبادرة الشرق الأوسط الكبير: أمريكا واستراتيجية التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة،، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، 2005.

❖ الدوريات والمجلات:

1. بن خليف، احمد حليلة لخذاري. عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي زمقترحات تفعيله، مجلة الاقتصاد والقانون، ع.3، ديسمبر 2018.
2. ابتسام أو عشرين، "الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري إلى الحاجة لإنعاش الأدوات الاقتصادية: "تحديات وفرص""، مجلة السياسة العالمية، ع.2، م.6، 29 ديسمبر، 2022

3. سعيد، أحمد عبد الجبار مصطفى و خليفة الذوادي، "دور الثروة البحرية في الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للنفط"، مجلة العلوم والتقنية، يونيو 2015.
4. بحير، إدريس . البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية الأفريقية. المركز الديمقراطي العربي، كتاب جماعي، أبعاد دول المغرب الكبير في أفريقيا " التحولات والتحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية، 2020.
5. الطيبي، أمين "التجارة وطرق القوافل عبر الصحراء في العصر الوسيط"، مجلة الثقافة العربية، ع4، أبريل 1982.
6. شبانة، أيمن. "النفط الأفريقي- عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة أفريقيا قارتنا، ع2، فيفري 2013.
7. رقية، بلقاسمي. اتحاد المغرب العربي: قراءة إقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد، مجلة الفكر، ع14.
8. كمال، بن موسى. صراع القمة ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مقالة pdf دون معلومات.
9. جاسم، محمد زكريا. "أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الأفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 31، ع 1، 2015.
10. النويني، الحافظ. " أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة، نموذج مالي"، المستقبل العربي.
11. عماد شبع، حسنين. "ما لا تعرفه عن الثروات الأفريقية"، مركز الدراسات الأفريقية، ع 4، 2018/10/14.
12. حنفي علي، خالد. "النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، ع 164، أبريل 2006.
13. جنين، داود المغرب: الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي و السياسي، مجلة الثورة الدائمة ع 5، مارس 2015.
14. بيبس، سامية. "نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي"، السياسة الدولية، ع 145، 2001.
15. رمدوم، سمية. "الجزائر وأفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور"، متابعات إفريقية، ع15.
16. صالح، صالح. التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع2، 2003.
17. الصالحي، عبد الرحمن، "التعاون العربي الأفريقي: الواقع الراهن وآفاق المستقبل".

18. طرشون، هناء. الإتحاد المغربي: معوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة الاقتصاد والقانون، ع02، ديسمبر 2018.
19. عبد الرحمن أحمد عثمان، "العلاقات العربية الأفريقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية بين المجموعتين العربية الأفريقية" 1983/1973، دراسات أفريقية، ع 6، فيفري 1990.
20. عطية عبد الكامل، "الروابط التجارية بين شمال وجنوب الصحراء الكبرى من خلال المصادر المغربية والرحالة الأوروبيين"، 15-19 م.، دورية كان التاريخية، ع.23، مارس 2014
21. 'عفاف لومايزية، زهية خياري، تجربة التكامل الاقتصادي المغربي في ظل الشراكة الأجنبية المغربية، مجلة الاقتصاد والقانون، ع 03، ديسمبر 2018.
22. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، ع 7، 2010.
23. علي محافظة، "لماذا خسرتنا أفريقيا؟ العلاقات العربية الأفريقية"، نظرة نقدية، مجلة المنتدى، ع277، عمان، مارس 2006.
24. العيناني مراد، "أفريقيا من منظور القوى الكبرى... ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي"، قراءات أفريقية، ع 136.
25. فاتح يوسف، العامل الاقتصادي في علاقة المغرب بالتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، *Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence*، م.2، ع.3، أكتوبر 2019.
26. فاطمة النوي، انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المغربية على التكامل الاقتصادي الإقليمي. ع.3. مجلة الإقتصاد والقانون، ديسمبر، 2015.
27. فتح الجليل عبد رب الرسول، تقييم حالة التكامل الإقليمي داخل التكتلات الأفريقية: الواقع والطموح، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ع13.
28. كمال عايشي، ومنيرة النوري، التكامل الاقتصادي المغربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش. ع.11. مجلة الاقتصاد الصناعي، ديسمبر، 2016.
29. كنزة مغيث، الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" قراءة في إشكالية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.1، م8، 2021.
30. لرباع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، ع06، 2015.
31. محسن حسن، "ملامح التكامل الاقتصادي في أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي... مؤشرات إجمالية"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات.

32. محمد الطاهر، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول أفريقيا خارج مجال المحروقات: الفرص والتحديات، مجلة الناقة للدراسات السياسية، أكتوبر 2019.
33. محمد بوبوش، "أبعاد التفاعلات بين دول شمال أفريقيا وجنوبها"، مجلة المعهد المصري، م.05، ع 18، أبريل 2020.
34. محمد عادل قصدي، تفعيل التكامل الاقتصادي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية.
35. محمد عادل قصري، "تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية
36. محمد عبد الغني سعودي، "قضايا أفريقية"، سلسلة عالم المعرفة، ع34، أكتوبر 1980.
37. نادية يوسف بن يوسف، ربيعة خليفة الصرمانى، "الإتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية"، مجلة دراسات، ع 10، 2002.
38. نازك عبد الحميد هلال، " دور الجامعة العربية في دعم التعاون العربي الأفريقي"، دراسات إفريقية.
39. نهلة احمد ابو العز، "تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية: نحو سوق افريقية مشتركة"، معهد البحوث والدراسات الافريقية.
40. وزارة الاقتصاد والمالية، "ملف العلاقات المغرب- أفريقيا"، مجلة المالية، ع28، 2015.
41. وليد حفاف، "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: المزايا والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع.03، م.13.
42. يعقوبي محمد وزيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بيم معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 5، جوان 2016.
43. يوسف صدقي، "استراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسع المجال وتعدد الفاعلين"، مجلة سياسات غربية، ع.17، 2015.
44. ياسين شكيمة، "دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا، AFTZ"، رؤية مستقبلية،
45. ياسين شكيمة، تحديات وآفاق الدور الجزائري في المنظمات الإقليمية، يوم دراسي حول: دور الجزائر في التكامل الإقليمي: إتحاد المغرب العربي- الإتحاد الأفريقي،، 11 ديسمبر 2018.
46. يوسف سائحي و عبد الهادي خمقاني، "سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الأفريقية"، مجلة الإجهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، م.09، ع.04، 20 أوت 2020.

47. ابان ليسر، "دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط ومكانتها في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف، 2001.
48. أقسم عمر، بكادي مسعود، "التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي-رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن، وما ينبغي أن يكون"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة،، أبريل 2016.
49. أمريووردية، صخري سفيان، "التنمية الاقتصادية في أفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، ع3، م.6، سبتمبر، 2021.
50. أوزايد بالحاج، بوسليم صالح، "تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري"، مجلة روافد البحوث والدراسات، ع.2، 2017.
51. بالة عمار، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي- الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،، جانفي 2016.
52. براح حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.6، جوان، 2017.
53. بكاي منصف، "دور الجزائر ما بعدالإستقلال في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية، م1، ع.1(15/ماي2014).
54. بول هيريت،غراهام طومسون، فاتح عبد الجبار مترجما:"ما العولة: الاقتصاد العالمي وإمكانية التحكم"، عالم الفكر،، سبتمبر، 2001.
55. توفيق كرميه، طه ياسين مرباح وآخرون، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنوع الاقتصادي، مجلة معارف، ع.1، م16، جوان 2021.
56. الجزائر والمنظمات الدولية، <https://bit.ly/3Xf1yXQ> ملف pdf
57. جلال خشسب، "تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد، وأهداف متعددة"، المعهد المصري للدراسات، ، أبريل 2019.
58. جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، ع19، ديسمبر 2014.
59. جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، ع.1، م.6، 2016/07/01.
60. جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، م.6، ع1، 01/جويلية/2016.

61. الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، ع.5، جامعة الشلف: 2008.
62. حسين قوادرة، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية - الفرص والمخاطر بالنسبة لدول المنطقة"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جانفي 2017.
63. حكيم الأدي نجم الدين، "نداءيات كورونا على اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 مارس 2020.
64. حمدي عبد الرحمان حسن، 'سياسات التنافس الدولي في أفريقيا'، قراءات افريقية، ع.2، سبتمبر 2005.
65. حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع01، م10، جوان 2021.
66. خريف عبد الوهاب، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع3، ب.س.ن.
67. خير الدين سعدي، "مشروع خط الغاز، نيجيريا- الجزائر. العابر للصحراء هل يغير خارطة الغاز العالمية"، مجلة الشرق، 18 أكتوبر 2022.
68. داسي سفيان، "مسارات العلاقات العربية الأفريقية بين تحديات الأوضاع الراهنة وتعاظم التنافس الدولي"، مجلة السياسة العالمية، ع1، م6، 2022.
69. داوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، م.25، ع.2، 2009.
70. رانيا هدار، " دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغربي الأفريقي ضد الاستعمار الأوروبي"، جامعة باتنة
71. راوية توفيق، "السياسة الفرنسية في أفريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية"، قراءات سياسية، ع20، أبريل 2014.
72. زهرة مصطفى، "واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، الفترة من 2010 إلى 2021"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع.02، م.05، 05/09/2021.
73. ساعد محمد، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، والنموذج الجديد، 2015-2030. محاضرة رقم 9.
74. ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2018.
75. ساعو باية، "القطاع الصناعي في الجزائر: المشاكل والحلول"، مجلة معارف، ع.22، جوان 2017.

76. سامي محمد السياغي، التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل" ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي، الرباط: رابطة مجالس الشيوخ والشولاي والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، 2012.
77. سفيان منصور، "سامي بخوش، التنافس الدولي حيال منطقة جنوب الصحراء والساحل"، مجلة العلوم الإنسانية، م.8، ع.02، جوان 2021.
78. سمية رمدوم، الجزائر و أفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات إفريقية، ع.15،، جويلية، 2021.
79. سمية رمدوم، الجزائر و أفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات افريقية ع.15، يوليو 2021.
80. سمير حمياز، الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي دراسة من موضوع جيواقتصادي، جامعة مولود معمري.
81. سمير عبد الأمير الحسين، "التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأفريقي"، مجلة دراسات تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، ع. 27، 2006
82. الشيخ باي الحبيب "الاقتصادات الإفريقية: أداء متطور وآفاق واعده"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أبريل 2014
83. ضيف أحمد، عزوز أحمد، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع.19م.14، 2018.
84. طروبيا نذير، "الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الأفريقية"، مجلة التكامل الاقتصادي، ع.2، م.10، جوان 2022.
85. الطاهر شليحي، "المناخ السياسي ودوره في التكامل الإقتصادي المغربي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية،، د.ي.ن..
86. الطيب داوي وماني عبد الحق "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية" مجلة الفكر، ع.3.
87. عفاف لوماميزية وزهية خياري، "تجربة التكامل الاقتصادي المغربي في ظل الشراكة الأجنبية المغربية"، مجلة الاقتصاد والقانون، ع.3، ديسمبر 2018.
88. قط سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا: التطورات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، قسم الدراسات والعلاقات الدولية.

89. عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله، "إسرائيل في إفريقيا"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ع14، مارس 2022.
90. كاظم حبيب، "النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، مجلة الاقتصادي، ع2، جوان، 1978.
91. كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، سياسات عربية، ع. 22، ماي، 2017.
92. كفاح عباس رمضان، "تفعيل اتحاد المغرب العربي"، مركز الدراسات الإقليمية، ع 5
93. كمال عايشي، منيرة النوري، "التكامل الاقتصادي المغربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش"، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع.11، ديسمبر، 2016.
94. لزهارى زواويد، يمينة مفاتيح، "المشاريع الإستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل" مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، م.09، ع.05، 2020.
95. محمود الفطافطة، "إسرائيل وأفريقيا مسارات العلاقات، واستراتيجية المواجهة"، قضايا إسرائيلية، ع73.
96. المختار الطاهر كرفاع، فكرة الوحدة الأفريقية وتطورها التاريخي، مجلة الجامعة، ع15، 2013.
97. ماجد الكيلاني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير،، دلالاته وإشكالاته"، دراسات الاستراتيجية، ع 2007، 122.
98. مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية، الإمكانيات والتحديات. مجلة دفاتر بوادكس، ع06، سبتمبر 2016.
99. مقالاتي عبد الله، "في جذور العلاقات الجزائرية الأفريقية، دراسة لتطور العلاقات زمن الثورة التحريرية 1962/1954، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، ع.11، أبريل، 2021.
100. مكي حفيظة، النيباد ومجلس السلم والأمن الأفريقي كمدخل تفعيل محور الجزائر أفريقيا، الموسوعة الجزائرية، الموسوعة الجزائرية للدراسات.
101. هاشم خليل، "أسباب الأزمة الاقتصادية للبلدان الأفريقية"، مجلة آفاق الاقتصادية، ع. 58.
102. ياسمين مرزوق، بن حمادي يساعد النيجر على الخروج من عزلتها، جريدة البلاد.
103. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، دراسة حول سبل تشجيع الإستثمار العربي في أفريقيا.

❖ التقارير:

1. تقرير الأمم المتحدة، إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، 2012.

2. تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في افريقيا، م.س.د.
3. تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،
4. تقرير الأمم المتحدة للتنمية، عملنا في أفريقيا، <https://bit.ly/3mRYOAAQ>
5. تقرير البند الدولي للإنشاء والتعمير، <https://www.albankaldawli.org/ar/home>
6. تقرير مكتب العمل الدولي، العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا، الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر،، أديسا بابا: ديسمبر، 2003.
7. تقرير لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ص 16
8. تقرير منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول 'إطعام العالم في عام 2050'،، روما: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 13/12 أكتوبر، 2009.
9. منظمة الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2020، <https://bit.ly/3kCyKXE>
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اونكتاد. تقرير حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد، جنيف: الامم المتحدة، جويلية 2012،.
11. الشباب في المنطقة العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
12. مركز الدراسات الأفريقية، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001-2002، جامعة القاهرة.

تقرير الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية في أفريقيا، مجلس التجارة والتنمية، سبتمبر 2013.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. إبراهيم محمد، العلاقات العربية الأفريقية، على الموقع: <https://bit.ly/3CXcHIW>، 2021/10/01.
2. استراتيجية تنمية العلاقات المصرية الإفريقية، على الموقع، <https://bit.ly/3jbPEwR>، 2020/07/25.
3. الأمم المتحدة <https://www.un.org/ar/global-issues/youth>
4. الإنتاج الحيواني - التوزيع الجغرافي للأبقار في العالم- قارة افريقيا على الموقع: <https://bit.ly/2XdSI9>، 2021/09/11.
5. بثينة اشتيوي حقوق النفط، "ثروة ليبيا المهددة بالإهميار" على الموقع: <https://www.sasapost.com/libyan-oil-conflict>، 2020/06/26.
6. البنك الدولي على الموقع: <https://bit.ly/3A5bA2y>، 2021/09/11.

22. ليبيا تعزز توجهها الأفريقي اقتصاديا، البيان، على الموقع: <https://2u.pw/CeL4CJg>، 2023/09/19.
23. محمد عز الدين، النشاط الزراعي في أفريقيا هل ستزدهر يوماً ما، مركز الدراسات الأفريقية، <https://bit.ly/3h7ZPky>
24. محمد قعدان، حفر معرفي في مفاهيم الطبقة الشيوعية والإمبريالية، على الموقع <https://www.arab48.com> تاريخ الإطلاع: 2020/12/30
25. محمد كسار، المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي، على الموقع: <https://bit.ly/35SgNxn>، 2021/05/22.
26. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استراتيجية تنمية العلاقات المصرية الأفريقية، على الموقع: <https://bit.ly/3rkxv3A>، 2022/04/12.
27. مكانة افريقيا في سياسة تونس الخارجية، على الموقع: <https://2u.pw/wlkYR9O>، 2023/09/13.
28. مهدي محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا... قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، دراسة بحثية، على الموقع <https://bit.ly/3NRFDIL>، 2022/04/07.
29. ندوة طوكيو الدولية للتنمية في أفريقيا TICAD، على الموقع: <https://www.ticad8.tn/content/4/tunisia-africa?locale=ar>، 2023/09/13.
30. الهرم السكاني للعالم في الفترة من 1950 إلى 2100 <https://www.populationpyramid.net>
31. بعد اتفاقية كيغالي.. الجزائر تخطط للتوغل اقتصادياً في أفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/3o1PsW1>، 2023/04/10.
32. البنك الدولي، المستوى التالي للتحوّل الاقتصادي في أفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/3vAYzhh>، 2022/08/03.
33. البنك الدولي، جائحة كورونا تهوي بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو أول كساد تشهده منذ 25 عاماً، على الموقع <https://bit.ly/3uXcNsG>، 2022/04/20.
34. أحمد عمار، احتياطات الغاز.. أرقام عن 6 دول من بينها الجزائر والمغرب والسعودية، إنفوغرافيك..، على الموقع <https://bit.ly/3UHibuw>، 2022/11/15.
35. تاج السر عبد الله محمد عمر، التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي، على الموقع: <https://bit.ly/3PBofCd>، 2022/07/25.
36. تقرير: الجزائر الأولى عربياً في اكتشافات النفط والغاز عام 2022 على الموقع: <https://bit.ly/3GgujVc>، 2022/11/15. ت

37. يتي هورميكو-أجيه وكامدن غوتز، ترجمة همام النمراوي، نهب الموارد وتكبير الاقتصاد في أفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/30000hn>، 2022/08/02.
38. جريدة الموعد اليومي، فلسطين تقود "مجموعة 77 والصين، على الموقع، <https://bit.ly/3VRLMRB>، 2023/01/07.
39. حاج أحمد، الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا على الموقع: www.blid-aps.dz/spip.php?page=im، 2023/03/26.
40. خليل أوزانينية، الوحدة الإفريقية... الطريق الذي لا ينتهي إلى رمال الصحراء، على الموقع: <https://www.alarbg.co.uk>، 2023/09/29.
41. رابية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، على الموقع <https://bit.ly/3OAFDux>، 2022/07/20.
42. بعد اتفاقية كيغالي.. الجزائر تخطط للتوغل اقتصادياً في أفريقي، على الموقع: <https://www.manar.com/page-39822.html>، 2023/08/09.
43. سرحات أوراكني، بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة، على الموقع: <https://bit.ly/3PLJ6my>، 2022/07/29.
44. سعود العماري، حصانة الدول ذات السيادة، 2020/09/13 على الموقع، 2020/05/12. <https://2u.pw/MJCVq2S>
45. الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ على الموقع: <https://bit.ly/3Pwmoi0>، 2022/07/25.
46. صادق أوناي، إفريقيا.. تنامي الصراع العالمي على النفوذ، على الموقع: <https://bit.ly/3z68kF4>، 2022/07/25.
47. صندوق النقد الدولي <https://bit.ly/37wi9Cp>
48. عبد الحفيظ سجال، الجزائر وسياسة النهوض إلى إفريقيا.. تحريك للدبلوماسية والشركات الاقتصادية، على الموقع: <https://bit.ly/3KpH7mi>، 2023/04/08.
49. عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من الاجتماع الثاني للجنة متابعة تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بوجا، نيجيريا 2002/3-26 على الموقع <http://www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/htm>، 2023/02/07.
50. علاقات فرنسا بأفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، على الموقع: <https://bit.ly/3PLsPy5>، 2022/07/23.
51. علي مجادلي، عبد المالك غربي، آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية، على الموقع: <https://bit.ly/43otk8d>، 2023/04/12.

52. لماذا خصصت الجزائر مليار دولار لتمويل المشاريع في إفريقيا؟ على الموقع: <https://bit.ly/3nTeZ3w>، 2023/04/07.
53. لويس حبيقة، إفريقيا: قنبلة اقتصادية قادمة، على الموقع <https://bit.ly/3LR8tRp>، 2022/04/09.
54. مجلس الوزراء المصري، المشهد الأفريقي التنموي القادم، على الموقع: <https://bit.ly/3QcEXs9>، 2022/08/03.
55. المستثمر. خط الألياف المحورية العابرة للصحراء.....مشروع جزائري رقمي لإرساء دعائم الحكومة الإلكترونية في القارة السمراء، على الموقع: <https://bit.ly/3nBvAl1>، 2023/03/31.
56. مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟ على الموقع: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085>، 2022/07/25.
57. النفوذ التركي في إفريقيا، على الموقع: <https://bit.ly/3oGbSsU>، 2022/07/29.
58. نورا أسامة عبد القادر، العلاقات العربية - الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون، قراءات أفريقية، على الموقع: <https://bit.ly/3zpZEc>
59. وزارة التجارة الجزائرية، على الموقع: <https://www.commerce.gov.dz>، 2023/04/05.
60. وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، بكين، 13 جانفي 2016. على الموقع: <https://bit.ly/3ocnJhP>، 2022/07/15.
61. وكالة الأنباء الجزائر، على الموقع: <https://bit.ly/3EiP8qf>، 2022/11/17.
62. وكالة الأنباء الجزائرية، ألياف بصرية: تسريع انجاز مشروع وصلة الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء الجزائر-ابوجا، على الموقع: <https://bit.ly/42TmmaZ>، 2023/03/30.
63. منال البتول، صادرات الجزائر... توغل نحو الساحل الأفريقي، على الموقع: <https://bit.ly/3o5oLzm>، 2023/04/10.
64. الأمم المتحدة <https://bit.ly/3retOMQ>، 2022/04/09.

❖ رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. راضية اسمهان خزار، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001/2002، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية 2012.
2. ريم منصوري، التنافس الأوروبي الأمريكي الصيني على منطقة المغرب العربي منذ اية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

3. دريسي أسماء، التعاون الاقتصادي بين الصين وأفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الواقع والتحديات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، د.س.م.
4. دالع وهيبة، السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، 2014/1999.. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
5. حشماوي محمد، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
6. جمعة أحمد سويبي، المغرب العربي: التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية شهادة ماجستير، الجزائركلية العلوم السياسية، 2005.
7. أمجد بن عيسى ومحمد كشرود، إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي: كلية العلوم الاقتصادي، علوم تجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
8. أحمد بن قليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، نيباد. مذكرة ماجستير،، جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011.
9. بغداد كربالي، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
10. بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة، 1990.2007،، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010
11. بن موسى بشير، سياسات تفعيل التجارة البينية-دراسة حالة دول المغرب العربي- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2012.
12. بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
13. بوالكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء-حالة التكامل الاقتصادي العربي-، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009.
14. بوترة علي، القوافل التجارية ودورها في العلاقات الحضارية بين بلاد المغرب لعربي ومنطقة السودان جنوب الصحراء، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادين شهادة ماجستير، جامعة أدرار، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية 2010/2009
15. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

16. سمر الباجوري، محمود عنبر، التدايعات الاقتصادية الكمية لجائحة كوفيد-19 على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة، جامعة القاهرة.
17. عبد المالك بلغري، السياسة الخارجية الأفريقية للجزائر والمغرب، دراسة مقارنة 2017/1999. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017.
18. عصام عبد الوهاب بوب وكمال محمد عثمان، تحليل لمقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية،
19. عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الأفريقية، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.
20. علي بويترة "علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، مجموعة الأمم المتحدة، أطروحة دكتوراه دولة من القانون الدولي والعلاقات الدولية،، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة 2006-2007،
21. علي محافظة، لماذا خسرتنا أفريقيا؟ العلاقات العربية - الأفريقية: نظرة نقدية،، عمان: الجامعة الأردنية.
22. لبنى بهلولي، النزاعات الاجتماعية المتأصلة في افريقيا جنوب الصحراء، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.
23. لعجال محمد أمين، استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2007.
24. محمد جعبوب، السياسة الإقليمية للجزائر في أفريقيا، 2011/2001. دراسة في دور الجزائر الإقليمي بين المحددات والتحديات، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، قسم الدراسات الدولية، 2015.
25. محمد غربى، مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006.
26. محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه
27. مريم براهيمي، التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية، رسالة الدكتوراه، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.2012.
28. مسعود بكادي. دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية والإقليمية - حالي إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران: المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، 2013/2012.

29. منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني، 2006 / 2011 أطروحة دكتوراه،، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.
30. ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014، مذكرة ماجستير، غير منشورة،، جامعة مولود معمري: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.
31. هشام فرجاني، البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2000، مذكرة ماجستير جامعي الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتسسر، 2009.
32. وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي، 1999/2004،، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013/2014.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

❖ livres:

1. Abdelkader Bouselham, **regards sur la diplomatie Algérienne**, Alger: Casbah Edition, 2005.
2. Ahmed bouacoub. **L'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel** orane: puintemps.1997.
3. Alain Antil. **Le Royaume de Maroc et ca Politique Sub-Saharienne** , Institut Français des Relations Internationales ،IFRI .Novembre 2003.
4. Alaoui, « **Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l' Algérie et de La Libye.** »
5. Ali Mazru, **Africa international relations the Diplomacy of Dependence and change** ،London: 1977.
6. ANDREW HARISON et autres, **Businss international et mondialisation**, 1^{ère} édition, traduit par SIMEON FONGANE , (paris: édition de Boeck,2004.
7. BP Statistical Review of World Energy June 2014, 63rd edition, The Editor: BP Statistical.
8. Clard Daniel, **les Relation internationales de1945 a nos jours** . paris: édition Armand Colin, 1997.

9. Daniel Omoweh, Chris Landsberg ets ,«Intégrer les priorités du Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique ,NEPAD. au processus du développement national:expériences de quelques pays africains»,**Bureau du Conseiller spécial pour l'Afrique** , 'Nations Unies, New York 2004.
- 10.Danielle Ben yahmed, **Atlas de l'Afrique**, les éditions de Jaguar,2^{ème} édition.
- 11.Djamel-Eddine Guechi, **l'Union du Maghreb Arabe: Intégration régionale et développement économique**. Alger: Casbah Editions,2002..
- 12.Dorothy- Grace Guerrero and Firouza Manji, **Cchina's new role in Africa and the south** .Oxford: Fahamu,2008).
- 13.Fage ,J, An Atlas of African History, Cambridge,1958.
- 14.Gonedic P.F, *relation internationales* paris: ed Montchrestien, 1974.
- 15.Hartmann Fredrick H, the relation of nations New York: forth edition, Macmillan Pub Co Inc,1973.
- 16.HUGON Philipe, **Economie de l'Afrique**..Paris: Edition de la découverte, 2003.
- 17.J.Frank, Shang-Jin Wei,**Open regionalism in a world of continental trade blocs** Geneva: IMF Working paper,1998.
- 18.Jean-Paul Rodrigue, L'espace économique mondiale 'Québec: passe de l'université du Québec, 2000.
- 19.Kheldi Mokhtar, **Le développement local**, Alger: office des publication universitaires,2012.
- 20.Le Maroc et l'Afrique Pour une mobilisation nationale d'envergure Ouvrage collectif réalisé par les équipes de l'Institut Amadeus sous la direction de Brahim FASSI FIGHRI,
- 21.Makhtar Diouf, **intégration économie** 'France: édition publisud,1984.
- 22.Martin Ohouda, **le Nepad et les enjeux du développement en Afrique**, paris,2002.
- 23.Michel Ghertman, Les multinationales, ed. Que sais je ? paris,1982, ed. Bouchen 'alger,1993.
- 24.MICHEL RAINELLI , *Le commerce International*, 8^{ème} édition 'paris: édition la Découverte,2002.

25. Michel Rainelli, le commerce international , paris: la découverte,2000.
26. Mohamed O, Beshir. Teramedia IAAS Khartoum. London: 1982.
27. Nguyen kouoc dinh, Daillier patrick, Pellet Alain, Droit international public, paris: ed Lgdj, 1999.
28. Padelford Noeman and Lincoln George, **International Politics:fondation of International Relations**, New Yourk: The macmillan company.
29. Petra Patty," Maghrebien Propects in Africa: Marocco."(PDF. in: <http://www.m.edu/Nebenc/FPA/>).
30. Piergiuseppe Fortunato and Giovanni Valensisi, **Trade integration and Development opportunities in Africa**, Geneva: UNCTAD, DEC.2011.
31. Robert boyer et ali, **mondialisation ou delà des mythes** ,Alger: kasbah édition,1997.
32. Stephane Becuwe, *Commerce internationale et politique commerciales* France: armande colin, 2006.
33. Taieb Hafsi , **Le développement économique de l'Algérie: expériences et perspectives** ,Algérie: cabah édition,2011.
34. wright Quincy , *the study of international Relations* ,New York: Appleton-Century- Crofts, Inc.,1955.
35. Yahia H. ZOUBIR, « the Maghreb States and the United States after 9/11: Problematic relationship, » in sigrid Faath, Hamburg, Germany: Deutsches Orient-Institute, 2003.
36. Zoghby, Samir. "Arab African Relation: 1973-1975 " Library of Congress, Washington. 1976..

❖ les revues:

1. DAILLIER(P. , les organisations internationales économiques , in Droit de l'économie internationale.
2. Dounia Ben Mohamed, Agriculture: "L'Afrique peut nourrir toute la planète!",Point Économie, <https://bit.ly/3hbmcp8>
3. Francois soudan, « le maghreb Vu des états unis » jeune Afrique, No 1770, 8-14 décembre 1994.
4. Hatem Bensalem," Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen " in **Edes internationales**(Tunis. No.40 ,3/1991.

5. Henry KISSINGER, "Entretien et réflexion sur un nouvel ordre mondial", **politique internationale**, N° 54,. 1991- 1992).
6. Jean-Pierre Favennec, , « géopolitique du pétrole et de l'énergie au XXI siècle », **Revue Française de géopolitique**, Dossier: Géopolitique de l'énergie, dirigée par Aymeric Chauprade, N°2, ellipses, paris, 2004.
7. Mahdi Taj, «Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel », Dans: Jean Dufourcq 'éditeur., Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, **Cahiers de l'IRSEM**,N°08 '2011.
8. Rahal Ali,Tahar Haroun, « le partenariat Maghreb arabe-union européenne: quel avenir ? », **revue des sciences économiques et de gestion, publiée par l'université de Batna**, N°2, 2003.
9. Review of World Energy, London-UK, 2014.
10. Alice Ekman, « Le Maghreb vue de chine: perceptions et orientations au lendemain des printemps arabe» .février 2013.
11. Oxford Business Group, « Agriculture in Africa2021 » April2021.
12. Mchel Camdessus. "scond Generation Reforms reflection and challenges IFM conference on second generation reforms"Washington.november8.9.1999.
13. DUVAL Claude, ETTORI François, États Fragiles... ou Etats autres ? Comment repenser l'aide à leur Développement, notamment en Afrique ? Géopolitique de l'Afrique Subsaharienne, N° 25 .octobre/2009.

❖ les sites électroniques

1. Les relations Chine-Afrique en 2021: des perspectives prometteuses, jeuneafrique, sur le site <https://bit.ly/3cEBtiR> .25/07/2022.
2. Morocco -Location, size, and extent, in: <https://bit.ly/3pm5u9G> , 05/06/2021.
3. Ministère des Finances la direction générale des douanes algérienne, « Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , période: les sept premiers mois 2016. », disponible sur le site: www.douane.gov.dz/pd, consulte le 2023/04/16

فهرس الجداول، الرسوم، والأشكال

أولا: قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان
42	الجدول رقم(01) يوضح إنتاجية البن والقمح لكل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والرازيل
45	جدول رقم(2) يوضح نفقات انتاج انجلترا والبرتغال من النبيذ والنسيج مقدرة بساعات العمل
79	الجدول رقم(03) يوضح مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرفقة لها
86	الجدول رقم(04) يوضح مساحة دول المغرب العربي بالترتيب
87	جدول رقم (05) يوضح توزيع سكان دول المغرب العربي
99	الجدول رقم (06) يوضح أهم الجزر الأفريقية ومساحاتها
109	جدول رقم (07) يوضح أهم المحاصيل الزراعية في أفريقيا ونسبتها من الإنتاج العالمي
142	جدول رقم (08) يوضح المنتوجات التونسية نحو أسواق أفريقيا
157	الجدول رقم (09) يوضح نسبة المديونية لدول المغرب العربي من سنة 2011 إلى سنة 2019
158	الجدول رقم (10) يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام
161	جدول رقم (11) يوضح المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي
229	جدول رقم (12) يوضح أوضاع الحدود الجزائرية من حيث الطول و تاريخ النشأة و الحالة القائمة
241	جدول رقم (13) يوضح : تطور التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر (2019/2017)
272	الجدول رقم (14) يوضح تطور قيمة الواردات بين الجزائر وأفريقيا خلال الفترة 2019/2011
273	الجدول رقم (15) يوضح تطور قيمة الصادرات بين الجزائر وأفريقيا خلال الفترة 2019/2011
277	جدول رقم (16) يوضح أهم واردات الجزائر 2017/2014 (بمليون دولار)
279	الجدول رقم (17) يوضح هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2018/2010
281	الجدول رقم(18) يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2018-2010

ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
53	الشكل رقم(01) يوضح مسار دورة حياة المنتج
89	شكل رقم (02) يوضح مخطط توقعات عدد السكان شمال أفريقيا حتى سنة 2100
101	الشكل رقم (03) يوضح قائمة ترتيب دول أفريقيا حسب عدد السكان من سنة 1960 إلى 2019
110	الشكل رقم (04) يوضح القيمة المضافة للزراعة والغابات وصيد الأسماك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 2000-2019 (من الناتج المحلي الإجمالي)
112	شكل رقم(05) يوضح إنتاج الثروة الحيوانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، 2017-2029 (مليون طن)
148	الشكل رقم (06) يوضح حجم تدفق الاستثمارات المغربية في الفضاء الأفريقي ما بين 2003/2017
150	الشكل رقم(07) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات المغربية داخل الفضاء الأفريقي
171	الشكل رقم(08) يوضح التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات
173	الشكل رقم (09) يوضح الانخفاض المتوقع في أسعار بعض الموارد والسلع الأولية
190	الشكل رقم (10) أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير
198	الشكل رقم (11) يوضح المصالح الفرنسية في أفريقيا
201	الشكل رقم: (12) يوضح المحددات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا
213	الشكل رقم (13) يوضح حجم الإستثمارات الصينية في أفريقيا
243	الشكل رقم (14) يوضح احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر
280	الشكل رقم (15) يوضح هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010/2018
282	الشكل رقم (16) يوضح الصادرات خارج المحروقات
286	الشكل رقم (17) يوضح المنتوجات المتبادلة في إطار المقايضة الحدودية

ثالثا : قائمة الخرائط

الصفحة	العنوان
85	خريطة رقم(01) توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي
92	خريطة رقم (02) توضح ثروات دول المغرب العربي
98	خريطة رقم(03) توضح الموقع الجغرافيا لأفريقيا بالنسبة للعالم
106	خريطة رقم (04) توضح الثروات الطبيعية في أفريقيا
128	خريطة رقم (05) توضح حدود دول المغرب العربي
200	الخريطة رقم(06) توضح الشركات الأمريكية في إفريقيا
203	خريطة رقم(07) توضح استثمارات الصين في أفريقيا
228	خريطة رقم (08) توضح خريطة الجزائر الجغرافية
269	خريطة رقم (09) توضح مسار خط أنبوب الغاز العابر للصحراء

الفهرس:

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
	خطة الدراسة
1	المقدمة
	الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة
14	تمهيد
15	المبحث الأول: أساسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية
15	المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وعوامل نشأتها
24	المطلب الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها
38	المبحث الثاني: الإتجاهات المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية
38	المطلب الأول: النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة
51	المطلب الثاني: النظريات الحديثة والمعاصرة في التجارة الدولية
58	المبحث الثالث: التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية
59	المطلب الأول: تشكل المعالم الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية
67	المطلب الثاني: تشكل التكتلات الاقتصادية الإقليمية
81	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الأبعاد الاقتصادية للعلاقات المغربية الإفريقية
84	تمهيد
84	المبحث الأول: دراسة جيوسراتيجية للعلاقات المغربية الأفريقية
84	المطلب الأول: الأهمية الجيوسراتيجية للمغرب العربي بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء
98	المطلب الثاني: الأهمية الجيوسراتيجية لإفريقيا بالنسبة لدول المغرب العربي
114	المبحث الثاني: ركائز ومنطلقات العلاقات المغربية الأفريقية
114	المطلب الأول: نشأة وتطور العلاقات المغربية الأفريقية
119	المطلب الثاني: أهم الطرق والمسالك التجارية بين البلدان المغربية وإفريقيا
126	المبحث الثاني: طبيعة وواقع العلاقات المغربية الأفريقية
127	المطلب الأول: محددات ومسار العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية

137	المطلب الثاني: العلاقات الثنائية المغربية الأفريقية
153	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : المعوقات والتحديات الاقتصادية للعلاقات المغربية الأفريقية
155	تمهيد
156	المبحث الأول: التحديات الداخلية لدول للمغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء.
156	المطلب الأول : التحديات المتعلقة بدول المغرب العربي
168	المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بدول أفريقيا جنوب الصحراء
180	المبحث الثاني: التحديات الخارجية للعلاقات المغربية الأفريقية
180	المطلب الأول: سياسات وإستراتيجيات القوى العظمى في منطقة المغرب العربي
196	المطلب الثاني: سياسات وإستراتيجيات القوى العظمى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
211	المبحث الثالث: واقع العلاقات المغربية الأفريقية وأسس تفعيلها
212	المطلب الأول: أسس ومرتكزات معالجة العلاقات المغربية الأفريقية
218	المطلب الثاني: مداخل تفعيل وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي المغربي الإفريقي
224	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع : دور الجزائر الاقتصادي في الفضاء الأفريقي
227	تمهيد
228	المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية للجزائر في أفريقيا
228	المطلب الأول: المكانة الجغرافية والتاريخية للجزائر
236	المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية والسياسية
250	المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للجزائر في أفريقيا
251	المطلب الأول: التواجد الجزائري في المحافل الدولية والإقليمية
258	المطلب الثاني: المشاريع الاقتصادية للجزائر في القارة الأفريقية.
271	المبحث الثالث: مستقبل الجزائر الاقتصادي في الفضاء الأفريقي
271	المطلب الأول: التحديات الواقعية التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا
285	المطلب الثاني: متطلبات تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا
296	خلاصة الفصل
298	الخاتمة
306	المراجع

329

330

331

335

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

الملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقات المغربية الأفريقية في إطارها الاقتصادي باعتبار أن هذه العلاقات تساعد على الانتقال من الإنغلاق إلى الإنفتاح ، مع توفير فرص كبيرة للنمو بتطوير وسائل النقل والإعلان والدعاية، وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات بسرعة وبكمية كبيرة، إضافة إلى توسيع وتسيير عملية انتقال الأشخاص بين الدول، وهذا يساهم بزيادة المبادلات بينهما، لكن إهتمام الدول المغربية بالعلاقات الاقتصادية مع أفريقيا بدأ متأخرا نسبيا، نتيجة لطبيعة نشأتها حيث كانت جل اهتمامها تتركز على تكوين علاقات سياسية، والإهتمام بقضايا التحرر والإستقلال والسيادة، وكل ما يعبر عن تلك المظاهر.

إن جذور العلاقات المغربية الأفريقية تشكلت بانتشار الإسلام والثقافة العربية بشكل عام في معظم القارة الأفريقية، وقد سعت الدول المغربية لتعزيز حضورها في القارة لتحقيق العديد من الأهداف، بكل الإمكانيات والطرق المتاحة، وهذا ما سعت إليه الجزائر كذلك بتوسع نطاق اهتماماتها بالدول الأفريقية حيث أنجزت العديد من المشاريع الاقتصادية في القارة كالمشاريع الطاقوية والتكنولوجية، وعقدت العديد من الإتفاقيات الاقتصادية مع هذه الدول، لكن واجهتها العديد من العراقيل والمشاكل داخلية وخارجية حالت دون ذلك من بينها التدخلات الخارجية وكذلك ضعف البنية التحتية للدول الأفريقية والتبعية للخارج والنزاعات الداخلية

Abstract:

This study deals with Maghreb-African relations in their economic context, considering that these relations help to move from closedness to openness, while providing great opportunities for growth by developing means of transportation, advertising and publicity, and facilitating the process of moving goods and services quickly and in large quantities, in addition to expanding and facilitating the process of movement of people between countries. This contributes to increasing exchanges between them, but the interest of the Maghreb countries in economic relations with Africa began relatively late, as a result of the nature of its origins, where most of its interest was focused on forming political relations, and interest in issues of liberation, independence, and sovereignty, and everything that expresses these aspects.

The roots of Maghreb-African relations were formed by the spread of Islam and Arab culture in general throughout most of the African continent, and the Maghreb countries sought to strengthen their presence on the continent to achieve many goals, with all available capabilities and methods, and this is what Algeria also sought to achieve by expanding the scope of its interests in African countries, where it accomplished many Economic projects on the continent, such as energy and technological projects, and many economic agreements were concluded with these countries, but they faced many internal and external obstacles and problems that prevented this, including external interference, as well as the weak infrastructure of African countries, dependency on foreign countries, and internal conflicts.